الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تقرير
2023

حظـــر

يجب مراعاة ما يلي:

لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل

5 آذار/مارس 2024، الساعة 11/00 (بتوقيت وسط أوروبا)

تنبيـــه

الأمم المتحدة

التقارير الصادرة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في عام 2023

يُستكمَل تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2023 (E/INCB/2023/1) بالتقارير التالية:

Narcotic Drugs: Estimated World Requirements for 2024 — Statistics for 2022 (E/INCB/2023/2)

Psychotropic Substances: Statistics for 2022 — Assessments of Annual Medical and Scientific Requirements for Substances in Schedules II, III and IV of the Convention on Psychotropic Substances of 1971 for 2024 (E/INCB/2023/3)

السلائف والكيمياويات التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصفة غير مشروعة: تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2023 عن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 (E/INCB/2023/4)

وترد القوائم المحدَّثة للمواد الخاضعة للمراقبة الدولية، والتي تشمل المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصفة غير مشروعة، في آخر طبعات المرفقات الملحقة بالاستمارات الإحصائية ("القائمة الصفراء" و"القائمة الخضراء" و"القائمة الحمراء") التي تصدرها الهيئة أيضاً.

الاتصال بالهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

يمكن الاتصال بأمانة الهيئة على العنوان التالي:

Vienna International Centre
Room E-1339
P.O. Box 500
1400 Vienna
Austria

وإضافةً إلى ذلك، يمكن الاتصال بالأمانة بالوسائط التالية:

الهاتف:	(+43-1) 26060
الفاكس:	(+43-1) 26060-5867 أو 26060-5868
البريد الإلكتروني:	incb.secretariat@un.org

ونصُّ هذا التقرير متاح أيضاً في موقع الهيئة على الإنترنت (www.incb.org).

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تقرير
الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
لعام 2023

الأمم المتحدة
فيينا، 2024

E/INCB/2023/1

منشورات الأمم المتحدة
eISBN: 9789213587997
ISSN: 0257-375X
Online ISSN: 2412-0847

© الأمم المتحدة: الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، كانون الثاني/يناير 2024. جميع الحقوق محفوظة، في العالم أجمع.
هذا المنشور من إنتاج: قسم اللغة الإنكليزية والمنشورات والمكتبة، مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

تصدير

ينعى أعضاء الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الهيئة)، ببالغ الحزن، السيد برنارد لوروا الذي توفي في شباط/فبراير 2023. شغل السيد لوروا منصب عضو في الهيئة منذ عام 2015 ومنصب مقرر الهيئة في الأعوام 2015 و2018 و2020، وشغل أيضا في سنوات مختلفة منصب عضو في اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات التابعة للهيئة واللجنة المالية والإدارية التابعة للهيئة. وأجرى السيد لوروا بعثات إلى بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وجامايكا ولكسمبرغ ومصر وموريشيوس نيابة عن الهيئة. وكان معروفا بخبرته القانونية وتجربته الواسعة على الصعيدين الوطني والدولي، وكذلك في المجتمع المدني، والهيئة تشيد بمساهمته القيمة في تشغيل النظام الدولي لمراقبة المخدرات.

وقد شهد هذا العام حالات طوارئ ناجمة عن الكوارث الطبيعية وتغير المناخ والنزاعات، خلفت احتياجات إنسانية حادة، بما في ذلك الأدوية التي تحتوي على مواد خاضعة للمراقبة الدولية. وما فتئت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تهيب بالحكومات كفالة توافر هذه الأدوية على الصعيد الدولي دون عوائق والتوعية بإمكانية استخدام إجراءات مراقبة مبسطة في مثل هذه الحالات.

ويتوسع الجزء باء من الفصل الثاني من هذا التقرير السنوي في تناول هذه المسألة ويقدم تحليلا لتوافر المخدرات والمؤثرات العقلية للأغراض الطبية والعلمية على صعيد العالم. وتؤكد البيانات المبلغة إلى الهيئة استمرار التفاوتات بين المناطق في استهلاك المسكنات الأفيونية مثل المورفين لعلاج الألم والتخدير، مع تركز الاستخدام في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا. ويشير تحليلنا إلى أن سبب هذا التفاوت هو أن البلدان لا تقدِّر بدقة احتياجاتها الطبية من هذه المواد، التي تعتبر منظمة الصحة العالمية الكثير منها أدوية أساسية. كما أن مستويات استهلاك المورفين الميسور التكلفة في مناطق أخرى غير أوروبا وأمريكا الشمالية غير كافية لتلبية الاحتياجات الطبية على النحو الواجب.

وسعيا لتحسين التوجيه المقدم إلى الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني في جهودها الرامية إلى تحسين الوضع، أدرجت الهيئة فيما يتعلق بكل قسم إقليمي ملخصا عن توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض المشروعة وما يتصل بذلك من إبلاغ. وتلتزم الهيئة بدعم الدول الأعضاء في تحسين توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية والصناعية، وتحقيقا لهذه الغاية، سرَّها أن تجري تدريبا في عام 2023 لبلدان وسط آسيا وأمريكا الجنوبية من خلال برنامج التعلم التابع للهيئة. ونأمل أن نعول على الدول الأعضاء في زيادة دعمها ومشاركتها لكي يستمر برنامج بناء القدرات هذا، بما في ذلك موارد التعلم الإلكتروني، في تقديم الفائدة إلى الدول على صعيد تحسين تنفيذ المعاهدات وتوافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض المشروعة.

وفيما يتعلق بالإمداد غير المشروع بالمخدرات، شهدنا انخفاضا كبيرا في زراعة خشخاش الأفيون وإنتاج الهيروين غير المشروعين في أفغانستان. ونظرا لاحتمال افتقار المزارعين المتضررين إلى مصادر بديلة للدخل، لا بد من تأمين سبل عيش بديلة. ويتعين على الحكومات والمجتمع الدولي رصد التطورات واستجابة الأسواق غير المشروعة على الصعيد العالمي رصدا دقيقا، وخصوصا فيما يتعلق بتقديم خدمات العلاج وإعادة التأهيل القائمة على الأدلة، وما يشكله احتمال الاستعاضة بمؤثرات أفيونية اصطناعية قوية للغاية من تهديد خطير على الصحة العامة.

ويمثل الاتجار بالمخدرات الاصطناعية وسلائفها تهديدا متزايدا للصحة العامة على الصعيد العالمي. وخلال الدورة 138 للهيئة، اجتمعت الهيئة مع الدول الأعضاء لمناقشة الدعم العملياتي المقدم في إطار برنامج مراقبة السلائف والبرنامج العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج "غريدس") التابعين للهيئة واللذين ترد تفاصيلهما في هذا التقرير السنوي وفي تقرير عام 2023 عن السلائف. وبغية التصدي لهذا التهديد، نفذت الهيئة مبادرات جديدة لدعم الحكومات في تعزيز الشراكات مع الصناعة الكيميائية، ورسم خرائط لقطاعات الصناعة الكيميائية الوطنية، ومنع تسريب وإساءة استخدام المعدات المتخصصة المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروعة، ودعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص لمنع استغلال الخدمات القائمة على الإنترنت وخدمات البريد/البريد السريع للاتجار بالمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية والمؤثرات النفسانية الجديدة.

ويتناول الفصل المواضيعي من التقرير دور الإنترنت، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، في الاتجار بالمخدرات وتعاطيها. ويسلط الفصل الضوء على التحديات والفرص الماثلة أمام المجتمع الدولي في عصر الإنترنت، مع التركيز على الاتجار بالمخدرات عبر الإنترنت والصعوبات التي تواجهها سلطات إنفاذ القانون بسبب تكنولوجيات التشفير

والمسائل المتعلقة بالولاية القضائية. ويسلّط الضوء على تزايد استخدام منصات التواصل الاجتماعي لتسويق المخدرات غير المشروعة، لفئات منها الأطفال والمراهقين، وكذلك الفرص التي تتيحها هذه المنصات، مثلا من أجل الوقاية من الاستعمال غير الطبي للمخدرات ولأغراض التوعية. ويبين الفصل أيضا كيفية استغلال منصات التجارة الإلكترونية المشروعة للاتجار بالمخدرات، ويعرض الجهود المبذولة لتعزيز التعاون بين الحكومات وقطاع الإنترنت. وقد أجرت الهيئة مشاورات مع المجتمع المدني حول هذا الموضوع خلال دورتها 137 في أيار/مايو 2023. ويختتم الفصل بعدد من الإجراءات التي يمكن للحكومات اتخاذها، بما في ذلك العمل مع القطاع الخاص والمشاركة في الأنشطة التنفيذية التي تنفذها الهيئة. وتتيح هذه الأنشطة لسلطات إنفاذ القانون والجمارك في جميع أنحاء العالم تبادل المعلومات الآنية لمنع وصول المواد الشديدة الفعالية والتي يحتمل أن تكون قاتلة إلى أفراد الجمهور.

وجدير بالذكر أن حماية الصحة والرفاه تقع في صميم الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات. ويستعرض هذا التقرير أيضا أداء النظام الدولي لمراقبة المخدرات، بما في ذلك الدعم الذي تقدمه الهيئة إلى الدول الأعضاء لتحسين تنفيذ المعاهدات وتعزيز الصحة والرفاه.

وقد شهد العام الماضي استئناف البعثات القُطرية التابعة للهيئة، حيث جرت في كانون الأول/ديسمبر 2022 أول بعثة منذ فرض قيود على السفر بسبب جائحة كوفيد-19. وكان من دواعي سرورنا أن نعمل مع حكومات أوروغواي وقبرص وقيرغيزستان وكندا والولايات المتحدة، وأن نجتمع أيضا مع ممثلي المجتمع المدني في تلك البلدان. ونتطلع إلى مواصلة هذا الحوار مع الدول الأعضاء، ولا سيما في سياق استعراض منتصف المدة الذي تجريه لجنة المخدرات لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بسياسات المخدرات وفي إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن المحزن أن نرى، ونحن في منتصف الطريق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030، ضآلة التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الصحة الجيدة والرفاه. وإني أحث الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية على تطبيق التوصيات الواردة في هذا التقرير، وأشجع منظمات المجتمع المدني على أن تراعي هذه التوصيات عند التخطيط لعملها. فلكل فرد من أفراد مجتمعنا العالمي الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه. والأدوات القائمة على الأدلة موجودة. وسيتسنى تحقيق الصحة والرفاه للجميع إذا ما أظهرت الحكومات الإرادة السياسية وقدم المجتمع الدولي والمجتمع المدني الدعم المحدد الأهداف.

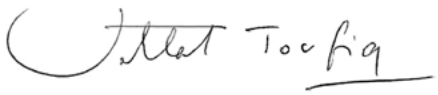

جلال توفيق
رئيس
الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

المحتويات

الصفحة

تصدير iii

ملحوظات إيضاحية vii

الفصل

الأول- دور الإنترنت، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، في الاتجار بالمخدرات وتعاطيها 1

ألف- مقدمة 1

باء- الفرص التي تتيحها الإنترنت لمنع استعمال المخدرات للأغراض غير الطبية 2

جيم- التحديات التي تطرحها الإنترنت في مجال مراقبة المخدرات 3

دال- الدعم الذي تقدمه الهيئة للحكومات من أجل منع استغلال الإنترنت 12

هاء- التدابير التي اتخذتها أجهزة إنفاذ القانون وعلى صعيد الصحة والمجتمع من أجل التصدي للاستخدام غير الطبي للمخدرات 14

واو- الاستنتاجات والتوصيات 14

الثاني- سير عمل النظام الدولي لمراقبة المخدرات 17

ألف- تعزيز الاتساق في تطبيق المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات 17

باء- ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية 24

جيم- مدى الامتثال العام للمعاهدات 31

دال- الإجراءات التي اتخذتها الهيئة من أجل ضمان تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات 41

الثالث- تحليل الوضع العالمي 51

ألف- القضايا العالمية 51

باء- أفريقيا 62

جيم- القارة الأمريكية 70

أمريكا الوسطى والكاريبي 70

أمريكا الشمالية 76

أمريكا الجنوبية 85

دال- آسيا 95

شرق وجنوب شرق آسيا 95

جنوب آسيا 102

غرب آسيا 108

هاء- أوروبا 117

واو- أوقيانوسيا 125

الرابع- الاستنتاجات والتوصيات المقدمة إلى الحكومات والأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والوطنية المعنية 133

المرفقان

الأول- المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية المستخدمة في تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2023 141

الثاني- الأعضاء الحاليون في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات 145

ملحوظات إيضاحية

لم تؤخذ في الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، البيانات الواردة بعد 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

تستخدم الهيئة الجرعات اليومية المحدَّدة للأغراض الإحصائية كوحدة قياس تقنية لأغراض التحليل الإحصائي، ولا يُقصد بها جرعات موصوفة موصى بها. ويسلِّم هذا التعريف، الذي لا يخلو من قدر من الاعتباطية، بأنَّه لا يوجد معيار متفق عليه دوليًّا لجرعات المخدِّرات والمؤثِّرات العقلية، وأنَّ تلك المواد تُستخدم في بعض البلدان في علاجات متنوعة أو وفقاً لممارسات طبية مختلفة، ومن ثمَّ ينبغي اعتبار الكميات المعبر عنها بوحدة الجرعات اليومية المحدَّدة للأغراض الإحصائية مقياساً تقريبيًّا يستخدم لترتيب البلدان المختلفة من حيث الاستهلاك. وفيما يتعلق بالمخدِّرات، تحتسب مستويات الاستهلاك المعبر عنها بالجرعات اليومية المحدَّدة للأغراض الإحصائية لكل مليون نسمة في اليوم، بالاستعانة بالعملية الحسابية التالية: يؤخذ الاستهلاك السنوي الذي أبلغ عنه بلد أو إقليم، وتُطرح منه الكميات المستخدمة في صنع المستحضرات المدرجة في الجدول الثالث من اتفاقية سنة 1961، ثم يقسم على الجرعة اليومية المحددة لكل مادة، ويقسم الناتج بعد ذلك على عدد السكان بالملايين، ثم على 365 يوماً. والنتيجة التي يُحصل عليها هي عدد الجرعات اليومية المحددة للأغراض الإحصائية لهذا الدواء المعين بالنسبة لذلك البلد أو الإقليم.

وتحسب الجرعات اليومية المحددة للأغراض الإحصائية حسب المنطقة عن طريق جمع أرقام الاستهلاك (باستثناء الكميات المستخدمة في صنع المستحضرات المدرجة في الجدول الثالث)، وقسمة الناتج على الجرعة اليومية المحددة لكل مادة، ثم على مجموع سكان البلدان في المنطقة المحددة التي تبلغ الهيئة، بالملايين، ثم قسمته على 365 يوما.

وتحسب الجرعات اليومية المحددة للأغراض الإحصائية لكل مادة على الصعيد العالمي، التي تظهر في بعض الرسوم البيانية، عن طريق إضافة الجرعات اليومية المحددة للأغراض الإحصائية المحسوبة بشكل منفصل لكل بلد أو إقليم من أجل الوصول إلى رقم يمثل مجموع جميع الجرعات اليومية المحددة للأغراض الإحصائية لكل مادة.

يُشار إلى البلدان والمناطق بالأسماء التي كانت تُستخدَم رسميًّا عند جمع البيانات ذات الصلة.

وجميع الإشارات الواردة إلى الدولار مقصود بها دولارات الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يرد غير ذلك.

استُخدمت في هذا التقرير المختصرات التالية:

آسيان	رابطة أمم جنوب شرق آسيا
الإنتربول	المنظمة الدولية للشرطة الجنائية
برنامج "غريدس"	البرنامج العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة
الجرعة اليومية الإحصائية	الجرعة اليومية المحددة للأغراض الإحصائية (S-DDD)
مادة MDMA	4،3-ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين
مشروع "أوبيويدس" (OPIOIDS)	مشروع الشراكات العملياتية للتصدي لتوزيع المؤثرات الأفيونية وبيعها غير المشروعين
مفوضية حقوق الإنسان (OHCHR)	مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
المكتب المعني بالمخدرات والجريمة	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
نظام "I2ES"	النظام الدولي لأذون الاستيراد والتصدير

نظام "آيونيكس"	نظام الإخطار بالحوادث التابع لمشروع "آيون"
نظام "بن أونلاين"	نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر
نظام "بيكس"	نظام الإخطار بحوادث السلائف
الهيئة	الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
يوروبول	وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون
اليونيسف	منظمة الأمم المتحدة للطفولة

الفصل الأول-

دور الإنترنت، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، في الاتجار بالمخدرات وتعاطيها

يواجه المجتمع الدولي التحديات وكذلك الفرص في مجال مكافحة المخدرات والوقاية منها وعلاجها في عصر الإنترنت ويستكشف هذا الفصل تقاطع المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات مع التحديات التي تفرضها الإنترنت، مركزا بوجه خاص على المشهد المتطور للاتجار بالمخدرات عبر الإنترنت. وتواجه سلطات إنفاذ القانون صعوبات في رصد أنشطة المخدرات التي تجري عبر الإنترنت ومقاضاة مرتكبيها، وذلك بسبب استخدام تكنولوجيات التشفير وبسبب المسائل المتعلقة بالولايات القضائية التي تتطلب جهودا تعاونية عالمية. ويتزايد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كأسواق محلية للمخدرات غير المشروعة، مما يثير مخاوف بشأن زيادة إمكانية وصول الأطفال والمراهقين إليها. وفي الوقت نفسه، توفر هذه المنابر فرصا للوقاية من الاستعمال غير الطبي للمخدرات ولإذكاء الوعي بأضرار هذا الاستعمال من خلال تمكين التواصل مع الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات وفيما بينهم، وتنسيق الاستجابات المجتمعية الاستراتيجية، وإتاحة خدمات فحص المخدرات لدعم مبادرات الصحة العامة. يناقش هذا الفصل أيضا إساءة استخدام منصات التجارة الإلكترونية المشروعة للاتجار بالمخدرات، مع التركيز على الجهود المبذولة من أجل تشجيع التعاون بين الحكومات والقطاعات العاملة عبر الإنترنت. وتستغل الجماعات الإجرامية المنصات الإلكترونية للاتجار بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية وغيرها من المؤثرات النفسانية الجديدة. ويثير ظهور الفنتانيل والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية عبر الإنترنت مخاوف جدية بسبب القوة العالية لمفعولها والخطر الذي ينجم عنها من وفيات الجرعات الزائدة. وتشمل المبادرات التي نفذتها الهيئة من أجل منع استغلال الإنترنت في الاتجار بالمخدرات عملية "أكرونيم"، وبرنامج غريدس وأدوات من قبل نظام الإخطار بالحوادث التابع لمشروع آيون لتبادل المعلومات في الوقت الحقيقي (نظام آيونيكس). وتلاحظ الهيئة أن هناك حاجة إلى مواصلة تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتشدد على الحاجة إلى التعاون الدولي وتعزيز التشريعات التي تتصدى للتحديات الآخذة في التطور في مجال الاتجار بالمخدرات عبر الإنترنت.

ألف- مقدمة

1- اعتمد المجتمع الدولي الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971 قبل ظهور الإنترنت، واعتمد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 قبل فترة وجيزة من الانتشار العالمي للتغييرات الهائلة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وتشكل تلك الاتفاقيات حجر الزاوية في النظام الدولي لمراقبة المخدرات، ولا تزال تمثل مرجعاً تسترشد به الإجراءات المتضافرة الرامية إلى حماية الصحة والرفاهية. وتُلزَم البلدان الموقعة على تلك الاتفاقيات بقصر إنتاج المخدرات وصنعها وتصديرها واستيرادها وتوزيعها والاتجار بها واستعمالها وحيازتها، على الأغراض الطبية والعلمية دون سواها مع ضمان توفرها لتلك الأغراض[1]. ويجب أن تكون التدابير التشريعية والتنظيمية والسياساتية المتخذة في سبيل تحقيق تلك الأهداف متناسبة وإنسانية وقائمة على احترام حقوق الإنسان[2]. وقد ثبت أن شبكة الإنترنت تتيح فرصا لدعم أهداف الاتفاقيات، كما تمنح فرصا لتقويض تلك الأهداف، فهي تمكِّن الاتصالات التي تيسر التجارة بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية والاتجار بها وتعاطيها[3].

[1] الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، المادة 4 (ج).

[2] E/INCB/2022/4.

[3] تقرير المخدرات العالمي 2022 (منشورات الأمم المتحدة، 2022).

2- ولا يزال التعاون الدولي الذي تدعمه معاهدات الأمم المتحدة الثلاث المعنية بمراقبة المخدرات يمنع تسريب المواد من قنوات التجارة الدولية المشروعة في العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية. ولكن المجرمين تكيفوا أيضاً مع البيئة المعلوماتية والتكنولوجية الجديدة. ويتوافق نمو الاتجار بالمخدرات عبر الإنترنت مع الاتجاه الأوسع في استخدام الإنترنت والتجارة التي تُيسر عبر الإنترنت. وقد تطور دور الإنترنت في الاتجار بالمخدرات وفي الحصول على السلائف الكيميائية والمعدات اللازمة لصنع المخدرات غير المشروعة، ولكنه لم يسفر بعد عن تغيير جذري في سلاسل توريد المخدرات. ولا تزال حصة المعاملات غير المشروعة التي تجري عبر الإنترنت تنمو كل عام، مشكلة نسبة أكبر من السوق العالمية للمخدرات غير المشروعة، التي تقدر بما يتراوح بين 200 بليون دولار و600 بليون دولار[4]. وتتمتع أسواق المخدرات التي تيسرها الإنترنت بإمكانات كبيرة لتوسع إضافي في ظل استمرار تطور المكونات التكنولوجية وتزايد أعداد سكان العالم الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي[5].

3- ورجوعا إلى وقت مبكر هو عام 2000، أعربت لجنة المخدرات، في قرارها 8/43، عن تصميمها على الحد من توافر المستحضرات الصيدلانية والسلائف الكيميائية الخاضعة للمراقبة للاستخدام في أغراض غير مشروعة من خلال إساءة استعمال الشبكة العالمية ("الويب")[6]. وفي عام 2009، نشرت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الهيئة) المبادئ التوجيهية للحكومات بشأن منع بيع المواد الخاضعة للمراقبة الدولية غير المشروع عبر الإنترنت[7]. وقد تناول الفصل الأول من التقرير السنوي للهيئة لعام 2015، المعنون "حماية صحة الإنسان ورفاهه: التحديات والفرص في مجال المراقبة الدولية للمخدرات" المشكلة الناشئة المتمثلة في استخدام الإنترنت في الاتجار بالمخدرات وتعاطيها. وفي قسم الاستنتاجات والتوصيات من ذلك الفصل المواضيعي، جرى التأكيد على ضرورة توسيع الدول لنطاق تدابير التصدي للمؤثرات النفسانية الجديدة وتكنولوجيا التسويق المستخدمة للتشجيع على تعاطي المخدرات للأغراض غير الطبية وتسهيله من خلال استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي[8]. وعلاوة على ذلك، تناول التقرير السنوي للهيئة لعام 2021 استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في ترويج الاستخدام غير الطبي للمخدرات باعتباره مشكلة عالمية[9].

4- وفي الوقت الحالي، تتمثل التحديات الملحة على المستوى الكلي أمام المراقبة الدولية للمخدرات في إساءة استعمال السلائف الكيميائية المحورة والأولية والمؤثرات النفسانية الجديدة وتسريبها من التجارة الداخلية وتطور تلك المواد، بما في ذلك المؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية، التي لا تخضع للمراقبة الدولية. وعلى المستوى الجزئي، أدت الإنترنت وبوجه خاص وسائل التواصل الاجتماعي، بالاقتران مع تكنولوجيات التشفير، إلى زيادة توافر المخدرات في السوق غير المشروعة، مما زاد من الصعوبات التي تواجهها سلطات إنفاذ القانون في منع الاتجار بالمخدرات.

5- وتلزم المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات الدول الأطراف باتخاذ خطوات لمنع تسريب المواد الخاضعة للمراقبة إلى قنوات غير مشروعة، مع العمل في الوقت نفسه على تيسير توافرها للأغراض الطبية والعلمية المشروعة. وفي ظل سوق عالمية الطابع، يتطلب الحد من العرض غير المشروع تعاونا دوليا، حتى على مستوى مرحلة الإنتاج. وتمثل استبانة المعاملات المشبوهة عبر الإنترنت تحدياً نتيجة لإخفاء ذلك النوع من المعاملات في عمليات تجارة مشروعة. ولتنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، يتعين على الدول الأطراف تنفيذ مناهج شاملة ومتوازنة لتنظيم الأسواق الجديدة عبر الإنترنت[10]. ويتطلب هذا الأمر التركيز المناسب على خفض العرض والطلب غير المشروعين بالنسبة للمخدرات وتعزيز البحث وتبادل المعرفة.

باء- الفرص التي تتيحها الإنترنت لمنع استعمال المخدرات للأغراض غير الطبية

6- توضح خدمات التطبيب عن بعد وصيدليات الإنترنت ازدواجية التحديات والفرص التي تنطوي عليها هذه الخدمات. إذ تنطوي هذه الخدمات على إمكانيات عظيمة لتحسين الوصول إلى الرعاية الصحية، ولكنها تمكن في الوقت نفسه الجهات الفاعلة غير الشرعية من الاختباء بين مقدمي الخدمات الشرعيين. ويمثل التطبيب عن بعد أحد الخيارات السريعة النمو في مجال تقديم الرعاية الصحية[11]. ومن خلال الاتصال

World Drug Report 2005, vol. 1, *Analysis* (United Nations publication, 2005); and Harry R. Sumnall, "The harm reduction impact of cryptomarkets: inequality and opportunity", *Addiction*, vol. 113, No. 5 (2018), pp. 801–802.

Judith Aldridge, Alex Stevens and Monica Barratt, "Harms, benefits and the policing of cryptomarkets: a response to commentaries", *Addiction*, vol. 113, No. 5 (2018), pp. 802–804; Judith Aldridge, Alex Stevens and Monica Barratt, "Will growth in cryptomarket drug buying increase the harms of illicit drugs?", *Addiction*, vol. 113, No. 5 (2018), pp. 789–796; European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction (EMCDDA) and European Union Agency for Law Enforcement Cooperation (Europol), *EU Drug Markets: Impact of COVID-19* (Luxembourg, Publications Office of the European Union, 2020); and *World Drug Report 2023*, booklet 2, *Contemporary Issues on Drugs* (United Nations publication, 2023), chap. 7.

E/INCB/2022/4.

منشورات الأمم المتحدة، 2009.

E/INCB/2015/1، الفصل الأول.

E/INCB/2021/1.

E/INCB/2022/1.

Laura Hoffman, "Shedding light on telemedicine and online prescribing: the need to balance access to health care and quality of care", *American Journal of Law and Medicine*, vol. 46, Nos. 2 and 3 (July 2020), pp. 237–251; and Kostas Mouratidis and Apostolos Papagiannakis, "COVID-19, Internet, and mobility: the rise of telework, telehealth, e-learning, and e-shopping", *Sustainable Cities and Society*, vol. 74 (2021), p. 103182.

بالشبكة العالمية، يتمكن الأطباء من تحرير وصفات طبية عبر الإنترنت، ولكن عددا من الدراسات يشير إلى وجود علاقة بين التطبيب عن بعد والإفراط في الوصفات الطبية[12]. وبالنسبة للمستهلكين، تقدم صيدليات الإنترنت تكاليف أقل وتوفر الراحة والخصوصية، في حين يمكن للشركات توفير النفقات وزيادة قدرتها التنافسية[13].

7- ولأغراض توفير خدمات العلاج وإعادة التأهيل والرعاية اللاحقة وإعادة الإدماج الاجتماعي للأشخاص الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات، يمثل التطبيب عن بعد مورداً إضافياً قيماً للوصول إلى المرضى[14]، وينطوي تقديم الخدمات المرتبطة بالعلاج من المخدرات عبر الإنترنت على إمكانات عظيمة[15]. وتكرس منتديات متعددة لمناقشة المواضيع المتعلقة بالمخدرات. ويمكن أن تتعلق هذه المناقشات بمسائل لوجستية عملية عن اشتراء المخدرات على نحو غير مشروع، مثل تسمية البائعين المحتالين ووصف التدابير الأمنية عبر الإنترنت[16]، ولكن الناس يناقشون أيضا المخاطر الكامنة في تعاطي المخدرات[17]. ويمكن أن تكون هذه المعلومات ذات طابع محلي للغاية وتتضمن تحذيرات بشأن ما يواجه من العقاقير المخدرة المغشوشة[18]. وعلى الرغم من أن تبادل المعارف هذا يمثل عنصرا إيجابيا، فمن غير المعروف ما إذا كان يرتبط بتخفيضات كبيرة في التكاليف الإجمالية المتصلة بالصحة، لأن الأشخاص الذين يتم الوصول إليهم على هذا النحو نادرا ما يكونون بين الفئات الأشد ضعفا من الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات[19].

8- ويمكن للسلطات الصحية الوطنية أن تحسن استخدامها لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي لكي تصل إلى الشباب بنصائح للوقاية من تعاطي المخدرات وتحذيرات صحية ولكي توفر معلومات عن مواقع طلب المساعدة وكيفية طلبها بشأن تعاطي المخدرات الإشكالي. وتقر الهيئة بالجهود التي تبذلها بعض الحكومات والمنظمات الدولية للاستفادة من الإنترنت في منع تعاطي المخدرات وتحسين مراقبة المخدرات على الصعيدين الوطني والدولي.

جيم- التحديات التي تطرحها الإنترنت في مجال مراقبة المخدرات

9- تربط شبكة الإنترنت بين البائعين والمشترين المحتملين للسلع المشروعة وغير المشروعة في جميع أنحاء العالم. ويمكن للمتجرين بالمخدرات الوصول إلى جمهور واسع على المستوى الدولي من خلال استغلال وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المنصات الإلكترونية للترويج لمنتجاتهم. ويتسم التواصل عبر الإنترنت بين البائعين والمشترين المحتملين بالسرية، بل قد يكون مشفرا في بعض الحالات، ويضيع وسط التدفق الهائل من الرسائل وأنشطة التجارة الإلكترونية المشروعة. ولا شك أن الحجم الهائل للاتصالات على هذه المنصات يجعل مسألة مراقبتها من جانب السلطات التنظيمية أمراً شديد الصعوبة، حتى وإن تركت الاتصالات آثاراً رقميةً. ويتسم اتخاذ الإجراءات القانونية والملاحقة القضائية لمرتكبي جرائم الاتجار المنفذة عبر الإنترنت بالتعقيد. فهناك مسائل تتعلق بالولاية القضائية بسبب النطاق العالمي لجرائم الاتجار بالمخدرات التي تيسرها الإنترنت، كما يمكن لمرتكبي هذه الجرائم نقل أنشطتهم إلى أقاليم تكون فيها إجراءات إنفاذ القانون أقل صرامة وتفرض فيها عقوبات جنائية أخف أو يمكنهم العمل من مقرات تقع في بلدان تتيح لهم تجنب قواعد تسليم المطلوبين.

10- وتواجه سلطات إنفاذ القانون مهمة بالغة الصعوبة في التعامل مع تكنولوجيات وابتكارات التشفير الجديدة، مثل استخدام الشبكات الخاصة الافتراضية لإخفاء عنوان بروتوكول الإنترنت للمستخدمين، بالاقتران مع الحماية التقليدية لحرية التعبير والحق في عدم الكشف عن الهوية واستخدام اللغات العامية ورموز الإيموجي. وعلى الرغم من صعوبة التحقيق في المسؤولية الجنائية وإسنادها للأفراد، يكفي أن يرتكب المتجرون بالمخدرات خطأ واحداً لكي تتمكن سلطات إنفاذ القانون من تحديد هويتهم[20].

11- وفي الآونة الأخيرة، استغلت جماعات إجرامية منظمة في أوروبا تكنولوجيات قائمة على الإنترنت في تهريب المخدرات باستخدام هواتف ذكية معدلة أو هواتف مشفرة "cryptophones" أو هواتف مزودة ببرنامج التشفير "PGP" تشغل برمجية الرسائل المشفرة "إنكرو تشات" وبرمجيات مماثلة. واعتقد أعضاؤها أن اتصالاتهم كانت محاطة بالسرية، إلا أن سلطات إنفاذ القانون تمكنت من فك تشفير محادثاتهم، وأسقطت عدة أهداف عالية القيمة بداية من عام 2021. ففي فرنسا وحدها، تمكنت قوات الدرك الوطنية من جمع أكثر من 120 مليون رسالة نصية من 60 000 هاتف محمول، تحتوي على بيانات يمكن تتبعها إلى

(12) Tim K. Mackey, Bryan A. Liang and Steffanie A. Strathdee, "Digital social media, youth, and nonmedical use of prescription drugs: the need for reform", *Journal of Medical Internet Research*, vol. 15, No. 7 (July 2013), pp. e14.

(13) Sia Chong Hock, Mervyn Ming Xuan Lee and Lai Wah Chan, "Regulating online pharmacies and medicinal product e-commerce", *Pharmaceutical Engineering*, vol. 39, No. 6 (November/December 2019).

(14) E/INCB/2022/1.

(15) تقرير المخدرات العالمي 2022.

(16) James Martin, Jack Cunliffe and Rasmus Munksgaard, *Crypto-markets: A Research Companion* (Bingley, United Kingdom, Emerald Group Publishing, 2019).

(17) Angus Bancroft, "Responsible use to responsible harm: illicit drug use and peer harm reduction in a darknet cryptomarket", *Health, Risk and Society*, vol. 19, Nos. 7 and 8 (December 2017), pp. 336–350.

(18) Aldridge, Stevens and Barratt, "Will growth in cryptomarket drug buying increase".

(19) Sumnall, "The harm reduction impact of cryptomarkets".

(20) United States, Department of Justice, "Administrators of Deep-DotWeb indicted for money-laundering conspiracy, relating to kickbacks for sales of fentanyl, heroin and other illegal goods on the darknet", press release, 8 May 2019; and Europol, "Bitzlato: senior management arrested", press release, 23 January 2023.

أكثر من 100 بلد[21]. وأسفرت القضايا الجنائية اللاحقة في عدة بلدان أوروبية عن عدد غير مسبوق من الإدانات بجرائم واسعة النطاق تتعلق بالاتجار بالمخدرات والقتل والأسلحة[22]. ويتضح مما سبق أن الاتصالات المشفرة عبر الإنترنت سلاح ذو حدين، فهي آمنة بالنسبة للمجرمين، ولكن إلى حين.

الهواتف المشفرة Cryptophones هي هواتف ذكية مصممة خصيصا بطرق تشفير محسنة، تحمي جميع نُظم الاتصالات. وبينما تشابه معداتها الهواتف المحمولة العادية، فإن تميزها الرئيسي يكمن في برامج التشفير المتقدمة. وتعطي هذه الأجهزة الأولوية للأمان والخصوصية، وتقدم ميزات مثل المكالمات والرسائل النصية المشفرة، والإقلاع الآمن للجهاز، وحماية محمِّل الإقلاع، وإجراءات الأمان على مستوى الأجهزة لمنع العبث.

12- وتتباين إمكانية الوصول إلى الإنترنت بين منطقة وأخرى، بل وداخل البلدان نفسها، إلا أن أهميتها تتزايد يوماً بعد يوم في كل مكان، ومن المنتظر أن يستمر هذا الاتجاه. ففي البلدان الغربية، يحصل الصغار عادةً على أول هاتف محمول لهم بين سن 7 و10 سنوات، ويمارس المراهقون نسبة متزايدة من أنشطتهم الاجتماعية عبر الإنترنت[23]. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يستخدم نحو 40 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 8 سنوات و12 سنة وسائل التواصل الاجتماعي، ويقضي المراهقون عدة ساعات يومياً على وسائل التواصل الاجتماعي، بمتوسط 3,5 ساعات وفقاً لأحد الاستطلاعات[24]. ويفيد نحو نصف المراهقين في الولايات المتحدة بأنهم يستخدمون الإنترنت "بصورة دائمة تقريباً"، أي أن النسبة بلغت ضعف الرقم المسجل منذ ثمانية سنوات فقط[25]. ولكن هذه الزيادة في الوقت الذي يقضيه الأطفال على الإنترنت تزامنت مع انخفاض في السلوكيات المحفوفة بالمخاطرة لدى المراهقين، بما في ذلك تعاطي مواد الإدمان والاشتباكات البدنية. ويؤدي قضاء وقت أقل في الأنشطة الاجتماعية غير المنظمة مع الأقران في الأماكن العامة إلى تقليل فرص ومغريات ارتكاب الجرائم التقليدية[26].

13- ويظهر تطور استخدام الإنترنت خلال فترة 30 عاماً كيف استطاع موزعو المخدرات تكييف سلوكياتهم من أجل الحد من مخاطر القبض عليهم[27]. وتطلب الأمر في البداية التحول من نمط الأسواق المفتوحة في الشوارع إلى نمط البيع في الأماكن المغلقة الداخلية. ويمثل التوزيع عبر الإنترنت امتداداً لاستغلال مرتكبي الجرائم للتكنولوجيا[28]. ولا يوجد اتجاه موحد للالتزام بالسرية، إذ تلجأ بعض قطاعات التجارة عبر الإنترنت إلى "التخفي" من خلال استخدام برمجيات لامركزية واتصالات مشفرة، بينما تتزايد جرأة البعض الآخر ويستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي التقليدية. وقد ركزت الأبحاث المتاحة حول هذه المسائل حتى الآن على بلدان الشمال العالمي وأستراليا ونيوزيلندا.

1- الأسواق المشفرة: التحول نحو البيع بالجملة

14- الأسواق المشفرة هي أسواق تعمل عبر الشبكة الخفية وتقع على الشبكة العميقة. وتتضمن الشبكة العميقة محتوى لا تجري فهرسته بواسطة محركات البحث، على سبيل المثال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والبريد الإلكتروني، وتشكل الشبكة العميقة 96 في المائة من إجمالي حركة المرور عبر الإنترنت. ولا يمكن الوصول إلى أسواق الشبكة الخفية إلا من خلال برمجيات محددة، مثل شبكات بروكسي الوكيلة العاملة بالتوجيه البصلي (Onion Router) أو اختصارا "تور" (Tor) وهي تستخدم شفرة الخصوصية الجيدة بي-جي-بي "PGP" لإخفاء رسائل البريد الإلكتروني والعملات المشفرة المقدمة لعمليات الدفع[29]. وقد لفتت الأسواق المشفرة انتباه الرأي العام لأول مرة في عام 2013 عند اعتقال مدير موقع "طريق الحرير 2" (Silk Road 2.0). ومنذ ذلك الحين، ألقت أجهزة إنفاذ القانون في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي القبض على عشرات من مديري المواقع ووجهت إليهم اتهامات بالاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والتآمر[30].

(21) Jan-Jaap Oerlemans and D.A.G van Toor, "Legal aspects of the Encro-Chat operation: a human rights perspective", *European Journal of Crime, Criminal Law and Criminal Justice*, vol. 30, Nos. 3 and 4 (2022), pp. 309–328.

(22) Europol, "DeepDotWeb shut down: administrators suspected of receiving millions of kickbacks from illegal dark web proceeds", press release, 8 May 2019; and Europol, "Double blow to dark web marketplaces", press release, 3 May 2019.

(23) Alex McCord, Philip Birch and Lewis A. Bizo, "Digital displacement of youth offending: scoping and understanding the issue", *Journal of Criminological Research, Policy and Practice*, vol. 8, No. 4 (June 2022), pp. 243–259.

(24) United States, Department of Health and Human Services, "Surgeon General issues new advisory about effects social media use has on youth mental health", press release, 23 May 2023.

(25) Emily A. Vogels, Risa Gelles-Watnick and David Massarat, "Teens, social media and technology 2022", Pew Research Center, 10 August 2022.

(26) Robert Svensson and others, "For whom do unstructured activities matters? The interaction between unstructured and structured activities in delinquency and cannabis use: a national self-report study", *Crime and Delinquency*, vol. 69, No. 10 (July 2022), pp. 2022–2045.

(27) Kim Moeller, Heith Copes and Andy Hochstetler, "Advancing restrictive deterrence: a qualitative meta-synthesis", *Journal of Criminal Justice*, vol. 46 (2016), pp. 82–93.

(28) Thomas Friis Søgaard and others, "Ring and bring drug services: delivery dealing and the social life of a drug phone", *International Journal of Drug Policy*, vol. 69 (2019), pp. 8–15; and Maria Tcherni and others, "The dark figure of online property crime: is cyberspace hiding a crime wave?", *Justice Quarterly*, vol. 33, No. 5 (2016), pp. 890–911.

(29) Martin, Cunliffe and Munksgaard, *Cryptomarkets*; and *World Drug Report 2023*, booklet 2.

(30) United States, Department of Justice, "Three Germans who allegedly operated dark web marketplace with over 1 million users face U.S. narcotics and money-laundering charges", press release, 3 May 2019; United States, Department of Justice, "Administrators of DeepDotWeb indicted for money-laundering conspiracy"; United States, Department of Justice, "Dozens of online 'dark markets' seized pursuant to the forfeiture complaint filed on Manhattan Federal Court in conjunction with the arrest of the operator of Silk Road 2.0", press release, 7 November 2014.

شبكة تور (Tor) هي شبكة تراكب، نظير إلى نظير، تسمح للأشخاص بتصفح الإنترنت دون كشف الهوية. وهي تستخدم طبقات متعددة من التشفير لإخفاء مصدر المعلومات ووجهتها على حد سواء. وتوجه شبكة تور حركة المرور على الإنترنت من خلال شبكة متطوعين عالمية تضم أكثر من 000 7 مرحّل (relay)، مما يصعّب تتبع نشاط أي مستخدم. وتحمي هذه البرمجية المجانية والمفتوحة المصدر الخصوصية الشخصية بإخفاء موقع المستخدم وطرائق استخدامه وحجبهما عن عمليات مراقبة الشبكة أو تحليل حركة المرور، مما يضمن إخفاء هوية عنوان بروتوكول الإنترنت (IP address) عبر نقاط الخروج من شبكة تور.

15- ويتولى مديرو المواقع عمليات التشغيل اليومية، ويحصلون رسوماً على المعاملات تتراوح قيمتها بين 8 و15 في المائة من المبيعات ويديرون أنظمة ضمان تتيح احتجاز الدفعات المستحقة للبائعين لحين تسليم البضاعة[31]. وتتباين تقديرات القيمة النقدية لهذه الأسواق تبايناً كبيراً. ففي عام 2021، قدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أو المكتب) إجمالي قيمة تجارة المخدرات في الأسواق المشفرة بما يقارب 315 مليون دولار سنوياً، بينما أشارت تقديرات أخرى إلى أن إجمالي المبيعات على المنصات الفردية يتراوح بين 36 مليون دولار و221 مليون دولار سنوياً[32]. ويحتمل أن تكون القيمة الإجمالية لتجارة الشبكة الخفية هذه قد تضاعفت أربع مرات من الفترة 2011–2017 إلى الفترة 2017–2020. ويتطلب شراء المخدرات من الأسواق المشفرة مستوى معينا من المعرفة الفنية، ومعظم الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات من الشباب والمتعلمين[33].

16- وأفاد المشترون أنهم يستخدمون هذه الأسواق لأنها تتيح لهم الوصول إلى المخدرات بجودة يمكن التنبؤ بها على نحو أفضل. ويؤكد عدد محدود من اختبارات الاستدلال الجنائي العلمي أن المخدرات التي يُحصل عليها من الأسواق المشفرة أقل تعرضا لاحتمالات الغش ومعدلات نقائها أعلى مقارنة بالمخدرات المشتراة من الموردين خارج شبكة الإنترنت[34]. ويعتقد المشترون والبائعون على حد سواء أن المعاملات على الأسواق المشفرة أقل خطورة من حيث احتمالات الاحتيال والتعرض لعنف جسدي وتهديدات مقارنة بعمليات التبادل في الشوارع، بل وحتى عمليات التبادل مع التجار المعروفين والأصدقاء[35]. وعادةً لا يعمل البائعون إلا لمدة نصف عام تقريباً ولا يتعاملون إلا مع عدد قليل من المشترين[36]، وتتركز التجارة بوجه عام في عدد قليل من البائعين الرئيسيين الذين يجنون معظم الأرباح[37].

تقوم شبكة الـ VPN، أو الشبكة الخصوصية الافتراضية بربط أجهزة الحواسب بشكل آمن عبر شبكة الإنترنت العامة. وتتيح إمكانية الوصول للشبكات الخاصة، مع تعزيز الأمان، وتقليل تكاليف الاتصالات وتوفير المرونة للعمل عن بعد. ويمكن للشبكات الخصوصية الافتراضية تجنب رقابة شبكة الإنترنت. وعلى الرغم من شيوع التشفير في تلك الشبكات فهو ليس خاصية متأصلة فيها. ويقام الاتصال من خلال بروتوكولات نفقية، تمكن الشبكة الخصوصية الافتراضية القائمة على شبكة الإنترنت العامة من تقديم بعض مزايا شبكة خصوصية واسعة.

17- وتستخدم معظم الأسواق اللغة الإنكليزية، ولكن سوق هايدرا الموجهة نحو الناطقين باللغة الروسية أصبحت في عام 2019 أكبر أسواق الشبكة الخفية في العالم قبل تعطيلها نهائيا في عام 2022[38]. وأخذت الشحنات العابرة للحدود الدولية في الانخفاض مع مرور الوقت، والأسواق المشفرة تخدم غالبا الأسواق الوطنية[39]. وقد تستخدم هذه الأسواق المشفرة مخابئ أو نقاط تسليم لإيصال المخدرات. إذ يرسل البائع موقع المخدرات باستخدام تكنولوجيا مستندة إلى النظام العالمي لسواتل الملاحة في تطبيق مراسلات لحظية مشفرة. ويمكن للمشتري بعد

(31) United States, Department of Justice, "Three Germans who allegedly operated dark web marketplace with over 1 million users"; and Martin Horton-Eddison and Matteo Di Cristofaro, "Hard interventions and innovation in crypto-drug markets: the escrow example", Global Drug Policy Observatory, *Policy Brief*, No. 11 (2017), pp. 16–27.

(32) Naoki Hiramoto and Yoichi Tsuchiya, "Measuring dark web marketplaces via bitcoin transactions: from birth to independence", *Forensic Science International: Digital Investigation*, vol. 35, art. No. 301086 (December 2020).

(33) Venkataraman Bhaskar, Robin Linacre and Machin Stephen, "The economic functioning of online drugs markets", *Journal of Economic Behavior and Organization*, vol. 159 (2019), pp. 426–441; and *World Drug Report 2022*.

(34) Fernando Caudevilla and others, "Results of an international drug testing service for cryptomarket users", *International Journal of Drug Policy*, vol. 35 (2016), pp. 38–41.

(35) Monica J. Barratt, Jason A. Ferris and Adam Winstock, "Safer scoring? Cryptomarkets, social supply and drug market violence", *International Journal of Drug Policy*, vol. 35 (2016), pp. 24–31; and Andréanne Bergeron and others, "The success rate of online illicit drug transactions during a global pandemic", *International Journal of Drug Policy,* vol. 99, art. No. 103452 (2022).

(36) Lukas Norbutas, "Offline constraints in online drug marketplaces: an exploratory analysis of a cryptomarket trade network", *International Journal of Drug Policy*, vol. 56 (2018), pp. 92–100; and *World Drug Report 2022*.

(37) Scott W. Duxbury and Dana L. Haynie, "Network embeddedness in illegal online markets: endogenous sources of prices and profit in anonymous criminal drug trade", *Socio-Economic Review*, vol. 21, No. 1 (January 2023), pp. 25–50; Scott W. Duxbury and Dana L. Haynie, "The network structure of opioid distribution on a darknet cryptomarket", *Journal of Quantitative Criminology*, vol. 34 (2018), pp. 921–941; and Vincent Harinam, "Dealings on the dark web: an examination of the trust, consumer satisfaction, and the efficacy of interventions against a dark web cryptomarket", PhD thesis, University of Cambridge, 2021.

(38) Anastasia Meylakhs and Ramil Saidashev, "A qualitative analysis of the Russian cryptomarket Hydra", *Kriminologisches Journal*, vol. 3 (2021), pp. 169-185; and Jonathan Reed, "World's largest darknet market shut down, $25 million in bitcoin seized", *Threat Hunting,* 8 June 2022.

(39) David Décary-Hétu, Masarah Paquet-Clouston and Judith Aldridge, "Going international? Risk taking by cryptomarket drug vendors", *International Journal of Drug Policy,* vol. 35 (2016), pp. 69–76; and Jakob Demant and others, "Going local on a global platform: a critical analysis of the transformative potential of cryptomarkets for organized illicit drug crime", *International Criminal Justice Review*, vol. 28, No. 3 (September 2018), pp. 255–274.

ذلك استلام المخدرات دون أن يلقى البائع أبداً[40]. وفي الآونة الأخيرة، ظهرت أسواق في آسيا وأمريكا الجنوبية، وقد يتغير التوزيع الجغرافي العام للأسواق على خلفية توسع الشبكة الخفية ووصولها إلى هاتين المنطقتين[41].

18- ويأخذ في الازدياد أيضا متوسط حجم المعاملات في الأسواق المشفرة. وهناك على ما يبدو تحول باتجاه زيادة كمية مبيعات الجملة من المخدرات من نوع "الإكستاسي" تليها المؤثرات الأفيونية (يُقصد بلفظ "مبيعات الجملة" الكميات التي يزيد ثمنها على 000 1 دولار أمريكي)[42]. ويؤكد هذا الاتجاه أن الأسواق المشفرة ترتكز على أسواق المخدرات التقليدية، وأنها قد تعمل كجهات وسيطة افتراضية تربط تجار الجملة بالبائعين الذين يشترون المخزونات لتوزيعها على الأرض[43]. وقد تزامن تغير جدولة الهيدروكودون في الولايات المتحدة مع زيادة مستمرة في تجارة المؤثرات الأفيونية من خلال الأسواق المشفرة[44].

19- وعلى الرغم من اعتقال عدد من مديري الأسواق المشفرة وانتشار أخبار تلك الاعتقالات على نطاق واسع، أثبتت المنظومة العامة قدرتها على الصمود، وإن كانت تتسم بالتقلب[45]. وقد تختفي الأسواق فجأة، سواء بسبب حملات إنفاذ القانون أو نتيجة عمليات خداع واحتيال ينفذها مديروها[46]. ويعمل الأشخاص الذين يستخدمون هذه النظم على تكييف أو على استحداث خصائص تخفف جوانب الضعف الأمنية مثل أساليب التحقق التي تمكن المستخدمين من الاستمرار بنفس اسم المستخدم ودرجات تصنيف السمعة في سوق جديدة[47]. ويبدو أن التطور التالي سيكون هو الابتعاد عن استخدام برمجية "تور" والاتجاه نحو استخدام مشروع الإنترنت المخفية (I2P) وما شابهه من أدوات الشبكة الخفية "الحقيقية" التي لها شبكاتها الخاصة وذلك نتيجة تمكن سلطات إنفاذ القانون من شن حملات ناجحة ضد "تور"[48].

برنامج الخصوصية الجيدة جدا (Pretty Good Privacy) أو PGP هو برنامج أمان يتيح الاتصال الآمن من خلال فك شفرة الرسائل أو تشفيرها والمصادقة على التوقيع الرقمي وتشفير الملفات. وطور فيل زيمرمان البرنامج في عام 1991، وهو يمثل شكلا رائدا من برمجيات التشفير بمفتاح عام. وهو يشفر الرسائل النصية والبريد الإلكتروني والملفات وغير ذلك ويفك تشفيرها باتباع معيار الخصوصية الجيدة جدا المفتوح (RFC 4880) من أجل تشفير البيانات.

2- وسائل التواصل الاجتماعي: زيادة التوافر المحلي

20- بدأ استخدام وسائل التواصل الاجتماعي التقليدية كأسواق محلية للمخدرات غير المشروعة والمواد غير الخاضعة للمراقبة ذات التأثير المماثل. وهناك حالياً الآلاف من صغار التجار الذين يبيعون المخدرات في جماعات إلكترونية محلية، ولكن لا يُعلم على وجه الدقة حجم انتشار المشكلة والبلدان التي تنتشر فيها أكثر من غيرها[49]. وهذا المحتوى غير اللائق متاح على نطاق واسع ويصل إليه الأطفال والمراهقون. ولا يقتصر هذا النشاط على منصات بعينها، فمشهد وسائل التواصل الاجتماعي دائم التغير، وتختلف التطبيقات الأكثر انتشاراً وشهرة من وقت لآخر ومن فئة عمرية لأخرى[50]. وتوفر كل منصة للبائعين المحتملين مساحة يمكن تعديلها لتصبح سوقاً لتجارة المخدرات[51].

[40] EMCDDA and Europol, *EU Drug Markets: Impact of COVID-19*; and Meylakhs and Saidashev, "A qualitative analysis of the Russian cryptomarket Hydra".

[41] تقرير المخدرات العالمي 2022.

[42] Judith Aldridge and David Décary-Hétu, "Hidden wholesale: the drug diffusing capacity of online drug cryptomarkets", *International Journal of Drug Policy*, vol. 35 (2016), pp. 7–15; and *World Drug Report 2023*.

[43] Samantha J. Brown, Jonathan C. Reid and Wesley Myers, "'Let's talk about stealing Sh* t': online socialization and its potential to influence offline offending", *Crime and Delinquency* (2023); and EMCDDA and Europol, *EU Drug Markets: Impact of COVID-19*.

[44] James Martin and others, "Effect of restricting the legal supply of prescription opioids on buying through online illicit marketplaces: interrupted time series analysis", *BMJ*, vol. 361 (2018).

[45] David Décary-Hétu and Luca Giommoni, "Do police crackdowns disrupt drug cryptomarkets? A longitudinal analysis of the effects of Operation Onymous", *Crime, Law and Social Change*, vol. 67, No. 1 (February 2017), pp. 55–75; and Hiramoto and Tsuchiya, "Measuring dark web marketplaces via bitcoin transactions".

[46] Bhaskar, Linacre and Stephen, "The economic functioning of online drugs markets"; and Joe Van Joe Van Buskirk and others, "The recovery of online drug markets following law enforcement and other disruptions", *Drug and Alcohol Dependence*, vol. 173 (2017), pp. 159–162; and *World Drug Report 2023*.

[47] Isak Ladegaard, "Open secrecy: how police crackdowns and creative problem-solving brought illegal markets out of the shadows", *Social Forces*, vol. 99, No. 2 (December 2020), pp. 532–559.

[48] Marie-Helen Maras and others, "Decoding hidden darknet networks: what we learned about the illicit fentanyl trade on AlphaBay", *Journal of Forensic Sciences*, vol. 68, No. 5 (September 2023).

[49] United States, Drug Enforcement Administration (DEA), "DEA Washington warns of deadly counterfeit drugs on social media", press release, 23 July 2021; Ashly Fuller and others, "Understanding and preventing the advertisement and sale of illicit drugs to young people through social media: a multidisciplinary scoping review", *Drug and Alcohol Review* (2023).

[50] Brooke Auxier and Monica Anderson, "Social media use in 2021" (Washington D.C., Pew Research Center, 2021); Emily A. Vogels, Risa Gelles-Watnick and David Massarat, "Teens, social media and technology 2022" (Washington D.C., Pew Research Center, 2022); United States, Department of Health and Human Services, Office, "Social media and youth mental health: the U.S. Surgeon General's Advisory" (Washington D.C., Office of the U.S. Surgeon General, 2023).

[51] Robin van der Sanden and others, "The use of Discord servers to buy and sell drugs", *Contemporary Drug Problems*, vol. 49, No. 4 (April 2022), pp. 453–477.

21- ويمكن أن تبدأ عملية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لشراء المخدرات ببحث المشتري عن الوسمات (الهاشتاغ) المرتبطة بالمخدرات أو بمتابعة صفحات شخصية تعلن عن بيع المخدرات من خلال استخدام صور للمنتجات ومقاطع فيديو لها أو توصيفات أو وسمات أو رموز إيموجي على منشورات ذات صلة. ويستطيع المشترون الاتصال ببائع قريب منهم، ويكشف لهم ذلك البائع بعدئذ عن بيانات الاتصال به، مستخدما عادة تطبيقات الرسائل المزودة بخاصية التشفير الكامل وإمكانيات الرسائل المؤقتة حيث تحذف الرسالة بعد فترة أو من خلال الشبكات الخاصة الافتراضية. وفي العادة يجري التبادل النهائي للأموال مقابل المخدرات وجهاً لوجه على المستوى المحلي وذلك بلقاء في مكان عام أو عند التوصيل إلى المنزل، وفي غضون ساعة واحدة في أغلب الأحيان[52].

22- وتوفر وسائل التواصل الاجتماعي طريقة مريحة للغاية لشراء المخدرات زادت من الخيارات المتاحة أمام المشترين؛ وتزيل سهولة الحصول على المخدرات بهذه الطريقة الحواجز العمرية التي تظهر في سلاسل التوريد التقليدية. وينتشر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لشراء المخدرات بشكل أكبر بين المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و17 سنة. ومن المرجح أن يعاني مشترو المخدرات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي أكثر من غيرهم من انخفاض قدرتهم على ضبط النفس ومشكلات في صحتهم العقلية من قبيل ارتفاع الضغط النفسي وينخرطون في سلوكيات المقامرة القهرية والإفراط في استخدام شبكة الإنترنت[53].

23- وتظهر أبحاث محدودة أن البائعين يعلنون في أغلب الأحيان عن القنب والكوكايين يليها عقار الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (MDMA). وتختلف الأسواق المشفرة عن أسواق وسائل التواصل الاجتماعي في أمر واحد وهو متوسط الكميات التي يعرضها البائعون. إذ يعرض الكوكايين بكميات أقل على وسائل التواصل الاجتماعي (حوالي 5 غرامات) مقارنة بالأسواق المشفرة (حوالي 15 غراماً) بينما يعرض القنب بكميات تصل إلى حوالي 10 غرامات على وسائل التواصل الاجتماعي مقارنة بكميات تصل إلى 20 غراماً في الأسواق المشفرة[54]. وتشمل هذه التجارة أيضا الاستعمال غير الطبي لعقاقير الوصفات الطبية. ويمكن لفئات المرضى الأكثر تعرضا لتعاطي المخدرات الوصول إلى عقاقير الوصفات الطبية لاستعمالها في أغراض غير طبية عبر وسائل التواصل الاجتماعي[55]. وكشفت إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية عن حبوب مقلدة تروج على أنها مؤثرات أفيونية وبنزوديازيبينات على تطبيقات شهيرة لوسائل التواصل الاجتماعي[56]. فعلى تويتر تضمنت نسبة أقل من 1 في المائة من التغريدات المتعلقة بمبيعات المخدرات بيع المؤثرات الأفيونية. بينما تضمنت نسبة إجمالية قدرها 90 في المائة منها روابط تشعبية مدمجة، ولكن لم يعمل إلا نصفها. وكانت الروابط التي تعمل تقود عادة إلى مواقع إلكترونية لبيع أدوية الوصفات الطبية بشكل غير قانوني[57].

3- منصات التجارة الإلكترونية المشروعة

24- في السنوات القليلة الماضية، عززت المشاريع العالمية للهيئة التعاون الطوعي بين الحكومات وشركات التجارة الإلكترونية من أجل منع إساءة استخدام أسواقها في التسويق غير المشروع للسلائف والمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية. وتراقب هذه المشاريع العروض التي ينشرها البائعون المشبوهون وطلبات الشراء من المشترين المحتملين في أسواق التجارة الإلكترونية المشروعة الرئيسية. وتتعلق معظم تلك المنشورات المشبوهة بالسلائف والمواد الناشئة حديثاً أو غير المجدولة – وليس بالمواد المجدولة دولياً – إذ لن يلاحظ تلك المنشورات سوى المشاهدين ممن لديهم معرفة بتلك المواد غير المجدولة. وأسواق المعاملات التجارية بين الشركات أكثر عرضة لإساءة استخدامها مقارنةً بتلك المخصصة للمعاملات بين الشركات والمستهلكين[58].

25- وفي إطار برنامج "غريدس"، عُقد ما يزيد على 10 اجتماعات إقليمية وأقاليمية بهدف تيسير التعاون الطوعي أو الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تبرم بين الحكومات والقطاعات الأكثر عرضة لإساءة الاستخدام، وتحديداً قطاعات صنع المواد الخطرة وتسويقها ونقلها وكسب المال منها وقطاعات

(52) Silje Anderdal Bakken and Jakob Demant, "Sellers' risk perceptions in public and private social media drug markets", *International Journal of Drug Policy*, vol. 73 (2019), pp. 255–262; Jakob Demant ando others, "Drug dealing on Facebook, Snapchat and Instagram: a qualitative analysis of novel drug markets in the Nordic countries", *Drug and Alcohol Review*, vol. 38, No.4 (May 2019), pp. 377–385; Leah Moyle and others, "# Drugsforsale: an exploration of the use of social media and encrypted messaging apps to supply and access drugs", *International Journal of Drug Policy*, vol. 63 (2019), pp. 101–110; and *World Drug Report 2023*, booklet 2.

(53) Atte Oksanen and others, "Social media and access to drugs online: a nationwide study in the United States and Spain among adolescents and young adults", *European Journal of Psychology Applied to Legal Context*, vol. 13, No. 1 (January 2021), pp. 29–36; Robin van der Sanden and others, "Predictors of using social media to purchase drugs in New Zealand: findings from a large-scale online survey", *International Journal of Drug Policy*, vol. 98, art. No. 103430 (December 2021); and van der Sanden and others, "The use of Discord servers to buy and sell drugs".

(54) Kim Moeller, Rasmus Munksgaard and Jakob Demant, "Illicit drug prices and quantity discounts: a comparison between a cryptomarket, social media, and police data", *International Journal of Drug Policy*, vol. 91, art. No. 102969 (2021).

(55) Mackey, Liang and Strathdee, "Digital social media, youth, and nonmedical use of prescription drugs".

(56) United States, DEA, "DEA Washington warns of deadly counterfeit drugs on social media".

(57) Tim K. Mackey and others, "Twitter-based detection of illegal online sale of prescription opioid", *American Journal of Public Health*, vol. 107, No. 12 (December 2017), pp. 1910–1915; and Tim K. Mackey and Gauurvika Nayyar, "Digital danger: a review of the global public health, patient safety and cybersecurity threats posed by illicit online pharmacies", *British Medical Bulletin*, vol. 118, No. 1 (June 2016), pp. 110–126.

(58) E/INCB/2022/4.

الخدمات المتصلة بالإنترنت[59]. ونجحت القطاعات التي شاركت في الاجتماعات في توسيع التعاون فيما بينها ليشمل مجالات مثل استخدام التجارة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي ومسجلي أسماء النطاقات ومحركات البحث بهدف منع الاستهداف الإلكتروني للقطاعات الأربعة المذكورة من أجل الاتجار بالمواد الخطرة، ولاسيما المؤثرات النفسانية الجديدة، والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية وما يتصل بها من سلائف كيميائية. وأسفرت هذه الاجتماعات عن أكثر من 100 توصية عملية، مما أدى إلى إصدار مجموعتين من الوثائق الإرشادية حول تعزيز شراكات القطاعين العام والخاص مع الخدمات المتصلة بالإنترنت مع تسليط الضوء على المشكلات الشائعة والتوصيات العملية وإعداد قوائم مرجعية يسهل اتباعها للحكومات وشركائها من القطاع الخاص.

26- وكان لتطبيق التوصيات الواردة في تلك الوثائق نتائج عملية، من بينها تحديد القوائم المشبوهة التي تعرض منتجات عالية الجرعات من الترامادول وهيدروكلوريد الكيتامين على منصة رئيسية للتجارة الإلكترونية في إحدى بلدان إفريقيا، وطلبت السلطات الحكومية من شركة التجارة الإلكترونية المساعدة في استبانة البائع، مما أدى إلى عمليات اعتقال وإلى مصادرة المنتجات غير المشروعة. وبالمثل، حددت إحدى شركات التجارة الإلكترونية الكبرى العاملة في أمريكا اللاتينية مجموعة من الإعلانات المشبوهة عن مادة القرطوم (*Mitragyna speciosa*)، وهي مادة نباتية غير مجدولة. وتمكنت الشركة، باستخدام شبكة جهات الاتصال الخاصة ببرنامج غريدس، من تبادل المعلومات مع السلطات المختصة، مما أدى إلى تحديد هوية البائع عبر الإنترنت وإلقاء القبض عليه. وفي حين أسفرت تلك الحالات عن تحديد المسؤولين عن تسويق البضائع واعتقالهم ومصادرة المواد غير المشروعة، تتطلب تلك التحقيقات موارد مكثفة وفي كثير من الأحيان تكتفي المنصات التي يجري الاتصال بها بمجرد حذف تلك الإعلانات، عادةً في غضون 24 ساعة.

4- صيدليات الإنترنت والتطبيب عن بعد

27- على النحو الذي أبرزته الهيئة في عام 2009[60]، كان شراء الأدوية خارج سلاسل التوريد المشروعة يمثل بالفعل مشكلة متفاقمة في ذلك الوقت. وأشارت دراسات أجريت في الآونة الأخيرة أن هذه المشكلة لا تزال قائمة في ثلثي بلدان العالم التي ليس لديها قوانين تنظم صراحة بيع المنتجات الدوائية عبر الإنترنت. وهذا يشكل مصدر قلق بالغ على الصحة العامة لأن كثيرا من المستهلكين يستخدمون الإنترنت في تشخيص ومعالجة أنفسهم[61].

28- ويمثل بيع المنتجات الطبية عبر الإنترنت جانباً متنامياً من نُظم الرعاية الصحية على الصعيد الدولي. وصيدليات الإنترنت ما هي إلا منصات تعرض بيع المواد التي تتطلب وصفات طبية، وكذلك المخدرات غير المشروعة. وعلى الرغم من وجود العديد من الصيدليات الشرعية والمرخصة، تهيمن المواقع غير القانونية على السوق العالمية[62]. والعقاقير الموصوفة طبياً من المواضيع الصحية التي يشيع البحث عنها عبر الإنترنت، وتقدر قيمة التجارة العالمية في المستحضرات الصيدلانية غير المشروعة بنحو 4,4 بلايين دولار. وأدت حملة دولية قادها الإنتربول في عام 2021 إلى إغلاق آلاف من صيدليات الإنترنت المزيفة التي تعرض منتجات غير مشروعة، ومعظمها من أدوات اختبار فيروس كورونا (كوفيد-19) المزيفة أو غير المرخصة. وتدعم أبحاث أخرى ملاحظة أن هذه الظاهرة تنمو بسرعة كبيرة، ولكن الحجم الفعلي للسوق لا يزال غير معروف[63].

29- ويمكن العثور على صيدليات الإنترنت من خلال بحث بسيط عبر الإنترنت باستخدام مصطلح "صيدلية" أو أي كلمات أو مختصرات مقابلة بالإنكليزية. وتسفر عمليات البحث هذه عن نتائج تشير إلى عنوان إنترنت (URL) يعلن عن أدوية للبيع وبيانات للاتصال. وهنا، توفر صيدليات الإنترنت معلومات عن مدى توفر مواد مختلفة، وعن شروط الشحن، وبيانات الاتصال بشأن المعاملة النهائية وطريقة الدفع مقابل المنتج[64]. وتنشر تلك الصيدليات أيضاً روابط إعلانية من خلال التعليق على منشورات وسائل التواصل الاجتماعي التي تتناول مواضيع ذات صلة. وتقدم في خانة التعليقات معلومات حول كيفية الاتصال بها باستخدام منصات مراسلة مشفرة تابعة لجهات خارجية، وتجيب عن الاستفسارات المتعلقة بتوفر الأدوية وأسعارها[65].

30- وخلصت دراسة استقصائية أجريت في الولايات المتحدة في ذروة جائحة كوفيد-19 إلى أن 18 في المائة من المشاركين في الدراسة اشتروا أدوية موصوفة طبياً عبر الإنترنت، واستخدموا مواقع وسائل التواصل الاجتماعي مثل Tumblr وWickr وPinterest للعثور على صيدليات

[59] المرجع نفسه.

[60] *Guidelines for Governments on Preventing the Illegal Sale of Internationally Controlled Substances through the Internet* (United Nations publication, Sales No. E.09.XI.6).

[61] Hock, Xuan Lee and Wah Chan, "Regulating online pharmacies".

[62] András Fittler and others, "Consumers turning to the Internet pharmacy market: cross-sectional study on the frequency and attitudes of Hungarian patients purchasing medications online", *Journal of Medical Internet Research*, vol. 20, No. 8 (August 2018); and Neal Shah, Jiawei Li and Tim K. Mackey, "An unsupervised machine learning approach for the detection and characterization of illicit drug-dealing comments and interactions on Instagram", *Substance Abuse*, vol. 43, No. 1 (2022), pp. 273–277.

[63] INTERPOL "Thousands of fake online pharmacies shut down in INTERPOL operation", 8 June 2021; INTERPOL, "USD 11 million in illicit medicines seized in global INTERPOL operation", 20 July 2022; and Grazia Orizio and others, "'Save 30% if you buy today': online pharmacies and the enhancement of peripheral thinking in consumers", *Pharmacoepidemiology and Drug Safety*, vol. 19, No. 9 (September 2010), pp. 970–976.

[64] Orizio and others, "'Save 30% if you buy today'".

[65] Shah, Li and Mackey, "An unsupervised machine learning approach".

الإنترنت[66]. وفي دراسة استقصائية أجريت على مرضى العيادات الخارجية في هنغاريا، تبين أن المشاركين الذين كثيراً ما يشترون السلع عبر الإنترنت كانوا أكثر ميلاً لشراء الأدوية عبر الإنترنت[67]. وكشفت دراسة تقارن تصورات المستهلكين المتعلقة بالأمان عند شراء الأدوية الموصوفة طبياً عبر الإنترنت أن صيدليات الإنترنت كان يُنظر إليها باعتبارها "آمنة نسبياً"، في حين كان يُنظر إلى استخدام تطبيقات الاتصال المشفرة (مثل Kik وQQ وTelegram وWeChat) لبيع وشراء الأدوية على أنه أقل أماناً. وكان الرجال أكثر ميلاً إلى اعتبار جميع المنصات عبر الإنترنت آمنة إلى حد ما على الأقل[68].

31- والمشكلة الرئيسية في صيدليات الإنترنت هي غياب المساءلة لضمان جودة المنتجات المشتراة. وتشير التقديرات إلى أن 96 في المائة من صيدليات الإنترنت لا تلتزم بالمتطلبات القانونية ومتطلبات السلامة، بل إن بعضها سرق معلومات بطاقة ائتمان العملاء. ويستحيل على المستهلكين تقييم ما إذا كانت الأدوية المشتراة من صيدليات الإنترنت مقلدة أو غير معتمدة أو حتى غير قانونية. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن 50 في المائة من الأدوية المشتراة من مواقع غير قانونية هي أدوية مقلدة[69]، وقد تكون الأدوية المزورة ضارة لأنها قد تحتوي على مستويات منخفضة من المواد الفعالة أو مكونات دون المستوى المطلوب أو حتى مكونات خاطئة. وكثير من صيدليات الإنترنت لا يشترط إثباتاً للوصفة الطبية المطلوبة الصادرة عن طبيب المستهلك. وقد تطلب تلك الصيدليات من المشترين المحتملين ملء استبيان طبي، ولكن هذه الاستبيانات تكون عادة ناقصة[70]. وتؤدي استراتيجيات التسويق المشبوهة إلى تفاقم كل هذه المشكلات. وكثير من صيدليات الإنترنت لا تعلن عن الآثار الجانبية للأدوية التي تعرضها للبيع عند الإعلان عن الأدوية على نحو مقنع ينم عن اهتمامها بالمبيعات والأرباح لا بسلامة المستهلك.

5- عواقب الاتجار بالمخدرات واستعمالها للأغراض غير الطبية

32- أدت شبكة الإنترنت إلى نمو التجارة الدولية في المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية. وتشتري الجماعات الإجرامية المنظمة عبر الوطنية المواد الكيميائية اللازمة، التي تباع باعتبارها "مواد كيميائية بحثية"، من صانعي المواد الكيميائية في الخفاء من أجل إنتاج مؤثرات نفسانية قوية جديدة[71]. وخلال جائحة كوفيد-19، أظهرت تلك الجماعات الإجرامية قدرتها على التكيف وإيجاد مصادر بديلة عندما أدت تدابير الإغلاق الشامل إلى تعطيل مورديها الأصليين[72]. وفيما يتعلق بالتجارة الدولية في السلائف الكيميائية، أدى وجود شبكة الإنترنت إلى زيادة العروض على هذه المواد. ومعظم السلائف الكيميائية "مزدوج الاستخدام"، ونظراً لضخامة حجم التجارة المشروعة في السلائف الكيميائية، يسهل على المتجرين اشتراء تلك المواد ويصعب كشفها على سلطات إنفاذ القانون. ولعدة سنوات، أدت المنشورات المشبوهة عبر الإنترنت المتعلقة بالسلائف الكيميائية إلى فتح تحقيقات جنائية وأسفرت عن مصادرة السلائف المسربة واعتقال المتجرين بها.

33- وبالنسبة للحكومات وأجهزة إنفاذ القانون، هناك تحديات مرتبطة بالتحقيق في المنشورات على الشبكة السطحية. ويمكن للمعلومات التي تجمع من مراقبة نشاط الإنترنت والوصول إلى سجلات البحث أن توفر مؤشراً على اهتمام المتجرين بمواد كيميائية معينة غير خاضعة للمراقبة. فعلى سبيل المثال، لاحظت الهيئة وجود علاقة طردية بين عدد سجلات البحث عبر الإنترنت عن مادة سليفة معينة لعقار MDMA إيثيل (غليسيدات المادة 4،3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانون) وعدد وحجم المضبوطات من نفس السليفة. ونظراً لعدم وجود استخدام مشروع لهذه المادة، فقد تكون زيادة سجلات البحث بالتزامن مع زيادة المضبوطات مؤشراً على صنع مخدرات غير مشروعة[73].

34- ويشير الاتجاه نحو استخدام مواقع وسائل التواصل الاجتماعي التقليدية والتطبيقات المشفرة إلى تزايد التوزيع المحلي بالإضافة إلى التوافر السريع. وعلى المستويين الإقليمي والمحلي، أي في الخطوة الأخيرة لتوزيع المخدرات، يصعب على سلطات إنفاذ القانون تعطيل المعاملات بين البائعين والمشترين نظراً لقدرتهم على تغيير أماكن اللقاء. وقد يحدث هذا التوزيع المحلي عبر الإنترنت تحولات أكثر على المدى الطويل من نماذج التوريد الأخرى عبر الإنترنت. وقد يؤدي استخدام تكنولوجيا النظم العالمية لسواتل الملاحة ومخابئ تسليم المواد المباعة إلى تفاقم هذا النمو في مستوى التوافر.

35- وأدى هذا التوافر أيضاً إلى زيادة أنواع المخدرات التي يصعب شراؤها من الأسواق التقليدية[74]. وتتوافر المهلوسات مثل ثنائي إيثيلاميد حمض الليسرجيك (LSD) والسيلوسيبين

---

[66] Charlotte Moureaud and others, "Purchase of prescription medicines via social media: a survey-based study of prevalence, risk perceptions, and motivations", *Health Policy*, vol. 125, No. 11 (November 2021), pp. 1421–1429.

[67] Fittler and others, "Consumers turning to the internet pharmacy market".

[68] Moureaud and others, "Purchase of prescription medicines via social media".

[69] Hock, Xuan Lee and Wah Chan, "Regulating online pharmacies"; Bryan A. Liang and Tim Mackey, "Searching for safety: addressing search engine, website, and provider accountability for illicit online drug sales", *American Journal of Law and Medicine*, vol. 35, No. 1 (2009), pp. 125–184; and Orizio and others, "'Save 30% if you buy today'".

[70] European Medicines Agency, "Buying medicines online". Available at www.ema.europa.eu; and Moureaud and others, "Purchase of prescription medicines via social media".

[71] Jonathan Caulkins, "Radical technological breakthroughs in drugs and drug markets: the cases of cannabis and fentanyl", *International Journal of Drug Policy*, vol. 94, art. No. 103162 (August 2021); and Bryce Pardo and others, "The dawn of a new synthetic opioid era: the need for innovative interventions", *Addiction*, vol. 116, No. 6 (June 2021), pp. 1304–1312.

[72] تقرير المخدرات العالمي 2021، الكتيب 5، جائحة كوفيد-19 والمخدرات: الآثار والتوقعات (منشورات الأمم المتحدة، 2021).

[73] E/INCB/2022/4، الفقرات 201–203.

[74] تقرير المخدرات العالمي 2023، الكتيب 2.

(الفطر المهلوس) على نطاق واسع عبر الإنترنت. وتتوافر أيضاً من خلال الأسواق القائمة على الإنترنت مواد أخرى تخضع للمراقبة الصارمة وتحتوي على عقاقير مخدرة ومؤثرات عقلية. وتمثل إساءة استعمال الأدوية النفسية الموصوفة طبياً مشكلة صحية عالمية متزايدة. وتشمل هذه المنتجات المهدئات ومنشطات الجهاز العصبي المركزي وغيرها من العقاقير بما في ذلك مضادات الاكتئاب ومضادات الذهان ومثبتات المزاج والأدوية المضادة للخرف. ولا يزال وجود تلك العقاقير ضئيلا، على الرغم من كونها متاحة عبر الإنترنت. والاستثناء المهم هنا هو الأدوية المستخدمة في علاج الارتهان للمؤثرات الأفيونية، فهذه الأدوية متوافرة بكثرة عبر الإنترنت، لا في الولايات المتحدة فحسب، بل في أوروبا أيضاً[75].

36- ويمثل توافر الفنتانيل وغيره من المؤثرات الأفيونية الاصطناعية عبر الإنترنت مصدر قلق بالغ. ويشكل الاستحداث المستمر لأشكال جديدة ومعدلة من المؤثرات الأفيونية الاصطناعية تحدياً صعباً أمام السلطات التنظيمية وسلطات إنفاذ القانون على المستوى الدولي[76]. وتطبق العديد من الأسواق المشفرة قواعد ضد الفنتانيل، ويحاول مديرو هذه الأسواق حظر البائعين الأكثر ضراوة، غير أن هؤلاء البائعين يتمكنون من بيعه سراً. وتمثل المؤثرات الأفيونية حوالي 10 في المائة من إعلانات المخدرات المنشورة في الأسواق المشفرة، بينما يمثل الفنتانيل أقل من 1 في المائة من إجمالي الإعلانات عنها. وخلال الفترة من 2 كانون الثاني/يناير إلى 27 آذار/مارس 2019، وبوجود نحو 300 بائع نشط للفنتانيل، قدرت الكميات المطروحة في السوق بحوالي 27,3 إلى 39,3 كيلوغراما[77] (يمكن لكيلوغرام واحد من الفنتانيل أن يقتل 000 500 شخص)[78].

6- تبادل المعلومات عبر الإنترنت

37- يتبادل الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات النصائح والإرشادات فيما يخص الجرعات في منتديات الحوار المختلفة[79]. وفي حين يعكس تبادل المعلومات هذا زيادة في التسويق، إلا إنه قد يعزز أيضاً من جهود الحد من العواقب الضارة لتعاطي المخدرات. ويمكن لخدمات فحص المخدرات أن تصل إلى نطاق أوسع من خلال استخدام الإنترنت لتوصيل التحذيرات. وتحلل هذه الخدمات العينات التي كثيرا ما يقدمها الأشخاص الذين يتعاطون "الإكستاسي" بالاقتران مع حفلات الموسيقى الإلكترونية الراقصة. ويمكنها تحديد الاختلافات بين المواد التي يعتقد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات أنهم يتعاطونها وما يتعاطونه بالفعل. وتوفر الإنترنت وسيلة لتبادل هذه المعلومات بسرعة مع الأشخاص الآخرين الذين يتعاطون تلك المواد. ويمكن أن تنقذ هذه المعلومات أرواح المتعاطين في الحالات التي تكون فيها المخدرات مغشوشة بمواد خطرة أو قوية المفعول بشكل غير عادي. ومعظم الأشخاص الذين يبحثون عن معلومات حول مخدر ما لم يسبق لهم التواصل مع خدمات فحص المخدرات، وقد تساورهم الشكوك تجاه التحذيرات الصادرة عن السلطات الرسمية. ومن المزايا الإضافية لخدمات فحص المخدرات استبانة المؤثرات النفسانية الجديدة، التي يمكن بعد ذلك إبلاغ السلطات عنها، ومن تلك السلطات نظام الإنذار المبكر في الاتحاد الأوروبي[80].

38- وهناك العديد من منتديات الحوار المخصصة للموضوعات المتعلقة بالأسواق المشفرة. وفي البداية، كانت المناقشات السياسية التحررية هي السائدة، ولكنها تراجعت لصالح المناقشات حول المسائل اللوجستية ذات الطابع العملي، مثل التحذيرات ضد البائعين المحتالين، ومديري المواقع غير الموثوقين، والتدابير الأمنية عبر الإنترنت. ويناقش الناس أيضاً المخاطر الكامنة في تعاطي المخدرات، ونظراً لأن المنتديات لا تحظر المناقشات حول الاتجار، يُمكن أن تكون المعلومات المتبادلة أثناء المناقشات ذات طابع محلي للغاية وأن تتضمن تحذيرات بشأن المخدرات المغشوشة المطروحة التي سبق التعامل معها[81]. ورغم أن تبادل المعرفة بهذا الشكل أمر إيجابي، فمن غير المرجح أن يرتبط بتخفيضات كبيرة في التكاليف المتعلقة بالصحة، إذ يندر أن يكون مستخدمو الأسواق المشفرة هم الأكثر عرضة للخطر بين الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات[82].

39- وفيما يتعلق بأنواع المخدرات التي يمكن للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات أن يصنعوها بأنفسهم، يمكن تبادل التعليمات عبر الإنترنت حول كيفية القيام بذلك بمخاطر منخفضة. وبدلاً من الاعتماد على تركيب السلائف الكيميائية الخاضعة للتنظيم من أجل إنتاج الميثامفيتامين، تعلم أولئك الأشخاص كيفية استخراجها من منتجات مصنعة يمكن الحصول عليها بشكل قانوني، وتبادلوا هذه الطريقة عبر الإنترنت[83]. وهناك اتجاه

---

(75) Jack Cunliffe, David Décary-Hêtu and Thomas A. Pollak, "Non-medical prescription psychiatric drug use and the darknet: a cryptomarket analysis", *International Journal of Drug Policy*, vol. 73 (2019), pp. 263–272; and Isak Ladegaard, "Instantly hooked? Freebies and samples of opioids, cannabis, MDMA, and other drugs in an illicit E-commerce market", *Journal of Drug Issues*, vol. 48, No. 2 (April 2018), pp. 226–245.

(76) Kim Moeller and Bengt Svensson, "'Shop until you drop': valuing fentanyl analogs on a Swedish Internet forum", *Journal of Drug Issues*, vol. 51, No. 1 (January 2021), pp. 181–195; and Pardo and others, "The dawn of a new synthetic opioid era".

(77) Roderic Broadhurst, Matthew Ball and Harshit Trivedi, "Fentanyl availability on darknet markets", *Trends and Issues in Crime and Criminal Justice*, vol. 590 (2020), pp. 1–14; and Maras and others, "Decoding hidden darknet networks".

(78) United States, DEA, "Facts about fentanyl". Available at www.dea.gov/resources/facts-about-fentanyl.

(79) Aldridge, Stevens and Barratt, "Will growth in cryptomarket drug buying increase".

(80) Claudio Vidal Giné and others, "The utility of drug checking services as monitoring tools and more: a response to Pirona et al.", *International Journal of Drug Policy*, vol. 45 (2017), pp. 46–47.

(81) Bancroft, "Responsible use to responsible harm"; and Martin, Cunliffe and Munksgaard, *Cryptomarkets*.

(82) Sumnall, "The harm reduction impact of cryptomarkets".

(83) Sabrina Vidal and David Décary-Hétu, "Shake and bake: exploring drug producers' adaptability to legal restrictions through online methamphetamine recipes", *Journal of Drug Issues*, vol. 48, No. 2 (January 2018), pp. 269–284.

حديث يتمثل في التحول إلى سلائف كيميائية مصنوعة حسب الطلب، تكون غالبا "سلائف مقنّعة"، وهي أقرب إلى المنتجات النهائية المنشودة، وبالتالي لا تستلزم الكثير من المعالجة الكيميائية[84].

40- ومن الآثار الجانبية غير المقصودة لنشر المعرفة من خلال الإنترنت التأثير على المعايير الاجتماعية والثقافية المرتبطة بتعاطي المخدرات، وربما كان تقنين القنب في بعض الولايات القضائية قد أدى عن غير قصد إلى تقليل الرقابة الاجتماعية غير الرسمية المتعلقة به في الولايات القضائية التي لا يزال تعاطيه فيها غير قانوني، الأمر الذي أسهم في زيادة تطبيعه. وفي المناطق التي تقنن القنب، تروج لتعاطي القنب الشخصيات المؤثرة والمستوصفات على وسائل التواصل الاجتماعي كجزء من نمط حياة صحية، وذلك على الرغم من المخاطر الصحية المعروفة[85].

7- الاتفاقيات الدولية

41- يمكن أن تكون الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات أساساً لتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة. وتتناول المادة 6 من اتفاقية سنة 1988 تسليم المجرمين، بينما تتناول المادة 7 من الاتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة. ولا تزال المادتان وثيقتي الصلة بالواقع المعاصر على الرغم من أن الاتفاقية تسبق الانتشار الواسع لاستخدام شبكة الإنترنت. وتنص الفقرة 2 من المادة 7 على أنه يجوز طلب المساعدة القانونية المتبادلة لأي من الأغراض التالية: (أ) أخذ شهادة الأشخاص أو إقراراتهم؛ (ب) تبليغ الأوراق القضائية؛ (ج) إجراء التفتيش والضبط؛ (د) فحص الأشياء وتفقد المواقع؛ (هـ) الإمداد بالمعلومات والأدلة؛ (و) توفير النسخ الأصلية أو الصور المصدق عليها من المستندات والسجلات، بما في ذلك السجلات المصرفية أو المالية أو سجلات الشركات أو العمليات التجارية؛ (ز) تحديد كنه المتحصلات أو الأموال أو الوسائط أو غيرها من الأشياء أو اقتفاء أثرها لأغراض الحصول على أدلة.

42- وتعزيزاً لهذه الجهود، تتفاوض الدول الأعضاء حالياً على إبرام اتفاقية جديدة للأمم المتحدة عن الجريمة السيبرانية بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية. وتستخدم منظمات دولية مختلفة (الإنتربول، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة الصحة العالمية) شبكة الإنترنت لتحسين عملية مكافحة المخدرات، وتتناول الاتفاقيات الدولية القائمة المسائل المتعلقة بالجريمة السيبرانية، ولكن لا توجد حالياً وثيقة دولية ملزمة قانوناً بشأن هذا الموضوع. وتقدَّم الإسهامات لصياغة اتفاقية مكافحة الجريمة السيبرانية من مجموعة متنوعة من الجهات صاحبة المصلحة: منظمات حكومية دولية، ومنظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن منظمات غير حكومية أخرى، ومنظمات من المجتمع المدني، ومؤسسات أكاديمية، وشركات من القطاع الخاص. واستناداً إلى المذكرات الكتابية المقدمة من الدول الأعضاء، ستتضمن اتفاقية مكافحة الجريمة السيبرانية فصولاً عن التجريم، والأحكام العامة، والتدابير الإجرائية وإنفاذ القانون، والتعاون الدولي، والمساعدة التقنية، والتدابير الوقائية، وآلية التنفيذ والأحكام الختامية.

8- الجهود التنظيمية

43- تتراوح التدابير التنظيمية الوطنية للتصدي لمشكلة المؤثرات الأفيونية الاصطناعية وسلائفها من التجريم الشامل لجميع المواد المرتبطة بمركب كيميائي معين، إلى تقييم كل مادة على حدة. وعندما تعتمد قلة من البلدان سياسات مكافحة أقل صرامةً أو لا تطبق ما تعتمده من سياسات، فإن ذلك يمكّن جهات أخرى من استغلال تلك الثغرات[86]. وفيما يتعلق بالمؤثرات الأفيونية الاصطناعية والمواد المرتبطة بها، فإن ذلك يمكّن المجرمين من استغلال الاختلافات في القواعد التنظيمية الوطنية وشراء منتجات في ولاية قضائية ما وبيعها بسعر أعلى في ولاية قضائية أخرى. وتُنفذ جميع خطوات سلسلة التوزيع هذه عبر الإنترنت[87]. وقد وضعت بعض الحكومات تشريعات أو قواعد تنظيمية محددة تتناول منشورات الإنترنت المتعلقة بالسلائف. ووفقاً لمعلومات الهيئة، فهذا هو الحال في الإمارات العربية المتحدة وتايلند والهند والولايات المتحدة الأمريكية.

44- وتهدد صيدليات الإنترنت غير المشروعة سلامة المرضى على مستوى العالم لأنها تبيع الأدوية مباشرة إلى المستهلك ودون وصفة طبية. وتدابير التصدي القانونية والتنظيمية وتدابير إنفاذ القانون التي تتخذ حاليا ليست كافية. ولمواجهة هذا المد، تحاول السلطات التنظيمية بشكل متزايد استخدام برامج الاعتماد لمعالجة هذه الشواغل[88]. والهيئة على دراية بقواعد تنظيمية محددة تطبق في بعض البلدان، مثل الصين، حيث يُطلب من جميع الكيانات التي

---

(84) Silvia L. Cruz and Raúl Martín-del-Campo, "Synthetic opioids as new psychoactive substances (NPS)", in *Opioids: Pharmacology, Abuse, and Addiction*, Silvia L. Cruz, ed. (Cham, Switzerland, Springer International Publishing, 2022). pp. 363–383.

(85) Silje Anderdal Bakken and Sidsel Kirstine Harder, "From dealing to influencing: online marketing of cannabis on Instagram", *Crime, Media, Culture: An International Journal*, vol. 19, No. 1 (March 2023), pp. 135–157; Brown, Reid and Myers, "'Let's talk about stealing sh*t'"; Samantha Hoeper and others, "'The perfect formula:' evaluating health claims, products and pricing on cannabis dispensary websites in two recently legalized States", *Substance Use and Misuse*, vol. 57, No. 8 (May 2022), pp. 1207–1214; and Isak Ladegaard, "Cleansing frames: how digital 'consumer reports' of cannabis and psychedelics normalise drug-taking and neutralise its counter-cultural potential", *Sociology* (2023).

(86) تقرير المخدرات العالمي 2022.

(87) Pardo and others, "The dawn of a new synthetic opioid era"; Peter Reuter, Bryce Pardo and Jirka Taylor, "Imagining a fentanyl future: some consequences of synthetic opioids replacing heroin", *International Journal of Drug Policy*, vol. 94, art. No 103086 (August 2021).

(88) Hock, Xuan Lee and Wah Chan, "Regulating online pharmacies"; and Mackey and Nayyar, "Digital danger".

تبيع السلائف عبر الإنترنت أن تسجل لدى السلطات الوطنية المختصة. ويقترح بعض الخبراء جعل بيع الأدوية عبر الإنترنت مشروطاً بالحصول على ترخيص من خلال برامج وطنية لصيدليات الإنترنت، بل ويقترحون فرض عقوبات جنائية على جميع الأطراف، بما في ذلك المواقع الإلكترونية ومحركات البحث ومقدمي الرعاية الصحية. وفي عام 2014، استحدث مخطط نطاق شبكي تحت اسم "pharmacy" لاستكمال أنظمة الاعتماد الوطنية. وتشترط شركات محركات البحث "التحقق" من هوية بائعي العقاقير عبر الإنترنت، ولكنها غير مسؤولة قانوناً عن تيسير أنشطة غير قانونية. ويتعين على صيدليات الإنترنت الموجودة في الاتحاد الأوروبي أن تعرض شعاراً مشتركاً على موقعها الإلكتروني يوجه إلى قائمة إلكترونية بصيدليات الإنترنت التي جرى التحقق منها[89].

9- الإجراءات التي اتخذتها جهات إنفاذ القانون

45- تستلزم مهمة تتبع جميع المؤثرات الأفيونية الاصطناعية المتنوعة ونظائرها وسلائفها تعاوناً دولياً. ويلزم تزويد وكالات إنفاذ القانون الوطنية بالمعارف بشأن الأسماء المختلفة المستخدمة للمواد الكيميائية والمعدات من أجل تحري ما يظهر على شبكة الإنترنت من منشورات مشبوهة تتعلق ببيع السلائف الكيميائية. ويتطلب الأمر كذلك تعاوناً تطوعياً مع قطاع الإنترنت الخاص وآليات رصد تنشئُها الحكومات لتحري المعلومات التي تقدمها الهيئة[90]. وأدت المعلومات التي قدمتها الهيئة عن منشورات الإنترنت المشبوهة المتعلقة بالسلائف إلى عمليات ضبط وأفضت إلى تفكيك شبكات إجرامية. وفي عام 2018، أدى تحقيق إلى ضبط قرابة 10 أطنان من أنهيدريد الخل والإيفيدرين والكيتامين، فضلاً عن الكشف عن شحنة ميثامفيتامين كانت متوجهة إلى أستراليا في 2022[91].

46- ويلزم تزويد سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية الوطنية بالأدوات والموارد اللازمة للتصدي على نحو متسق. ويمثل الاتجار والجريمة السيبرانية أولويتين، وينبغي أن تتبع السلطات نهجا قائما على التعاون بين وكالات متعددة وأن تشارك مع قطاع الصناعة وتستحدث وحدات تحقيقات عبر الإنترنت وفرق عمل دولية تنفيذية مشتركة وإجراءات منسقة[92]. ويرى بعض الخبراء المعنيين بالتحقيق في الجرائم السيبرانية أنهم يواجهون حالياً عقبات قانونية في مكافحة الاتجار بالسلائف ولا سيما فيما يخص عوائق الاحتفاظ بالبيانات المتعلقة بتسجيل عناوين بروتوكولات الإنترنت ونطاقاتها.

47- وقد نجحت وكالات إنفاذ القانون في تطبيق تدابير تحقيق جديدة لمكافحة الاتجار بالسلائف والمواد الكيميائية غير المجدولة. وتشمل هذه التدابير نشر إعلانات مصطنعة على الإنترنت عن السلائف أو المواد الكيميائية غير المجدولة على المواقع الإلكترونية الخاصة بالمعاملات التجارية بين الشركات أو على منصات التواصل الاجتماعي أو غيرها من المنصات واستخدام عمليات خداعية لجمع المعلومات عن المشترين والبائعين المحتملين للمواد الكيميائية ذات الصلة. ومن المرجح أن يؤدي التوسع في الأنشطة السرية إلى زيادة الكفاءة وتحسين التعاون العابر للحدود في التحقيقات بما في ذلك تبادل البيانات الإلكترونية[93]. وأجرت الهيئة تدريباً على التحقيق في منشورات الإنترنت المشبوهة المتعلقة بالسلائف الكيميائية في حزيران/يونيه 2023. وهذا يبرز قيمة التدريب المصمم خصيصاً بشأن خصائص منشورات الإنترنت المتعلقة بالسلائف التي تظهر عادة على شبكة الإنترنت السطحية مقارنة بالمنشورات المتعلقة بالمنتجات النهائية للمؤثرات النفسانية الجديدة التي يظهر معظمها على شبكة الإنترنت الخفية.

دال- الدعم الذي تقدمه الهيئة للحكومات من أجل منع استغلال الإنترنت

48- في عام 2009، أصدرت الهيئة المبادئ التوجيهية للحكومات بشأن منع بيع المواد الخاضعة للمراقبة الدولية غير المشروع عبر الإنترنت، التي أوصت بطائفة واسعة من الإجراءات تشمل أحكاماً إداريةً وتشريعيةً وتنظيميةً بهدف كبح البيع غير المشروع للمواد الخاضعة للمراقبة الدولية، على النحو المعترف به في قرار لجنة المخدرات 3/58.

49- وإضافة إلى ذلك، استحدثت الهيئة أدوات عملية لتيسير التجارة الدولية في المخدرات والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية من أجل ضمان توافر هذه المواد للأغراض الطبية والعلمية. وتشمل تلك الأدوات النظام الدولي لأذون الاستيراد والتصدير (I2ES)، والنظام الدولي لمراقبة المخدرات التابع للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات الذي يمكن الهيئة من رصد استعمال المواد الخاضعة للمراقبة. ولتيسير التجارة الدولية في السلائف الكيميائية مع منع تسريبها إلى قنوات غير مشروعة، ولدعم الحكومات في التصدي للاتجار بالمؤثرات النفسانية

[89] European Medicines Agency, "Buying medicines online"; Hock, Xuan Lee and Wah Chan, "Regulating online pharmacies"; E/INCB/2022/4; and Liang and Mackey, "Searching for safety".

[90] E/INCB/2022/4.

[91] المرجع نفسه.

[92] EMCDDA and Europol, *EU Drug Markets: Impact of COVID-19*; Harinam, "Dealings on the dark web"; Mehdi Najafi, Hossein Zolfagharinia and Fatemeh Asadi, "Angels against demons: fight against smuggling in an illicit supply chain with uncertain outcomes and unknown structure", *Computers and Industrial Engineering*, vol. 176, art. No. 109007 (2023); and Lukas Norbutas, Stijn Ruiter and Rense Corten, "Believe it when you see it: dyadic embeddedness and reputation effects on trust in crypto-markets for illegal drugs", *Social Networks*, vol. 63 (2020), pp. 150–161.

[93] E/INCB/2022/4.

الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية التي لا تخضع للمراقبة الدولية، طورت الهيئة أيضا نظما إلكترونية لمراقبة التجارة وتيسير التعاون بين الحكومات وتبادل المعلومات والتحقيقات المشتركة. وتشمل هذه الأدوات نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر "بن أونلاين" ونظام الإشعارات الخفيف "بن أونلاين لايت"، ونظام الإخطار بحوادث السلائف "نظام بيكس"، ونظام الإخطار بالحوادث التابع لمشروع آيون (نظام آيونيكس)، وأداة برنامج غريدس للمعلومات الاستخبارية. ومن أجل بناء قدرات الحكومات على تنفيذ الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، أتيحت النمائط الإلكترونية التي أعدتها الهيئة للسلطات الوطنية المختصة.

50- وكانت عملية "أكرونيم" المحددة المدة والأهداف، التي نفذت في عام 2021 من المجالات الأخرى التي نجحت فيها مشاريع الهيئة العالمية في تعزيز التعاون الطوعي بين الحكومات وشركات التجارة الإلكترونية من أجل منع إساءة استخدام منصاتها التجارية. وركزت العملية على الاتجار بالسلائف عبر شبكة الإنترنت السطحية. وساعدت الهيئة في تحديد العقبات العملية والتحديات القانونية التي تعترض سبيل التحقيقات المتعلقة بالسلائف والجرائم السيبرانية. وشملت العقبات والتحديات التي حددت ما يلي: (أ) عدم وجود لوائح وطنية تنظم عرض السلائف للبيع أو توزيعها أو التوسط في بيعها أو شرائها عبر المواقع الشبكية أو وسائط التواصل الاجتماعي؛ (ب) التردد في بدء التحقيقات في ما ينشر من إعلانات مشبوهة لأنها قد تمثل عمليات احتيال وليس تجارة مشروعة في السلائف؛ (ج) عدم كفاية الأدلة على علم المشتري أو البائع بأن السلائف المقترح بيعها أو شراؤها عبر الإنترنت يقصد بها أن تستخدم في صنع المخدرات بصورة غير مشروعة مما تنتفي معه بشكل ملحوظ الأسس القانونية الداعمة لبدء التحقيقات الجنائية[94]. وتلزم معالجة هذه العقبات والتحديات من أجل تحسين قدرة السلطات الوطنية على التحقيق في المنشورات الإلكترونية المشبوهة.

51- والطبيعة العالمية لتوزيع المخدرات عبر الإنترنت تجعل الجهود التعاونية ضرورة لا غنى عنها. ويتطلب الحد من الاتجار بالسلائف المصنوعة بصورة غير مشروعة اعترافاً بالمسؤولية المشتركة عن منع تسريبها من قنوات مشروعة وتعاونا بين السلطات الوطنية وقطاعات الصناعة[95]. وتتزايد أهمية هذه الجهود عند الكشف عن التهديدات الجديدة ووضع تدابير استجابة فعالة. ويساهم برنامج غريدس في بناء القدرات الوطنية للتصدي للاتجار بالمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية وسلائفهما ويدعم الحكومات في تطوير شراكات بين القطاعين العام والخاص لمنع استغلال قطاع الخدمات المتصلة بالإنترنت، بما في ذلك منصات التجارة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي ومحركات البحث ومسجلي/سجلات أسماء النطاقات[96]. ويتكون برنامج غريدس من أدوات إلكترونية توفر البنية التحتية لتبادل المعلومات بخصوص الجماعات الإجرامية المنظمة. وتساعد هذه الأدوات في منع الاتجار الذي يحدث من خلال إساءة استعمال الخدمات المشروعة المتصلة بالإنترنت، وتشمل الأدوات قوائم رصد ومراقبة المواد التي لا يعرف لها استخدامات مشروعة. وتستخدم هذه المواد كبدائل عن السلائف الخاضعة للمراقبة.

52- ويمكن نظام الإخطار بالحوادث التابع لمشروع آيون (نظام آيونيكس) الحكومات من تبادل المعلومات آنياً حول الحالات التي تنطوي على مؤثرات نفسانية جديدة ومؤثرات أفيونية اصطناعية غير طبية، بينما تيسر أداة المعلومات الاستخبارية التابعة لبرنامج "غريدس" التواصل بين الحكومات بخصوص الحالات المتعلقة بهذه المواد الخطرة بما في ذلك الحالات التي تعرض فيها هذه المواد على شبكة الإنترنت.

53- وتمثل الشراكات مع شركات المعاملات التجارية بين الشركات عنصراً هاماً في جهود توفير رادع فعال لاستغلال الشبكة السطحية في الاتجار بالسلائف[97]. ويوفر برنامج غريدس منصة لتعزيز التعاون مع شركاء القطاع الخاص العاملين في المجالات ذات الصلة، وهي خدمات الدفع، ومصنعو المواد الكيميائية والأدوية، والخدمات البريدية، وخدمات الإرسال السريع، ووكلاء الشحن، ووكلاء الشحن الجوي، وخدمات البريد الخاص والبريد والشحن السريع بالإضافة إلى مسجلي أسماء النطاقات والخدمات والمنتجات المالية الناشئة حديثاً مثل خدمات المحافظ الإلكترونية ومقدمي خدمات الموجودات الافتراضية والعملات المشفرة. وقد جُمعت نتائج الحوارات بين الحكومات وهذه القطاعات في العديد من المنشورات الإرشادية العملية لكي تكون مرجعاً لاطلاع واستخدام الممارسين المعنيين.

54- ويقدم برنامج "غريدس" كذلك معلومات لكبرى شركات التجارة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي الحريصة على ضمان خلو منصاتها من الأنشطة غير المشروعة التي تنطوي على عرض مواد مشبوهة وخطرة. وتتضمن الإرشادات المقدمة معلومات عن تدابير التعاون الطوعي، ورصد المنشورات المشبوهة والتحقيق فيها، واعتماد نهج متوازن لمنع تسهيل تسريبها وتهريبها من خلال الإنترنت[98]. وتشير آخر التجارب المستخلصة من العمليات المحددة الهدف التي دعمتها الهيئة إلى الحاجة إلى عمليات تحقيق لاحقة لتحديد المشترين والبائعين المحتملين بهدف الوصول إلى نتائج دائمة.

---

[94] المرجع نفسه.

[95] E/INCB/2017/4 و E/INCB/2016/1.

[96] E/INCB/2022/1.

[97] E/INCB/2022/4.

[98] E/INCB/2021/1.

هاء- التدابير التي اتخذتها أجهزة إنفاذ القانون وعلى صعيد الصحة العامة والمجتمع من أجل التصدي للاستخدام غير الطبي للمخدرات

55- من منظور إنفاذ القانون، يفرض حجم النشاط غير القانوني على شبكة الإنترنت وتنوعه تحديات كبيرة أمام تنفيذ الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات. وتجاهد أجهزة إنفاذ القانون حول العالم لإيجاد رادع حقيقي لجرائم الاتجار بالجملة والتجزئة عبر الإنترنت. وقد يؤدي تركيز إجراءات الردع إلى تعزيز تأثير أجهزة إنفاذ القانون على تعطيل تلك الجرائم وذلك من خلال منح الأولوية لأهداف قائمة على معايير محددة مسبقا لمعاملات مرتفعة القيمة أو عالية الخطر[99]. ويستهدف مديرو الشبكة الخفية في حملات إنفاذ القانون ويعتقلون ويلاحقون قضائيا. وعلى الرغم من ظهور أسواق مشفرة جديدة وانتقال المستخدمين إليها بعد حملات إنفاذ القانون، فإن هذه الجهود لم تضع هباء. إذ إن استهداف الجناة الأكثر نشاطاً يحد من مستويات الجريمة ويخلق حالة من الشك في صفوف المتورطين الآخرين. وازدياد حالة الشك هذه يضيف إلى التكاليف المتكبدة على امتداد سلسلة التوزيع نتيجة زيادة الطلب على إجراءات تأمين فعالة[100].

56- وعلاوة على ذلك، قد يؤدي إضافة عنصر التواصل إلى تحسين كفاءة حملات الضبط[101]. وفي حين تُصعب شبكة الإنترنت عملية استبانة الأشخاص المستهدفين، فهي تسهل أيضا الاتصال بهم. ويمكن للسلطات إبلاغ البائعين النشطين للغاية بأنهم مستهدفون على وجه التحديد في أحد البرامج، وبأن سلطات إنفاذ القانون على علم بأنشطتهم وتعمل على الكشف عن هويتهم. ويكمل هذا الجهد عمليات القبض على الأشخاص، ويهدف إلى تثبيط همة المتورطين على غرار اللافتات التحذيرية التي تقلل مدة أنواع أخرى من الجرائم السيبرانية[102]. وكما هو الحال في مظاهر التواطؤ الإجرامي، تعتمد التجارة عبر الإنترنت في المخدرات الخاضعة للمراقبة على الثقة بين البائعين والمشترين. ويشمل ذلك الثقة في الكفاءات الفنية لمديري المنصة. ومن الأمثلة الناجحة على زعزعة هذه الثقة استيلاء وكالات إنفاذ القانون على المواقع، ومواصلة تلك الوكالات تشغيلها بعد إلقاء القبض على مديريها الأصليين. ويمكن لمثل هذه الإجراءات أن تخفض مستويات الثقة العامة بين المشترين والبائعين في البنية التحتية الفنية لتجارة المخدرات عبر الإنترنت، وهذا يشابه ما يشكله اختراق ضباط شرطة متخفين من ضغط على تجار المخدرات مما يدفعهم إلى تكييف ممارساتهم[103].

57- وتوفر الإنترنت أيضا سبلاً جديدة أمام تدابير الصحة العامة وتدابير التصدي المجتمعية التي تنفذ استراتيجيات من أجل الوقاية من تعاطي المخدرات، وتوفير العلاج والرعاية اللاحقة، وتحقيق إعادة الإدماج في المجتمع. وتؤدي المشاركة المجتمعية والمجتمع المدني أدواراً هامة في هذا الصدد. وتمثل خدمات فحص المخدرات مثالاً يعكس شكلاً من أشكال تثقيف الأقران وتبادل المعلومات وتقديم المشورة، بل يمكن أن يسهم في أنظمة الإنذار المبكر المتعلقة بالمؤثرات النفسانية الجديدة. وعلى الرغم من السمات الإيجابية لهذه الاستجابات الصحية والمجتمعية، فمن المهم ملاحظة أن الهدف من هذه التدابير ينبغي أن يكون الحد من العواقب الضارة للاستخدام غير الطبي للمخدرات دون التغاضي عن الاتجار بالمخدرات أو التشجيع عليه[104].

واو- الاستنتاجات والتوصيات

58- تتيح شبكة الإنترنت إمكانات لتحسين المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الاستعمال غير الطبي للمخدرات. وتسهل شبكة الإنترنت التجارة الدولية في المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية والصناعية. وبفضل صيدليات الإنترنت المشروعة والتطبيب عن بعد، يتمكن المرضى في المناطق النائية من الحصول على الأدوية الأساسية والاستشارات الطبية. ويمكن للبحوث الجارية على المستويين العالمي والوطني أن تحسن الكشف المبكر عن أي إساءة استخدام محتملة للإنترنت، كما يمكنها اكتشاف صيدليات الإنترنت غير المرخصة. وقد يؤدي نشر المعلومات

---

[99] EMCDDA and Europol, *EU Drug Markets: Impact of COVID-19*; Najafi, Zolfagharinia, and Asadi, "Angels against demons".

[100] United States, Department of Justice, "Three Germans who allegedly operated dark web marketplace with over 1 million users"; Department of Justice, "Administrators of DeepDotWeb indicted for money-laundering conspiracy"; Décary-Hétu and Giommoni, "Do police crackdowns disrupt drug cryptomarkets?"; Isak Ladegaard, "We know where you are, what you are doing and we will catch you: testing deterrence theory in digital drug markets", *British Journal of Criminology*, vol. 58, No. 2 (March 2018), pp. 414–433; and Harold A. Pollack and Peter Reuter, "Does tougher enforcement make drugs more expensive?", *Addiction*, vol. 109, No. 12 (December 2014), pp. 1959–1966.

[101] Nicholas Corsaro, Rod K. Brunson and Edmund F. McGarrell, "Problem-oriented policing and open-air drug markets: examining the Rockford pulling levers deterrence strategy", *Crime and Delinquency*, vol. 59, No. 7 (October 2013), pp. 1085–1107.

[102] David Maimon and Eric R. Louderback, "Cyber-dependent crimes: an interdisciplinary review", *Annual Review of Criminology*, vol. 2 (2019), pp. 191–216.

[103] Bruce A. Jacobs, "Deterrence and deterrability", *Criminology*, vol. 48, No. 2 (May 2010), pp. 417–441; and Rasmus Munksgaard and others, "Better bang for the buck? Generalizing trust in online drug markets", *British Journal of Criminology*, vol. 63, No. 4 (July 2023), pp. 906–928.

[104] E/INCB/2016/1.

عبر الإنترنت في أوساط الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، وخدمات الصحة العامة والمجتمع إلى تقليل العواقب الضارة للاستعمال غير الطبي للمخدرات، ويعمل كإنذار مبكر بالأنماط الجديدة لتعاطي المخدرات، ويسهم في إيصال الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات إلى خدمات العلاج وغيرها من الخدمات الصحية. ولا يزال الهدف الأساسي للتدابير التي تتخذها الحكومات في هذا المجال هو الوقاية من إساءة استعمال المخدرات، ولا سيما بين الشباب[105]. **وتوصي الهيئة بأن تنظم الحكومات حملات للوقاية من تعاطي المخدرات، باستخدام رسائل للتوعية بالمخاطر المتصلة بالمخدرات، تعمم باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي.**

59- وعلى الرغم مما سبق، توفر شبكة الإنترنت أيضاً فرصاً جديدة للاتجار بالمخدرات الخاضعة للمراقبة ولاستعمالها لأغراض غير طبية. وتمثل الأشكال المختلفة للاتجار بالمخدرات والسلائف التي تيسر عبر الإنترنت والمبينة في هذا الفصل جرائم سيبرانية عابرة للحدود الوطنية تتطلب من الحكومات والمنظمات والقطاع الخاص اتخاذ إجراءات تنظيمية وتكنولوجية فعالة. والتحديات التي تفرضها الوجوه المختلفة للاتجار بالمخدرات الميسر عبر الإنترنت – استخدام الأسواق المشفرة ومواقع الشبكات الاجتماعية والتطبيقات المشفرة ومنصات التجارة الإلكترونية وصيدليات الإنترنت غير المشروعة – تتطلب جميعها تدابير تشريعية وسياساتية لمعالجة أدوارها الفريدة في الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية[106]. ويسهم الانتشار العالمي للمنصات الإلكترونية المشروعة المخصصة للتواصل والتجارة في السلع والخدمات في تمكين ممارسي التجارة غير القانونية من تطويع هذه المنصات لتحقيق أهدافهم. وتعتمد الاتصالات والتجارة على الصعيد العالمي اعتماداً متزايداً على التطورات في تكنولوجيا المعلومات والرقمنة. ولكن هذه التطورات تسهل أيضاً ارتكاب أنشطة غير قانونية، إذ تتزايد الجرائم الجنائية التي ترتكب عبر الإنترنت وتندمج مع الجرائم الجنائية التي تحدث خارج شبكة الإنترنت[107]. وتيسر شبكة الإنترنت والاتصالات المشفرة التواصل حتى على أعلى مستويات التجارة غير المشروعة بالمخدرات على الصعيد العالمي، وتؤدي الزيادة في توزيع المخدرات باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي إلى زيادة الترويج لها على المستوى الإقليمي، وزيادة توافرها وتعزيز تبادل المعرفة المتعلقة بها بين الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات[108]. ولذلك تُحث الحكومات على ضمان توفر الوسائل القانونية والتشغيلية لمقاضاة الأسواق غير القانونية التي تعمل عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

60- وتستلزم مواجهة هذه التحديات التعاون بين المنظمات الدولية والحكومات الوطنية والسلطات التنظيمية والشركات الخاصة العاملة في القطاعات المعنية. ولا تقتصر الاعتبارات المرتبطة باستبانة محتوى الإنترنت غير القانوني على الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية فحسب. إذ تتعلق هذه المسألة بمشكلة أوسع نطاقاً وهي التصدي للمحتوى الإلكتروني الذي يروج لسلوكيات غير قانونية. ويصعب في هذا السياق الوصول إلى توازن مناسب بين مصالح الأفراد والجمهور العام والشركات المعنية ويتوقف على الزمان والمكان. وتتباين التقاليد القانونية بين بلد وآخر، مما يعقّد الجهود الرامية لتقييد هذه الظاهرة الدولية. ويحتاج المجتمع الدولي إلى النظر بصورة جماعية في هذه المشكلة معتمداً في ذلك على خبرة المتخصصين، من مختلف المنظمات والمؤسسات، في الجريمة السيبرانية وغسل الأموال والاتجار بالمخدرات والأسلحة والتزييف وغير ذلك من أشكال التهريب[109].

61- وتعتمد هذه الجهود المتواصلة حالياً على التعاون الطوعي بين الحكومات وشركات وسائل التواصل الاجتماعي. ويستلزم الاتجار بالمخدرات الذي تيسره شبكة الإنترنت باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي التقليدية تدابير معالجة جديدة ومتزامنة تقوم على شراكات بين القطاعين العام والخاص. وتتضح إمكانية تقييد هذه التجارة عند النظر إلى التعاون الدولي الدائر حول تحسين التعاون مع صيدليات الإنترنت، والهدف هو إشراك القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني بطرق جديدة ومبتكرة[110]. وتصل تحقيقات أجهزة إنفاذ القانون إلى أقصى مستويات الكفاءة عندما تساعد شركات التوصيل وجهات تقديم الخدمات المالية وشركات الإنترنت في إنفاذ اللوائح المنظمة للتجارة الإلكترونية. وينبغي أن تتضمن شراكات القطاعين العام والخاص الرامية إلى التنظيم الفعال للتجارة الإلكترونية في المنتجات الطبية تنفيذ المبادئ التوجيهية والإرشادات والتحذيرات الخاصة بالقطاع. وينبغي أن تعالج التشريعات المخاطر المرتبطة بصيدليات الإنترنت غير المشروعة. والأطر القانونية هي أطر وطنية أساسا وتحتاج طلبات تسليم المطلوبين بحق المشتبه بهم إلى التنسيق على أساس معاهدات أو اتفاقيات[111]. وتشجع الهيئة الدول الأطراف على إقامة شراكات قطاع خاص مع كيانات القطاع الخاص المعرضة للاستغلال من أجل تعزيز الإجراءات الطوعية الرامية إلى حماية نزاهة خدماتها وسمعة تلك الخدمات وأمنها. ويشمل ذلك تخصيص موارد كافية وبناء القدرات والإمكانات على الصعيد الوطني في مجال التحقيقات عبر الإنترنت وتحسين التعاون على الصعيدين الوطني والدولي لوضع نظام للكشف المبكر عن الجرائم القائمة على الإنترنت.

---

[105] E/INCB/2019/1.

[106] Hoffman, “Shedding light on telemedicine and online prescribing”; Mackey and Nayyar, “Digital danger”; and Tim K. Mackey, Liang and Strathdee, “Digital social media, youth, and nonmedical use of prescription drugs”.

[107] EMCDDA and Europol, *EU Drug Markets: Impact of COVID-19*; and Maimon and Louderback, “Cyber-dependent crimes”.

[108] تقرير المخدرات العالمي 2023، الكتيب 2.

[109] E/INCB/2022/1.

[110] E/INCB/2021/1.

[111] Hock, Xuan Lee and Wah Chan, “Regulating online pharmacies”.

62- وهذا يقتضي جهداً على مدى أطول من أجل بناء توافق دولي في الآراء وتحسين قدرة الحكومات على العمل مع القطاع الخاص. وينبغي أن تشمل شراكات القطاعين العام والخاص الصناعات الأساسية والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية التي تعمل مع الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات في تطوير تدابير استجابة فعالة. وتنشط الهيئة في هذا المجال وتتفاعل، من خلال الحكومات، مع عدة صناعات أساسية من القطاع الخاص، ومنها شركات وسائل التواصل الاجتماعي وخدمات الدفع الإلكتروني ومقدمي خدمات تكنولوجيا المعلومات[112]. وتطرح الطبيعة العالمية للخدمات القائمة على الإنترنت المستخدمة في الاتجار أسئلة صعبة فيما يتعلق بتوفير المساعدة القانونية المتبادلة بين الحكومات والوكالات التنظيمية الوطنية، إذ يتعقد اتخاذ إجراء دولي ضد المتجرين في ظل المسائل المرتبطة بالولايات القضائية والاختلافات في المعايير القانونية الوطنية المتعلقة بصحة الأدلة التي جرى جمعها وتسلسل عهدتها.

63- **وبوجه خاص فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها الهيئة في إطار برنامجها المتعلق بشبكة "غريدس" لمساعدة الحكومات على التصدي للخطر الذي تشكله العقاقير الاصطناعية، تشجع الدول الأطراف على ما يلي:**

- **تحديد شركات القطاع الخاص والرابطات الصناعية وأصحاب المصلحة المعنيين المعرضين لاستغلال المتجرين بالعقاقير الاصطناعية، مثل الخدمات المعنية بالتعامل فيما بين الشركات، والتعامل بين الشركات والمستهلكين ومحركات البحث، وسجلات/مسجلي الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي، والخدمات المالية عبر الإنترنت، وذلك لكي تتمكن الدول الأطراف من العمل مع تلك الجهات للمساعدة في منع الاتجار بالمواد الخطرة باستخدام الخدمات ذات الصلة بالإنترنت.**

- **استخدام قائمة المواد المرتبطة بالفنتانيل الخاصة بمشروع "أوبيويدس"، وقوائم المشروع الأخرى للمواد الخطرة التي ليس لها استخدام طبي أو علمي أو صناعي مشروع معروف، وذلك لتشجيع الشركاء في القطاع على الامتناع طواعية عن أي صنع أو تسويق أو استيراد أو تصدير أو توزيع للمواد المدرجة في تلك القوائم إلا لأغراض البحث والتحليل.**

- **العمل مع برنامج غريدس لتيسير الانخراط في الشراكات بين القطاعين العام والخاص والحوار والتعاون بين الحكومات والصناعة باستخدام أدوات مثل إرشادات التعاون الطوعي الموجهة إلى قطاع التجارة الإلكترونية والخدمات ذات الصلة بالإنترنت من جانب الحكومة والصناعة من أجل منع الاتجار بالمؤثرات الأفيونية الاصطناعية والفنتانيل والمواد الخطرة ذات الصلة.**

- **تعيين جهات تنسيق نشطة لإنفاذ برنامج غريدس في أجهزتها الوطنية للشرطة والجمارك والبريد والتنظيم الصحي ووكالات مراقبة المخدرات وذلك بغرض تبادل المعلومات المتعلقة بالشحنات والمضبوطات المشبوهة من خلال نظام آيونيكس التابع للهيئة للمساعدة في تعزيز الإجراءات المشتركة المتخذة مع القطاع الخاص لمنع وتعطيل وتفكيك شبكات الاتجار التي تستغل الخدمات المتصلة بالإنترنت وخدمات التجارة الإلكترونية.**

- **استخدام أدوات مكافحة الاتجار في الوقت الحقيقي المتاحة من خلال نظام آيونيكس، بما في ذلك أدوات المعلومات الاستخبارية العالية الدقة التابعة لبرنامج "غريدس" و"إيليت"(ELITE) وغيرها من الأدوات، وذلك بهدف تطوير معلومات استخبارية عملية يمكن الاستناد إليها لتحديد المتجرين الذين يستغلون الخدمات المتعلقة بالإنترنت والتجارة الإلكترونية والتعرف على الروابط فيما بينهم.**

[112] EMCDDA and Europol, *EU Drug Markets: Impact of COVID-19*; and E/INCB/2022/1.

الفصل الثاني-

سير عمل النظام الدولي لمراقبة المخدرات

ألف- تعزيز الاتساق في تطبيق المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات

64- يتألف الإطار القانوني الدولي لمراقبة المخدرات من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، بصيغتها المعدَّلة ببروتوكول سنة 1972، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثِّرات العقلية لسنة 1988. وقد اعترف المجتمع الدولي بهذه الصكوك الثلاثة مجتمعة باعتبارها حجر الزاوية في النظام الدولي لمراقبة المخدرات.

65- وتضع هذه الاتفاقيات الإطار القانوني للتجارة المشروعة في العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية. وهي تقتضي من الدول الأطراف أن تنشئ هياكل إدارية مسؤولة عن رصد إنتاج المواد المجدولة بموجب الاتفاقيات وصنعها والتجارة فيها، وتضع التزامات على الدول الأطراف بأن تقدم تقارير إلى الهيئة عن جملة أمور منها الاحتياجات المشروعة المتوقعة، واستهلاكها الفعلي، وتجارتها الدولية، ومضبوطاتها من تلك المواد.

66- وتهدف الاتفاقيات إلى تعزيز توافر المواد الخاضعة للمراقبة لأغراض الاستخدام الطبي أو العلمي أو الصناعي، وفي الوقت نفسه منع تسريبها إلى قنوات غير مشروعة. وهي تقصر أيضا إنتاج المخدرات وصنعها وتصديرها واستيرادها وتوزيعها والتجارة فيها وحيازتها على الأغراض الطبية والعلمية دون سواها.

67- وإضافة إلى ذلك، تتضمن الاتفاقيات أحكاما تتعلق بالتعامل مع السلوكيات المتصلة بالمخدرات، بما في ذلك التزام الدول الأطراف بتصنيف سلوكيات معينة متصلة بالمخدرات باعتبارها جرائم يعاقب عليها القانون. وهي تنص كذلك على أن تكون تدابير العدالة الجنائية المتخذة للتصدي للجرائم المشتبه في صلتها بالمخدرات متوافقة مع مبدأ التناسب، وتبعا لذلك، أن تخضع الجرائم الأقل خطورة لعقوبات أخف، وأن تعامل الجرائم التي يرتكبها أشخاص يتعاطون المخدرات من خلال تدابير بديلة للإدانة أو العقوبة، بما في ذلك تدابير العلاج والتثقيف والرعاية اللاحقة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي.

68- وتوفر الاتفاقيات الثلاث أيضا أساسا قانونيا للتعاون الدولي وتسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة، وتقتضي من الدول الأطراف أن تضع استراتيجيات للوقاية وأطرا لعلاج وإعادة تأهيل الأشخاص المتضررين من تعاطي المخدرات والارتهان لها.

1- حالة الانضمام إلى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات

69- تظل الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات من بين الصكوك الدولية التي لقيت أكبر قدر من التصديق عليها حيث تحظى بانضمام شبه عالمي.

70- وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بلغ عدد الدول التي صدقت على اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدَّلة أو انضمت إليها 186 دولة. ولم يتبق سوى عشر دول لم تصبح بَعْد أطرافا في الاتفاقية، وهي: توفالو، تيمور-ليشتي، جزر كوك، جنوب السودان، ساموا، غينيا الاستوائية، فانواتو، كيريباس، ناورو، نيوي. وقد صدقت تشاد على اتفاقية سنة 1961 بصيغتها غير المعدَّلة.

71- وظل عدد الدول الأطراف في اتفاقية سنة 1971 عند مستوى 184 دولة خلال الفترة قيد الاستعراض. وتبقت ثلاث عشرة دولة لم تصبح بَعْد أطرافا في تلك الاتفاقية، وهي: توفالو، تيمور-ليشتي، جزر سليمان، جزر كوك، ساموا، غينيا الاستوائية، فانواتو، كيريباس، ليبريا، ناورو، نيوي، هايتي.

72- ولا تزال اتفاقية سنة 1988 أكثر اتفاقية صُدِّق عليها من بين الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، حيث بلغ عدد الأطراف فيها 192 طرفا (191 دولة والاتحاد الأوروبي) بعد أن أودعت جنوب السودان صك انضمامها في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ولم ينضم إليها بَعْد كل من بابوا غينيا الجديدة وتوفالو وجزر سليمان وجنوب السودان والصومال وغينيا الاستوائية وكيريباس.

73- **وتؤكد الهيئة مجددا على أن تصديق جميع دول العالم على اتفاقيات مراقبة المخدرات ضرورة حتمية لتعزيز الإطار القانوني الدولي لمراقبة المخدرات ومنع المتجرين من استهداف الدول غير الأطراف بسبب مواطن ضعف فعلية أو متصورة في نطاق مراقبة المواد المجدولة.**

74- **وبناء على ذلك، وبروح من المسؤولية العامة والمشتركة، تشجع الهيئة الدول التي لم تنضم بَعْد إلى واحدة أو أكثر من الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات على أن تفعل ذلك دون إبطاء وأن تكفل تنفيذها تنفيذا شاملا في قوانينها الوطنية. وتحقيقا لهذه الغاية، تظل الهيئة مستعدة، في إطار تنفيذها لولايتها، لتقديم المساعدة حسب الاحتياج.**

2- التغييرات في جدولة المواد الخاضعة للمراقبة الدولية

العقاقير المخدرة

75- قررت لجنة المخدرات، في دورتها السادسة والستين، المعقودة في 15 آذار/مارس 2023، وبناء على توصيات منظمة الصحة العالمية، إدراج مواد الإيتازين والإيتونيتازين و2-ميثيل-أنيلينو بيبيريدين-237 والبروتونيتازين في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدَّلة. وأصبح قرار اللجنة نافذا على كل طرف من الأطراف من تاريخ تلقي الرسالة الرسمية من الأمين العام.

المؤثرات العقلية

76- قررت لجنة المخدرات، في دورتها السادسة والستين أيضا، بموجب مقرراتها 5/66 و6/66 و7/66، أن تدرج المواد ADB-BUTINACA وPiHP-*Alpha* و3-ميثيل ميثكاثينون في الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1971، ليصل العدد الإجمالي للمواد الخاضعة للمراقبة بموجب تلك الاتفاقية إلى 170 مادة.

77- وأصبح قرار الجدولة نافذا تماما في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أي بعد انقضاء 180 يوماً على تاريخ رسالة الأمين العام.

السلائف الكيميائية

78- في حزيران/يونيه 2023، أخطرت الهيئة الأمين العام بسلسلتي سلائف وثيقتي الصلة ببعضهما لمادتي الأمفيتامين والميثامفيتامين والمواد من نوع "الإكستاسي" على التوالي، واقترحت إدراجها في جداول اتفاقية سنة 1988. وقُدم الاقتراح استجابة للزيادة الكبيرة في مضبوطات حمض ميثيل غليسيديك المادة 1-فينيل-2-بروبانون وإستر الميثيل الخاص به ("BMK glycidate")، وإستر الإيثيل لحمض ميثيل غليسيديك المادة 4،3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانون ("PMK ethyl glycidate")، وهما سليفتان بديلتان لكل من 1-فينيل-2-بروبانون (P-2-P) و4،3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانون (3,4-MDP-2-P)، على التوالي، وهما بدورهما سليفتان خاضعتان بالفعل للمراقبة الدولية. كما قُدّم الاقتراح بإدراج ما مجموعه 16 مادة (إسترات وأحماض)، وفقا لقرار لجنة المخدرات 3/65 المؤرخ آذار/مارس 2022.

79- وبالإضافة إلى ذلك، في تموز/يوليه 2023، اقترحت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تُدرَج أيضا سليفتان للفنتانيل والمواد المتصلة بالفنتانيل، وهما 4-بيبريدون و1-بوك-4-بيبريدون، في جداول اتفاقية سنة 1988.

80- وعملا بالإجراء المنصوص عليه في الفقرة 3 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988، دُعيت الحكومات إلى تقديم تعليقاتها ومعلوماتها التكميلية عن كل من المواد الكيميائية البالغ عددها 18 مادة والواردة في المقترحات وذلك لمساعدة الهيئة على وضع تقييمات وتقديم توصيات بشأن الجدولة إلى لجنة المخدرات في دورتها السابعة والستين.

81- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بعد تحليل المعلومات الواردة من الدول الأعضاء، أوصت الهيئة بجدولة جميع المواد الثماني عشرة المدرجة في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988. ومن المقرر أن تصوت لجنة المخدِّرات على المقترحات في آذار/مارس 2024.

3- تقديم الحكومات معلومات إلى الهيئة

(أ) التقارير الإحصائية عن العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية

82- تنشر الهيئة، وفقاً لولايتها، تقريرها السنوي وتقريرها المتعلق بتنفيذ المادة 12 من اتفاقية سنة 1988. وتنشر الهيئة أيضاً تقارير فنية تزود الحكومات بتحليلات للمعلومات الإحصائية عن

صنع المواد الخاضعة للمراقبة الدولية واستهلاكها واستخدامها ومخزوناتها والتجارة فيها، إلى جانب تحليل لتقديرات الاحتياجات من تلك المواد.

83- وتستند تقارير الهيئة ومنشوراتها الفنية إلى المعلومات التي يتعين على الأطراف في المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات تقديمها. وفضلا على ذلك، وعملاً بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات، تقدم الحكومات معلومات على أساس طوعي بغية تيسير إجراء تقييم دقيق وشامل لسير عمل النظام الدولي لمراقبة المخدرات والسلائف.

84- ويمكن للهيئة، بفضل البيانات وسائر المعلومات التي تردها من الحكومات، أن ترصد الأنشطة المشروعة المتعلقة بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية وتقيِّم مدى الامتثال للمعاهدات وسير عمل النظام الدولي لمراقبة المخدرات والسلائف عموماً. وتقدم الهيئة، استناداً إلى تحليلاتها، توصيات ترمي إلى تحسين عمل هذا النظام بهدف ضمان توافر العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية اللازمة لتلبية الاحتياجات الطبية والعلمية والصناعية، وفي ذات الوقت، منع تسريبها من قنوات مشروعة إلى قنوات غير مشروعة.

العقاقير المخدرة

85- تلقت الهيئة، حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، تقارير إحصائية سنوية من 155 دولة (طرفا وغير طرف على حد سواء) وإقليما بشأن إنتاج العقاقير المخدرة وصنعها واستهلاكها واستعمالها والكميات المخزنة والمضبوطة منها، خلال السنة التقويمية 2022 (الاستمارة C)، أي نحو 72 في المائة من الإحصاءات المطلوبة. وكان ذلك العدد أقل قليلا من عدد التقارير التي تلقتها الهيئة عن عام 2021 بحلول 7 أيلول/سبتمبر 2022.

86- وقدّم ما مجموعه 117 حكومة، أي 45 في المائة من مجموع عدد الحكومات التي قدمت بيانات، الاستمارات الإحصائية المطلوبة في أوانها، أي قبل انقضاء الموعد النهائي المحدد في 30 حزيران/يونيه 2023، وهو ما يمثل انخفاضا عن العدد المسجل في عام 2022 (121 حكومة). وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، لم تكن 59 حكومة (28 في المائة) قد قدمت إحصاءاتها السنوية عن عام 2022. ويُتوقع أن تقدم عدة بلدان وأقاليم أخرى بياناتها خلال الأشهر المقبلة. وتقع أغلبية البلدان والأقاليم التي لم تقدم تقاريرها في أفريقيا والقارة الأمريكية (بما في ذلك منطقة البحر الكاريبي)، تليها آسيا وأوقيانوسيا؛ ولم يقدم بلدان أوروبيان نموذج الإحصاء السنوي الخاص بهما. وبعض من تلك البلدان في حالة نزاع أو حالة ما بعد انتهاء النزاع، وهو ما يشكل عقبات إضافية أمام جهود مراقبة المخدرات، إضافة إلى النقص العام في الموارد البشرية والمالية.

87- ووردت إحصاءات سنوية من معظم البلدان التي يجرى فيها إنتاج كميات كبيرة من العقاقير المخدرة أو صنعها أو استيرادها أو تصديرها أو استهلاكها، وإن تباينت نوعية تلك الإحصاءات. ويشكل الإبلاغ الدقيق والكامل في الوقت المناسب مؤشرا مهما على فعالية نظم مراقبة المخدرات وكفاءتها، كما أن توافر بيانات جيدة يعد أمرا حيويا لاضطلاع الهيئة على نحو دقيق بمهمة الرصد المسندة إليها بموجب المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وتشعر الهيئة بالقلق إزاء نوعية بعض البيانات، لا سيما إذا كانت واردة من البلدان المنتجة والمصنِّعة الرئيسية، لأن ذلك يشير إلى وجود أوجه قصور في الآليات الوطنية المعنية بتنظيم ورصد المواد الخاضعة للمراقبة الدولية. وتحث الهيئة الحكومات على مواصلة تعزيز آلياتها الوطنية المعنية برصد زراعة المواد الخاضعة للمراقبة وإنتاجها وصنعها والتجارة فيها. وقد يتحقق ذلك، جزئيا، من خلال تحسين نظم جمع البيانات الوطنية وتطويرها، وتدريب موظفي السلطات الوطنية المختصة، وضمان التعاون الوثيق مع الشركات المرخص لها بالتعامل في المواد الخاضعة للمراقبة الدولية.

88- وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، كانت قد وردت المجموعة الكاملة المؤلفة من أربعة تقارير إحصائية فصلية عن الواردات والصادرات من العقاقير المخدرة عن عام 2022 (الاستمارة A) من 146 حكومة (135 بلداً و11 إقليماً)، أو نحو 69 في المائة من 213 حكومة طُلب إليها تقديم تلك المعلومات. وإضافة إلى ذلك، قدمت 26 حكومة (أي نحو 12 في المائة) تقريرا فصليا واحدا على الأقل. وتخلف ما مجموعه 41 بلداً (أي نحو 19 في المائة) عن تقديم أي إحصائيات فصلية عن عام 2022.

المؤثرات العقلية

89- ارتفع عدد التقارير الإحصائية السنوية المقدمة عن المؤثرات العقلية لعام 2022 (الاستمارة P)، وفقا للمادة 16 من اتفاقية سنة 1971، مقارنة بعدد التقارير المقدمة في السنة السابقة. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، قدم 154 بلدا و13 إقليما تقارير إحصائية سنوية لعام 2022. ومن بين الدول الأطراف في اتفاقية سنة 1971 البالغ عددها 184 دولة طرفاً، قدّمت 149 دولة طرفاً، أو ما نسبته 81 في المائة، تقاريرها الإحصائية السنوية؛ ومن أصل تلك الدول الأطراف البالغ عددها 149 دولة، قدمت 100 دولة طرفاً، أو ما نسبته 67 في المائة، تقاريرها بحلول الموعد النهائي المحدد في 30 حزيران/يونيه. وواصل عدد قليل من الدول الأطراف تقديم الإحصاءات عن طريق بلدان شريكة. وعلاوة على ذلك، تلقت الهيئة إحصاءات سنوية من أربع دول ليست أطرافا في الاتفاقية ولكنها تقدم بيانات وطنية على أساس طوعي. وإضافة إلى ذلك، تلقت الهيئة لأول مرة الإحصاءات السنوية لسان مارينو، التي كانت بياناتها الإحصائية تدرج في السابق ضمن بيانات إيطاليا.

90- وإضافة إلى ذلك، قدمت 113 حكومة على أساس طوعي جميع التقارير الإحصائية الفصلية الأربعة عن عام 2022 بشأن واردات وصادرات المواد المدرجة في الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1971، عملاً بطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 7/1981، وقدمت 31 حكومة أخرى تقريرا فصليا واحدا على الأقل عن عام 2022. وتلاحظ الهيئة بارتياح المعدل الجيد لتقديم التقارير الإحصائية السنوية بشأن المؤثرات العقلية عن عام 2022، وعدد البلدان والأقاليم غير الأطراف التي قدمت تقريرا سنويا.

91- وتلاحظ الهيئة مع القلق ارتفاع نسبة الدول الأطراف التي لم تقدم الاستمارة P. فلم يقدم ما مجموعه 19 بلداً وإقليماً في أفريقيا تلك الاستمارة لعام 2022. وبالمثل، تخلفت 10 بلدان وأقاليم في أوقيانوسيا، وثمانية بلدان وأقاليم في آسيا، وثمانية بلدان في أمريكا الوسطى والكاريبي، وبَلَدان في أوروبا، وبلد واحد في أمريكا الجنوبية، عن تقديم الاستمارة P لعام 2022. وقدمت جميع البلدان في أمريكا الشمالية الاستمارة P لعام 2022.

92- وتحيط الهيئة علماً بالبلدان التي قدمت بيانات عن استعمال المؤثرات العقلية فيها لصنع مستحضرات معفاة من بعض تدابير المراقبة عملاً بالمادة 3 من اتفاقية سنة 1971، حيث أبلغ 12 بلدا عن استخدام 37 مادة لهذه الأغراض في عام 2022. **وتستذكر الهيئة التوصية 13 الواردة في تقريرها السنوي لعام 2019[113]، التي أهابت فيها بالحكومات أن تكفل تنفيذ جميع جوانب المادة 3 من اتفاقية سنة 1971 على الوجه الصحيح إذا كانت ترغب في إعفاء أحد المستحضرات من بعض تدابير المراقبة.**

93- وطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الحكومات، في قراريه 15/1985 و30/1987، أن تزود الهيئة بتفاصيل (على شكل بيانات مصنفة حسب بلد المنشأ وبلد المقصد) عن التجارة في المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع من اتفاقية سنة 1971 ضمن تقاريرها الإحصائية السنوية عن المؤثرات العقلية. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، كانت قد وردت تفاصيل كاملة عن تلك التجارة من 152 حكومة (أي 91 في المائة من مجموع الحكومات التي قدمت الاستمارة P عن عام 2022). وقدمت 15 حكومة أخرى استمارات فارغة أو استمارات تحتوي على بيانات غير كاملة عن التجارة لعام 2022.

94- وتلاحظ الهيئة مع التقدير أن عدداً من البلدان قدم بالفعل بشكل طوعي بيانات عن استهلاك المؤثرات العقلية، عملاً بقرار لجنة المخدرات 6/54.

95- وقدم ما مجموعه 99 بلداً وإقليماً بيانات عن استهلاك بعض المؤثرات العقلية أو كلها عن عام 2022. وتعرب الهيئة عن تقديرها لما أبدته الحكومات المعنية من تعاون، وتهيب بجميع الحكومات أن تقدم سنويا بيانات عن استهلاك المؤثرات العقلية، عملا بقرار لجنة المخدرات 6/54، نظرا لضرورة تلك البيانات في تحسين تقييم مدى توافر المؤثرات العقلية للأغراض الطبية والعلمية.

96- وتحيط الهيئة علما مع التقدير بالتقارير المتعلقة بمضبوطات المؤثرات العقلية التي قدمتها حكومات إيران (جمهورية-الإسلامية) والجزائر والهند. **وتقر الهيئة بالجهود التي تبذلها الحكومات المعنية في مجال اعتراض تلك المواد وتكرر دعوتها لجميع الحكومات أن تقدم لها بصورة مباشرة أي معلومات عن عمليات اعتراض المؤثرات العقلية التي يحاوَل تسريبها، وأن تطلعها على أي تطورات بشأن الاتجار بها.**

السلائف الكيميائية

97- تُلزِم أحكام المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 الأطراف بتقديم معلومات عن المواد التي يكثر استعمالها في صنع العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة. فهذه المعلومات، التي تقدّم في الاستمارة D، تساعد الهيئة على رصد واستبانة اتجاهات الاتجار بالسلائف وصنع المخدرات بصورة غير مشروعة. وهي تمكنها أيضا من توجيه توصيات إلى الحكومات بما قد يلزم اتخاذه من إجراءات وسياسات تصحيحية.

98- وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بلغ عدد الحكومات التي قدمت الاستمارة D عن عام 2022 ما مجموعه 114 حكومة، تشمل نحو 60 في المائة من الدول الأطراف في اتفاقية سنة 1988. غير أن تحليل الهيئة لحالة السلائف على الصعيد العالمي لا يزال متأثرا بالتأخر في تقديم الاستمارات أو تقديم استمارات غير مكتملة البيانات أو فارغة كليا، وبعدم قدرة حكومات معينة على جمع المعلومات على الصعيد الوطني ودمجها في استمارة واحدة. فعلى سبيل المثال، من بين الدول الأطراف التي قدمت بيانات عن عام 2022 في الاستمارة D، لم تبلّغ سوى 68 حكومة عن المعلومات الإلزامية عن مضبوطات المواد المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988، ولم تبلّغ سوى 56 حكومة عن مضبوطات من المواد غير المجدولة. ولا يزال مستوى التفاصيل المقدمة بشأن طرائق التسريب والصنع غير المشروع مسألة مثيرة للقلق، كما كان الحال في السنوات السابقة.

99- وعملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 20/1995، يُطلب إلى الحكومات أيضا أن تقدم معلومات طوعية وسرية عن تجارتها المشروعة في المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، كانت 105 دول أطراف قد زودت الهيئة بتلك المعلومات عن عام 2022، وقدمت 91 دولة بيانات عن الاستخدامات المشروعة لواحدة أو أكثر من المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988، و/أو عن احتياجاتها منها.

[113] E/INCB/2019/1، الفقرة 806.

100- ولا تزال المعلومات المتبادلة على نظام الإخطار بحوادث السلائف (نظام بيكس) التابع للهيئة مصدرا تكميليا للبيانات المجمعة بشأن المضبوطات التي ترد من الحكومات سنويا عن طريق الاستمارة D. وعلى وجه التحديد، أسهم تبادل المعلومات آنيا بشأن فرادى الحوادث المتصلة بالمواد الكيميائية وبالمعدات في توفير أدلة ملموسة للسلطات الوطنية للشروع في إجراء تحريات اقتفائية والتعاون من أجل تحديد المسؤولين عن التسريب والاتجار.

101- وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، سجل نظام الإخطار بحوادث السلائف مستخدمين من أكثر من 300 وكالة في 130 بلدا. وتبادلوا معلومات عن ما يقرب من 500 حادثة جديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

102- وترد في تقرير الهيئة لعام 2023 عن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 بيانات المضبوطات المبلّغ بها وتحليل مفصل لآخر الاتجاهات والمستجدات المتعلقة بالاتجار بالسلائف الكيميائية الخاضعة للمراقبة الدولية وبدائلها غير المجدولة[114].

(ب) تقديرات العقاقير المخدرة وتقييمات المؤثرات العقلية والاحتياجات المشروعة من السلائف الكيميائية سنوياً

العقاقير المخدرة

103- تشكل تقديرات الاحتياجات المشروعة السنوية من العقاقير المخدرة وتقييمات الاحتياجات المشروعة السنوية من المؤثرات العقلية ركيزتين أساسيتين للنظام الدولي لمراقبة المخدرات. فهما تمكنان البلدان المصدرة والمستوردة على حد سواء من ضمان بقاء التجارة في هذه المواد ضمن الحدود التي تضعها حكومات البلدان المستوردة ومنع تسريب المواد الخاضعة للمراقبة من التجارة الدولية منعا فعالاً. وفيما يتعلق بالعقاقير المخدرة، تعد تقديرات الاحتياجات السنوية المشروعة شرطا إلزاميا بمقتضى اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدَّلة، ويتعين أن تتأكد الهيئة مما تقدمه الحكومات من تقديرات قبل أن تتخذها أساساً لحساب الحدود التي تُفرض على الصنع والاستيراد. وحتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، كانت حكومات 177 بلدا وإقليما، أي 82,7 في المائة ممن طُلِب إليهم ذلك، قدمت تقديرات لاحتياجاتها من العقاقير المخدرة لعام 2024. ولضمان أن تتمكن الحكومات من استيراد العقاقير المخدرة للأغراض الطبية والعلمية، تضع الهيئة تقديرات للبلدان غير القادرة على توفيرها. وفي عام 2023، استند ما مجموعه 39 بلدا في جميع مناطق العالم إلى تقديرات وضعتها لها الهيئة.

104- وتلتزم الحكومات بالامتثال للقيود المفروضة على واردات وصادرات العقاقير المخدرة والمنصوص عليها في المادتين 21 و31 من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدَّلة. فالمادة 21 تنص على جملة أمور منها ألا يتجاوز مجموع كميات أي مخدر يصنعها ويستوردها أي بلد أو إقليم في أية سنة حاصل جمع الكميات التالية: (أ) الكمية المستهلكة في الأغراض الطبية والعلمية؛ (ب) الكمية المستعملة، في حدود التقدير الخاص بها، في صنع المخدرات الأخرى، والمستحضرات المدرجة في الجدول الثالث، والمواد التي لا تتناولها اتفاقية سنة 1961؛ (ج) الكمية المصدرة؛ (د) الكمية المضافة إلى المخزون لرفعه إلى المستوى المحدد في التقدير الخاص بها؛ (هـ) الكمية التي يتم الحصول عليها، في حدود التقدير الخاص بها، لاستعمالها في الأغراض الخاصة. وتُلزِم المادة 31 جميع البلدان المصدرة بتقييد حجم صادراتها من العقاقير المخدرة إلى أي بلد أو إقليم بكميات في حدود مجموع التقديرات الخاصة بالبلد أو الإقليم المستورِد، وذلك بالإضافة إلى الكميات المخصصة لإعادة التصدير.

105- وتواصل الحكومات تنفيذ نظام الواردات والصادرات دون تحديات كبيرة. وفي عام 2023، جرى الاتصال بما مجموعه 15 بلداً بشأن استبانة فائض محتمل في الواردات أو الصادرات في معاملات التجارة الدولية في العقاقير المخدرة المنفذة خلال عام 2022. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، قدمت خمسة من تلك البلدان ردودا على الاتصال. وتواصل الهيئة متابعة الأمر مع البلدان التي لم ترد بعد.

المؤثرات العقلية

106- عملاً بقراريْ المجلس الاقتصادي والاجتماعي 7/1981 و44/1991، يُطلب إلى الحكومات إبلاغ الهيئة بتقديراتها للاحتياجات الطبية والعلمية السنوية من المؤثرات العقلية المدرجة في الجداول الثاني والثالث والرابع من اتفاقية سنة 1971. وتُبلَّغ جميع الدول والأقاليم بالتقديرات الواردة من أجل مساعدة السلطات المختصة في البلدان المصّدرة عند الموافقة على صادرات المؤثرات العقلية. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، كانت حكومات جميع البلدان والأقاليم قد قدمت تقديراً واحداً على الأقل لاحتياجاتها الطبية السنوية من المؤثرات العقلية، باستثناء جنوب السودان (الذي تولت الهيئة وضع التقديرات الخاصة به في عام 2011).

107- ومع ذلك، بلغ عدد الحكومات التي لم تقدم تنقيحا كاملا لاحتياجاتها المشروعة من المؤثرات العقلية منذ ثلاث سنوات أو أكثر 60 حكومة. ومن ثم، فإن التقديرات المتاحة بشأن تلك البلدان والأقاليم ربما لم تعد مطابقة لاحتياجاتها الطبية والعلمية الفعلية من تلك المواد.

[114] E/INCB/2023/4.

108- وعندما تكون التقديرات أدنى من الاحتياجات المشروعة الفعلية، قد يتأخر استيراد المؤثرات العقلية اللازمة للأغراض الطبية أو العلمية. وعندما تكون التقديرات أعلى بكثير من الاحتياجات المشروعة، قد يزداد احتمال تسريب المؤثرات العقلية إلى قنوات غير مشروعة.

109- وكما كان الحال في السنوات السابقة، لا يزال نظام تقدير الاحتياجات السنوية من المؤثرات العقلية يسير بصورة جيدة ويتقيد به معظم البلدان والأقاليم. وفي عام 2022، أصدرت سلطات 18 بلداً أذون استيراد لمواد لم تضع لها أي تقديرات من قبل، أو لكميات تجاوزت تقديراتها بكثير. ولم تجر استبانة أي بلد تجاوزت كميات صادراته من المؤثرات العقلية التقديرات ذات الصلة.

110- **وتوصي الهيئة الحكومات بأن تواصل تعزيز قدرة السلطات الوطنية المختصة على تقدير احتياجاتها الطبية والعلمية للعقاقير المخدرة تقديرا وافيا وعلى إجراء تقييمات للمؤثرات العقلية، بوسائل منها استخدام نمائط التعلم الإلكتروني المتاحة عالميا، وتوصي أيضا بأن تعزز الحكومات الآليات المحلية لجمع البيانات، لكي يتسنى لها توفير تقديرات وتقييمات تجسد الاحتياجات الوطنية المستخدمة في الأغراض الطبية. وتوصي الهيئة الحكومات كذلك باستعراض وتحديث تقديرات احتياجاتها السنوية من المؤثرات العقلية للأغراض الطبية والعلمية مرة كل ثلاث سنوات على الأقل.**

السلائف الكيميائية

111- وفقا لقرار لجنة المخدرات 3/49، تقدم الدول الأعضاء بشكل طوعي تقديرات احتياجاتها السنوية المشروعة لاستيراد سلائف كيميائية معينة يكثر استخدامها في صنع المنشطات الأمفيتامينية بصورة غير مشروعة. ويُطلب توفير بيانات عن الاحتياجات السنوية المشروعة من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين و4،3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانون و1-فينيل-2-بروبانون، وبقدر الإمكان، عن المستحضرات المحتوية على تلك المواد التي يمكن استعمالها بسهولة أو استخلاصها بوسائل ميسورة الاستخدام. والهدف من توفير التقديرات هو إعلام البلدان المصدرة بالاحتياجات المشروعة للبلدان المستوردة من تلك المواد، ومن ثم، منع الإفراط في عرضها وتسريبها إلى قنوات غير مشروعة وضمان توافرها لأغراض مشروعة.

112- وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بلغ عدد الحكومات التي قدمت تقديرات لاحتياجاتها السنوية المشروعة لواحدة على الأقل من السلائف الكيميائية المذكورة أعلاه 185 حكومة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعادت أكثر من 105 حكومات تأكيد احتياجاتها السنوية المشروعة من مادة واحدة على الأقل أو حدَّثتها.

113- وتقدم الحكومات تقديرات احتياجاتها السنوية المشروعة من واردات سلائف المنشطات الأمفيتامينية ومستحضراتها إلى الهيئة في الاستمارة D في معظم الأحيان، ويمكنها تحديثها في أي وقت خلال العام بواسطة خطابات فردية. ويجري تحديث آخر التقديرات للاحتياجات السنوية المشروعة التي تقدمها البلدان والأقاليم ونشرها على صفحة مخصصة على الموقع الشبكي للهيئة على نحو منتظم. وتتوافر أيضا إمكانية الاطلاع على تقديرات الاحتياجات السنوية المشروعة للمستخدمين المسجلين في نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام بن أونلاين).

114- ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن الاحتياجات السنوية المشروعة في تقرير الهيئة لعام 2023 بشأن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية سنة 1988. وإضافة إلى ذلك، يمكن الاطلاع على المنشور المعنون دليل بشأن تقدير الاحتياجات من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية، الذي أعدته الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومنظمة الصحة العالمية لكي تستخدمه السلطات الوطنية المختصة، والوثيقة المعنونة "المسائل التي يمكن للحكومات أن تنظر فيها لدى تحديد احتياجاتها السنوية المشروعة من واردات الإيفيدرين والسودوإيفيدرين"، على الموقع الشبكي للهيئة.

4- الجهود المبذولة لمنع التسريب من قنوات التجارة الدولية

115- يُتيح نظام تدابير المراقبة المنصوص عليه في اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدَّلة رصد التجارة الدولية في العقاقير المخدرة لمنع تسريب تلك العقاقير إلى قنوات غير مشروعة. ونتيجةً لتنفيذ جميع الدول تقريباً تدابيرَ المراقبة المنصوص عليها في اتفاقية سنة 1971 وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة، لم تُرصد في السنوات الأخيرة إلا حالة واحدة لتسريب مؤثرات عقلية من التجارة الدولية إلى قنوات غير مشروعة. وإضافة إلى ذلك، تُلزِم اتفاقية سنة 1988 الأطراف فيها بمنع تسريب السلائف الكيميائية من قنوات التجارة الدولية لغرض استخدامها في صنع العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة. ووضعت الهيئة نظماً مختلفة لرصد الامتثال لهذا الجانب من اتفاقية سنة 1988 ولتيسير التعاون بين الحكومات على تحقيق تلك الغاية.

اشتراط الحصول على أذون الاستيراد والتصدير

116- يشكل التطبيق العالمي لاشتراط الحصول على أذون للاستيراد والتصدير، المنصوص عليه في اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدَّلة واتفاقية سنة 1971، عنصرا رئيسيا في منع تسريب المخدرات إلى السوق غير المشروعة. ويُشترط الحصول على هذه الأذون للمعاملات المتعلقة بأي من المواد الخاضعة

للمراقبة بمقتضى اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدَّلة أو المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني لاتفاقية سنة 1971.

117- وتُلزِم هاتان الاتفاقيتان السلطات الوطنية المختصة بأن تُصدِر أذون استيراد للمعاملات المتعلقة باستيراد هذه المواد إلى بلدانها. ويجب على السلطات الوطنية المختصة في البلدان المصدّرة أن تتحقق من صحة أذون الاستيراد تلك قبل إصدار أذون التصدير اللازمة للسماح للشحنات المحتوية على تلك المواد بمغادرة بلدانها. وترد في الفقرات 308-314 من هذا التقرير معلومات عن استخدام أذون الاستيراد والتصدير الإلكترونية للتجارة في العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية.

118- ولا تشترط اتفاقية سنة 1971 الحصول على أذون استيراد وتصدير للتجارة في المؤثرات العقلية المدرجة في جدوليها الثالث والرابع. إلا أن اتساع نطاق تسريب هذه المواد من قنوات التجارة الدولية المشروعة في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي جعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي يطلب إلى الحكومات، في قراراته 15/1985 و30/1987 و38/1993، أن توسع نطاق نظام أذون الاستيراد والتصدير ليشمل تلك المؤثرات العقلية أيضاً.

119- وعملاً بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المذكورة أعلاه، استحدث معظم البلدان والأقاليم بالفعل شرط الحصول على أذون استيراد وتصدير للمؤثرات العقلية المدرجة في الجدولين الثالث والرابع لاتفاقية سنة 1971. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بلغ عدد البلدان والأقاليم التي زودت الهيئة بمعلومات محددة 205 بلدان وأقاليم، وهو ما يدل على أن جميع البلدان والأقاليم المستوردة والمصدرة الرئيسية تشترط الآن استصدار أذون استيراد وتصدير لجميع المؤثرات العقلية المدرجة في الجدولين الثالث والرابع لاتفاقية سنة 1971. وستوفر الهيئة لجميع الحكومات، عند الطلب، جدولا يبيّن شروط أذون الاستيراد الخاصة بالمواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع عملاً بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة. ويُنشَر هذا الجدول أيضاً في الحيز الآمن من موقع الهيئة الشبكي، الذي لا يُسمح بالوصول إليه إلا للمسؤولين الحكوميين المصرح لهم خصيصا بذلك، لإطلاع السلطات الوطنية المختصة في البلدان المصدرة، في أقرب وقت ممكن، على أي تغييرات تطرأ على شروط أذون الاستيراد في البلدان المستوردة.

120- **وتكرر الهيئة دعوتها لحكومات الدول القليلة المتبقية التي لا تشترط تشريعاتها و/أو لوائحها الوطنية حتى الآن الحصول على أذون استيراد وتصدير لجميع المؤثرات العقلية، بصرف النظر عما إذا كانت تلك الدول أم لم تكن أطرافاً في اتفاقية سنة 1971، أن توسع نطاق هذه التدابير الرقابية لتشمل جميع المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع من اتفاقية سنة 1971 في أقرب وقت ممكن، وأن تبلغ الهيئة بذلك.**

التناقضات في بيانات التجارة الدولية في العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية

121- تجرى تحريات منتظمة لدى السلطات المختصة في البلدان المعنية بشأن التناقضات في التقارير الحكومية المتعلقة بالتجارة الدولية في العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية، ضماناً لعدم حدوث أي تسريب لها من قنوات التجارة الدولية المشروعة. وقد تكشف تلك التحريات عن أوجه قصور في تنفيذ تدابير المراقبة، بما في ذلك عدم امتثال الشركات للأحكام الوطنية المتعلقة بمراقبة المخدرات.

122- ومنذ حزيران/يونيه 2023، استُهلت تحريات لدى 54 بلداً بشأن تناقضات وردت في التقارير المتعلقة بتجارة العقاقير المخدرة لعام 2022. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، كانت قد وردت ردود من 27 بلداً. وأظهرت الردود أن التناقضات نتجت عن أخطاء كتابية وتقنية في إعداد التقارير، أو عن الإبلاغ عن صادرات أو واردات من مستحضرات مدرجة في الجدول الثالث من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدَّلة دون الإشارة إلى ذلك في الاستمارة المعنية، أو عن الإبلاغ سهواً عن بلدان عبور باعتبارها من الشركاء التجاريين. وفي بعض الحالات، أكدت البلدان الكميات التي أبلغت بها، ما أدى إلى استهلال تحريات لمتابعة المسألة مع الشركاء التجاريين لتلك البلدان. وتشجع الهيئة البلدان التي لم تردَّ بعد على أن تجري تحريات عاجلة عن التناقضات وأن تبلغ الهيئة بنتائجها.

123- وبالمثل، فيما يتعلق بالتجارة الدولية في المؤثرات العقلية، استُهلت تحريات بشأن شواغل تخص نوعية البيانات لعام 2021 لدى 111 حكومة، قدمت 53 منها ردودا. واعتبارا من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، رصدت تناقضات في 106 بلدان وأقاليم فيما يتعلق بالبيانات الإحصائية السنوية لعام 2022.

الإشعارات السابقة لتصدير السلائف الكيميائية

124- ثبت أن تقديم إشعارات سابقة للتصدير من السلطات المصدرة إلى البلدان والأقاليم المستوردة هو أكثر الأدوات فعالية للتحقق على وجه السرعة من مشروعية فرادى المعاملات واستبانة الشحنات المشبوهة. وتجيز الفقرة 10 (أ) من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 لحكومات البلدان المستوردة أن تلزم البلدان المصدّرة بإبلاغها بأي سلائف تعتزم تصديرها إلى أراضيها. ومنذ صدور تقرير الهيئة السنوي لعام 2022، طلبت حكومة بوركينا فاسو رسميا إشعارها مسبقا بأي عمليات تصدير مزمعة لمواد مدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988 إلى أراضيها، مما زاد عدد الحكومات التي استندت إلى هذا الحكم إلى 118 حكومة. وعدلت حكومتا بيلاروس والولايات المتحدة طلبيهما الأوليين لإدراج جميع المواد الآن في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988، على التوالي.

وتشجع الهيئة الحكومات، التي لم تطلب بعد رسميا إشعارات سابقة للتصدير، على الاستناد إلى الفقرة 10 (أ) من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988.

125- ويسر نظام بن أونلاين، وهو الأداة الشبكية المأمونة التي أنشأتها الهيئة، التواصل الآني بين الحكومات المستوردة والمصدرة فيما يتعلق بالتجارة الدولية في السلائف. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، كانت حكومة بلد واحد آخر، هو أنتيغوا وبربودا، قد سجلت في نظام بن أونلاين، وبذلك بلغ مجموع عدد البلدان والأقاليم المسجلة 169 بلداً وإقليماً. وتُهيب الهيئةُ بالحكومات التي لم تسجل بعد في نظام بِن أونلاين أن ترشح جهة اتصال واحدة على الأقل لهذا الغرض في أقرب وقت ممكن، وتُهيب بالحكومات استخدام نظام "بِن أونلاين" بصورة نشطة ومنهجية. والهيئة مستعدة لمساعدة الحكومات في هذا الصدد.

126- ولمساعدة الحكومات في تبادل المعلومات بشأن الحركة الدولية للمواد الكيميائية غير المجدولة، أطلقت الهيئة في تشرين الأول/أكتوبر 2022 النظام الخفيف للإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر "بن أونلاين لايت"، وهو نظام مشابه لنظام بن أونلاين. وعلى الرغم من أن تبادل المعلومات عن الصادرات المزمعة من السلائف الكيميائية غير الخاضعة للمراقبة الدولية يجرى بصورة طوعية عبر نظام بن أونلاين لايت، فإن **الهيئة تشجع الحكومات على استخدام ذلك النظام لتصدير تلك المواد من أراضيها. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول سير عمل نظام بن أونلاين ونظام بن أونلاين لايت في تقرير الهيئة لعام 2023 بشأن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية سنة 1988.**

المادة 13 من اتفاقية سنة 1988: المواد والمعدات المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع

127- توفر المادة 13 من اتفاقية سنة 1988 أساسا للحكومات للتعاون فيما بينها لمنع وصول معدات إنتاج المخدرات أو صنعها بصورة غير مشروعة إلى المختبرات غير المشروعة. غير أن إمكانات هذه المادة لم تُستكشف بَعْد إلى أقصى حد ممكن. ففي الواقع أن عمليات إنفاذ القانون الرامية إلى تفكيك مختبرات صنع المخدرات غير المشروعة تركز في الغالب على ضبط المنتج النهائي، أي المخدرات غير المشروعة، ولا تولي الاهتمام للمعلومات التي يمكن أن تستمدها التحقيقات من المعدات المضبوطة. ومن أجل زيادة المعارف المتخصصة وتعزيز تبادل الخبرات العملياتية في مجال التحقيقات، يتضمن أيضا نظام الإخطار بحوادث السلائف (نظام بيكس)، وهو منصة الهيئة المخصصة لتبادل المعلومات المتعلقة بمضبوطات السلائف الكيميائية، معلومات عن المعدات المضبوطة. وأنشأت الهيئة صفحة مخصصة على موقعها الشبكي تحتوي على موارد الهيئة وأدواتها المتاحة للمساعدة على إذكاء الوعي ودعم الحكومات في تعزيز تنفيذ المادة 13 وإرشاد الجهود الدولية في مجال السياسات والتعاون تحقيقا لهذه الغاية. **وتشجع الهيئة الحكومات التي لم تنفذ بعد المادة 13 من اتفاقية سنة 1988 على دراسة سبل القيام بذلك. وتُشجَّع الحكومات أيضا على الاستفادة الكاملة من الأدوات والموارد التي تتيحها الهيئة فيما يتعلق بمعدات صنع المخدرات غير المشروع، بما في ذلك نظام بيكس.**

128- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الهيئة التعاون مع منظمة الجمارك العالمية لتحديد رموز النظام المنسق لتوصيف السلع وترميزها المعمول بها حاليا ("رموز النظام المنسق") ووضع رموز فريدة للنظام المنسق لأهم المعدات المدرجة في قائمة الرصد الدولية للمعدات المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع[115]. ومن شأن الرموز الفريدة للنظام المنسق أن تسمح بتعزيز فعالية رصد التجارة في تلك المواد وأن تسهم تبعا لذلك في منع تسريبها إلى قنوات غير مشروعة.

باء- ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية

129- تضطلع الهيئة، وفقا لولايتها المتمثلة في ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية، بأنشطة شتى تتعلق بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية. ويشمل ذلك رصد الإجراءات التي تتخذها الحكومات والمنظمات الدولية والهيئات الأخرى دعما لتوافر المواد الخاضعة للمراقبة واستخدامها الرشيد في الأغراض الطبية والعلمية، وتقديم الدعم والإرشاد التقنيين، من خلال أمانة الهيئة، إلى الحكومات في تنفيذها لأحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات.

130- وتؤكد البيانات المتاحة للهيئة استمرار التباين بين المناطق في استهلاك المسكنات الأفيونية لعلاج الألم. ويتركز معظم هذا الاستهلاك في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا. ولا يكون مستوى الاستهلاك في مناطق أخرى كافيا في كثير من الأحيان لتلبية الاحتياجات الطبية للسكان. ولا يعزى عدم التوازن على الصعيد الإقليمي إلى نقص في المواد الخام الأفيونية. فقد تبين أن العرض أكثر من كاف لتلبية الطلب الذي أبلغت به الحكومات الهيئة، وإن كان من الواضح أن عددا كبيرا من البلدان قد لا تجسد بدقة في تقاريرها عن الطلب الاحتياجات الطبية الفعلية لسكانها، ومن هنا يتأتى التباين في التوافر.

131- ويتضح من التحليل الإقليمي للاتجاهات الرئيسية في استهلاك المسكنات الأفيونية الرئيسية (الكوديين

[115] تشمل القائمة معدات معينة ذات أهمية دولية توجد أدلة قوية على استخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية والمواد الجديدة ذات التأثير النفساني والسلائف. ويمكن الاطلاع على هذه القائمة في الموقع الشبكي المأمون للهيئة.

والديكستروبروبوكسيفين والديهيدروكوديين والفنتانيل والهيدروكودون والهيدرومورفون والكيتوبيميدون والمورفين والأوكسيكودون والبيثيدين والتيليدين والتريميبيريدين)، مُعبَّرا عنه بالجرعات اليومية الإحصائية لكل مليون من السكان في اليوم، أن أعلى استهلاك لهذه العقاقير يشاهَد في البلدان المتقدمة النمو الواقعة في أوروبا وأمريكا الشمالية.

132- ويؤكد التحليل الإقليمي استمرار وجود تفاوت عالمي في استهلاك المسكنات الأفيونية. وتُحسب الجرعة اليومية الإحصائية الإقليمية لكل مليون من السكان على أساس مجموع سكان البلدان المبلِغة عن الاستهلاك والكميات الإجمالية من المسكنات الأفيونية المبلَّغ عن استهلاكها. وفي عام 2022، أسفر الاستهلاك المبلغ عنه في بعض البلدان في أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا وغرب ووسط أوروبا عن متوسطات إقليمية بلغت 467 15 جرعة يومية إحصائية لكل مليون من السكان لأمريكا الشمالية، و720 9 جرعة لغرب ووسط أوروبا، و327 5 جرعة لأوقيانوسيا. ولا تزال أمريكا الشمالية هي المنطقة الأعلى استهلاكا للمؤثرات الأفيونية لإدارة الألم في العالم (انظر الشكلين الأول والثاني).

133- ومستويات استهلاك المؤثرات الأفيونية في أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا وغرب ووسط أوروبا أعلى بكثير مما هي عليه في جميع المناطق الأخرى في العالم. وكان واضحا وجود اتجاه تصاعدي عام في الاستهلاك في جنوب شرق أوروبا حتى عام 2018، عندما وصل إلى 415 1 جرعة يومية إحصائية لكل مليون من السكان، لكنه استقر عند نحو 000 1 جرعة في السنوات الأخيرة (271 1 جرعة في عام 2022).

الشكل الأول- استهلاك المؤثرات الأفيونية لإدارة الألم في جميع المناطق، معبرا عنه بالجرعات اليومية الإحصائية لكل مليون من السكان في اليوم، 2003-2022

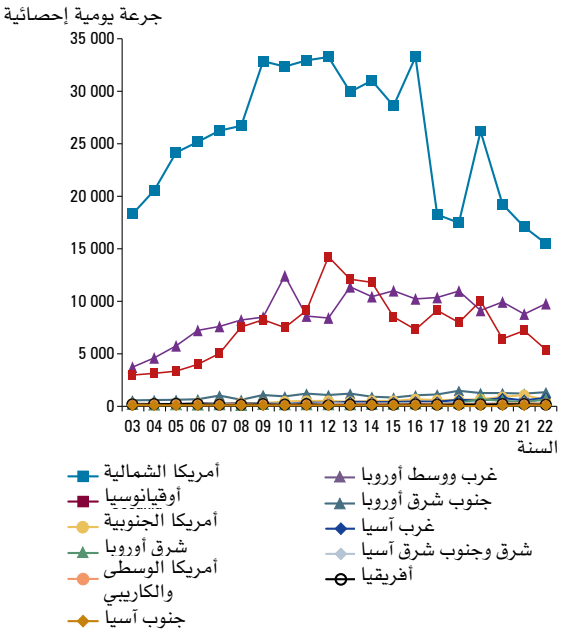

الشكل الثاني- استهلاك المؤثرات الأفيونية لإدارة الألم في جميع المناطق، معبرا عنه بالجرعات اليومية الإحصائية لكل مليون من السكان في اليوم، 2003-2022 (مقياس شبه لوغاريتمي)

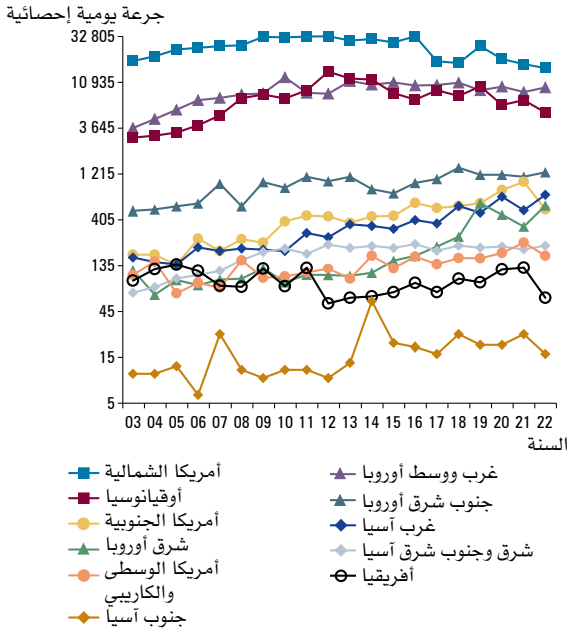

وما انفك الاستهلاك يتزايد في أمريكا الجنوبية منذ عام 2017، عندما أبلغت البلدان عن استهلاك 537 جرعة يومية إحصائية لكل مليون من السكان، على الرغم من أنه انخفض، بعد بلوغ أعلى مستوى على الإطلاق هو 006 1 جرعات في عام 2021، إلى 520 جرعة في عام 2022. وفي غرب آسيا بلغ الاستهلاك مستوى قياسيا مرتفعا (737 جرعة يومية إحصائية لكل مليون من السكان) في عام 2022، بعد أن كان 509 جرعات في عام 2021. وفي شرق أوروبا، بلغ استهلاك المؤثرات الأفيونية ذروته في عام 2019، حيث بلغ 601 جرعة يومية إحصائية لكل مليون من السكان، ولكنه انخفض في عام 2021 إلى 344 جرعة. بيد أنه ارتفع مرة أخرى في عام 2022 إلى 572 جرعة. وترى الهيئة أن مستويات استهلاك المسكنات الأفيونية بكميات تتراوح بين 100 و200 جرعة يومية إحصائية لكل مليون من السكان هي مستويات ناقصة، وأن استهلاكها بكميات أقل من 100 جرعة هي مستويات شديدة النقص. وفي هذا السياق، فإن القيم الوسطية المبلغ عنها لمستويات الاستهلاك في عام 2022 في شرق آسيا وجنوب شرقها (217 جرعة يومية إحصائية لكل مليون من السكان)، وأمريكا الوسطى والكاريبي (170 جرعة)، وأفريقيا (62 جرعة)، وجنوب آسيا (16 جرعة)، هي مستويات تثير القلق بوجه خاص.

134- ويبين الشكلان الثالث والرابع استهلاك المسكنات الأفيونية بإجمالي الجرعات اليومية الإحصائية لكل مليون من السكان حسب المادة والمنطقة. ويُبرِز هذا التحليل مرة أخرى هيمنة الفنتانيل في معظم مناطق العالم. ويبلغ استهلاك الأوكسيكودون أعلى مستوى له في أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا وغرب ووسط

أوروبا وغرب آسيا، وإن كانت هذه المادة تُستهلك في مناطق أخرى أيضا. واستهلاك الهيدروكودون كبير في القارة الأمريكية. وتُعتبر حصة استهلاك المورفين أقل وضوحا في معظم المناطق ذات المستويات الأدنى للاستهلاك، باستثناء أمريكا الجنوبية وجنوب شرق أوروبا.

135- **تؤكد الهيئة مجددا وجود حاجة ملحة إلى زيادة توافر المسكنات الأفيونية وتيسُّر الحصول عليها وتحسين عمليات وصفها طبيا واستعمالها، وبخاصة في البلدان التي أبلغت عن نقص في مستويات الاستهلاك أو نقص شديد فيها، وتدعو إلى رسم سياسات عمومية محددة الأهداف تدعمها الحكومات والنظم الصحية والأخصائيون الصحيون والمجتمع المدني وصناعة المستحضرات الصيدلانية والمجتمع الدولي.**

1- الأنماط والاتجاهات في إنتاج العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية وصنعها واستهلاكها واستعمالها ومخزوناتها

العقاقير المخدرة

136- في عام 2021، بسبب جائحة كوفيد-19، قامت البلدان بتخزين بعض المواد، وخاصة نظائر الفنتانيل، استجابة للمخاوف المتعلقة باستقرار سلسلة إمداد الأدوية العالمية. وتشير الإحصاءات الموحدة للعقاقير المخدرة لعام 2022 إلى عودة محتملة إلى مستويات ما قبل الجائحة من حيث معظم المؤشرات.

137- ويؤكد تحليل استهلاك المسكنات الأفيونية، حسبما أبلغت الحكومات الهيئة به، مجددا استمرار المسألة المتمثلة في عدم المساواة في الحصول على المسكنات الأفيونية، مثل المورفين، وعدم القدرة على تحمل تكاليفها. ويُستخدم جزء كبير من المورفين المنتج عالميا لأغراض أخرى. وفي عام 2022، استُهلكت نسبة 9,9 في المائة من المورفين المتاح عالميا (الكميات المصنوعة والمخزونات الافتتاحية) على نحو مباشر، للرعاية الملطفة أساسا، مما مثل ارتفاعا عن العقد السابق. ولكن من هذه النسبة البالغة 9,9 في المائة، لم يتح سوى نسبة ضئيلة (13,9 في المائة) لقسم كبير من سكان العالم (80,2 في المائة)، يقيمون أساسا في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

138- فاستهلاك المورفين، إلى جانب المسكنات الأفيونية الأخرى، لا يزال متركزا في البلدان المتقدمة النمو في أوروبا وأمريكا الشمالية، مع نقص مستويات الاستهلاك في المناطق الأخرى وعدم كفايتها لتلبية الاحتياجات الطبية لسكانه (انظر الشكل الخامس). ويكمن سبب آخر للقلق في الانخفاض المستمر في إنتاج المورفين في عام 2022، وهو اتجاه بدأ في عام 2015.

الشكل الثالث- استهلاك الكوديين[أ] والفنتانيل والهيدروكودون والمورفين والأوكسيكودون والبيثيدين وغيرها من المؤثرات الأفيونية، جميع المناطق، معبرا عنه بإجمالي الجرعات اليومية الإحصائية لكل مليون من السكان، 2022

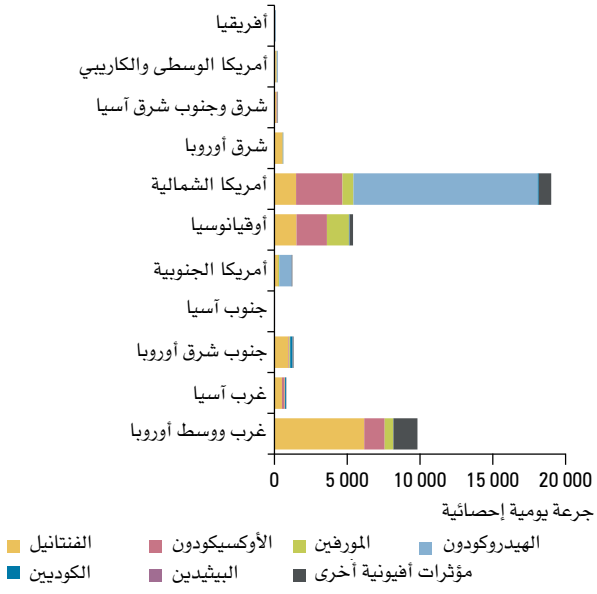

(أ) احتسب فقط الكوديين المستخدم مباشرة لتخفيف الآلام. أما الكوديين المستخدم في المستحضرات المدرجة في الجدول الثالث فهو غير مشمول.

الشكل الرابع- استهلاك الكوديين[أ] والفنتانيل والهيدروكودون والمورفين والأوكسيكودون والبيثيدين وغيرها من المؤثرات الأفيونية، حسب المناطق ذات الاستهلاك الأدنى، معبرا عنه بإجمالي الجرعات اليومية الإحصائية لكل مليون من السكان، 2022

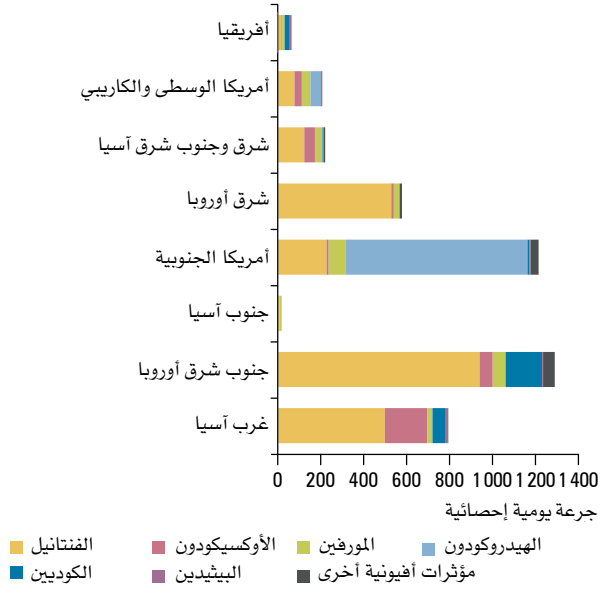

(أ) احتسب فقط الكوديين المستخدم مباشرة لتخفيف الآلام. أما الكوديين المستخدم في المستحضرات المدرجة في الجدول الثالث فهو غير مشمول.

الشكل الخامس- المورفين: توزيع الاستهلاك بالنسبة لحصة المناطق من سكان العالم، 2022

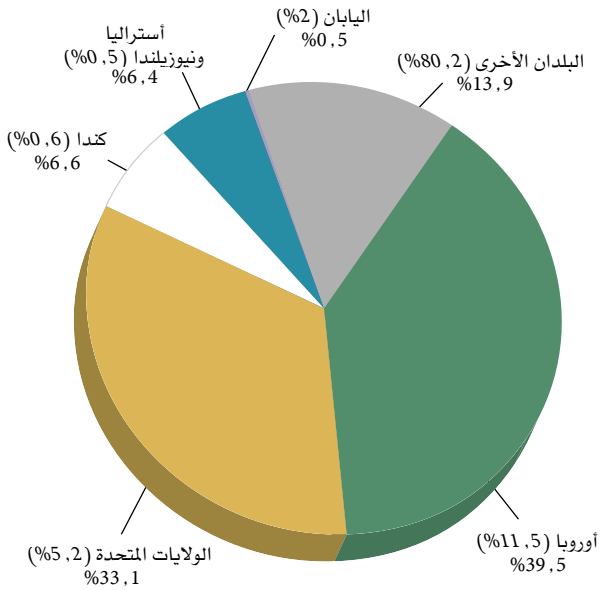

ملاحظة: تشير النسب المئوية الواردة بين قوسين إلى حصة سكان البلدان المبلغة في العالم أجمع من مجموع سكان العالم.

139- ولا يعزى هذا الخلل إلى نقص المواد الخام الأفيونية. فباستثناء الأفيون، الذي ظل إنتاجه في انخفاض لعدة سنوات، ظل الاستخدام العام لقش الخشخاش ومركّز قش الخشخاش المستمدَّين من الأصناف الغنية بالمورفين والتيبائين على السواء كبيرا في عام 2022، وكانت المخزونات آخذة في الزيادة. ويشير ذلك إلى أن العرض يفوق الطلب، على الرغم من أن الطلب الذي أعرب عنه عدد من البلدان قد لا يجسد بدقة الاحتياجات الطبية الفعلية لسكانها.

140- وزاد الإنتاج العالمي من التيبائين في عام 2022، بينما انخفض استخدامه. وكان هذا الاتجاه واضحا من إنتاج مؤثرات أفيونية شبه اصطناعية مختلفة مشتقة من التيبائين. واستمر صنع الأوكسيكودون في الانخفاض في عام 2022، بينما ظل استهلاك المادة مستقرا نسبيا. وإضافة إلى ذلك، ظل استهلاك الهيدروموروفون ثابتا، لكن إنتاجه زاد في عام 2022. والجدير بالذكر أن استهلاك الهيدروموروفون كان محصورا في الغالب في الولايات المتحدة وظل مستقرا على الرغم من انخفاض صنعه.

141- ومن بين المؤثرات الأفيونية الاصطناعية، انخفض الصنع العالمي للفنتانيل بمقدار النصف في عام 2022 مقارنة بعام 2021، كما تراجع استهلاك المادة (انظر الشكل السادس). ويمكن عزو هذا الاتجاه التنازلي إلى استمرار المخاوف بشأن الوفيات الناجمة عن تناول جرعات مفرطة بسبب إساءة استعمال الفنتانيل والمواد المشابهة.

142- وما فتئت زراعة وإنتاج واستخدام القنب بصفة مشروعة تتزايد تزايدا كبيرا منذ عام 2000، عندما بدأ مزيد من البلدان من جميع أنحاء العالم في توظيف القنب ومستخلصاته للأغراض الطبية والبحوث العلمية (انظر الشكل السابع). وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، ارتفع إنتاج القنب العالمي نتيجة لذلك، ليصل إلى 797 طنا في عام 2022. ونظرا للزيادة الكبيرة في الزراعة المشروعة لنبتات القنب للأغراض الطبية والعلمية في السنوات الأخيرة، إلى جانب التباينات في الغلة وعمليات الصنع، يجري توضيح بعض البيانات بالتعاون مع الحكومات المعنية لضمان الاتساق.

الشكل السادس- الفنتانيل: الصنع والاستهلاك والمخزونات على الصعيد العالمي[أ]، 2003-2022

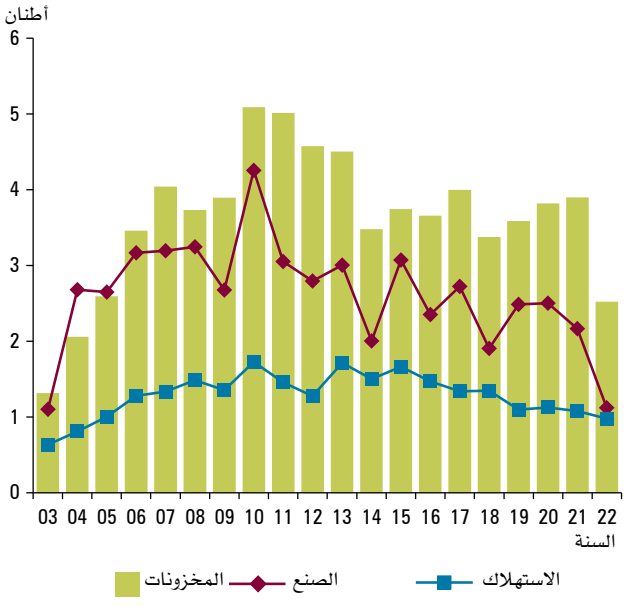

(أ) المخزونات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر من كل عام.

الشكل السابع- القنب: الإنتاج والاستهلاك والمخزونات على الصعيد العالمي[أ]، 2003-2022

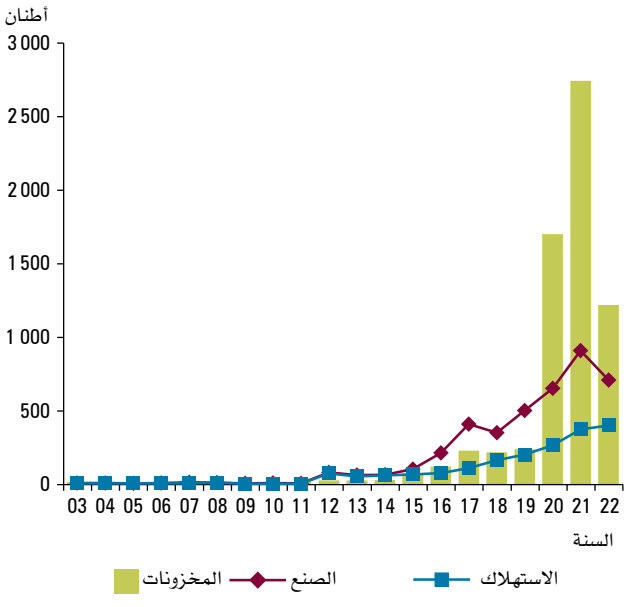

(أ) المخزونات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر من كل عام.

143- وفي عام 2021، أبلغت دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن إنتاج 960 24 طنا من ورقة الكوكا، المستخلصة من الزراعة المشروعة لشجيرة الكوكا. وفي الوقت نفسه، لم تبلغ بيرو عن أرقام الإنتاج لعام 2022، لكنها أبلغت عن تصدير 76 طنا من ورقة الكوكا. وعلى الرغم من هذه الأرقام، استمر صنع الكوكايين واستهلاكه المشروعان على الصعيد العالمي في التراجع، حيث وصلا إلى أدنى مستوياتهما خلال عقدين.

المؤثرات العقلية

144- في نهاية عام 2022، كان ما مجموعه 167 مؤثرا عقليا خاضعا للمراقبة الدولية، مقابل 166 في نهاية عام 2021. وأصبح اليوتيلون خاضعا للمراقبة الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وأدرجته لجنة المخدرات في الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1971.

145- وبلغ صنع المؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية في عام 2022 ما مجموعه 049,3 1 طنا. ومن هذه الكمية، شكلت المهدئات 863,8 طنا، والمنشطات 160,3 طنا، والمهلوسات والمسكنات والمواد الأخرى 25,2 طنا. وفيما يتعلق بمواد محددة، وكما يتضح من الشكل الثامن، شكلت عشرة مؤثرات عقلية ما يقرب من 80 في المائة من إجمالي الصنع العالمي من حيث الوزن الإجمالي في عام 2022. وشكلت جميع المؤثرات العقلية الأخرى مجتمعة نحو 20 في المائة من إجمالي الصنع في عام 2022.

146- وكان الفينوباربيتال المؤثر العقلي الخاضع للمراقبة الدولية الأكثر صنعا في عام 2022 بمقدار 364,3 طنا. وكان الميبروبامات ثاني أكثر المؤثرات العقلية صنعا حيث بلغ 97,1 طنا، يليه الميثيل فينيدات (64,5 طنا)، والبنتوباربيتال (56 طنا)، وحمض غاما-هيدروكسي الزبد (51,9 طنا)، والباربيتال (48,7 طنا)، والديكسامفيتامين (40 طنا)، والديازيبام (39,6 طنا)، والزولبيديم (39,1 طنا)، والفينترمين (29,1 طنا).

الشكل الثامن- حصص صنع المؤثرات العقلية الرئيسية الخاضعة للمراقبة الدولية بالوزن الإجمالي، 2022

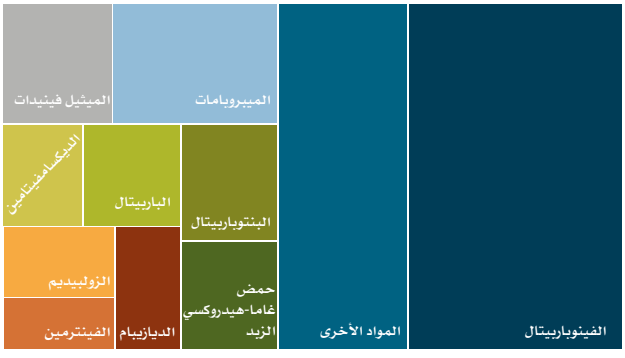

147- وفيما يتعلق بالمصنِّعين الرئيسيين للمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية، يبين الشكل التاسع أن خمسة بلدان كانت مسؤولة عن أكثر من 85 في المائة من كل الصنع العالمي في عام 2022 الصين (35 في المائة، أو 363,2 طنا)، والهند (21 في المائة، أو 221,1 طنا)، والولايات المتحدة (17 في المائة، أو 178,9 طنا)، وإيطاليا (9 في المائة، أو 91,7 طنا)، وألمانيا (5 في المائة، أو 55,2 طنا). وكانت جميع البلدان والأقاليم الأخرى مجتمعة مسؤولة عن 13 في المائة (139,1 طنا) من الصنع العالمي.

الشكل التاسع- حصص إجمالي صنع المؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية بالوزن الإجمالي، 2022

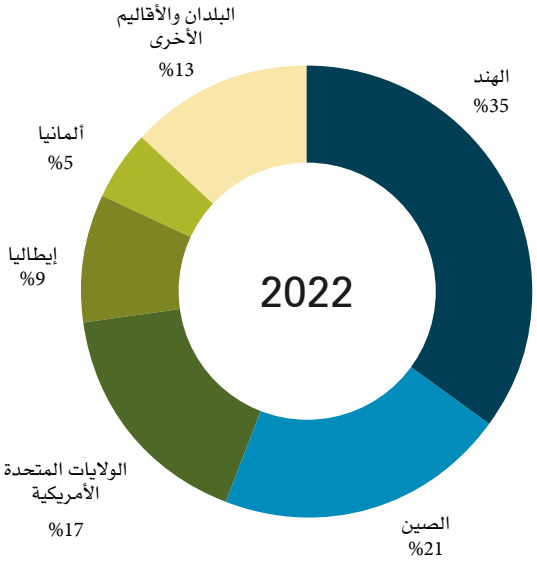

148- وفيما يتعلق بالتجارة الدولية، كانت سبعة بنزوديازيبينات من بين أكثر المؤثرات العقلية تداولا في عام 2022 (انظر الجدول أدناه). وكان الفينوباربيتال أكثر الباربيتورات الخاضعة للمراقبة الدولية تداولا، في حين أن الميثيل فينيدات كان المنشط الأكثر تداولا. وكان الزولبيديم المهدئ الأكثر تداولا من بين المواد التي لا تنتمي إلى الباربيتورات أو البنزوديازيبينات. وأبلغ أكثر من 158 بلدا وإقليما عن استيراد الديازيبام. في حين أبلغ ما بين 140 و150 بلدا وإقليما عن استيراد الميدازولام والفينوباربيتال والألبرازولام.

149- وفيما يتعلق باستهلاك المؤثرات العقلية، قدم 99 بلدا وإقليما بيانات بشأن استهلاك مادة واحدة على الأقل في عام 2022، ما يمثل زيادة طفيفة عن عدد البلدان والأقاليم التي قدمت تلك البيانات في عام 2021، وهو 96 بلدا وإقليما. وتفاوتت معدلات الإبلاغ على الصعيد الإقليمي تفاوتا كبيرا؛ حيث كانت البيانات عن الاستهلاك في عام 2022 مقدمة من 16 بلدا وإقليما في أفريقيا (28 في المائة من العدد الإجمالي للبلدان والأقاليم في المنطقة)، و25 بلدا وإقليما في القارة الأمريكية (56 في المائة)، و20 بلدا وإقليما في آسيا (41 في المائة)، و32 بلدا وإقليما في أوروبا (74 في المائة)، وستة بلدان وأقاليم في أوقيانوسيا (27 في المائة).

الجدول- المؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية الأكثر تداولا، 2022

المادة	إجمالي الواردات (بالكيلوغرامات)	عدد البلدان والأقاليم المستوردة
الديازيبام	44 929,92	158
الميدازولام	14 541,02	150
الفينوباربيتال	205 429,06	148
ألبرازولام	9 618,90	140
الكلونازيبام	14 990,60	135
اللورازيبام	8 882,25	129
الزولبيديم	38 198,80	117
الميثيل فينيدات	52 513,10	115
البرومازيبام	12 617,66	108
الكلوبازام	7 457,22	91

150- وكان الديازيبام البنزوديازيبين الأكثر صنعا في عام 2022 من حيث الوزن الإجمالي، حيث بلغ 39,6 طنا، ما يمثل 23 في المائة من جميع البنزوديازيبينات التي لها وجود كبير في السوق المشروعة. وكان الديازيبام أيضا المؤثر العقلي الأكثر تداولا من بين المؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية في عام 2022، حيث أبلغ 158 بلدا عن واردات من هذه المادة. وأخذ متوسط الاستهلاك العالمي للديازيبام بين البلدان التي قدمت بيانات في الانخفاض، من 2,67 جرعة يومية محددة للأغراض الإحصائية لكل ألف من السكان في عام 2019 إلى 2,01 جرعة في عام 2022. وبالمثل، انخفض عدد البلدان التي تقدم بيانات الاستهلاك منذ عام 2020، حيث قدم 91 بلدا بيانات في ذلك العام، إلى 85 بلدا قدمت بيانات في عام 2022.

151- ومن حيث الوزن الإجمالي، كان الفينوباربيتال المؤثر العقلي الأكثر صنعا من بين المؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية منذ عام 2012. وفي عام 2022، بلغ إجمالي صنع المادة المبلَّغ عنه 364,3 طنا، ما يمثل زيادة كبيرة على الكمية المبلَّغ عنها في عام 2021، وقدرها 262,9 طنا. وأبلغ 148 بلدا وإقليما عن واردات من الفينوباربيتال في عام 2022، ما يجعل هذه المادة أحد أكثر المؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية تداولا. وفي عام 2022، بلغ الحجم الإجمالي للواردات العالمية 205,4 أطنان، بزيادة طفيفة عن حجمها في عام 2021، وهو 189 طنا.

152- وارتفع عدد البلدان والأقاليم التي تقدم بيانات عن استهلاك الفينوباربيتال من 71 في عام 2021 إلى 83 في عام 2022. ومن بين البلدان والأقاليم التي قدمت بيانات، أبلغت البرازيل عن أعلى مستوى من استهلاك الفينوباربيتال في عام 2022 (4,95 جرعات يومية محددة للأغراض الإحصائية لكل ألف من السكان)، ولكن عند مستوى أدنى مقارنة بعام 2021 (5,23 جرعات).

153- ويمثل الميثيل فينيدات المنشط الأكثر تداولا من بين المؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية. وقد تراجع الصنع العالمي للميثيل فينيدات من 71,3 طنا في عام 2021 إلى 64,5 طنا في عام 2022. كما انخفض عدد البلدان والأقاليم المستوردة انخفاضا طفيفا، من 118 في عام 2021 إلى 115 في عام 2022. وفي الوقت نفسه، انخفض حجم الواردات العالمية من هذه المادة من 63,8 طنا في عام 2021 إلى 52,5 طنا في عام 2022.

154- وقدم ما مجموعه 62 بلدا بيانات عن استهلاك الميثيل فينيدات في عام 2022، وأبلغت بعض البلدان عن انخفاض كبير في استهلاك هذه المادة. ومقارنة بالأرقام المبلغ عنها لعام 2021، انخفض استهلاك الميثيل فينيدات بدرجة كبيرة في آيسلندا، من 53,33 جرعة يومية محددة للأغراض الإحصائية لكل ألف من السكان إلى 29,47 جرعة؛ ومع ذلك، أبلغ البلد عن أعلى استهلاك في جميع أنحاء العالم في عام 2022. وزاد استهلاك الميثيل فينيدات في كندا والدانمرك والسويد ومملكة هولندا زيادة طفيفة في عام 2022. وفي حين أن استهلاك هذه المادة تراجع في إسرائيل والولايات المتحدة، أبلغت غواتيمالا عن زيادة كبيرة، من 0,01 جرعة يومية محددة للأغراض الإحصائية لكل ألف من السكان في عام 2021 إلى 4,87 جرعة في عام 2022.

155- وعلى غرار الديازيبام والفينوباربيتال، يعد الزولبيديم أحد أكثر المؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية تداولا. وفي عام 2022، أبلغ 122 بلدا وإقليما عن واردات من هذه المادة، وأُبلغ عن استهلاك الزولبيديم في جميع مناطق العالم. وزاد صنع الزولبيديم من 38,2 طنا في عام 2021 إلى 39,1 طنا في عام 2022.

156- وارتفع عدد البلدان والأقاليم التي تقدم بيانات عن استهلاك هذه المادة من 63 في عام 2021 إلى 64 في عام 2022. وفي عام 2022، أبلغت أوروغواي عن أعلى مستوى من استهلاك الزولبيديم في جميع أنحاء العالم، بواقع 23,82 جرعة يومية محددة للأغراض الإحصائية لكل ألف من السكان، تليها البرتغال بواقع 19,16 جرعة. وإجمالا، من بين البلدان التي قدمت بيانات، كان متوسط استهلاك الزولبيديم في أوروبا أعلى بكثير من المناطق الأخرى.

2- عرض الخامات الأفيونية والطلب عليها

157- تدرس الهيئة بصفة منتظمة، من أجل أداء المهام المسندة إليها بمقتضى اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة وقرارات المجلس الاقتصادي الاجتماعي ولجنة المخدرات ذات الصلة، المسائل التي تؤثر في عرض الأفيونيات والطلب عليها لتلبية الاحتياجات المشروعة، وتسعى إلى ضمان تحقيق توازن دائم بين ذاك العرض وذلك الطلب.

158- وتتولى الهيئة تحليل البيانات المقدمة من الحكومات بشأن الخامات الأفيونية والأفيونيات المصنوعة من تلك الخامات بغية التعرف على حالة عرض الخامات الأفيونية والطلب عليها على

الصعيد العالمي. وعلاوة على ذلك، تحلل الهيئة المعلومات المتعلقة باستخدام تلك الخامات، والتقديرات المتعلقة بحجم استهلاكها في الاستخدامات المشروعة، وحجم مخزوناتها، على الصعيد العالمي. ويرد في تقرير الهيئة التقني عن المخدرات لسنة 2023 تحليل مفصل للحالة الراهنة فيما يخص عرض الخامات الأفيونية والطلب عليها[116].

الزراعة والإنتاج والمخزونات

159- انخفضت المساحة الإجمالية الكلية المزروعة بأصناف خشخاش الأفيون الغنية بالمورفين والتيبائين والكوديين والأوريبافين بمقدار الثلث في عام 2022 مقارنة بعام 2021، حيث انخفض الإنتاج في جميع البلدان المنتجة الرئيسية تقريبا. بيد أنه في حين أن إنتاج الخامات الأفيونية الغنية بالمورفين انخفض، زاد إنتاج الخامات الأفيونية الغنية بالتيبائين. وفيما يتعلق بالطلب على المواد الخام والمخزونات منها، سُجل اتجاه مختلف. ففي عام 2022، زاد الطلب على الخامات الأفيونية الغنية بالمورفين كما زادت المخزونات منها، في حين أن الطلب على الخامات الأفيونية الغنية بالتيبائين والمخزونات منها تراجعا. وبغض النظر عن هذا الانخفاض في زراعة الخامات الأفيونية وإنتاجها، فإن عرضها ظل أكثر من كافٍ لتلبية الطلب العالمي كما أعربت عنه البلدان في تقاريرها إلى الهيئة لعامي 2023 و2024.

160- ولم يبلَّغ عن زراعة خشخاش الأفيون الغني بالنوسكابين لغرض إنتاج الأفيونيات في عام 2022 سوى في مرحلة التخطيط، من جانب أستراليا وفرنسا، وليس في تقارير هذين البلدين عن الزراعة والحصاد. ولذا، لم تبلغ البلدان عن أي استخلاص لقلويد المورفين من خشخاش الأفيون الغني بالنوسكابين في عام 2022.

161- وعلى الرغم من أن النوسكابين لا يخضع للمراقبة الدولية، فإن من الممكن استخلاص كمية كبيرة من المورفين من خشخاش الأفيون الغني بالنوسكابين. **ولأغراض مراقبة إنتاج المورفين، تطلب الهيئة إلى البلدان التي تزرع خشخاش الأفيون الغني بالنوسكابين أن تقدم معلومات بطريقة متسقة ومنتظمة عن زراعة هذا الصنف، وعن استعماله المقصود، وأن تقدم تقريرا إلى الهيئة عن أي استخلاص لقلويد المورفين منه وأي استعمال له.**

162- وبينما كان هناك انخفاض عام في المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون لاستخلاص القلويدات في عام 2022، شهدت كل من إسبانيا والهند زيادة في زراعة خشخاش الأفيون الغني بالمورفين. كما بدأت الهند، وهي البلد الوحيد المنتج للأفيون المشمول في التحليل الحالي، في زراعة خشخاش الأفيون لإنتاج قش الخشخاش، ما أدى إلى زيادة المخزونات منه في عام 2022. وخفضت تركيا على نحو كبير زراعتها وإنتاجها لكنها ظلت مالكة لمخزونات كبيرة. وظلت إسبانيا وأستراليا المنتجين الرئيسيين للخامات الغنية بالمورفين في عام 2022 والمنتجين الوحيدين لخشخاش الأفيون الغني بالكوديين والأوريبافين، في حين أن أستراليا كانت المنتج الوحيد لخشخاش الأفيون الغني بالتيبائين. وأوقفت سلوفاكيا وهنغاريا زراعة خشخاش الأفيون لاستخلاص القلويدات في عام 2022، وحافظت فرنسا على مستويات مماثلة من الزراعة ولكنها زادت بدرجة كبيرة من إنتاجها من الخامات الغنية بالمورفين.

163- وبلغ إجمالي إنتاج الخامات الأفيونية الغنية بالمورفين 304 أطنان في عام 2022، بانخفاض مقارنة بالكمية المنتجة في عام 2021 وقدرها 329 طنا. وزاد إجمالي إنتاج الخامات الأفيونية الغنية بالمورفين إلى 187 طنا في عام 2022 مقارنة بالكمية المنتجة في عام 2021 وقدرها 164 طنا. وانخفضت مخزونات الخامات الأفيونية الغنية بالمورفين إلى 838 طنا بمعادِل المورفين في عام 2022، بعد أن كانت 888 طنا في عام 2021، في حين أن المخزونات من الخامات الأفيونية الغنية بالتيبائين تراجعت من 373 طنا إلى 302 طن في نفس الفترة. وبلغت المخزونات الإجمالية من الأفيونيات معبرا عنها بمعادِل المورفين 500 طن، في حين أن المخزونات الإجمالية من الأفيونيات المعبر عنها بمعادِل التيبائين بلغت 302 طن.

التوازن بين العرض والطلب

164- زاد الطلب على الخامات الأفيونية الغنية بالمورفين من 225 طنا إلى 305 أطنان بمعادِل المورفين، في حين أن الطلب على الأفيونيات الجاهزة تراجع من 280 طنا إلى 268 طنا بمعادِل المورفين. وفي المقابل، انخفض الطلب على الخامات الأفيونية الغنية بالتيبائين في عام 2022 مقارنة بعام 2021، من 122 طنا إلى 105 أطنان بمعادِل التيبائين؛ بيد أن الطلب على الأفيونيات الجاهزة زاد من 104 أطنان بمعادِل التيبائين في عام 2021 إلى 109 أطنان في عام 2022.

165- واستنادا إلى البيانات المقدمة من الحكومات، تكفي المخزونات الإجمالية من الأفيونيات والخامات الأفيونية تماما لتلبية الطلب على الأفيونيات المنتَجة من المورفين للأغراض الطبية والعلمية لمدة تزيد عن عام. وتكفي كمية المخزونات المعبر عنها بمعادِل المورفين (838 طنا) لتغطية الطلب العالمي عند المستوى المتوقع لعام 2023[117] البالغ 321 طنا لمدة 31 شهرا، أي أكثر بكثير من فترة الاثني عشر شهرا التي تتطلبها الهيئة. وتكفي كمية المخزونات المعبر عنها بمعادِل التيبائين (302 طن) لتلبية

[116] E/INCB/2023/2.

[117] لضمان أن يلبي العرض الطلب المتوقع لمدة سنة واحدة على الأقل في حالة حدوث مشاكل غير متوقعة في العرض، مثل تلف المحصول، تقيِّم الهيئة المخزونات في نهاية العام لحساب ما إذا كانت كافية لتغطية الطلب المتوقع للسنة التالية. ولأغراض الحساب، تحدد الهيئة الكمية الإجمالية للمخزونات في نهاية السنة وتقسم ذلك الرقم على الكمية الإجمالية للطلب المتوقع، ثم تضرب الرقم الناتج في 12 للوصول إلى العدد الإجمالي للأشهر التي يمكن للمخزونات أن تغطي فيها طلب السنة التالية عند المستوى المتوقع.

الطلب العالمي عند المستوى المتوقع لعام 2023 البالغ 144 طنا لمدة 25 شهرا.

166- ويوضح الشكلان العاشر والحادي عشر أدناه العلاقة بين الإنتاج والمخزونات والطلب في السنة الجارية والسنوات الثلاث السابقة، وكذلك الإسقاطات المستندة إلى البيانات للسنتين القادمتين.

167- وعلى الرغم من أن الحجم المحسوب لعرض الخامات الأفيونية الغنية بالمورفين والغنية بالتيبائين على حد سواء، يكفي لتلبية الطلب للأغراض الطبية والعلمية كما أعربت عنه البلدان، فإن الهيئة تشدد على وجود تباينات ملحوظة في توافر العقاقير المخدرة بين البلدان، لأسباب منها أن حكومات كثيرة لا تقدِّر حاجتها الطبية إلى المسكنات الأفيونية تقديرا دقيقا ولديها سبل محدودة للوصول إلى تلك المسكنات. ومن ثم، واتساقا مع أحكام وأهداف اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة، تشدد الهيئة على أهمية ضمان التوافر الكافي على الصعيد العالمي، وتدعو البلدان التي تتوافر فيها الخامات الأفيونية والأفيونيات بكميات أكبر ويتسنى فيها الحصول عليها بقدر أكبر إلى مساعدة البلدان التي تكون فيها إمكانية الحصول على هذه المواد والخامات محدودة وتوافرها محدودا، وذلك في سياق جهودها الرامية إلى زيادة إمكانية الحصول على هذه المواد والخامات وزيادة توافرها.

جيم- مدى الامتثال العام للمعاهدات

1- تقييم مدى الامتثال العام للمعاهدات

168- تلتزم الدول، لدى انضمامها إلى الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، باعتماد سلسلة من التدابير الإدارية والتشريعية والسياساتية الرامية إلى ضمان تنفيذ التزاماتها القانونية بموجب هذه الصكوك.

الشكل العاشر- العرض من الخامات الأفيونية الغنية بالمورفين والطلب عليها، بمعادِل المورفين، 2019-2024

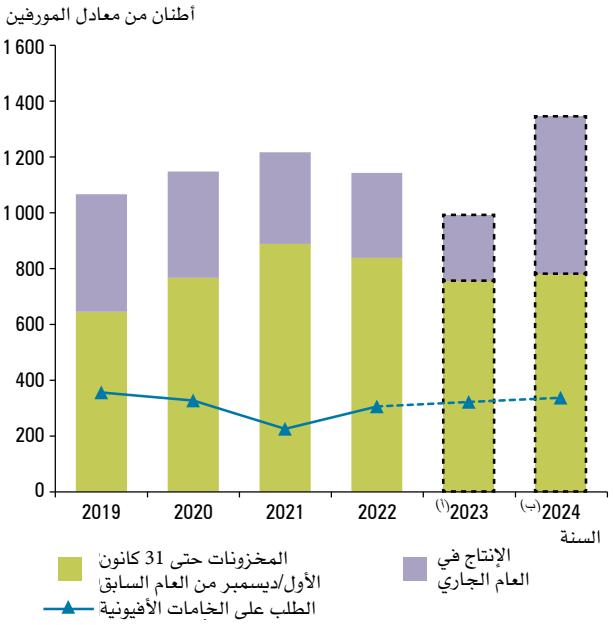

الشكل الحادي عشر- العرض من الخامات الأفيونية الغنية بالتيبائين والطلب عليها، بمعادِل التيبائين، 2019-2024

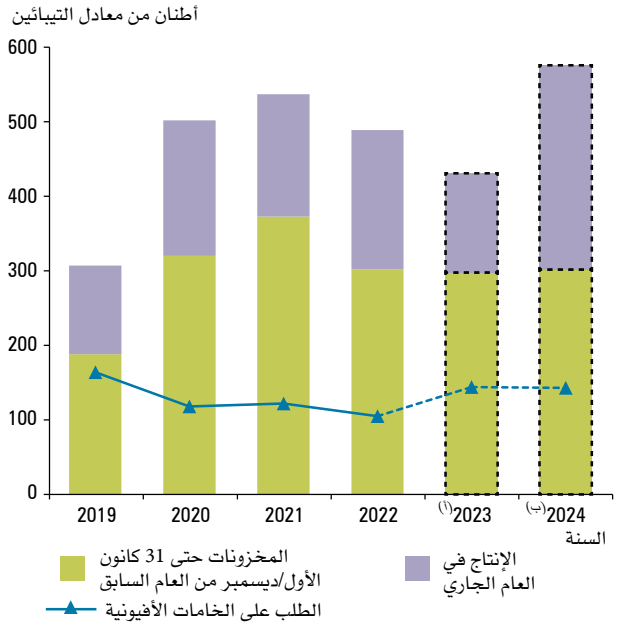

(أ) تستند البيانات المتعلقة بالإنتاج والطلب لعام 2023 إلى البيانات المسبقة (الخط المتقطع) المقدمة من الحكومات.

(ب) تستند بيانات عام 2024 إلى التقديرات (الخط المتقطع) المقدمة من الحكومات.

(أ) تستند البيانات المتعلقة بالإنتاج والطلب لعام 2023 إلى البيانات المسبقة (الخط المتقطع) المقدمة من الحكومات.

(ب) تستند بيانات عام 2024 إلى التقديرات (الخط المتقطع) المقدمة من الحكومات.

169- وتشمل هذه التدابير: (أ) إنشاء آليات لرصد إنتاج العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية وصنعها والاتجار بها بصورة مشروعة؛ و(ب) ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية؛ و(ج) اعتماد تشريعات وسياسات للتصدي للسلوكيات المتصلة بالمخدرات، بما في ذلك الاتجار والتسريب؛ و(د) اتخاذ جميع التدابير الممكنة عمليا لمنع تعاطي المخدرات والعمل في وقت مبكر على استبانة المتضررين من تعاطي المخدرات وعلاجهم وتثقيفهم وتوفير الرعاية اللاحقة لهم وإدماجهم في المجتمع.

170- ويمنح الإطار القانوني الجامع للاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات الدول الأطراف سلطة تقديرية واسعة في أن تعتمد تدابير إدارية وتشريعية وسياساتية ترتئي أنها أكثر توافقاً مع خصوصيات نُظمها ومع ما قرَّرته من أولويات، لتنفيذ التزاماتها التعاهدية.

171- غير أنَّ الاتفاقيات تضع جملة من البارامترات التي تؤطِّر ممارسة هذه السلطة التقديرية. وتشمل هذه البارامترات قصْر استخدام العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية على الأغراض الطبية والعلمية دون سواها، واحترام الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان، وتوفير المواد الخاضعة للمراقبة بكميات تكفي لتلبية الاحتياجات الطبية المشروعة، والتقيد بمبدأ التناسب في صوغ سياسات العدالة الجنائية بشأن الجرائم المتعلقة بالمخدرات.

172- وتحدِّد الاتفاقيات أيضاً مسؤوليات الهيئة ومهامها. وهكذا تنص الفقرة 4 من المادة 9 من اتفاقية سنة 1961، بصيغتها المعدَّلة، على أنَّ الهيئة تسعى إلى قصر زراعة المخدرات وإنتاجها وصنعها واستعمالها على الكمية الكافية التي تتطلبها الأغراض الطبية والعلمية، وإلى ضمان توفرها لهذه الأغراض، والى منع زراعة المخدرات أو إنتاجها أو صناعتها بطريقة غير مشروعة، أو الاتجار غير المشروع فيها أو استعمالها بصورة غير مشروعة. وتنص الفقرة 5 من المادة 9 من الاتفاقية نفسها على وجوب أن تكون التدابير التي تتخذها الهيئة بموجب الاتفاقية "أكثر ما تكون تمشيا مع العزم على تعزيز تعاون الحكومات مع الهيئة وعلى توفير الأداة اللازمة لإقامة حوار مستمر بين الحكومات والهيئة على نحو يساعد وييسر اتخاذ التدابير الوطنية الفعالة لبلوغ أهداف الاتفاقية".

173- ومع أنَّ صياغة الاتفاقيات الثلاث لمراقبة المخدرات غير متطابقة، وصياغة اتفاقية سنة 1988 أكثر تقييداً إلى حد ما، فإنَّ كلاًّ منها تسند أيضاً إلى الهيئة بوضوح مهمة رصد المعاهدات. وترِد مهام الرصد الموكلة إلى الهيئة في المادة 14 من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدَّلة، وفي المادة 19 من اتفاقية سنة 1971، وفي المادة 22 من اتفاقية سنة 1988.

174- وتقوم الهيئة، بوصفها الهيئة المعنية بالرصد المنشأة بمقتضى الاتفاقيات الثلاث لمراقبة المخدرات، وتماشياً مع التزامها بتعزيز التعاون مع الحكومات من خلال إقامة حوار نشط معها، باستعراض التطورات التي تجري في الدول الأطراف لكي تعينها على تنفيذ الاتفاقيات عن طريق المساعدة في استبانة الثغرات التي تشوب التنفيذ واقتراح إجراءات تصحيحية.

175- وتسترشد الهيئة في مداولاتها بنقاشاتها المستمرة مع الدول الأطراف، بما في ذلك تزويدها بمعلومات وتقارير إحصائية من الحكومات، وتبادل المراسلات الرسمية وعقد اجتماعات بين ممثلي الحكومات والهيئة، وإيفاد الهيئة بعثات قُطْرية، ومشاركة الحكومات في مبادرات الهيئة.

176- ويتضمن هذا الفصل مجموعة مختارة من تقييمات الهيئة لحالة مراقبة المخدرات في بلدان مختارة.

(أ) أستراليا

177- تواصل الهيئة إجراء حوار مع حكومة أستراليا وتلاحظ مع التقدير التعاون الذي تبديه السلطات باستمرار، ولا سيما بتقديم معلومات عن التطورات التشريعية في منطقة العاصمة الأسترالية وعلى الصعيد الوطني. وفي هذا السياق، تحيط الهيئة علماً بالقانون المعدِّل لقانون مخدرات الارتهان (الحيازة الشخصية) لعام 2022 الذي أقرته الجمعية التشريعية لمنطقة العاصمة الأسترالية في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

178- وبموجب القانون، يجوز، بدلاً من إنزال عقوبة محتملة بالسجن بالأفراد الذين يُعثر بحوزتهم على كميات ضئيلة من مخدرات محدَّدة، إصدار مجرد إشعار بارتكاب جريمة من جرائم المخدرات، يمكن إبراء ذمتهم منها عن طريق دفع غرامة أو المشاركة في تقييم برنامج من البرامج المتعلقة بتسريب المخدرات وفي دورة للحد من الضرر. وتعتزم منطقة العاصمة الأسترالية رصد اتجاهات العقاقير المخدرة في أعقاب التعديلات المعتمَدة، وستستعرض التشريع بعد ثلاث سنوات من بدء تنفيذه. وتلاحظ الهيئة أنَّ هذه التعديلات التشريعية تسنَّت لمنطقة العاصمة الأسترالية بفضل الاختصاص الممنوح للدول بموجب الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات في تطبيق بدائل للإدانة أو العقوبة على السلوكيات المتصلة بالمخدرات الأقل جسامة، وخصوصاً عندما يرتكبها أشخاص من متعاطي المخدرات.

179- وتحيط الهيئة علماً أيضاً بإعادة جدولة وزارة الصحة ورعاية المسنين لعقاري السيلوسيبين والميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين من الجدول 9 (المواد المحظورة) إلى الجدول 8 (المخدرات الخاضعة للمراقبة) في إطار المعيار الوطني للجدولة الموحَّدة للأدوية والسموم. واعتباراً من 1 تموز/يوليه 2023، بات مسموحاً للأطباء النفسانيين المعتمدين بموجب مخطط مُصْدري الوصفات الطبية المعتمدين من إدارة السلع العلاجية أن يصفوا عقار الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين لعلاج الاضطراب النفسي اللاحق للصدمة وعقار السيلوسيبين لعلاج الاكتئاب المستعصي على العلاج. وفيما يتعلق بجميع

الاستخدامات الأخرى، سيبقى السيلوسيبين والميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين مدرجيْن ضمن الجدول 9 من معيار الجدولة الموحَّدة للأدوية والسموم.

180- وستواصل الهيئة رصد مشهد مراقبة المخدرات في أستراليا عن كثب، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ هذه التطورات التشريعية. وتقدِّر الهيئة تعاونها الإيجابي مع حكومة أستراليا وتتطلع إلى مواصلة حوارها الوثيق معها بشأن المسائل المتعلقة بالتنفيذ التام والفعال لاتفاقيات مراقبة المخدرات.

(ب) ألمانيا

181- واصلت الهيئة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، رصد التطورات المتعلقة بالمخدرات في ألمانيا عن كثب والتعاون مع الحكومة بشأن المسائل المتعلقة بتقنين استعمال القنب لأغراض غير طبية، حسبما أفادت بذلك الحكومة الائتلافية في البلد.

182- وأجرت الهيئة مناقشات مستمرة مع السلطات في ألمانيا وأحاطت علماً بالتطورات الحاصلة في تدابير المراقبة التي كانت مقررة في الأصل عقب الشواغل التي أعربت عنها المفوضية الأوروبية، وبخاصة فيما يتعلق بالأحكام المتصلة ببيع القنب في متاجر متخصصة للبالغين لأغراض غير طبية.

183- وتلاحظ الهيئة أنَّ مشروع القانون المنقَّح، الذي يجري النظر فيه حالياً، قد انتقل من الإنشاء الفوري لنموذج التوزيع بالتجزئة إلى نموذج يسمح في البداية بزراعة البالغين لما يصل إلى ثلاث نبتات في المنزل للاستهلاك الشخصي وكذلك زراعة القنب في الجمعيات الزراعية. وتحيط الهيئة علماً بأنَّ مشروع القانون ينص على مرحلة أخرى تتمثل في وضع مشاريع تجريبية ذات سلاسل توريد تجارية في جهات البلد. وسيدخل مشروع القانون مرحلة الإجراء التشريعي في النصف الثاني من عام 2023، ومن المقرر تقديمه إلى المفوضية الأوروبية للنظر فيه.

184- وأكدت الهيئة، في تفاعلاتها مع حكومة ألمانيا، أنَّ التدابير الرامية إلى السماح باستعمال القنب لأغراض غير طبية تتعارض مع أحكام الفقرة (ج) من المادة 4 من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدَّلة، التي تقضي بأن تتخذ الدول الأطراف التدابير التشريعية والإدارية اللازمة، رهناً بمراعاة أحكام الاتفاقية، لقصْر استعمال المخدرات على الأغراض الطبية والعلمية دون سواها. وتقضي الفقرة 1 (أ) ’1‘ من المادة 3 من اتفاقية سنة 1988 بتجريم إنتاج أي مخدرات أو مؤثرات عقلية، أو صنعها، أو استخراجها، أو تحضيرها، أو عرضها، أو عرضها للبيع، أو توزيعها، أو بيعها، أو تسليمها بأي وجه كان، أو السمسرة فيها، أو إرسالها، أو إرسالها بطريق العبور، أو نقلها، أو استيرادها، أو تصديرها خلافاً لأحكام اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدَّلة أو اتفاقية سنة 1971. وبالإضافة إلى ذلك، تقضي الفقرة 1 (أ) ’2‘ من المادة 3 من اتفاقية سنة 1988 بتجريم زراعة نبات القنب لغرض إنتاج المخدرات خلافاً لأحكام اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدَّلة.

185- وتقر الهيئة بالتدابير التي اتخذتها ألمانيا في مجال الصحة العامة، ولا سيما التدابير الرامية إلى ضمان المساواة في الحصول على الرعاية الصحية لجميع الفئات السكانية المستضعفة، بمن فيهم المحتجزون. وتضطلع الحكومة أيضاً بمبادرات لزيادة إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالآثار السلبية لتعاطي المخدرات من أجل زيادة فرص الاستفادة من الرعاية. وتلاحظ الهيئة الجهود التي تبذلها الحكومة للتصدي لصنع المؤثرات النفسانية الجديدة والسلائف غير المجدولة وتصديرها والاتجار بها.

186- وتقدِّر الهيئة علاقتها البنَّاءة مع حكومة ألمانيا وتتطلع إلى مواصلة حوارها معها بشأن المسائل المتعلقة بتنفيذ التزامات البلد بموجب اتفاقيات مراقبة المخدرات.

(ج) غانا

187- واصلت الهيئة رصد التطورات في مجال مراقبة المخدرات في غانا وتحيط علماً بالطعن الدستوري في المادة 43 من قانون لجنة مراقبة المخدرات، وهو الطعن الذي أدى إلى إبطال الأحكام التي كانت تبيح زراعة أنواع محدَّدة من القنب للأغراض الطبية والصناعية.

188- ففي 27 تموز/يوليه 2022، أعلنت المحكمة العليا في غانا أنَّ المادة 43 من قانون لجنة مكافحة المخدرات غير دستورية لأنها تنتهك المادة 106 من دستور عام 1992، التي تعرض المتطلبات الرسمية للعملية التشريعية.

189- وتنص المادة 43 من قانون لجنة مراقبة المخدرات، التي عدَّلت الأحكام ذات الصلة من قانون المخدرات لعام 1990، على أنه يجوز أن يمنح الوزير ترخيصاً لزراعة القنب "إذا لم يتجاوز محتواه من التتراهيدروكانابينول (THC) نسبة 0,3 في المائة من الوزن الجاف للأغراض الصناعية من أجل الحصول على الألياف أو البذور أو للأغراض الطبية". وخلصت المحكمة العليا في حكمها إلى أنَّ البرلمان لم يمتثل للمتطلبات الدستورية الإلزامية للعملية التشريعية عند إقرار التعديل لأنه لم يُنشر في غضون الإطار الزمني المطلوب ولأنَّ مذكرته التفسيرية لم تستوف الشروط المطلوبة. ونتيجة لهذه الإغفالات، أبطلت المحكمة هذا الحكم.

190- وستواصل الهيئة رصد التغييرات التي تشهدها سياسات غانا لمراقبة المخدرات، بما في ذلك أي تحديثات للإطار القانوني للبلد فيما يتعلق باستعمال القنب للأغراض الطبية. وتشجِّع الهيئة حكومة غانا على مواصلة حوارها البنَّاء معها.

(د) جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

191- خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت الهيئة رصد التطورات الجارية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عن كثب، وأحاطت علما بالدراسة الاستقصائية عن الأفيون التي أجريت مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة لتحديد مستويات الزراعة في البلد. وتتطلع الهيئة إلى معرفة النتائج، بالنظر إلى أن هذه هي أول دراسة استقصائية من نوعها تُجرى منذ عام 2015.

192- وتحيط الهيئة علماً بالقرار رقم 3789 بشأن مراقبة القنب الليفي الموجَّه للاستخدام في الأدوية والمنتجات، الذي أصدرته وزارة الصحة في كانون الأول/ديسمبر 2022. وبمقتضى القرار، يجوز استعمال "القنب الأصلي" للأغراض الطبية. ومن اللازم الإدلاء بوصفة طبية للحصول على الزهور المجفَّفة التي لا يتعدى محتواها من التتراهيدروكانابينول نسبة 1 في المائة، والمنتجات ذات الصلة بالقنب المراد استخدامها للأغراض الطبية، التي تحتوي على ما يصل إلى 0,2 في المائة من التتراهيدروكانابينول وعلى ما لا يقل عن أربعة أضعاف التتراهيدروكانابينول من الكانابيديول غير النفساني. ولا يُشترط الحصول على وصفة طبية من أجل توزيع واستعمال المكملات الصحية ومستحضرات التجميل والمشروبات والزيوت الأساسية التي يقل محتواها من التتراهيدروكانابينول عن 0,2 في المائة. ويجب تسجيل جميع المنتجات القائمة على القنب لدى إدارة الغذاء والدواء.

193- وبموجب القرار رقم 3789، يجوز للشركات الحاصلة على موافقة من وزارة الصحة ووزارة التخطيط والاستثمار ممارسة زراعة القنب واستخراجه وإنتاجه ومعالجته وتخزينه وتوزيعه واستخدامه واستيراده أو تصديره ونقله. وتُعتبر مزاولة أي أنشطة متعلقة بالقنب دون الحصول على الموافقة جريمة بموجب قانون المخدرات والقانون الجنائي.

194- وفيما يتعلق باستعمال القنب للأغراض الطبية، تذكِّر الهيئة سلطات جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، كما دأبت على ذلك مع جميع البلدان التي تسمح باستعمال القنب لهذه الأغراض، بمقتضيات المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات المتعلقة بمراقبة القنب للأغراض الطبية، بما فيها المادتان 23 (إنشاء أجهزة وطنية لمراقبة الزراعة والإنتاج وإدارة المحاصيل الناتجة عنها) و28 (اعتماد تدابير لمنع إساءة استعمال أوراق نبتة القنب والاتجار غير المشروع بها) من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدَّلة، ووجوب تقديم تقارير إلزامية إلى الهيئة بمقتضى هذه الاتفاقية.

195- وتتطلع الهيئة إلى مواصلة العمل مع حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لضمان إيفاد بعثة من الهيئة إلى البلد لمناقشة المسائل المتصلة بنظام مراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية؛ وقد أُحرز تقدم ضئيل حتى الآن في الترتيب لإيفاد البعثة.

(هـ) الفلبين

196- خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت الهيئة متابعة حالة مراقبة المخدرات في الفلبين عن كثب، وخصوصاً منذ انتخاب الحكومة الجديدة.

197- وتلاحظ الهيئة مع التقدير العمل المتواصل الذي تضطلع به الأمم المتحدة وحكومة الفلبين وشركاؤهما في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن حقوق الإنسان، وتلاحظ مشاركة حكومة الفلبين في مختلف الأنشطة المنجزة في إطار هذه المبادرة، بما في ذلك الأنشطة الرامية إلى تعزيز تقنيات تحقيقات الطب الشرعي.

198- وفيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان ومراقبة المخدرات، واصلت الهيئة التشديد على ضرورة التصدي للاستهداف المزعوم، خارج نطاق القضاء، للأشخاص المشتبه في ممارستهم أنشطة تتصل بالمخدرات في الفلبين، وترحِّب بالتدابير التي ستتخذها الحكومة المقبلة ليتسنى التحقيق في هذه الادعاءات وبالخطوات المتخذة لضمان مساءلة المتورطين في عمليات الاستهداف. وفي الوقت نفسه، تلاحظ الهيئة أنه بالنظر إلى عدد أعمال العنف المزعومة خارج نطاق القضاء المرتكبة ضد الأشخاص المشتبه في تورطهم في ممارسة أنشطة متصلة بالمخدرات، يلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات من أجل التحقيق في جميع الحالات المعنية ومقاضاة مرتكبي تلك الأعمال من أجل ضمان إحقاق العدالة للضحايا ولأسرهم. وفي هذا الصدد، أحاطت الهيئة علماً باستئناف التحقيق الذي يجريه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في تموز/يوليه 2023، والذي استند إلى استنتاج المحكمة أنَّ التحقيقات والملاحقات القضائية التي تجريها السلطات الوطنية بشأن الجرائم المزعومة لم تكن كافية.

199- وما فتئت الهيئة تكرِّر التأكيد على أنَّ أي إجراء خارج نطاق القضاء يُزعم أنه يُتَّخذ بهدف تحقيق أهداف مراقبة المخدرات يتعارض تعارضا جوهريا مع أحكام وأهداف الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، وكذا مع معايير حقوق الإنسان الملزِمة لجميع البلدان؛ وأنَّ جميع الإجراءات التي تتخذها الدول لمراقبة المخدرات ينبغي أن تتقيد تماماً بسيادة القانون وبمبدأ المحاكمة وفق الأصول القانونية؛ وأنه ينبغي التحقيق بنزاهة واستقلالية في الانتهاكات التي يرتكبها العاملون في الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون ومقاضاتُهم ومعاقبتهم حسب الاقتضاء.

200- وتواصل الهيئة التحاور مع حكومة الفلبين بشأن سياسات مراقبة المخدرات في البلد، وتواصل جهودها النشطة بهدف التوصل إلى اتفاق مع الحكومة بشأن إيفاد بعثة قُطْرية من أجل استعراض تنفيذها للاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات. وتلاحظ الهيئة مع القلق أنه على الرغم من موافقة حكومة الفلبين من حيث المبدأ على إيفاد البعثة، لم يحرَز أي تقدم يُذكر في السنوات العديدة الماضية في مواصلة التخطيط لها

على الرغم من جهود التواصل المكثَّفة التي بذلتها الهيئة بهذا الخصوص. وتبعاً لذلك، تكرِّر الهيئة دعوتها حكومة الفلبين إلى تيسير إيفاد البعثة في أقرب فرصة ممكنة.

(و) تايلند

201- تواصل الهيئة متابعة التطورات المتعلقة بمراقبة المخدرات في تايلند وتحيط علماً بحدوث عدة تطورات تشريعية خلال الفترة قيد الاستعراض.

202- فقد وحَّد قانون المخدرات الجديد 24 تشريعاً سابقاً في قانون واحد يهدف إلى تنفيذ نهج قائم على الصحة وحقوق الإنسان في مجال مراقبة المخدرات، ويهدف أيضاً إلى معالجة الاكتظاظ في السجون، مع تركيز جهود الحد من المخدرات على التصدي لعصابات المخدرات الرئيسية والاتجار وسلسلة توريد المخدرات. وتطمح تايلند، من خلال قانون المخدرات، إلى ضمان اتباع نُهج متناسبة للعدالة الجنائية عن طريق إلغاء العقوبات الإلزامية الدنيا على جرائم المخدرات الأقل خطورة نسبيا وشطب السجلات الجنائية لمتعاطي المخدرات الذين يتلقون العلاج من تعاطي المخدرات طواعية، وبذلك يركِّز القانون على إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي.

203- وأُدخلت أيضا تغييرات فيما يتعلق بالوضع القانوني للقنب في البلد بموجب قانون المخدرات الذي تصنَّف فيه المخدرات الخاضعة للمراقبة الوطنية ضمن خمس فئات عملاً بإخطار من وزير الصحة أيَّدته هيئة مراقبة المخدرات في البلد. وبمقتضى هذا الإخطار، حُذفت نبتة القنب، في كانون الثاني/يناير 2022، من قائمة المخدرات الخاضعة للمراقبة بموجب قانون المخدرات، ولم تُدرَج في "الفئة 5" إلا المواد التي تحتوي على خلاصات القنب التي تتجاوز فيها نسبة التتراهيدروكانابينول من الوزن الجاف 0,2 في المائة. ودخل هذا الإجراء حيز التنفيذ في حزيران/يونيه 2022، وعلى إثر ذلك أصبحت المشروبات والحلويات وغيرها من المواد المنقوعة بالقنب متاحة للشراء.

204- وتحيط الهيئة علماً بالمعلومات التي قدَّمتها حكومة تايلند ومفادها أنه على الرغم من أنَّ القنب لم يعد مصنَّفاً ضمن الفئة 5 من قانون المخدرات، فإنَّ الضوابط المتعلقة به لا تزال قائمة ولا تزال التشريعات القائمة تنظِّم استخدام نبتة القنب ومكوناتها.

205- وتنظِّم هذه القوانين والتدابير استخدام القنب في الأغذية ومستحضرات التجميل والمنتجات الطبية، وكذلك تصدير/استيراد القنب والقنب الليفي، وتمنع في الوقت نفسه بيع القنب إلى الأشخاص دون سن العشرين والنساء الحوامل وتردع استعماله لأغراض غير طبية. وتتطلب معالجة القنب وتوزيعه وبيعه الحصول على ترخيص، وتُحظر الإعلانات التجارية والبيع من خلال آلات البيع وعبر الإنترنت.

206- وأبلغت حكومة تايلند الهيئة أيضاً بتشديد التدابير المذكورة آنفاً لمراقبة وتنظيم استعمال الأطراف المزهرة أو المثمرة من نبات القنب استعمالات تشمل الأغراض الطبية التقليدية.

207- وتحيط الهيئة علماً بأنَّ برلمان تايلند ينظر في مشروع قانون بشأن القنب يتوخى إرساء إطار قانوني شامل وجامع للقنب وتعاطيه. واجتاز مشروع القانون مرحلة القراءة الأولى في حزيران/يونيه 2022 ولا يزال على جدول الأعمال التشريعي البرلماني لمزيد من الدراسة.

208- وتلاحظ الهيئة أنّ تدابير المراقبة التي تحكم استعمال القنب لأغراض غير طبية لا تزال في حالة تغير مطرد داخل البلد، وأكَّدت مجدَّداً للسلطات أنَّ الفقرة (ج) من المادة 4 من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدَّلة تقتضي من الدول الأطراف أن تتخذ التدابير التشريعية والإدارية اللازمة لقصْر استعمال المخدرات على الأغراض الطبية والعلمية دون سواها، وأنَّ الفقرة 1 (أ) من المادة 3 من اتفاقية سنة 1988 تقتضي تجريم إنتاج أي مخدرات أو مؤثرات عقلية، أو صنعها، أو استخراجها، أو تحضيرها، أو عرضها، أو عرضها للبيع، أو توزيعها، أو بيعها، أو تسليمها بأي وجه كان، أو السمسرة فيها، أو إرسالها، أو إرسالها بطريق العبور، أو نقلها، أو استيرادها، أو تصديرها خلافاً لأحكام اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدَّلة أو اتفاقية سنة 1971، وتقتضي أيضاً تجريم زراعة نبات القنب لغرض إنتاج المخدرات خلافاً لأحكام اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدَّلة.

209- وتلاحظ الهيئة أيضاً أنَّ التقارير تفيد بأنَّ تعاطي الميتامفيتامين في تايلند قد ازداد زيادة كبيرة خلال الفترة قيد الاستعراض، ولعل ذلك يعزى إلى زيادة صنع المخدرات بصورة غير مشروعة في ميانمار المجاورة، مما أدى إلى إغراق المنطقة بكميات من المخدرات بأسعار أبخس. وتلاحظ الهيئة أنَّ وزارة الصحة في تايلند أعدَّت، في سبيل التصدي لهذه التطورات، مشروع لائحة تقضي بأن يقاضى بصفة تاجر مخدرات أي شخص يُعثر بحوزته على أكثر من قرصين من الميثامفيتامين. وبموجب التشريع الحالي، لا يواجه الأشخاص الذين يُعثر بحوزتهم على ما يصل إلى 15 قرصاً من الميثامفيتامين إجراءات قانونية إذا وافقوا على الخضوع للعلاج من تعاطي المخدرات.

210- وستواصل الهيئة، في إطار ولايتها، رصد تطور إطار مراقبة المخدرات في تايلند عن كثب والتحاور مع الحكومة الجديدة، وخصوصاً فيما يتعلق بالتطورات التشريعية المتعلقة بتعاطي القنب.

(ز) أوكرانيا

211- على الرغم من أن الهيئة ما زالت قلقة من النزاعات المسلحة الجارية في الوقت الراهن في مناطق عديدة مختلفة من العالم، فقد واصلت، في الفترة قيد الاستعراض، رصد التطورات

في أوكرانيا فيما يتعلق بمراقبة المخدرات، على خلفية استمرار النزاع المسلَّح مع الاتحاد الروسي وما نجم عنه من حالة طوارئ إنسانية تؤثِّر على السكان المدنيين في أوكرانيا.

212- وتلاحظ الهيئة ببالغ القلق استمرار استهداف البنية التحتية الصحية في أوكرانيا. فوفقاً لنظام ترصُّد الهجمات على مرافق الرعاية الصحية التابع لمنظمة الصحة العالمية، وقع نحو 740 هجوماً على أوكرانيا خلال السنة الأولى من النزاع، وهي هجمات كان لها تأثير على المرافق الصحية. وقد أثَّرت هذه الهجمات تأثيراً كبيراً على تقديم خدمات الرعاية الصحية في البلد، فضلاً عن تأثيرها على الترتيبات اللوجستية المرتبطة بتوفير الأدوية وغيرها من المستلزمات. كما تعطَّلت إمكانية الحصول على خدمات علاج الإدمان، مما أثَّر على الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات ناجمة عن تعاطي مواد الإدمان في جميع أنحاء البلد. والوضع أدعى للقلق في المناطق الخارجة عن سيطرة حكومة أوكرانيا. وعلى إثر التعليق المفاجئ للعلاج بالنواهض الأفيونية المفعول، تعطَّلت فعليا العلاجات المقدَّمة للمرضى المحتاجين.

213- وترحِّب الهيئة بالجهود المتواصلة التي تبذلها منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة والمركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان دعماً للمؤسسات الأوكرانية والخبراء الأوكرانيين في سبيل تعزيز قدرتهم على استبانة التهديدات الأمنية والصحية المتصلة بالمخدرات والتصدي لها. وفي مقاطعات خاركيف ودونيتسك وزابوريزهيا، تمكنت 12 قافلة مساعدات إنسانية مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة من إيصال مجموعات مستلزمات صحية وإمدادات لعلاج الصدمات وأدوية لعلاج الأمراض غير المعدية. وقد وضعت منظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع السلطات الصحية الأوكرانية، نُظماً لجمع البيانات وأدوات رصد لتقييم موارد النظام الصحي ومدى توافر الخدمات. وعمل المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان على ضمان استمرار وصول الأشخاص المحتاجين إلى العلاج بالنواهض الأفيونية المفعول وأدوية فيروس نقص المناعة البشرية، وخاصة منهم من يتلقون بالفعل هذه العلاجات في أوكرانيا. وجُمعت في منتصف آذار/مارس قائمة بمواقع العلاج بالنواهض الأفيونية المفعول والعلاج بمضادات الفيروسات القهقرية وجِهات الاتصال الوطنية للاجئين من خلال المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان، وعُمِّمت من خلال منظمة الصحة العالمية.

214- وتذكِّر الهيئة جميع الحكومات بأنه يجوز لها، في حالات الطوارئ الشديدة، أن تطبِّق إجراءات مراقبة مبسَّطة لتصدير المنتجات الطبية المحتوية على مواد خاضعة للمراقبة ونقلها وتوفيرها. ويجوز للسلطات الوطنية المختصة أن تسمح بتصدير الأدوية التي تحتوي على عقاقير مخدرة و/أو مؤثرات عقلية دون أذون و/أو تقديرات استيراد مقابلة. ولا يلزم إدراج عمليات التسليم العاجلة في تقديرات البلد المتلقي.

215- وتحيط الهيئة علماً بتقرير مكتب التحقيقات الحكومي في أوكرانيا عن صنع وبيع المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة. ويفيد التقرير بأنَّ المكتب اكتشف وفكَّك مختبراً غير قانوني للأمفيتامين كانت المخدرات تنتَج فيه على نطاق واسع، في مقاطعة تشيرنيفتسي. كما أفاد التقرير بمباشرة التحقيقات في أكثر من 270 قضية اتجار بالمخدرات والسلائف منذ اندلاع أعمال القتال المسلَّح مع الاتحاد الروسي.

216- وستواصل الهيئة رصد الأزمة الإنسانية وأثر الهجمات المسلَّحة على الوضع في أوكرانيا، مع مواصلة الحوار مع الدول الأعضاء بشأن توفير المواد الخاضعة للمراقبة في إطار تقديم المساعدة الإنسانية. وفي إطار المهام والمسؤوليات المنوطة بها بموجب المعاهدات، تدعو الهيئة إلى وقف جميع الهجمات على القطاع الصحي في أوكرانيا وتقديم مساعدات عاجلة إلى السكان المدنيين في البلد للمساعدة في تخفيف الآلام والمعاناة الإنسانية الناجمة عن النزاع.

(ح) المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

217- خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت الهيئة رصد التطورات المتصلة بالمخدرات في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وإجراء حوار بنَّاء مع الحكومة بشأن جميع جوانب تنفيذ الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات.

218- وتحيط الهيئة علماً بقرار المملكة المتحدة عدم منح الموافقة الملكية لمشروع قانون تقنين القنب في برمودا في 6 أيلول/سبتمبر 2022. وكان حاكم برمودا قد رفع سابقاً مشروع القانون للموافقة الملكية عليه بموجب المادة 35 (2) من دستور برمودا. ووفقاً لبيان صادر عن الحاكم، خلص وزير الشؤون الخارجية والكمنولث والتنمية إلى أنَّ مشروع القانون، بصيغته الأصلية، لا يتسق مع التزامات المملكة المتحدة وبرمودا بموجب اتفاقية سنة 1961 واتفاقية سنة 1971.

219- وفي شباط/فبراير 2023، أعلنت حكومة المملكة المتحدة أنَّ 28 سلطة محلية في جميع أنحاء إنكلترا ستتلقى أموالاً يبلغ مجموعها 53 مليون جنيه إسترليني لمساعدة الأشخاص في العلاج من المخدرات والكحول، وذلك في إطار الاستراتيجية المعنونة "من الضرر إلى الأمل: الخطة العشرية للمخدرات من أجل الحد من الجريمة وإنقاذ الأرواح"، التي اعتُمدت في كانون الأول/ديسمبر 2021. ويهدف هذا التمويل إلى توفير دعم إضافي في مجال الإسكان، بما في ذلك من أخصائيين اجتماعيين في هذا المجال، لتحسين التعافي الطويل الأمد والمستدام من اضطرابات تعاطي مواد الإدمان من خلال تيسير العيش المستقل. وخُصِّصت أموال إضافية لما مجموعه 151 سلطة محلية في جميع أنحاء البلد لإنشاء أكثر من 000 50 مرفق للعلاج من المخدرات والكحول، رُصدت لصندوق للابتكار في مجال المخدرات يدعم المشاريع المجتمعية الرامية إلى الحد من تعاطي المخدرات لأغراض ترويحية.

220- وتتطلع الهيئة إلى مواصلة التعاون والحوار مع المملكة المتحدة بشأن إطارها المؤسسي والتشريعي المتعلق بمراقبة المخدرات.

2- البعثات القُطْرية

221- توفد الهيئة كلَّ عام بعثات إلى الدول الأطراف في الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات بهدف التواصل مع الجهات المعنية بمراقبة المخدرات في البلد بشأن تجارب كل منها في تنفيذ التزاماتها بمقتضى الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات.

222- وتُجرى مناقشات مع مجموعة واسعة من الجهات المعنية بمراقبة المخدرات في البلد، ومن بينها واضعو السياسات، وممثلو الهيئات التنظيمية، وخبراء الرعاية الصحية، والعاملون في مجالات الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي، وموظفو أجهزة إنفاذ القانون ومراقبة الحدود، ومرافق الطب الشرعي، وممثلو جماعات المجتمع المدني، بمن في ذلك من يمثِّلون أشخاصاً من ذوي التجربة العملية.

223- واستناداً إلى استنتاجات كل بعثة، تعتمد الهيئة عدداً من التوصيات الرامية إلى تعزيز المراقبة الوطنية للمخدرات باقتراح مسارات عمل محدَّدة للتصدي للتحديات المستبانة في كل بلد. وتبلَّغ التوصيات مع مراعاة السرية إلى الحكومات المعنية للنظر فيها.

224- وترد في هذا التقرير معلومات عن البعثات التي أوفدتها الهيئة إلى قبرص وقيرغيزستان والولايات المتحدة. وقد قبلت حكومات إسواتيني وبروني دار السلام وتايلند وجزر البهاما ودومينيكا والسلفادور وطاجيكستان وغامبيا والفلبين وفنزويلا (جمهورية-البوليفارية) وكوبا وكولومبيا والمكسيك والنيجر وهندوراس واليمن واليونان بإيفاد بعثات إضافية من حيث المبدأ، ولكن لم تُستكمل خطط هذه البعثات بعدُ. وبالإضافة إلى ذلك، اتصلت الهيئة بحكومات البحرين وبليز وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجنوب السودان وجيبوتي ورواندا وسانت لوسيا وسورينام وغرينادا وغينيا وكازاخستان والكاميرون والكويت وليبريا وليسوتو ومالي ومقدونيا الشمالية وملديف واليابان للإعراب عن رغبتها في إيفاد بعثات إلى هاته البلدان.

(أ) قبرص

225- أوفدت الهيئة، في أيلول/سبتمبر 2023، بعثة إلى قبرص لمناقشة حالة مراقبة المخدرات في البلد وحالة تنفيذ الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات التي تكون قبرص طرفا فيها.

226- ومنذ آخر بعثة أوفدتها الهيئة إلى قبرص في عام 1998، مر البلد بتغييرات كبيرة. فقد انضمت قبرص إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2004 وبدأت في تطبيق سياسات المخدرات الخاصة بالاتحاد الأوروبي، لخفض العرض والطلب على السواء، وفي استحداث سياسات المخدرات القائمة على نهج مراعاة الصحة وحقوق الإنسان. وأنشئت الهيئة الوطنية لعلاج الإدمان في قبرص كهيئة مشتركة بين الوزارات تتولى التنسيق مع جميع الأطراف صاحبة المصلحة المعنية في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية بشأن مراقبة المخدرات.

227- وأحاطت الهيئة علما بمبادرات مراقبة المخدرات المختلفة التي نفذتها الحكومة وبالتقدم المحرز فيها، بما يشمل أحدث البيانات المتعلقة بانتشار المخدرات، المستمدة من دراستها الاستقصائية العامة للسكان لعام 2023.

(ب) قيرغيزستان

228- بحثت الهيئة، أثناء بعثتها إلى قيرغيزستان، التي أُوفدت في كانون الأول/ديسمبر 2022، التطورات الحاصلة في سياسات مراقبة المخدرات في البلد، لا سيما التدابير الرامية إلى تلبية احتياجات متعاطي المخدرات وشواغل الأمن القومي الناشئة عن زيادة الاتجار بالمخدرات في المنطقة.

229- وناقش وفد الهيئة مع الحكومة ومع ممثلي المجتمع المدني أوجه تأثير التغييرات السياسية والتشريعية الواسعة النطاق التي شهدها البلد، منذ إيفاد آخر بعثة للهيئة في عام 1997، على مشهد مراقبة المخدرات في البلد. ويبدو أنَّ الإصلاحات السياسية والتشريعية المستمرة قد أفرزت تحديات وعراقيل تعترض مراقبة المخدرات على نحو فعال ومتوازن.

230- ولاحظت الهيئة أنَّ جهود البلد في مجال مراقبة المخدرات ستتعزَّز بتخصيص موارد إضافية، وأشارت أيضاً إلى ضرورة تحسين التنسيق بين الحكومة والمجتمع المدني بغية بلورة نهج مستنير ومتوازن لمعالجة مشكلات تعاطي المخدرات والاتجار بها في البلد. وقد أثَّرت التحديات الاجتماعية والاقتصادية المستحكمة، من قبيل عدم الحصول على الرعاية الصحية الميسورة التكلفة، على مبادرات الصحة العامة والشواغل ذات الأولوية مثل ضمان توافر الأدوية الخاضعة للمراقبة والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، ولا سيما في السجون.

(ج) الولايات المتحدة الأمريكية

231- أوفدت الهيئة بعثة إلى الولايات المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2022. وتوخَّت البعثة استعراض حالة مراقبة المخدرات في البلد ومناقشة مدى الامتثال للمعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات مع الحكومة. وسعت الهيئة، على الخصوص، إلى تلقّي معلومات عن الإطار المؤسسي لمراقبة المخدرات؛ والتدابير التشريعية والسياساتية المتعلقة بمراقبة المخدرات على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد الولايات، بما في ذلك الجوانب المتعلقة

بالقنب؛ وآليات الرقابة التنظيمية وتقديم التقارير إلى الهيئة؛ وجهود خفض العرض؛ ومراقبة السلائف الكيميائية؛ والتدابير الرامية إلى الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات وإعادة تأهيل متعاطي المخدرات وإدماجهم في المجتمع.

232- ولاحظت الهيئة أن البلد واجه خلال العقدين الماضيين تبعات آثار "وباء المؤثرات الأفيونية" على الصحة العامة، الذي ازداد سوءا بسبب وفيات الجرعات الزائدة المتعلقة باستهلاك المؤثرات الأفيونية الاصطناعية، وأودى بحياة ما يقدَّر بنحو مليون شخص وتسبَّب في تكبُّد الصحة العامة واقتصاد البلد خسائر كبيرة. والهيئة مستعدة لمساعدة الحكومة في معالجة هذه المسألة من خلال الأدوات المتاحة لديها.

233- وردا على هذه المسألة وغيرها من المسائل المتعلقة بتنفيذ أحكام الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، لاحظت الهيئة أنَّ الحكومة وضعت أطرا قانونية وسياساتية تحكم جميع جوانب مراقبة المخدرات، مسترشدة بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات لعام 2022. ولديها أيضاً جهاز قوي لخفض العرض، وهي ملتزمة بالتعاون الدولي بشأن مسائل مراقبة المخدرات، كما أنها من الجهات الرئيسية التي تقدِّم المساعدة المالية والتقنية على الصعيد الدولي.

234- وعلى الرغم من أنَّ القنب لا يزال خاضعاً لأعلى مستوى من المراقبة بموجب قانون المواد الخاضعة للمراقبة، فقد جرى تقنين استعمال هذا المخدر في العديد من الولايات لأغراض غير طبية. ولطالما أعربت الهيئة عن قلقها من أنَّ هذه التطورات قد لا تتسق مع الالتزامات القانونية للبلد بوصفه طرفاً في الاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بالمخدرات.

235- وتواصل الهيئة إجراء حوار بنّاء مع حكومة الولايات المتحدة بشأن هذه المسائل.

3- تقييم تنفيذ الحكومات للتوصيات الصادرة عن الهيئة في أعقاب بعثاتها القُطرية

236- تتابع الهيئة في كل عام التطورات في البلدان التي استضافت بعثات لها قبل ثلاث سنوات، وتطلب إلى حكومات تلك البلدان تقديم معلومات عن الإجراءات التشريعية أو السياساتية التي اتُّخذت لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها الهيئة عقب البعثة، وأي تطورات أخرى ذات صلة بالمخدرات شهدها البلد منذ إيفاد البعثة.

237- ونظراً لعدم إيفاد أي بعثات في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، دعت الهيئة، في عام 2023، حكومات البلدان والأقاليم التي لم تقدِّم تقاريرها بعدُ أو لم تقدِّم تقارير كاملة عن تنفيذ التوصيات في أعقاب البعثات التي أُوفدت في عام 2019 أو قبله، وهي أوزبكستان والجبل الأسود وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسري لانكا وشيلي وكوت ديفوار ومدغشقر ومصر وموريتانيا، فضلاً عن كوسوفو[118]، إلى تقديم تقاريرها.

238- وتود الهيئة أن تعرب عن تقديرها لحكومات الأردن أوزبكستان وتونس وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وشيلي ومصر لتقديمها المعلومات المتعلقة بمتابعة البعثات التي أوفدتها الهيئة إلى هاته البلدان، وتكرِّر دعوتها لحكومات الجبل الأسود وسري لانكا وكوت ديفوار ومدغشقر وموريتانيا، فضلاً عن حكومة كوسوفو[118]، إلى تقديم المعلومات المطلوبة في أقرب وقت ممكن.

(أ) شيلي

239- أوفدت الهيئة، في آذار/مارس 2019، بعثة إلى شيلي لمناقشة تنفيذ الحكومة للاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، ودراسة التطورات المستجدة على سياسات المخدرات، وتقييم التحديات المتعلقة بالمخدرات التي يواجهها البلد. وفي نيسان/أبريل 2023، قدمت حكومة شيلي تقريرا مرحليا يتعلق بالإطار المؤسسي الذي استُحدث لتناول جهود خفض عرض المخدرات والطلب عليها، على السواء، وأبلغت عن الجهود العملية المتعلقة بمراقبة الحدود والوقاية من تعاطي المخدرات.

240- وأحاطت الهيئة علما باستهلال الحكومة العمل بأول سياسة وطنية لها بشأن الجريمة المنظمة. وتتولى وزارة الداخلية والأمن العام تنسيق التنفيذ؛ وجمعت هذه السياسة بين 17 مؤسسة حكومية لتعزيز التنسيق بين المؤسسات من أجل تحسين التصدي للجريمة المنظمة. وانصب أحد مواطن التركيز الرئيسية على تحسين مجالات مثل مراقبة الحاويات، وتحليل المعلومات، ونقل المعلومات، وتحديث نظم تحليل المخاطر. وشملت الخطوات العملية المتخذة توقيع مذكرة تفاهم مع البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات المشترك بين المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية لتنفيذ أنشطة في ميناءين في البلد.

241- وفيما يتعلق بالوقاية من تعاطي المخدرات، أفادت الحكومة أنه بحلول نهاية عام 2022، كانت خدمات إعادة الإدماج الاجتماعي قد نفذت في خمس مناطق من البلد، على أن يوسع نطاق التغطية ليشمل ثلاث مناطق أخرى في عام 2023. وكان الهدف العام هو المساهمة في استدامة الإنجازات المحققة في مجال علاج الأطفال والمراهقين والشباب والكبار؛ وتقليل الوصم المرتبط بالأفراد الذين يعانون من مشاكل في تعاطي أنواع مختلفة من مواد الإدمان؛ والمساعدة في تهيئة فرص متساوية للأطفال والمراهقين والشباب والبالغين الذين يواجهون الإقصاء الاجتماعي بسبب تعاطيهم مواد الإدمان.

242- وقدمت الحكومة أيضا معلومات عن برنامج محاكم العلاج من المخدرات والكحول (drug treatment courts)؛

[118] تُفهم أي إشارة إلى كوسوفو بالمعنى الوارد في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

وقد استُخدمت هذه المحاكم لتوفير إجراء بديل للمخالفين البالغين والمراهقين الذين يعانون من مشاكل في تعاطي المؤثرات النفسانية. وتمثَّل هدف المحاكم في تيسير التعرف على الذين يتورطون في التعاطي الإشكالي للمخدرات وضمان حصولهم على العلاج، ومساعدتهم على تقليل استهلاكهم لهذه المواد، فضلا عن الحد من خطر معاودة الإجرام. وفي آذار/مارس 2022، كان البرنامج يشغِّل 35 محكمة في 11 منطقة في شيلي.

243- وأخيرا، لوحظ أثناء البعثة التي أوفدت عام 2019 أن الحكومة بصدد النظر في أحكام تشريعية تجيز الزراعة الذاتية للقنب للأغراض الطبية. وعلى الرغم من عدم ورود أي معلومات محدثة عن هذه المسألة في التقرير المرحلي، فإن الهيئة تؤكد مجددا أن إجازة زراعة القنب ذاتيا للأغراض الطبية والعلمية قد يتعارض مع المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، وخصوصا اتفاقية سنة 1961.

(ب) جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

244- أوفدت الهيئة، في أيلول/سبتمبر 2019، بعثة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاستعراض حالة مراقبة المخدرات في البلد وتنفيذ معاهدات الأمم المتحدة الثلاث لمراقبة المخدرات، بما في ذلك تقديم التقارير إلى الهيئة والتعاون معها وفقا للاتفاقيات.

245- وتلقت الهيئة تقريرا مرحليا من حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في حزيران/يونيه 2023، تبلغ فيه بإدخال تعديلات على قانون إدارة المخدرات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في 14 كانون الأول/ديسمبر 2021. وأُبلغ عن مواصلة تعزيز جهود خفض العرض من خلال قانون الجمارك لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي يحظر استيراد وتصدير المخدرات والسلائف الكيميائية غير المشروعة، وعن عمل مكتب الجمارك، وفقا لذلك القانون، بالتعاون الوثيق مع البلدان المجاورة لمنع الاتجار بالمخدرات والسلائف غير المشروعة.

246- وفي وقت البعثة، كان استهلاك العقاقير المخدرة للأغراض الطبية والعلمية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المبلغ عنه من أدنى المعدلات ليس في آسيا فحسب، بل في العالم. وكان استهلاك المؤثرات العقلية لأغراض مشروعة المبلغ عنه أيضا منخفضا جدا، وشجعت الهيئة الحكومة على دراسة أسباب قلة استخدام العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية للأغراض الطبية. وعلى الرغم من أن الحكومة أكدت للهيئة أنه لا توجد مشاكل في الإطار القانوني الحالي من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض توافر المواد للاستخدام الطبي والعلمي، فإن الهيئة تحث الحكومة على مواصلة استعراض الآليات القائمة لضمان كفايتها.

247- وأكدت وزارة الصحة العامة أنها أجرت تقييما للتفاوتات في التجارة فيما يتعلق بالمؤثرات العقلية حسبما أشارت إليه البعثة، وأفادت بعدم ملاحظة أي تضارب في هذه التجارة خلال الأزمة الصحية العالمية. وما زالت الهيئة يساورها القلق من استمرار وجود تفاوتات فيما يتعلق بالشحنات الدولية من العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية على السواء، والهيئة مستعدة لمساعدة الحكومة في معالجة هذه المسألة من أجل تحسين قدرة الحكومة على مراقبة ورصد التجارة الدولية.

(ج) مصر

248- أوفدت الهيئة، في حزيران/يونيه 2017، بعثة إلى مصر لاستعراض مدى امتثال الحكومة لأحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات وتعاونها مع الهيئة.

249- ومتابعةً للتقارير السابقة، قدَّمت حكومة مصر معلومات إضافية خلال الفترة المشمولة بالتقرير تبيِّن الجهود المبذولة لتعزيز نظام مراقبة المخدرات في البلد بما يتماشى مع توصيات الهيئة.

250- وتثني الهيئة على حكومة مصر لما قدَّمته من معلومات مستفيضة، تشمل معلومات مستمدة من دراسات استقصائية سكانية مثل الدراسة الاستقصائية الوطنية الشاملة بشأن الطلب على العقاقير المخدرة، عن تعاطي المؤثرات النفسانية الجديدة.

251- وترحِّب الهيئة بالتقدم المحرز في تنفيذ توصياتها، وتكرِّر في الوقت ذاته تشجيع حكومة مصر على أن تستخدم بنشاطٍ أدوات الهيئة، بما في ذلك نظام I2ES ونظام "بيكس" ونظام آيونيكس، التي استُحدثت لصالح الحكومات لتيسير تجارة المواد الخاضعة للمراقبة الدولية ومنع الاتجار بالمؤثرات النفسانية الجديدة، وأن تواصل اتخاذ تدابير لتعزيز توافر العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية بكميات كافية.

(د) الأردن

252- أوفدت الهيئة، في تشرين الأول/أكتوبر 2019، بعثة إلى الأردن لمناقشة تنفيذ الحكومة للاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، ودراسة التطورات المستجدة على سياسات المخدرات. وقد تلقت الهيئة ردا أوليا من حكومة الأردن في كانون الثاني/يناير 2022 به معلومات أكثر تفصيلا عن خدمات العلاج وإعادة التأهيل التي تلقيت في تموز/يوليه 2023.

253- وأفادت الحكومة بأنه بفضل التجارب الناجحة لمركز معالجة المدمنين التابع لمديرية الأمن العام التابعة لإدارة مكافحة المخدرات، تم توسيع المركز لتصبح سعته 170 سريرا وهو مجهز حاليا بمرافق رياضية ومشاغل للفخار والخياطة ومختبرات للحاسب. وأفادت الحكومة بأن المركز يلتزم ببروتوكولات للعلاج تتوافق مع المعايير الدولية ذات الصلة وأنه تم توفير العلاج لـ951 شخصا في عام 2022. واستنادا إلى هذه التجارب، أنشئ

مرفق آخر يضم 40 سريرا لعلاج الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات في أحد مراكز الإصلاح والتأهيل في البلد. وعلى الرغم من توسيع نطاق خدمات العلاج في المنطقتين الشمالية والجنوبية من البلد، فإن البحث ما زال جاريا عن حلول لعلاج الأحداث.

254- وأبلغت الحكومة عن مستويات عالية من التعاون الدولي من أجل التصدي للاتجار بالمخدرات عبر الحدود الذي يواجهه البلد. وتشمل الجهود الجارية تبادل المعلومات مع ضباط الاتصال بشأن شبكات تهريب المخدرات والأشخاص المشبوهين ودروب التهريب وطرائق عمله. وأنشئ أيضا مكتب للمراقبة الإلكترونية للتصدي لعمليات الاتجار بالمخدرات عن طريق الإنترنت، بما في ذلك على مواقع شبكات التواصل الاجتماعي.

255- وتحيط الهيئة علما بالخطوات التي اتخذتها حكومة الأردن، وهي تفهم أن مشروع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات لا يزال معلقا لدى مكتب رئيس الوزراء منذ عام 2020. وتُحَث الحكومة على وضع هذه الاستراتيجية في صيغتها النهائية على سبيل الاستعجال من أجل استكمال المبادرات التي اتخذت بالفعل للتصدي لحالة تعاطي المخدرات في البلد ومعالجة أساليب جمع البيانات.

(هـ) تونس

256- أوفدت الهيئة، في تشرين الأول/أكتوبر 2018، بعثة إلى تونس لمناقشة مختلف القضايا المتعلقة بمراقبة المخدرات على الصعيد الوطني والتدابير اللازمة لتحقيق أهداف المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، على الصعيدين السياساتي والتقني، مناقشة شاملة. ووردت معلومات إضافية تتعلق بتوصيات الهيئة في تموز/يوليه 2023.

257- وأفادت الحكومة أن الدراسة الاستقصائية الثالثة بشأن تعاطي التبغ والكحول والمخدرات في المدارس أجريت في عام 2021 في إطار المشروع الاستقصائي لمدارس دول البحر المتوسط عن الكحول وغيره من المخدرات (MedSPAD). وكشفت الدراسة الاستقصائية عن وجود زيادة في تعاطي المخدرات منذ الدراسة الاستقصائية الثانية للمشروع الاستقصائي للمدارس في عام 2017، مما يبرز الحاجة إلى إنشاء مرافق رعاية صحية مماثلة لمركز "أمل" لعلاج الإدمان، وإنشاء مرصد وطني للمخدرات.

258- ووافق وزير الصحة على استراتيجية وطنية في حزيران/يونيه 2021 للوقاية من اضطرابات تعاطي المؤثرات النفسانية غير المشروعة والحد من مخاطرها وعلاجها في المجتمعات المحلية والسجون، تشمل الفترة 2023-2027. وقد وضع الاستراتيجية خبيران - أحدهما وطني والآخر دولي - في إطار التعاون مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وقدم الصندوق العالمي طلبا لتسليم الميثادون إلى تونس في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وفي سياق علاج الأشخاص الذين يتعاطون المؤثرات الأفيونية بالحقن.

259- وأحاطت الهيئة علما بالأنشطة التي استهلتها السلطات التونسية لإصلاح التشريعات وإعداد وتنفيذ خطة عمل وطنية واستحداث مراقبة فعالة للسلائف الكيميائية، ولكن القلق يساورها من أن العديد من تلك الإصلاحات لم يوضع بعد في صيغته النهائية. وتُحَث الحكومة على معالجة هذه المسائل على وجه الاستعجال.

(و) أوزبكستان

260- أوفدت الهيئة، في آذار/مارس 2019، بعثة إلى أوزبكستان لمناقشة حالة مراقبة المخدرات في البلد وحالة تنفيذ الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات.

261- وفي نيسان/أبريل 2023، قدَّمت حكومة أوزبكستان تقريراً مرحلياً عن تنفيذ توصيات الهيئة على إثر البعثة التي أوفدتها إلى البلد. وأفادت حكومة أوزبكستان باتخاذ تدابير لمنع التوزيع غير القانوني للمستحضرات الصيدلانية خارج الصيدليات ولتعزيز الرقابة على نوعية هذه المستحضرات. وتقر الهيئة بما بُذل من جهود لتعزيز إجراءات استيراد وتصدير وعبور المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف في إقليم أوزبكستان ومراقبة حركتها.

262- وتحيط الهيئة علماً بالتحديات التي تواجهها أوزبكستان من جراء الاتجار بالمخدرات من أفغانستان، وتثني على الحكومة لما تبذله من جهود لخفض العرض، ولا سيما فيما يتعلق بعمل أجهزة إنفاذ القانون في سبيل القضاء على القنوات المستخدمة في نقل المخدرات وبيعها، وفي سبيل تنسيق وتنظيم التدابير التنفيذية والوقائية الرامية إلى خفض الطلب على المخدرات والمؤثِّرات العقلية.

263- وفيما يتعلق باستعمال المخدرات والمؤثِّرات العقلية لغير الأغراض الطبية والعلمية، أحاطت الهيئة علماً بالمعلومات التي قدَّمتها حكومة أوزبكستان بشأن الإعداد المشترك لدراسة استقصائية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تهدف إلى تقييم مدى تفشّي تعاطي المخدرات في البلد.

264- وقد وافقت حكومة أوزبكستان، في عام 2020، على تشريع لتنظيم المسائل المتعلقة بالعلاج من تعاطي المخدرات، استناداً إلى مبادئ الشرعية والسرية والحماية الاجتماعية، ولتوفير الموارد والمعدات اللازمة لخدمات العلاج من تعاطي المخدرات. ووافقت الحكومة أيضاً على برنامج تدابير لمواصلة تطوير خدمة العلاج من تعاطي المخدرات للفترة 2022-2026.

265- وترحِّب الهيئة باستعداد حكومة أوزبكستان للتسجيل في منصة آيونيكس ونظام "بن أونلاين" والتدرُّب على استخدامهما. وتقر الهيئة بالجهود المبذولة لوضع برامج وقائية بمشاركة المؤسسات الأهلية والمجتمع المدني.

دال- الإجراءات التي اتخذتها الهيئة من أجل ضمان تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات

1- الإجراءات التي اتخذتها الهيئة عملاً بالمادتين 14 و14 مكررا من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972 والمادة 19 من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971 والمادة 22 من اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988

266- في الحالات التي تكون فيها لدى الهيئة أسباب موضوعية للاعتقاد بأن أهداف المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات تتعرض لخطر جسيم بسبب عدم امتثال دولة طرف ما للالتزامات القانونية الواردة في تلك المعاهدات، أو إذا كانت هناك حالة خطيرة تتطلب عملاً تعاونياً على الصعيد الدولي، يجوز للهيئة أن تقرر الشروع في إجراء حوار رسمي مع الدول المعنية بغية تعزيز الامتثال للمعاهدات. وهذه العملية الرسمية منصوص عليها في المادتين 14 و14 مكرراً من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة، والمادة 19 من اتفاقية سنة 1971، والمادة 22 من اتفاقية سنة 1988، التي تحدد الخطوات والمعايير الرسمية التي تعقد بموجبها تلك المشاورات السرية.

267- وقد طبقت الهيئة، منذ إنشائها، تلك الأحكام المتعلقة بالامتثال على عدد من الدول من أجل بدء مشاورات رسمية معها للنظر في مسائل عدم الامتثال المحتملة وذلك من خلال الحوار النشط، وطلبات تقديم معلومات إضافية، وطلبات اتخاذ إجراءات تصحيحية، بحسب ما قد تراه مناسباً.

268- وعملاً بالأحكام ذات الصلة من الاتفاقيات، لا تكشف الهيئة علناً عن حقيقة بدء المشاورات وعن اسم الدولة المعنية ما لم تقرر الهيئة توجيه انتباه الأطراف أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو لجنة المخدرات إلى حالة تلك الدولة عندما لا تقدم تلك الدولة الطرف تفسيرات مرضية عندما يُطلب منها ذلك أو لا تعتمد أي تدابير علاجية طُلب منها اعتمادها، أو عندما تكون هناك حالة خطيرة تتطلب عملاً تعاونياً على الصعيد الدولي بغية معالجة عدم الامتثال.

2- التشاور مع الحكومة الأفغانية عملاً بالمادتين 14 و14 مكرراً من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972

269- في أيار/مايو 2000، قررت الهيئة تطبيق المادة 14 من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة على أفغانستان، بعد أن خلصت إلى أن أفغانستان أصبحت أكبر منتج غير مشروع للأفيون في العالم، مما يعرض أهداف الاتفاقية لخطر جدي. وعملاً بالفقرة 1 (أ) من المادة 14، قررت الهيئة أن تقترح على السلطات الأفغانية القائمة بحكم الأمر الواقع آنذاك بدء مشاورات من أجل استبانة مسارات العمل الممكنة للتصدي للتهديدات الخطيرة التي تواجه المراقبة الدولية للمخدرات والتي تفرضها الحالة في أفغانستان.

270- واستمرت المشاورات مع أفغانستان عملاً بالمادة 14 من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة عقب الانتقال إلى حكومة مدنية في عام 2001 إلى أن أطاحت بها حركة طالبان في آب/أغسطس 2021.

271- وفي أيار/مايو 2018، طبقت الهيئة أيضاً المادة 14 مكرراً من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة بغرض دعوة الأجهزة المعنية والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة إلى تقديم المساعدة التقنية والمالية إلى حكومة أفغانستان دعما لجهودها الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة.

272- وحيث إن مسألة التمثيل الدبلوماسي لأفغانستان في الولايات المتحدة لا تزال قيد النظر من جانب لجنة وثائق التفويض، لم تكن هناك أي اتصالات بين الهيئة والسلطات الأفغانية القائمة بحكم الأمر الواقع أثناء الفترة قيد الاستعراض. ومع ذلك، واصلت الهيئة تأكيدها على ضرورة دعم السكان الأفغان في اجتماعاتها مع الشركاء، بما في ذلك المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية ولجنة المخدرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الحالة في أفغانستان

273- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت أفغانستان تواجه تحديات كبيرة، شملت الاحتياجات الإنسانية الشديدة والاقتصاد شديد الضعف والتحجيم الشديد لحقوق الإنسان للسكان المدنيين من قبل السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع.

274- واستمرت الحوادث الأمنية المتصلة بالنزاع في أفغانستان. وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان (تنظيم داعش-خراسان) مسؤوليته عن عدة هجمات بارزة استهدفت المدنيين وحركة طالبان. ووقعت عدة اشتباكات

مسلحة مع سلطات الأمر الواقع خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والتي قادتها في الأساس ثلاث من جماعات المقاومة، وهي: جبهة المقاومة الوطنية، وجبهة الحرية في أفغانستان، وحركة تحرير أفغانستان[119].

275- وواصلت السلطات الأفغانية القائمة بحكم الأمر الواقع تعيين المسؤولين في المناصب رفيعة المستوى في الحكومة وأجهزة الأمن والعدل على المستوى المركزي وعلى مستوى الولايات. وكان جميع المعينين من الذكور وأغلبهم من المنتمين إلى حركة طالبان[120].

276- وواصلت أيضاً السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع تجديد النظام القضائي، ولاسيما من خلال إعادة هيكلة المحاكم وتنحية المحامين وإلغاء القوانين السارية وإصدار مراسيم بشأن تطبيق عقوبات يزعم أنها تتفق والشريعة الإسلامية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، نشرت وزارة العدل القائمة بحكم الأمر الواقع خمسة مراسيم، منها مرسوم يحدد إجراءات سن القوانين واللوائح والإجراءات. وفي كانون الثاني/يناير 2023، أصدر زعيم حركة طالبان قراراً أعلن فيه أن جميع القواعد واللوائح التي اعتمدت من قبل الحكومة السابقة تتعارض مع أحكام الشريعة وباطلة[121].

277- وأصدر زعيم حركة طالبان عدة مراسيم لمكافحة الفساد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، منها مراسيم تحظر على المسؤولين بحكم الأمر الواقع المشاركة في العقود الحكومية أو توظيف أقاربهم في المؤسسات الخاضعة لإشرافهم، وتنظيم توزيع الأراضي الحكومية وتأجيرها وبيعها[122].

278- واستمر تأثر النساء والفتيات تأثراً كبيراً جراء التحجيم المنهجي لحقوق الإنسان. وفي أواخر عام 2022، أصدرت حركة طالبان عدة قرارات أدت إلى حرمان النساء من التعليم الجامعي لحين تهيئة "البيئة الشرعية السليمة التي تتماشى مع الثقافة الأفغانية". وفي كانون الثاني/يناير 2022، أصدرت السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع تعليمات بإعادة فتح المنشآت التعليمية أمام الفتيات حتى الصف السادس، وذلك في الولايات التي سبق إغلاق المنشآت التعليمية فيها. وفي الوقت نفسه، صدرت مجموعة أخرى من التعليمات تحظر على مؤسسات التعليم العالي الخاصة تسجيل الطالبات في امتحانات القبول حتى إشعار آخر، مما ترتب عليه وقف التعليم الجامعي للنساء.

279- وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، أعلنت حركة طالبان فرض حظر على عمل النساء في المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وشملت التدابير الأخرى المقيدة لحقوق المرأة إغلاق الأعمال التي تملكها وتديرها النساء ومنع النساء من ارتياد الحدائق العامة.

280- وفي 5 نيسان/أبريل 2023، أبلغت وزارة الخارجية القائمة بحكم الأمر الواقع شفوياً الممثلة الخاصة للأمين العام في أفغانستان ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أنه، وبأثر فوري، لن يُسمح لأي امرأة أفغانية بالعمل لدى الأمم المتحدة في أفغانستان، مع عدم تطبيق إعفاءات إلا على قطاعي التعليم والصحة. ورداً على ذلك، أصدرت الأمم المتحدة بياني إدانة في 5 و11 نيسان/أبريل وأشارت فيهما إلى أنها ستطلب من جميع موظفيها، بغض النظر عن نوع الجنس، عدم الحضور إلى مكاتب الأمم المتحدة، مع استثناءات محدودة لضمان تأدية المهام الحيوية[123]. وقد أدان مجلس الأمن في قراره 2681 (2023) المؤرخ 27 نيسان/أبريل 2023 قرار حركة طالبان بحظر عمل النساء الأفغانيات لدى الأمم المتحدة في أفغانستان.

281- وقد أدان الأمين العام، وقيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان)، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية فرض المزيد من القيود على حق المرأة في الحصول على التعليم. واستخدم العنف في قمع الاحتجاجات العامة في أفغانستان ضد تقييد حقوق المرأة، حيث تعرض المحتجون لإطلاق أعيرة تحذيرية وخراطيم المياه والتهديدات والضرب والاعتقال والاحتجاز.

282- وتلاحظ الهيئة بقلق بالغ أن أفغانستان لا تزال تواجه أزمة إنسانية كبرى. وبحسب الدراسات الاستقصائية السريعة التي أجراها الفريق العامل المعني بالشؤون الجنسانية في العمل الإنساني والفريق العامل المعني بوصول المساعدات الإنسانية، أفادت 67 في المائة من المنظمات المجيبة البالغ عددها 129 منظمة بعدم حضور الموظفات إلى مكاتبهن على إثر الحظر المفروض على عمل الأفغانيات في المنظمات غير الحكومية في 24 كانون الأول/ديسمبر 2022. وحتى آذار/مارس 2023، أوقفت 77 في المائة من المنظمات التي تقودها النساء أنشطتها كلياً أو جزئياً، بينما عانت 54 في المائة منها من عدم كفاية التمويل لمواصلة أنشطتها.

283- وأفاد الأمين العام بأن التوقعات تشير إلى محدودية آفاق النمو والحد من الفقر بسبب ضآلة الاستثمار الموجه إلى التنمية وأن الملايين من الأفغان يعتمدون على تدفقات المساعدة الإنسانية الدولية. وهناك نقص حاد في تمويل الأنشطة الإنسانية لعام 2023، إذ لم تتلق خطة الاستجابة الإنسانية لأفغانستان لعام 2023 حتى 2 حزيران/يونيه 2023 سوى 9 في المائة من إجمالي الاحتياجات البالغة 4,63 بلايين دولار.

284- وواصلت المنظمات الإنسانية توفير الدعم الغذائي ودعم سبل كسب الرزق، وخدمات الرعاية الصحية، والمساعدة في معالجة سوء التغذية الحاد، وتوفير خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والتعليم، وتوفير المأوى في حالات الطوارئ والمستلزمات المنزلية للسكان الأفغان المحتاجين.

---

[119] S/2023/453-A/77/914.

[120] S/2023/151-A/77/772 وS/2023/453-A/77/914.

[121] المرجع نفسه.

[122] S/2023/453-A/77/914.

[123] المرجع نفسه.

وتواصلت المساعدة رغم ارتفاع عدد الحوادث التي تنطوي على تدخل في تنفيذ الأنشطة الإنسانية، ومنها الهجمات ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والأصول والمرافق المخصصة للعمل الإنساني والعديد من الحوادث الجنسانية ضد الموظفات.

285- وفي 8 آذار/مارس 2023، أصدرت السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع مرسوماً يحظر زراعة القنب في أفغانستان، وذكرت أنه "في حالة المخالفة، سيتم إتلاف النباتات وسيعاقَب المخالفون وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية"[124]. وفي اليوم نفسه، دعا نائب وزير مكافحة المخدرات بحكم الأمر الواقع البلدان في المنطقة إلى التعاون على التصدي للاتجار بالمخدرات والسلائف الكيميائية وغسل الأموال وتوفير سبل عيش بديلة للمزارعين الذين تضرروا من قرار حظر زراعة المخدرات المعلن في نيسان/أبريل 2022.

286- ويبدو أن سعر راتنج القنب عالي الجودة في أفغانستان قد ارتفع بنسبة 10 في المائة بعد صدور قرار حظر زراعة القنب الأخير. ويقدم الفصل الثالث من هذا التقرير المزيد من المعلومات حول التطورات المتصلة بالمخدرات في البلد.

إجراءات الأمم المتحدة

287- في 16 كانون الأول/ديسمبر 2022، وافقت الجمعية العامة على قرار لجنة وثائق التفويض بأن "ترجئ نظرها في وثائق التفويض الخاصة بميانمار وأفغانستان وليبيا وأن تعود إلى النظر في هذه الوثائق في وقت لاحق خلال الدورة السابعة والسبعين"، والتي انتهت في أيلول/سبتمبر 2023[125].

288- وفي كانون الثاني/يناير 2023، وفي مواجهة القيود المفروضة على حقوق المرأة، أوفدت الأمم المتحدة بعثة مدتها أربعة أيام إلى أفغانستان نيابة عن الأمين العام. وضمت البعثة نائبة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والأمين العام المساعد في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام للتعبير عن قلق الأمم المتحدة البالغ بشأن استبعاد المرأة من التعليم والحياة العامة ومطالبة حركة طالبان بإعادة النظر في تلك التدابير في ضوء الدور الأساسي الذي تؤديه المرأة الأفغانية في التنمية المستمرة للبلاد[126].

289- وفي 16 آذار/مارس 2023، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار 2678 (2023)، الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان حتى 17 آذار/مارس 2024. وشدد مجلس الأمن في القرار على الأهمية الحاسمة لاستمرار وجود البعثة وأهاب بجميع المعنيين من الأطراف السياسية والجهات صاحبة المصلحة الأفغانية، بما في ذلك السلطات المعنية والأطراف الفاعلة الدولية، إلى التنسيق مع البعثة في تنفيذ ولايتها وكفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وأمنهم وحرية تنقلهم في جميع أرجاء البلد.

290- وفي اليوم نفسه، اتخذ مجلس الأمن أيضا القرار 2679 (2023)، الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يقوم بإجراء وتقديم تقييم متكامل ومستقل، بعد التشاور مع جميع المعنيين من الجهات الفاعلة السياسية والجهات صاحبة المصلحة الأفغانية. وطلب المجلس أن تُقدم في التقييم المستقل توصيات تطلعية لاعتماد نهج متكامل ومتسق فيما بين الجهات الفاعلة السياسية والإنسانية والإنمائية المعنية، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، من أجل التصدي للتحديات الراهنة التي تواجهها أفغانستان، بما يشمل التحديات المتعلقة بالعمل الإنساني وبحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والفتيات والأقليات الدينية والإثنية، والمتعلقة بالأمن والإرهاب.

291- وفي 3 تموز/يوليه 2023، أطلق فريق الأمم المتحدة القطري الإطار الاستراتيجي لأفغانستان للفترة 2023-2025، الذي توقف تنفيذه على إثر الحظر الذي فرضته السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع على عمل النساء الأفغانيات في المنظمات غير الحكومية في كانون الأول/ديسمبر 2022. والإطار الاستراتيجي هو أداة تخطيط تعكس النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة في تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية في أفغانستان، مع إعطاء الأولوية لاحتياجات وحقوق الفئات الأشد ضعفاً، بما يشمل النساء والفتيات، والأطفال والشباب، والأشخاص المشردين داخلياً، والعائدين، واللاجئين، والأقليات الإثنية والدينية[127].

292- وفي أيار/مايو 2023، عقد الأمين العام اجتماعاً للمبعوثين الخاصين المعنيين بأفغانستان لتعزيز الالتزام الدولي بالاصطفاف حول الأهداف المشتركة. وحضر الاجتماع، بصفة مراقب، المنسق الخاص للتقييم المستقل الذي كلف مجلس الأمن الأمين العام بإجرائه في قراره 2679 (2023). وسلط المشاركون الضوء على الحاجة إلى استراتيجية للعمل المشترك تسمح بتحقيق الاستقرار في أفغانستان، ولكن تتيح أيضاً معالجة الشواغل الهامة التي يتشاطرها المجتمع الدولي، والتي تشمل الافتقار إلى حوكمة شاملة للجميع؛ وانتهاكات حقوق الإنسان؛ ووجود المنظمات الإرهابية؛ وانتشار الاتجار بالمخدرات[128].

---

[124] Ariana News, "IEA's supreme leader bans cultivation of cannabis in Afghanistan", 19 March 2023; and TRT World, "Taliban leader bans cannabis cultivation in Afghanistan", 19 March 2023.

[125] A/77/600، الفقرة 11.

[126] UNAMA, "High-level UN delegation led by the Deputy Secretary-General calls on Afghanistan's de facto Taliban authorities to reverse course on recent decrees limiting women's and girls' rights, says Afghans must not be abandoned", 22 January 2023.

[127] UNAMA, "UN launches new Strategic Framework for supporting Afghan people", 3 July 2023.

[128] UNAMA, "Secretary-General's statement following two-day meeting of special envoys on Afghanistan", 3 May 2023.

293- وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تيسير اجتماعات التوعية بشأن المسائل المتصلة بالحكم، بما في ذلك مبادئ الحكم الرشيد، وتقديم الخدمات، وحصول الفتيات على التعليم، بين السلطات المحلية القائمة بحكم الأمر الواقع والعلماء ومنظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام والشباب وغيرهم من أفراد المجتمع المحلي في 16 ولاية. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة تعزيز التعاون الإقليمي عن طريق استضافة اجتماعات شهرية للسفراء الإقليميين المقيمين في كابول لتنسيق العمل مع السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع. ولاحظت البعثة بقلق أن إنفاذ القيود الشديدة المفروضة على الأفغانيات العاملات في الأمم المتحدة يؤثر على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتواصل مع أصحاب المصلحة الأفغان، ولا سيما النساء[129].

294- وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقديم برنامج التنمية البديلة، الذي وصلت تغطيته إلى أكثر من 375 2 أسرة معيشية، 47 في المائة منها ترأسها إناث، في ولايات هلمند وقندهار ولغمان ونكرهار. ويتلقى البرنامج تمويلاً من حكومتي إيطاليا واليابان ومساهمات من إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي لأفغانستان، ويقدم البرنامج الدعم للمزارعين من خلال تحسين إنتاج الخضروات، وتربية الدواجن، وإنتاج محاصيل الحبوب، وتربية الحيوانات، وتجهيز منتجات الألبان، وربط المستفيدين بالأسواق المحلية. وقدم المكتب أيضاً الأدوية الأساسية والمعدات الطبية وطرود الأغذية التكميلية ومجموعات النظافة الصحية الأساسية إلى 24 مركزاً للعلاج من تعاطي المخدرات وسبعة من مراكز التماس المشورة[130].

3- دعم امتثال الحكومات للمعاهدات

(أ) برنامج الهيئة للتعلم

295- برنامج الهيئة للتعلم هو مبادرة الهيئة الرامية إلى تعزيز قدرة الحكومات على تقدير احتياجاتها من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية لأغراض طبية وعلمية، امتثالاً للاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات. ويدعم البرنامج منذ إطلاقه في عام 2016 الدول الأعضاء وسلطاتها الوطنية المختصة في تنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المعقودة في عام 2016، وفي تقارير الهيئة للأعوام 2015 و2018 و2022 عن توافر العقاقير الخاضعة للمراقبة الدولية[131].

296- والهدف من برنامج الهيئة للتعلم هو تعزيز التوافر الكافي للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية اللازمة للأغراض الطبية والعلمية، مع منع إساءة استعمالها وتسريبها إلى قنوات غير مشروعة. ولا غنى في تحقيق هذا الهدف عن أن تُقدَّم إلى الهيئة تقارير وطنية عن الاحتياجات المقدرة من المواد الخاضعة للمراقبة، وبيانات إحصائية عنها، وتقديرات للاحتياجات السنوية المشروعة من السلائف الكيميائية، تكون دقيقة وفي مواعيدها المقررة.

297- ويدعم برنامج الهيئة للتعلم الدول الأعضاء في التنفيذ والامتثال الكاملين للاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات من خلال التدريب والتوعية. وتشمل أنشطة بناء القدرات تنظيم حلقات دراسية تدريبية، وحلقات عمل بشأن التوافر، ونمائط إلكترونية، ومشاورات ثنائية على الصعيد الإقليمي، كما تشمل منذ منتصف عام 2020، بسبب جائحة كوفيد-19، تنظيم دورات تدريبية عبر الإنترنت.

298- وفي سان سلفادور وخلال الفترة من 13 إلى 17 شباط/فبراير 2023، عقد برنامج الهيئة للتعلم حلقة دراسية تدريبية دون إقليمية حضورية وحلقة عمل توعية بشأن التوافر لفائدة مسؤولين من السلطات الوطنية المختصة في كوستاريكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا. وعلى مدار الأيام الأربعة، شارك 34 مسؤولاً في 18 دورة تدريبية خصصت لزيادة المعرفة بأحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات ومواصلة تعزيز القدرات من أجل تحسين تنفيذ المعاهدات. وعقد المشروع حلقة عمل توعية بشأن التوافر لمدة يوم واحد اجتمع فيها أخصائيون من الحكومات، ومنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، والمجتمع المدني لإيجاد سبل لتحسين فرص الوصول إلى العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية للأغراض الطبية في هذه المنطقة دون الإقليمية. وقد نظمت الأنشطة المذكورة بالتعاون الوثيق مع حكومة السلفادور ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات.

299- وفي يومي 8 و9 حزيران/يونيه 2023، عقد برنامج الهيئة للتعلم حلقة عمل عبر الإنترنت لمدة يومين ركزت على التوعية بتوافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية في إطار جهود الهيئة المستمرة الرامية إلى دعم الدول الأعضاء في ضمان توافر الأدوية الأساسية مع منع تسريبها وإساءة استعمالها. وضمت الفعالية مسؤولين من السلطات الوطنية المختصة في الاتحاد الروسي وأذربيجان وأرمينيا وأوزبكستان وبيلاروس وطاجيكستان وقيرغيزستان ومجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة من بينهم ممثلين عن جمعيات الرعاية الملطفة وخبراء في مجالات مراقبة المخدرات والصحة العامة وأعضاء من المجتمع الدولي. وعلى مدار اليومين، تناول المشاركون مواضيع عدة تتعلق بتحسين الوصول إلى المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية، بما في ذلك الأطر التنظيمية، والعوائق التي تحول دون الحصول عليها، وأهمية التعاون على الصعيدين الوطني والدولي.

---

[129] A/77/914-S/2023/453.

[130] المرجع نفسه.

[131] E/INCB/2015/1/Supp.1، وE/INCB/2018/1/Supp.1، وE/INCB/2022/1/Supp.1.

300- ويقيِّم المشاركون الحلقات الدراسية التابعة لبرنامج الهيئة للتعلم التي تُعقد حضورياً وعبر الإنترنت دون الكشف عن هويتهم. وخلال السنوات الماضية، حصلت الأنشطة على تقييمات عالية وأظهرت باستمرار أن المحتوى يلبي توقعات المشاركين وأن الدورات ذات جدوى كبيرة وأن المواد التعليمية ذات جودة عالية.

301- وتمثل النمائط الإلكترونية أداة قيمة لسد الفجوات المعرفية. وقد أعد برنامج التعلم التابع للهيئة حتى تاريخه خمس نمائط إلكترونية لدعم الحكومات في تنفيذها للمعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وتوفر النمائط الخمس تدريباً تفاعلياً يحدد المشاركون وتيرته وهي متاحة باللغات الإنكليزية والفرنسية والروسية والإسبانية، وأيضاً بالبرتغالية. وتغطي النمائط الإلكترونية المجالات المواضيعية التالية: (أ) نظام تقديرات الاحتياجات الطبية والعلمية المشروعة السنوية من العقاقير المخدرة؛ (ب) نظام تقييمات الاحتياجات الطبية والعلمية المشروعة السنوية من المؤثرات العقلية؛ (ج) نظام تقديرات الاحتياجات السنوية المشروعة من واردات سلائف المنشطات الأمفيتامينية؛ (د) الإطار الدولي لمراقبة المخدرات ودور الهيئة؛ (هـ) ضمان توافر كميات كافية من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية.

302- ويواصل المسؤولون من السلطات الوطنية المختصة الاستفادة من النمائط الإلكترونية، وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، سجل 462 1 مسؤولاً، منهم 67 في المائة من النساء، من 154 بلداً وإقليماً للتدريب على النمائط الإلكترونية المدرجة في برنامج الهيئة للتعلم. وتصدر شهادة عبر الإنترنت تعترف بإتمام المشارك للنمائط بنجاح؛ وحتى الآن، جرى إصدار 664 1 شهادة رقمية. ويفد المسؤولون الذين يتدربون على النمائط من جميع مناطق العالم، وتمثل بلدانهم 95 في المائة من سكان العالم. **وتشجع الهيئة جميع الحكومات على مواصلة تسجيل مسؤولي سلطاتها الوطنية المختصة للاستفادة من النمائط الإلكترونية وعلى تقديم تعقيبات بشأن محتوى النمائط الإلكترونية الحالية واقتراحات بشأن المجالات التي تتطلب استحداث المزيد من التدريب.**

303- ويعمل برنامج الهيئة للتعلم، في إطار أنشطته المتعلقة ببناء القدرات، مع المنظمات الشريكة الرئيسية، مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية.

304- ويتضمن الموقع الشبكي لبرنامج الهيئة للتعلم أداة تعلم طورت لأول مرة في عام 2021 وتتمثل في خلاصة وافية عن الأسئلة التي يتكرر طرحها، وهي متوافرة باللغات الإنكليزية والفرنسية والروسية والإسبانية. وتقدم الأداة معلومات بشأن الامتثال لأحكام الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات وبشأن التحكم الرقابي ورصد التجارة المشروعة في العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية. ويمكن لمسؤولي مراقبة المخدرات استخدام تلك الأداة في البحث عن معلومات تتعلق، على سبيل المثال، بتقديم الاستمارات بدقة ومراعاة الجداول الزمنية. كما يتاح في إطار أداة الخلاصة الوافية الوصول إلى جميع الاستمارات.

305- ولمساعدة السلطات الوطنية المختصة على أداء مهامها، ضمت جميع المواد التدريبية معاً، وهي متاحة الآن على صفحة مخصصة في الموقع الشبكي لبرنامج الهيئة للتعلم. وتوفر تلك الصفحة وصلات لنصوص المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات بجميع اللغات الرسمية الست وباللغة البرتغالية، ومواد تدريبية، ومبادئ توجيهية، وأدوات، واستمارات تدعم تقديم التقارير إلى الهيئة.

306- وتُنشر الرسائل الإخبارية لبرنامج الهيئة للتعلم بانتظام على الموقع الإلكتروني للمشروع، وتُعمم على السلطات الوطنية المختصة عند الاشتراك فيها. وتدعو الهيئة المسؤولين الوطنيين عن مراقبة المخدرات المهتمين بأنشطة برنامج الهيئة للتعلم وأدوات التعلم التي يعدها إلى الاشتراك في الرسالة الإخبارية بإرسال رسالة بريد إلكتروني إلى العنوان التالي: incb.learning@un.org.

307- **وتعرب الهيئة عن امتنانها للمساهمات المقدمة لبرنامج الهيئة للتعلم من حكومات الاتحاد الروسي وأستراليا وبلجيكا وتايلند وفرنسا والولايات المتحدة، وللدعم الذي قدمته لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، وتشجع الحكومات على النظر في دعم المشروع بنشاط من خلال المشاركة في أنشطته وتوفير الموارد اللازمة لضمان استمراره وتوسيع نطاقه.**

(ب) النظام الدولي لأذون الاستيراد والتصدير

308- النظام الدولي لأذون الاستيراد والتصدير (نظام I2ES) هو نظام إلكتروني قائم على الإنترنت وضعه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بدعم مالي وتقني من الدول الأعضاء، وتديره الهيئة بهدف إتاحة التجارة السريعة غير الورقية في المواد الخاضعة للمراقبة الدولية. ويتيح نظام I2ES، الذي أطلق عام 2015 عملاً بالعديد من قرارات لجنة المخدرات، ولا سيما القرارين 6/55 و7/56، إصدار وتبادل أذون الاستيراد والتصدير بشكل آمن بين البلدان، مما يقلل من وقت تجهيز الأذون وخطر التسريب بسبب أذون مزورة. ويمتثل النظام لاتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة واتفاقية سنة 1971، وقد أُقر بأهميته في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، التي عقدت في عام 2016.

309- وتعمل أمانة الهيئة باستمرار على تقديم المساعدة إلى الحكومات في إدراج نظام I2ES ضمن نظمها الوطنية لمراقبة المخدرات وتنفيذه. ويمكن الاطلاع على المواد التقنية المتعلقة

بمنصة النظام ووظائفها على الموقع الشبكي للهيئة. وتنظم أمانة الهيئة أيضاً حلقات دراسية شبكية للحكومات المهتمة لتبيان كيفية تشغيل النظام.

310- ونظام I2ES هو النظام الوحيد الذي اعتمدته لجنة المخدرات من أجل إصدار أذون الاستيراد والتصدير وتبادلها عملاً بأحكام اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة واتفاقية سنة 1971. ويتناول القسم ألف من الفصل الثالث من هذا التقرير التطورات الأخيرة المتعلقة باستخدام أذون الاستيراد والتصدير الإلكترونية فيما بين البلدان، بما في ذلك آراء الهيئة بشأن تلك التطورات.

311- وفي فترة الاثنى عشر شهراً المنتهية في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، سجلت حكومتان لاستخدام نظام I2ES، ليصل مجموع الحكومات التي لديها حساب إداري نشط إلى 77 حكومة. ويتزايد ببطء عدد الحكومات التي تستخدم نظام I2ES بنشاط، ويتزايد تواتر استخدام الحكومات لمنصة النظام. فخلال فترة الاثنى عشر شهراً المنتهية في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، حملت سلطات 14 بلداً ما مجموعه 407 5 تراخيص استيراد و202 1 إذن تصدير على نظام I2ES.

312- ولاحظت الهيئة أن بعض السلطات الوطنية المختصة الراغبة في استخدام نظام I2ES تواجه عقبات تشريعية وتنظيمية على الصعيد الوطني، منها تلك المتعلقة بكيفية الموافقة على مستندات أذون الاستيراد والتصدير وسبل إرسال تلك المستندات أو تبادلها. فبعض البلدان تشترط إصدار أذون استيراد وتصدير المواد الخاضعة للمراقبة الدولية بشكلها الورقي.

313- ولاحظت الهيئة أيضاً أن نقص بعض السمات والقيود التقنية في نظام I2ES يجعل تنفيذ النظام صعباً على بعض الحكومات. ويشمل ذلك عدم وجود وصلات بينية متعددة اللغات، وعدم دعم وظيفة الإبلاغ عن المواد الخاضعة للمراقبة الوطنية، ووظيفة الإبلاغ الإحصائي المتقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من شأن تعزيز التكامل بين نظام I2ES ونظم الهيئة الأخرى وبعض النظم القائمة على المستوى الوطني أن يتيح تبادل البيانات على نحو أسهل وأسرع وأكثر دقة بين الحكومات والهيئة.

314- ومن المنتظر تحديث نظام I2ES ونظام "بن أونلاين" في سياق تطوير النظام الدولي لمراقبة المخدرات من الجيل التالي، ومبادرة الهيئة لتحديث وتوسيع نطاق وظائف قاعدة البيانات الحالية للنظام الدولي لمراقبة المخدرات. ويتضمن النظام بيانات مقدمة من الحكومات عملاً بأحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات والالتزامات الدولية الأخرى المنصوص عليها في قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات، فضلاً عن المعلومات المقدمة طوعاً.

(ج) البرنامج العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة

315- تشكل شبكات جهات الاتصال التابعة للبرنامج العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج غريدس) البنية التحتية القوية التي تمكن من التبادل السريع للمعلومات والإنذارات وإعداد المعلومات الاستخبارية، وتيسر الإجراءات التنفيذية للمساعدة في التحقيقات وتفكيك الجماعات الإجرامية المنظمة التي تتاجر بالمواد الخطرة غير المجدولة. وحتى 1 أيلول/سبتمبر 2023، كانت هناك 055 3 جهة اتصال تابعة لمشروع آيون تمثل 633 جهازاً تابعاً لـ193 حكومة و21 منظمة دولية، و029 3 جهة اتصال تابعة لمشروع "أوبيويدس" للمؤثرات الأفيونية تمثل 621 جهازاً تابعاً لـ188 حكومة و21 منظمة دولية.

316- ونتيجة لتوسيع شبكة جهات الاتصال، ازداد باستمرار عدد الحوادث التي يُبلغ عنها في الوقت الحقيقي من خلال نظام الإخطار بالحوادث التابع لمشروع آيون (نظام آيونيكس)؛ وفي عام 2023، تجاوز العدد 000 77 حادث. ونتيجة لذلك، تمكنت الحكومات من إجراء تحقيقات وتحليلات أدت بدورها إلى ضبط مواد خطرة وإلقاء القبض على متجرين وملاحقات قضائية وتعطيل لشبكات اتجار دولية.

317- وبالاستفادة من شبكات جهات الاتصال الخاصة بكل من مشروع آيون وشبكة جهات اتصال مشروع أوبيويدس وشبكة جهات اتصال مشروع بريزم (فيما يتعلق بالسلائف الكيميائية) وهيئات إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية، نسقت الهيئة تنفيذ عملية (تُعرف باسم عملية الضربة القاضية "Knockout") لتحديد مصادر ووجهات الاتجار العالمية الناشئة ووجهات شحنات 4،1-بوتانيديول والفلوبرومازيبام وغاما-بوتيرولاكتون والكيتامين، وهي مواد مرتبطة بحالات الاعتداء الجنسي التي تيسرها المخدرات المبلغ عنها في عدد من البلدان. وقد شارك في العملية 160 موظفاً من هيئات إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية تابعاً لـ76 جهازاً وطنياً ومنظمة وطنية وستة شركاء دوليين. وقد أسفرت تلك الجهود عن 671 ضبطية، بما يعادل ما يزيد عن 785 كيلوغراماً و225 لتراً من المخدرات خلال مدة العملية. ومن إجمالي عدد الضبطيات المبلغ عنها، كان هناك 282 ضبطية كاريسوبرودول (141 كيلوغراماً و100 وحدة)، و224 ضبطية كيتامين (516 كيلوغراماً و7,2 ليترات)، و101 ضبطية 4،1-بوتانيديول (46 كيلوغراماً و200 لتر) و61 ضبطية غاما-بوتيرولاكتون (82 كيلوغراماً و18 لتراً)، وثلاث ضبطيات فلوبرومازيبام (51 غراماً و10 وحدات).

318- وتتمثل إحدى ركائز برنامج غريدس في نهجه الفريد تجاه الشراكات بين القطاعين العام والخاص، فهو يساعد الحكومات في جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون الطوعي مع الشركات لمنع استغلال المتجرين للخدمات المشروعة. وينصب تركيز عمل البرنامج على أربعة مجالات رئيسية، وهي: صنع المواد الخطرة وتسويقها ونقلها وكسب المال منها. وخلال فترة

الـ12 شهراً المنتهية في 1 أيلول/سبتمبر 2023، عُقدت اجتماعات لأفرقة خبراء ونظمت أحداث أخرى ذات صلة، جمعت بين كبار الشركاء العالميين من القطاع الخاص من عدد من القطاعات ذات الصلة، بما فيها منصات التجارة الإلكترونية، وشركات وسائل التواصل الاجتماعي، ومصنعو المواد الكيميائية والمخدرات، وخدمات البريد والنقل السريع والبريد السريع. وأسفرت تلك الأحداث عن نتائج عملياتية، حيث حددت الهيئة عدداً كبيراً من جهات بيع المؤثرات الأفيونية الاصطناعية الخطرة، واستطاعت، من خلال جهات الاتصال التابعة لهيئات إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية، إزالتها من منصات التجارة الإلكترونية، مما حدّ من توافر الفنتانيل والمواد الخطرة ذات الصلة.

319- وفي الفترة بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، عُممت خمسة إنذارات عالمية وإشعارات خاصة على جهات اتصال مشروع آيون وجهات اتصال أوبيويدس من أجل العمل الطوعي للنظراء في هيئات إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية والقطاع الخاص. وتضمنت تلك الإنذارات إنذاراً يتعلق بالاتجار الناشئ بالتيانيبتين، وهي مادة ذات تأثيرات شبيهة بتأثيرات المواد الأفيونية، والاتجار بالبرومازولام والفلونيترازولام، وكلاهما من مشتقات التريازولوبنزوديازيبين الجديدة الناشئة التي ليس لها استخدام مشروع معروف. وتدعو الهيئة جميع السلطات الحكومية المعنية إلى الإبلاغ عن المضبوطات والشحنات المشبوهة التي تحتوي على هذه المواد من خلال نظام آيونيكس.

320- وقد نُظمت دورات تدريبية بالحضور الشخصي باستخدام برنامج غريدس، ثم استكملت بدورات باستخدام تكنولوجيات التعلم عن بعد. ففي الفترة من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، عقدت 26 دورة تدريبية حول مواضيع شملت التوعية بالمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الناشئة، وتبادل المعلومات باستخدام نظام آيونيكس، واستخلاص المعلومات الاستخبارية وتحديد الأهداف باستخدام أداة غريدس للمعلومات الاستخبارية، والمناولة الآمنة للمؤثرات الأفيونية والفنتانيلات، ومعدات الحماية الشخصية، والاختبار التقديري للتعرف على المؤثرات الأفيونية الاصطناعية ووسائل منعها. وشارك في تلك الدورات التدريبية ما مجموعه 533 موظفاً من موظفي هيئات إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية وموظفي التفتيش البريدي، يمثلون 58 حكومة ومنظمتين دوليتين، ومُنحوا أيضاً حق استخدام منصة بيئة التدريب الفردي للتعلم الإلكتروني (ELITE)، التي تعمل باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. وتشيد الهيئة بالتعاون الجاري مع شركائها الدوليين، ولا سيما الاتحاد البريدي العالمي، الذي أدى اتفاقه المبرم في عام 2018 للتعاون مع الهيئة إلى زيادة كبيرة في وعي مشغلي البريد في جميع أنحاء العالم بشأن المناولة الآمنة للطرود التي تحتوي على مواد خطرة.

321- ومن خلال برنامج غريدس أيضاً، عُقد الاجتماع العملياتي السنوي السادس بشأن مكافحة الاتجار بالعقاقير المخدرة الاصطناعية والمواد الكيميائية الخطرة من خلال خدمات البريد والبريد السريع والشحن الجوي في فيينا من 11 إلى 15 أيلول/سبتمبر 2023. وجمعت الفعالية أكثر من 94 موظفاً من 36 حكومة، إلى جانب العديد من المنظمات الدولية ومؤسسات القطاع الخاص. واستبان المشاركون أحدث أساليب العمل للاتجار بالمؤثرات الأفيونية الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة، وتبادلوا دراسات الحالات الإفرادية، وشاركوا في اجتماعات متعددة الأطراف لتعزيز التعاون عبر الحدود.

322- وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار برنامج غريدس، عُقد في فيينا في الفترة من 18 إلى 22 أيلول/ سبتمبر 2023 الاجتماع الثالث لفريق الخبراء الدولي بشأن توسيع قوائم الهيئة للمواد الخطرة التي ليس لها استخدام مشروع معروف والأساليب الجديدة لاستبانتها في المواد الصيدلانية المزيفة أو المتدنية النوعية أو المصنوعة على نحو غير مشروع. وحضر الفعالية أكثر من 40 ممثلاً من 16 حكومة إلى جانب العديد من المنظمات الدولية ومؤسسات القطاع الخاص.

323- **وتشجع الهيئة الحكومات والمنظمات الدولية على تمكين جهات الاتصال في هيئات إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية على الاستفادة من مجموعة أدوات مكافحة الاتجار المملوكة للهيئة، التي تشمل نظام الإخطار بالحوادث التابع لمشروع آيون (نظام آيونيكس) الذي يتيح تبادلاً آمناً وآنياً للمعلومات عن الحوادث المتعلقة بالمؤثرات النفسانية الجديدة؛ ومنصات الاستهداف الاستراتيجية والعملياتية التابعة لأدوات غريدس للمعلومات الاستخبارية؛ ومنصة بيئة التدريب الفردي للتعلم الإلكتروني (ELITE)، التي أشارت إليها لجنة المخدرات في قرارها 2/66؛ وأداة رصد منصات الإنترنت بحثا عن ظهور مؤثرات أفيونية جديدة (SNOOP) للكشف عن أسواق بائعي تلك المؤثرات عبر الإنترنت وتفكيكها، إلى جانب الأنشطة التنفيذية لبرنامج غريدس.**

(د) مشروع "بريزم" ومشروع "كوهيجن"

324- عمل مشروع بريزم (المتعلق بالمنشطات الأمفيتامينية وغيره من المخدرات الاصطناعية) ومشروع كوهيجن (المتعلق بالصنع غير المشروع للكوكايين والهيروين) على توجيه المبادرات العملياتية للهيئة بشأن السلائف وذلك منذ عامي 2003 و2006 على الترتيب. وأنتجت هذه المبادرات العملياتية، التي دعمتها فرقة العمل المعنية بالسلائف[132] وكثيراً ما تولت تصميمها، تحليلا قيما، كما ساعدت في استبانة الاتجاهات الجديدة في

[132] الأعضاء الحاليون في فرقة العمل المعنية بالسلائف التابعة للهيئة هم: الاتحاد الروسي وأستراليا وألمانيا وتركيا وجنوب أفريقيا وسويسرا والصين وكولومبيا والمكسيك ونيجيريا والهند وهولندا (مملكة -) والولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول)، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الجمارك العالمية، والمفوضية الأوروبية، ولجنة البلدان الأمريكية لمراقبة المخدرات.

الاتجار بالسلائف، والفجوات ومواطن الضعف في النظام الدولي لمراقبة السلائف، والتصدي لها ومعالجتها.

325- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، أُطلقت عملية "Backup" في إطار مشروع بريزم بهدف إعداد معلومات بشأن السلائف غير المجدولة للمنشطات الأمفيتامينية (ميثيل غليسيدات الفينيل بروبانون وإستراته، وإسترات حمض ميثيل غليسيديك المادة 4،3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانون) والفنتانيل ونظائره (4-بيبيريدون و1-ثلاثي بوتوكسي كاربونيل-4-بيبيريدون). ومن شأن المعلومات التي جرى جمعها خلال عملية "باكاب" (Backup) أن تدعم أيضاً استعراض المواد الكيميائية التي تستهدفها الهيئة لتقديم توصية محتملة بجدولتها إلى لجنة المخدرات في آذار/مارس 2024.

326- وعُقد اجتماع مغلق لتبادل المعلومات، في إطار مشروع بريزم، في فيينا في حزيران/يونيه 2023. ويسر ذلك الاجتماع تبادل معلومات فيما بين البلدان في أفريقيا وأوروبا وغرب آسيا بشأن تسريب المستحضرات الصيدلانية التي تحتوي على السودوإيفيدرين الأفريقية المنشأ والاتجار بها.

327- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الهيئة ثلاثة إنذارات من خلال مشروع بريزم. وركز الإنذار الأول على أسلوب جديد لإخفاء تهريب السودوإيفيدرين؛ بينما سلط الإنذار الثاني الضوء على الخصائص الشائعة لسلسلة من شحنات مشتقات حمض غليسيديك المادة (P-2-P) والمادة (3,4-MDP-2-P) في هولندا؛ وأذكى الإنذار الثالث الوعي بإحدى السلائف المحورة الجديدة للعقار MDMA والمواد ذات الصلة من نوع "الإكستاسي"، وملح الصوديوم من الأيزوبروبيليدين (2-(4،3-ميثيلين ديوكسي فينيل) أسيتيل) المالونات (IMDPAM).

328- **وتشيد الهيئة بجميع الحكومات التي قدمت دعمها للمبادرات التنفيذية في إطار مشروعي كوهيجن وبريزم، الذي شمل تنفيذ عمليات جمع معلومات استخبارية في الوقت المحدد وعقد اجتماعات بشأن القضايا. وعلاوة على ذلك، وبغية ضمان إجراء تحقيقات متابعة في قضايا السلائف والشحنات المشبوهة بكفاءة، تشجع الهيئة جميع الحكومات التي لم تعين بعد جهات اتصال مناسبة معنية بالسلائف على القيام بذلك، وأن تبلغ الهيئة بأي تغيرات أو مستجدات في هذا الشأن في الوقت المناسب.**

(هـ) نظام الإخطار بحوادث السلائف (نظام بيكس)

329- نظام الإخطار بحوادث السلائف (نظام بيكس) هو منصة عبر الإنترنت مخصصة لتبادل معلومات عملية في الوقت الحقيقي بين السلطات المختصة فيما يتعلق بالحوادث والشحنات المشبوهة المتعلقة بالسلائف والمعدات المستخدمة في صنع المخدرات بصورة غير مشروعة. وينبه نظام بيكس المستخدمين تلقائياً بالحوادث الجديدة عبر البريد الإلكتروني. ويتيح النظام للمستخدمين إمكانية البحث باستخدام النص الحر أو باستخدام خيارات أكثر تنظيماً مع توافر العديد من خيارات البحث الثابتة والدينامية، مما يسمح للمستخدمين بإنشاء تقارير مخصصة للاستخبارات والتحليل. كما أنه يتيح تبادل الصور والوثائق التي يمكن أن تستخدمها البلدان في إجراء تحريات اقتفائية.

330- وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بلغ عدد مستخدمي نظام بيكس أكثر من 600 مستخدم مسجل من 129 بلداً وإقليماً و300 منظمة. وجرى تبادل للمعلومات عبر نظام بيكس عن أكثر من 300 4 حادث وقع في أكثر من 80 بلداً وانطوى على نحو 300 مادة. وتضمن ما مجموعه 77 حادثاً معلومات تتعلق بالمعدات. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تبادل للمعلومات عبر نظام بيكس عن حوالي 500 حادث فريد من خلال حوالي 200 1 بلاغ بشأن المواد المعنية (منها 145 بلاغاً بشأن مواد مدرجة في الجدول الأول، و218 بلاغاً بشأن مواد مدرجة في الجدول الثاني، و553 بلاغاً بشأن مواد مدرجة في القائمة المحدودة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة، و253 بلاغاً بشأن مواد غير مجدولة وغير مدرجة في تلك القائمة و47 بلاغاً بشأن مرققات). كما جرى خلال نفس الفترة تبادل للمعلومات من خلال نظام بيكس عن 14 حالة متعلقة بمعدات مختبرات.

331- **وتشجع الهيئة الحكومات على زيادة الاستفادة من نظام بيكس وتبادل المعلومات في الوقت المناسب عن الحوادث المتصلة بالسلائف ومعدات المختبرات مع إدراج التفاصيل اللازمة التي يُستند إليها في اتخاذ الإجراءات لتمكين سلطات إنفاذ القانون من إجراء التحقيقات في البلدان المعنية. كما أن تبادل المعلومات من خلال نظام بيكس يمكّن الهيئة من إصدار إنذارات من خلال مشروعي بريزم وكوهيجن (انظر الفقرة 327 أعلاه) ويمكنها من تحديث القائمة المحدودة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة. كما أنه يوفر الأساس لإجراء العمليات المحددة المدة لجمع المعلومات الاستخبارية.**

332- ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن الأنشطة التنفيذية للهيئة بشأن السلائف في تقرير الهيئة لعام 2023 عن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية سنة 1988.

(و) النظام الخفيف للإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر

333- النظام الخفيف للإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام بن أونلاين لايت) هو منصة عبر الإنترنت مشابهة لنظام بن أونلاين أطلقت في تشرين الأول/أكتوبر 2022 للتبادل الطوعي للمعلومات عن الصادرات المشروعة المزمعة المتعلقة بمواد كيميائية غير خاضعة للمراقبة الدولية، ولكنها قد تكون خاضعة للمراقبة الوطنية في بعض البلدان. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، استخدم 12 بلداً مصدراً

نظام بن أونلاين لايت لإبلاغ 50 بلداً وإقليماً مستورداً عن حوالي 725 شحنة مزمعة من المواد الكيميائية غير الخاضعة للمراقبة الدولية. **وتشيد الهيئة بالحكومات التي تنشط في استخدام نظام بن أونلاين لايت، وتشجع السلطات في جميع البلدان والأقاليم المصدرة الأخرى على النظر في استخدامه بهدف تعزيز المعارف المتصلة بالحركات الدولية للمواد الكيميائية التعويضية والبديلة التي قد تستخدم في صنع المخدرات بطريقة غير مشروعة.**

(ز) الرسالة الإخبارية التي تُصدرها الهيئة بشأن السلائف

334- من أجل مواصلة إطلاع أصحاب المصلحة على آخر المستجدات والمبادرات في مجالات مراقبة السلائف والمعدات التي يمكن استخدامها في صنع المخدرات بطريقة غير مشروعة، تنشر الهيئة رسالة إخبارية ربع سنوية تُعمم على جميع جهات الاتصال التابعة لمشروع بريزم ومشروع كوهيجن وعلى السلطات الوطنية المختصة والشركاء المعنيين. وتشير البيانات المتاحة إلى أن الرسالة الإخبارية تحظى بإقبال مرتفع من جانب القراء، مما يدل على اهتمام القراء المستهدفين بهذه الخدمة المقدمة.

الفصل الثالث-

تحليل الوضع العالمي

ألف- القضايا العالمية

1- مراقبة السلائف في البلدان التي تشهد نزاعات

335- يمكن لتسريب السلائف من التجارة المشروعة أن يحدث في أي مرحلة على امتداد سلسلة التوزيع. ولا يوجد بلد بمنأى عن محاولات المهربين الرامية إلى الحصول على مواد كيميائية لأغراض غير مشروعة، إلا أن الأقاليم الملتبسة الوضعية أو المتنازع عليها أو التي لا تندرج فعليا، في أي وقت معين، في نطاق سيطرة السلطات الوطنية المختصة التابعة لكيان معترف به دوليا تكون معرضة بقدر أكبر لخطر استهدافها من قبل المتجرين. وتختلف السيناريوهات التي تؤدي إلى ظهور أوجه للضعف من حيث طبيعتها، وتشمل عدم الاستقرار السياسي، والنزاعات، والمنازعات الإقليمية غير المحسومة بأشكالها المختلفة، والحروب الأهلية أو الاضطرابات المدنية المطولة، وقد يتغير السيناريو في بلد ما مع مرور الزمن. ويشار إلى الأماكن التي توجد بها مثل هذه السيناريوهات باعتبارها بلداناً تشهد نزاعات أو مناطق نزاعات.

336- وقد أعربت الهيئة، في عدة مناسبات، عن قلقها إزاء ما يترتب على هذه السيناريوهات من آثار على المراقبة الدولية للسلائف وخطر استهداف الأقاليم المعنية من قبل المتجرين بغرض تسريب السلائف الكيميائية و/أو الأنشطة المرتبطة بذلك التسريب أو المنَفَّذة استعدادا له. وبالإضافة إلى التسريب الصريح للسلائف من الشركات الموجودة في مناطق النزاعات، شملت الحوادث السابقة المتعلقة بمناطق النزاعات تقديم طلبات لشراء السلائف باستخدام أسماء تلك الشركات كواجهة، وتوجيه شحنات السلائف المسربة عبر أراضي البلدان التي تشهد نزاعات، وتزوير أذون الاستيراد.

337- كما تؤدي التجارة الدولية في السلائف خارج إطار نظام "بِن أونلاين"، الذي أصبح النظام العالمي المركزي لتبادل الإشعارات السابقة للتصدير عملا بالفقرة 10 (أ) من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988، إلى زيادة المخاطر فيما يتعلق بالتسريب. وينطبق هذا على البلدان المستوردة التي لا تستخدم النظام بنشاط لرصد الإخطارات الواردة. كما ينطبق على البلدان المصدرة التي لا تستخدم النظام، أو التي لا تستخدمه بانتظام، لإخطار البلدان المستوردة بكل شحنة معتزمة قبل إرسالها. ومما يثير القلق بوجه خاص تجارة المستحضرات الصيدلانية المحتوية على سلائف مجدولة، وخصوصا الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، التي أوصت الهيئة ولجنة المخدرات برصدها بالطريقة نفسها التي تُرصد بها تجارة السلائف التي تحتوي عليها تلك المستحضرات.

338- وفيما يتعلق بتجارة السلائف المتجهة إلى البلدان التي تشهد نزاعات، فإن الهيئة على علم بعدد من التحديات العملية التي تواجهها البلدان المصدرة. وعلى وجه الخصوص، ونظرا لعدم سلامة التدابير الرقابية في إقليم ما متنازع عليه، لا تتمكن سلطات البلدان المصدرة في كثير من الأحيان من إرسال إشعارات سابقة للتصدير أو التواصل مع السلطة النظيرة المعترف بها رسميًّا، والتي تتمتع بالصلاحية القانونية والقدرة اللازمة لتوفير قسط وافٍ من الإشراف والضمان للتحقق من الغرض النهائي من الشحنة أو وجهتها المقصودة. وقد يكون هناك أيضا عدم امتثال لآلية الإشعار السابق للتصدير، أي الاشتراط العملي بأن تطَّلع سلطات البلدان المستوردة على الاشعارات الواردة، و/أو القدرة المحدودة على التحقق من مشروعية الشحنة، و/أو التوضيح غير الكاف لأسباب الاعتراض على شحنة ما. وتؤدي كل هذه العوامل إلى وضع البلد المصدر في موقف صعب عند تقرير ما إذا كان يمكن المضي قدما في عملية التصدير المقترحة أم لا.

339- وقد لاحظت الهيئة أنه، نتيجة لاعتبارات اقتصادية، يسمح للشحنات بالمضي قدما في أغلب الأحيان، حتى عندما

تستوفى الحد الأدنى فقط من المتطلبات المنصوص عليها في المادة 12 من اتفاقية سنة 1988. وفي بعض الحالات البارزة في السابق، طلبت سلطات البلدان المصدرة من الشركات المصدرة ضمان نقل المواد ومناولتها في بلد المقصد على نحو آمن حتى تسلمها من قبل الشركة المستوردة. **وتثني الهيئة على جميع الجهود التي تسهم في ضمان توافر السلائف الخاضعة للمراقبة للأغراض المشروعة في جميع مناطق العالم، بصرف النظر عن وضع البلد أو حالة الإقليم، مع التصدي في الوقت نفسه لخطر التسريب. وتدعو الهيئة كذلك جميع الحكومات إلى العمل معها على استحداث سبل ووسائل مناسبة لرصد التجارة عملا بالمادة 12 من اتفاقية سنة 1988، والتعامل مع الإشعارات السابقة للتصدير بغية تيسير التجارة في المواد الكيميائية من المناطق المعرضة لمخاطر شديدة وإليها بطريقة تخضع للتنظيم الرقابي.**

2- الكيتامين: معلومات محدَّثة عن التطورات الأخيرة وحالة الضوابط الوطنية

340- ينتمي الكيتامين كيميائيا إلى فئة عقاقير "الفينيل سيكلوهيكسامين" المخدرة، وهو يعمل، مثل العقاقير الأخرى في هذه الفئة، كمادة مخدرة من العقاقير الانفصالية. وجرى تركيب هذه المادة لأول مرة في عام 1962، وسُجِّلت براءة اختراعها في بلجيكا في عام 1963، وهي تُستخدم كمخدر عام في الطب البشري والبيطري. ويُستخدم الكيتامين أيضا، بجرعات أقل من جرعة التخدير، في حالات مختارة لإدارة الألم والاكتئاب. ونظرا لسعره المعقول ومرونة أساليب إعطائه، يكتسي استخدامه كمخدر أهمية خاصة للبلدان النامية وفي طب الطوارئ. والكيتامين مدرج في قائمة منظمة الصحة العالمية النموذجية للأدوية الأساسية وقائمة منظمة الصحة العالمية النموذجية للأدوية الأساسية المعدَّة للأطفال، وهو لا يخضع للمراقبة الدولية.

341- وبدأت المناقشات بشأن حالة مراقبة الكيتامين على الصعيد الدولي في بدايات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث خضعت المادة لأول مرة لاستعراض أولي من قِبل لجنة الخبراء المعنية بالاعتماد على الأدوية التابعة لمنظمة الصحة العالمية في عام 2002، ثم استعرضته اللجنة استعراضا دقيقا في الأعوام 2006 و2012 و2014 و2015. وفي حين أوصت منظمة الصحة العالمية بعدم إخضاع الكيتامين للمراقبة الدولية، أعربت لجنة المخدرات، في قراريها 6/49 لعام 2006 و3/50 لعام 2007، عن قلقها إزاء انتشار تعاطي الكيتامين والاتجار به، وشجعت الحكومات على أن تنظر في إدراج الكيتامين في قائمة المواد الخاضعة للمراقبة بمقتضى تشريعاتها الوطنية، واعتماد نظام للتدابير الاحترازية من أجل كشف تسريب الكيتامين في الوقت المناسب.

342- ومن أجل تيسير التجارة الدولية في الكيتامين مع ضمان الامتثال للتشريعات الوطنية، أرسلت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الهيئة) إلى جميع الحكومات في آب/أغسطس 2008 استبيانا عن حالة المراقبة الوطنية لهذه المادة. ثم نُشرت المعلومات المتعلقة بمتطلبات أذون استيراد وتصدير الكيتامين في 123 بلدا وإقليما وعُمِّمت من خلال البوابة المأمونة الخاصة بالهيئة والمخصصة للحكومات (www.incb.org/incb/en/secured/governments.html).

343- وفي ضوء التطورات الأخيرة بشأن الاستعمال الطبي للكيتامين وتزايد استعماله غير الطبي والمضبوطات منه التي أبلغت عنها بعض الحكومات في السنوات الأخيرة، قررت الهيئة أن تطلب معلومات محدثة عن حالة المراقبة الوطنية لهذه المادة. وتبعا لذلك، أُرسل استبيان إلى الحكومات في نيسان/أبريل 2023. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، كانت قد وردت ردود من 88 بلدا و6 أقاليم.

معلومات محدَّثة بشأن حالة المراقبة الوطنية والاستعمال المشروع

344- وردت إلى الهيئة ردود من 101 حكومة تقدم معلومات بشأن التحديثات التشريعية المتعلقة بحالة مراقبة الكيتامين، مقارنة بـ128 حكومة قدمت هذه المعلومات ردا على استبيان الهيئة للفترة 2008–2010.

345- ومن بين المجيبين على الاستبيان الذي أرسلته الهيئة في عام 2023، أفاد نحو 70 في المائة بأنهم قد أخضعوا الكيتامين للمراقبة الوطنية. غير أن مستوى المراقبة التي يخضع لها متباين، حيث يتراوح بين خضوعه لنظم مراقبة صارمة نسبيا بموجب قوانين المخدرات، ولمتطلبات إبلاغ أو ترخيص أقل صرامة بموجب قوانين الأدوية. وبصرف النظر عن حالة المراقبة، يشترط معظم المجيبين (70 بلدا و3 أقاليم) الحصول على أذون استيراد وتصدير للتجارة الدولية في هذه المادة. وهناك قائمة بالبلدان والأقاليم التي تشترط الحصول على أذون من هذا القبيل فيما يتعلق بالكيتامين تُحدَّث بانتظام وهي متاحة لجميع الحكومات على البوابة المأمونة الخاصة بالهيئة والمخصصة للحكومات. **وتشجع الهيئة الحكومات المستوردة على إصدار رسائل عدم اعتراض أو وثيقة أخرى تدل على مشروعية الاستيراد في الحالات التي يُستورد فيها الكيتامين من بلدان يخضع فيها للمراقبة.**

346- وعلى الرغم من أن سبعة بلدان فقط أبلغت عن صنع الكيتامين على نحو مشروع، تستورد جميع البلدان المجيبة تقريبا هذه المادة للاستخدامات الطبية والعلمية، ولاحظ بعض هذه البلدان زيادات في حجم تجارة الكيتامين في السنوات الأخيرة. وإضافة إلى استخدام الكيتامين كمخدر في العمليات الجراحية والتشخيصية، وافقت عدة بلدان أيضا على استخدامه الطبي في إطار برامج خاضعة للمراقبة مثل علاج المرضى المصابين بالاكتئاب المقاوم للعلاج. كما أبلغ بعض المجيبين عن مشاريع جارية وتجارب سريرية تهدف إلى مواصلة استكشاف الإمكانات العلاجية للكيتامين في الممارسة العملية.

347- وإلى جانب التوسع في استعماله الطبي، أبلغ أكثر من 20 بلدا عن زيادة استعمال الكيتامين للأغراض الترفيهية وزيادة المضبوطات منه في السنوات الأخيرة. وكثيرا ما يُستهلك الكيتامين بكميات صغيرة بالاقتران بمخدرات أخرى في مناسبات الرقص، واكتشفت بعض الحكومات زيادة تعاطي الكيتامين لأغراض ترفيهية في المزيد من الأماكن المخصصة للحفلات، جنبا إلى جنب مع ممارسة ناشئة متمثلة في حقن الكيتامين واستخدامه في "الكيمسكس"[133] منذ نهاية حالة طوارئ الصحة العمومية المتعلقة بجائحة كوفيد-19. وأُبلغ أيضا عن زيادات في كل من عدد الضبطيات وكميات الكيتامين المضبوطة. وأبلغ أحد البلدان عن ظهور نظائر للكيتامين استجابة لإخضاع الكيتامين للمراقبة الوطنية.

صنع الكيتامين والاتجار به على نحو غير مشروع

348- أبلغ أكثر من 30 في المائة من المجيبين على الدراسة الاستقصائية التي أجرتها الهيئة في عام 2023 عن مضبوطات من الكيتامين أو عمليات اتجار به في أراضيهم. ويشمل ذلك الاتجار بالمستحضرات الصيدلانية والكيتامين المصنوع على نحو غير مشروع على السواء. وانطوت الضبطيات الفردية عادة على كميات صغيرة، في حدود بضعة غرامات، وإن كانت قد وردت بلاغات عن ضبطيات كبيرة من حين لآخر تبلغ بضعة كيلوغرامات، وضبطية واحدة لكمية بلغت 500 كيلوغرام. وأبلغت بلدان في آسيا عن أكبر كميات من المضبوطات، وهي ماليزيا (2,6 طن ضُبطت في عام 2022)، وميانمار (2,3 طن ضُبطت في عام 2022) وتايلند (ما يقرب من 1,8 طن ضُبطت في عام 2022)، وكذلك الصين، حيث بلغت كمية المضبوطات ما يقرب من 1,8 طن منذ عام 2021، وكانت بلدان المنشأ المزعومة هي كمبوديا وتايلند وميانمار. كما حُدِّدت الهند بوصفها بلد المنشأ لضبطية كبيرة واحدة في أوروبا. وكثيرا ما ضُبطت الشحنات عند المعابر الحدودية البرية أو في طرود بريدية دولية في المطارات.

349- وفي أمريكا الجنوبية، يُتجر بالكيتامين المسرَّب بغرض استخدامه في مخاليط تعرف إقليميا باسم "توسي" (أو "توسيبي" أو "2C-B المزيف" أو "كوكايينا روسادا") وتتكون من توليفات مختلفة من الكيتامين و/أو الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (MDMA) و/أو الأمفيتامينات و/أو مؤثرات نفسانية جديدة مختلفة. وهناك منتجات مماثلة في جنوب شرق آسيا تُعرف باسم "الماء السعيد" و"حليب K المجفف". وقد أُبلغ عن حالات تتعلق بـ"توسي" و"الكوكايين الوردي" في أوروبا وأمريكا الشمالية.

350- وعلى الصعيد العالمي، بلغت مضبوطات الكيتامين ذروتها في عام 2015، وبدأت في التزايد مرة أخرى منذ عام 2018 تقريبا، سواء من حيث تواتر حوادث الاتجار أو الكميات المضبوطة. ونظرا لعودة ظهور الاتجار بالكيتامين واستعماله غير الطبي، كانت هذه المادة أيضا من بين المواد المستهدفة في عمليتين استخباراتيتين محددتين زمنيا، هما عملية "ترانس" (Trance) وعملية "الضربة القاضية" (Knockout)، نفَّذتهما الهيئة في عامي 2020 و2023 على التوالي. وفي إطار هاتين العمليتين، أُبلغ عن وقوع 50 و224 حادثة متعلقة بالكيتامين على التوالي، مع ضبط أكثر من 517 كيلوغراما في العملية الأخيرة. وفي كلتا العمليتين، كانت غرب أوروبا ووسط أوروبا منطقتي المنشأ الرئيسيتين لشحنات الكيتامين المضبوطة، حيث استأثرتا بنحو 80 في المائة من الحوادث المبلغ عنها. وفي عام 2023، حُدِّد المزيد من البلدان فيما يتعلق بالاتجار بالكيتامين مقارنة بثلاث سنوات سابقة، حيث حُدِّدت كل قارة مرة واحدة على الأقل بوصفها مكان منشأ أو جهة مقصد أو نقطة عبور. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، كانت الحكومات قد أبلغت من خلال نظام الإخطار بالحوادث التابع لمشروع آيون ("نظام آيونيكس") عن 400 1 حادثة انطوت على ضبط ما مجموعه 5 أطنان من الكيتامين.

351- وفي السابق، كان الكيتامين المضبوط مسرَّبا عادة من الأسواق المشروعة. وفي حين أن التسريب، وأحيانا السرقة، من القنوات المشروعة لا يزالان يشكلان مصدرين هامين لإمدادات الكيتامين المخصصة للاستعمالات غير المشروعة، فإن المختبرات غير المشروعة المتزايدة التعقيد مكَّنت المشغلين غير الشرعيين من توليف الكيتامين من مواد كيميائية وسيطة مختلفة غير مجدولة دوليا، وهو اتجاه بدأ في آسيا منذ نحو 10 سنوات. ومنذ ذلك الحين، تمّ تفكيك مختبرات كيتامين غير مشروعة في بلجيكا وكمبوديا وكندا والصين، بما في ذلك هونغ كونغ ومقاطعة تايوان الصينية، والهند وماليزيا وهولندا (مملكة-). وكانت بعض المختبرات، وخصوصا تلك الموجودة في شرق وجنوب شرق آسيا، ذات حجم صناعي، واستخدمت أحيانا شركات "واجهة" مشروعة لاستيراد المواد الكيميائية والمعدات اللازمة.

352- وعلى الرغم من ازدياد البلاغات عن صنع الكيتامين على نحو غير مشروع، أفادت خمس بلدان فقط في ردودها على الدراسة الاستقصائية التي أجرتها الهيئة في عام 2023 بأنها كانت على علم بضبطيات من الكيتامين يُشتبه في أنه صُنع على نحو غير مشروع؛ وأبلغت أربعة بلدان منها عن صنع الكيتامين على نحو غير مشروع على أراضيها.

353- وبالمثل، تندر المعلومات المتاحة عن سلائف الكيتامين، ولا يبلغ عنها بانتظام، نظرا لأن هذه المواد الكيميائية لا تخضع للمراقبة الدولية. ومع ذلك، تقدم بعض البلدان هذه المعلومات إلى الهيئة. وغالبا ما تتصل ضبطيات سلائف الكيتامين المبلغ عنها بمادتين كيميائيتين. وكلتا المادتين من المواد الوسيطة المستخدمة في عملية توليف الكيتامين ويمكن تحويلهما إليه بسهولة، ويمكن اعتبارهما من السلائف المحورة، أي أنهما تُصنعان خصيصا بغية التحايل على التشريعات القائمة. وبلغت المضبوطات من هاتين المادتين ذروتها في عام 2014، أي قرب الوقت الذي اقترحت فيه الصين إخضاع الكيتامين للمراقبة بإدراجه في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1971. كما كانت الصين هي البلد الذي يبلغ بصورة منهجية عن أكبر مضبوطات من سلائف الكيتامين.

[133] يشير مصطلح "الكيمسكس" إلى ممارسة الجنس المتعمدة تحت تأثير المؤثرات النفسانية، في الغالب بين الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال.

وتثني الهيئة على الحكومات التي تبلغ طوعا عن مضبوطات سلائف الكيتامين ومصادرها والمعلومات السياقية ذات الصلة. وبالمثل، تثني الهيئة على الحكومات التي تستخدم تحليل التصنيف الجنائي لتحديد ما إذا كان الكيتامين المضبوط قد صُنع على نحو غير مشروع، والمواد الكيميائية المستخدمة في صنعه. وتساعد هذه الجهود على توفير الأدلة اللازمة لمنع صنع الكيتامين على نحو غير المشروع مع حماية سلاسل الإمداد المشروعة، ومن ثمَّ ضمان توافر هذه المادة للأغراض المشروعة.

3- ممارسات الهيئة في جمع البيانات وتحليلها

354- يمثل تقديم البيانات الإحصائية الشاملة والموثوقة بانتظام من الحكومات إلى الهيئة مقوما حيويا من أجل الأداء العام للنظام الدولي لمراقبة المخدرات وتحليل الاتجاهات العالمية. وتوفر البيانات الجيدة النوعية معلومات ضرورية ليس فقط لضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة بكميات كافية للأغراض الطبية والعلمية، ولكن أيضا للكشف عن عمليات تسريب المواد الخاضعة للمراقبة لأغراض غير مشروعة.

355- وتصدر الهيئة تقارير تقنية تزود الحكومات بتحليلات للمعلومات الإحصائية عن صنع المواد الخاضعة للمراقبة الدولية واستهلاكها واستخدامها ومخزوناتها والتجارة فيها. وتستند تلك التقارير إلى البيانات التي يتعين على الأطراف في الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات تقديمها، والبيانات التي تقدمها الحكومات طوعا عملا بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات. وتقدم الهيئة، استنادا إلى تحليلاتها، توصيات إلى السلطات المختصة لضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة لتلبية الاحتياجات الطبية والعلمية، مع منع تسريبها من المصادر المشروعة.

356- وفيما يتعلق بالعقاقير المخدرة، فإن تقديم تقديرات للاحتياجات السنوية المشروعة منها ملزم بمقتضى اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة، ويتعين أن تعتمد الهيئة ما تقدمه الحكومات من تقديرات قبل اتخاذها أساسا لحساب الحدود التي تُفرض على الصنع والاستيراد. ولضمان أن تتمكن الحكومات من استيراد العقاقير المخدرة للأغراض الطبية والعلمية، تضع الهيئة تقديرات للبلدان غير القادرة على وضعها. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن التزام الحكومات بالامتثال للحدود المفروضة على الواردات والصادرات من العقاقير المخدرة في الفقرة 104.

357- وفيما يتعلق بالمؤثرات العقلية، تقدم الدول الأطراف في اتفاقية سنة 1971 إلى الهيئة تقاريرها الإحصائية السنوية عن المؤثرات العقلية، وكذلك تقارير إحصائية فصلية طوعية عن الواردات والصادرات من المؤثرات العقلية. وتتولى الهيئة توفير وتحديث قائمة المؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية ("القائمة الخضراء")، والاستمارات (P وA/P، وB/P) والمواد التدريبية بغية مساعدة السلطات الوطنية المختصة على الامتثال لمقتضيات المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات وتلبية الطلبات الواردة في القرارات ذات الصلة بشأن الإبلاغ عن البيانات.

358- وفيما يتعلق بالسلائف، تقتضي اتفاقية سنة 1988، في الفقرة 12 من مادتها 12، أن تقدم الحكومات إلى الهيئة معلومات عن الكميات المضبوطة من السلائف الخاضعة للمراقبة الدولية ومصدرها، وعن أية مواد أخرى غير مدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من تلك الاتفاقية يتبين أنها استُخدمت في الصنع غير المشروع لمخدرات أو مؤثرات عقلية، وعن طرائق التحوير (التسريب) أو الصنع غير المشروع. وإضافة إلى ذلك، وعملا بالقرارات اللاحقة لاعتماد اتفاقية سنة 1988، يُطلب من الحكومات أن تقدم إلى الهيئة، على أساس طوعي، معلومات سنوية عن التجارة المشروعة في المواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988 والاستخدام المشروع لتلك المواد، وكذلك تقديرات لاحتياجاتها السنوية المشروعة من الواردات من سلائف مختارة للمنشطات الأمفيتامينية. وتقتضي اتفاقية سنة 1988 من الهيئة أن تقدم إلى لجنة المخدرات تقريرا سنويا عن تنفيذ المادة 12.

359- وبغية دعم الحكومات في الامتثال لأحكام المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 فيما يتعلق برصد التجارة الدولية المشروعة في السلائف الخاضعة للمراقبة الدولية، استحدثت الهيئة أداة شبكية مأمونة، هي نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام "بن أونلاين"). ومنذ عام 2006، ييسر نظام "بن أونلاين" التواصل الآني بين الحكومات المستوردة والمصدِّرة بشأن الشحنات المخطَّط لها من السلائف الكيميائية في إطار التجارة الدولية، مما أسهم في منع تسريب تلك المواد الكيميائية إلى قنوات غير مشروعة.

360- ويزود نظام الهيئة للإخطار بحوادث السلائف (نظام "بيكس") الحكومات بمنصة لتبادل المعلومات في الوقت الحقيقي عن الحوادث المتصلة بالمواد الكيميائية مثل المضبوطات والشحنات المعترَضة أثناء مرورها العابر وعمليات التسريب والمختبرات المكتشَفة التي تُستخدم في صنع المواد الكيميائية بصورة غير مشروعة ومعدات تلك المختبرات. ووفر نظام "بيكس" للسلطات الوطنية معلومات مفتاحية قادت إلى إجراء تحريات اقتفائية، وفي عدة حالات، أفضى الإبلاغ بتفاصيل الحوادث المتعلقة بالسلائف في الوقت المناسب إلى ضبطيات أخرى أو إلى منع التسريبات. ويعمل النظام أيضا كآلية للإنذار المبكر من أجل استبانة السلائف المستجدة وطرائق العمل المُستخدمة في التسريب، ويقدم بذلك الإرشاد للهيئة في عمليات التقييم المتعلقة بالجدولة. وعلى مدى السنة الماضية، ازداد التركيز التكميلي لنظام "بيكس" على تبادل المعلومات عن الحوادث المتعلقة بالمعدات المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع، وذلك من أجل تعزيز تنفيذ المادة 13 من اتفاقية سنة 1988 (للحصول على مزيد من التفاصيل عن نظام "بيكس"، انظر الفقرات 329-331).

361- وتُدار التقارير الإحصائية وسائر البيانات المقدمة من الحكومات، عملا بالتزاماتها المتعلقة بالإبلاغ بموجب الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، والمعلومات الطوعية المقدمة عملا بالقرارات ذات الصلة في إطار النظام الدولي لمراقبة المخدرات التابع للهيئة ونظام "بن أونلاين" والنظام الدولي لأذون الاستيراد والتصدير (I2ES)، والأخيران هما نظامان عاملان عبر الإنترنت ويمكّنان البلدان من المشاركة في تجارة المواد الخاضعة للمراقبة الدولية بصورة مأمونة وسريعة.

362- ويجري حاليا تحديث هذه النظم الثلاثة بغية تعزيز وظائفها، وذلك من أجل تلبية احتياجات الدول الأعضاء على نحو أفضل. وستشمل السمات الرئيسية الجديدة للنسخة المحدَّثة من النظام الدولي لمراقبة المخدرات، أي الجيل التالي من ذلك النظام، بوابة شبكية ستمكِّن الحكومات من توفير بيانات الإبلاغ بقدر أكبر من السرعة والدقة، وتتبع الأخطاء في الإبلاغ، واستعراض البيانات التاريخية. كما سُيزوَّد الجيل التالي من النظام الدولي لمراقبة المخدرات، الذي سيوفر بيئة شبكية محمية وآمنة للحكومات، بواجهة متعددة اللغات ودرجة أعمق من التكامل مع نظام "بن أونلاين" ونظام I2ES.

363- وإضافة إلى اضطلاع الهيئة بالمهام المنوطة بها بمقتضى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، فإنها تساعد أيضا الحكومات، من خلال برنامجها العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج "غريدس")، على التصدي لما يشكله تزايد تعاطي المؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية والمؤثرات النفسانية الجديدة من تهديدات للصحة العامة. وفي إطار برنامج "غريدس"، تُدعم التحريات الاقتفائية من خلال نظام الإخطار بالحوادث التابع لمشروع آيون (نظام "آيونيكس")، الذي يزود وكالات إنفاذ القانون الوطنية بمنصة اتصال آمنة تتيح التبادل الآني للمعلومات المتعلقة بالضبطيات والشحنات الموقوفة والمشبوهة ومحاولات التسريب التي تنطوي على مؤثرات نفسانية جديدة ومؤثرات أفيونية اصطناعية غير طبية ومواد خطرة ذات صلة. ومن الأدوات الأخرى المتاحة في إطار البرنامج منصة استخلاص المعلومات الاستخبارية وتحديد الأهداف الجديدة Intelligence HD التابعة لبرنامج "غريدس"، التي تمكِّن من إعداد المعلومات الاستخبارية العملية لكي تستخدمها السلطات الوطنية في تنفيذ تدخلات محددة الأهداف. وفي إطار العديد من التحقيقات الدولية، حققت كلتا الأداتين نتائج أسهمت بصورة مباشرة في تفكيك منظمات للاتجار بالمخدرات في جميع أنحاء العالم. غير أن فائدة نظام "آيونيكس" والمنصة الجديدة Intelligence HD التابعة لبرنامج "غريدس" ونظام "بيكس" تعتمد إلى حد كبير على ما إذا كانت المعلومات العملية تُقدَّم من خلال تلك الأدوات في الوقت المناسب وبالقدر الكافي لضمان إمكانية بدء المتابعة الفورية من أجل تحديد هوية المتجرين المتورطين.

364- **وتحث الهيئة الحكومات على تحسين آلياتها الوطنية المعنية برصد زراعة المواد الخاضعة للمراقبة وإنتاجها وصنعها والتجارة فيها. وإذ تدرك الهيئة التحديات التي تفرضها رداءة نوعية البيانات وعدم انتظامها والافتقار في كثير من الأحيان إلى البيانات الشاملة، فإنها تشدد على الحاجة إلى إدخال تحسينات قوية على نظم جمع البيانات الوطنية.**

4- مناطق التجارة الحرة والاتجار بالمخدرات والسلائف

365- اضطلعت مناطق التجارة الحرة، المعروفة أيضا باسم المناطق الحرة أو الموانئ الحرة، بدور محوري في تعزيز التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. وهذه المناطق المحددة، التي غالبا ما تكون معفاة من العديد من اللوائح الجمركية وأنظمة الاستيراد والتصدير المعتادة، تيسر حركة السلع وتعزز الاستثمار الأجنبي وتخلق فرص العمل.

366- ومع ذلك، فإن العوامل ذاتها التي تجعل مناطق التجارة الحرة جذابة للاستثمار والنشاط الاقتصادي تجعلها أيضا عرضة لسوء الاستخدام في أنشطة غير مشروعة، بما في ذلك توزيع وتصنيع السلع المزيفة وغسل الأموال والاتجار بمنتجات التبغ[134]. وفي حين أن الإشراف المحدود الذي تمارسه السلطات الجمركية على البضائع الواردة من الخارج إلى مناطق التجارة الحرة، أو من هذه المناطق إلى بلدان أجنبية، إن وُجد، ييسر من ناحية حركة البضائع بصورة أسرع، ومن ثمَّ يؤدي إلى خفض تكاليف المعاملات، فإنه يسمح من ناحية أخرى للبضائع المهربة بالحركة عبر تلك المناطق دون أن تُكتشف. وبوجه عام، أدى تخفيف الضوابط الجمركية في مناطق التجارة الحرة إلى جعلها عرضة بصورة متزايدة لمجموعة واسعة من الانتهاكات التي ترتكبها الجهات الإجرامية[135].

367- وتُنظَّم تجارة العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف التي تتم داخل مناطق التجارة الحرة وعبرها بموجب الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات والقرارات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة واتفاقية كيوتو المنقحة بشأن تبسيط الإجراءات الجمركية وتنسيقها.

مناطق التجارة الحرة والاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات

368- تسلم الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات بالضعف المتأصل في مناطق التجارة الحرة أمام استغلالها كأرض خصبة للاتجار بالمخدرات والسلائف. وبغية معالجة الحالات التي قد

(134) Kenji Omi, "'Extraterritoriality' of free zones: the necessity for enhanced customs involvement", WCO Research Paper, No. 47 (أيلول/سبتمبر 2019).

(135) International Chamber of Commerce and Business Action to Stop Counterfeiting and Piracy, "Controlling the zone: balancing facilitation and control to combat illicit trade in the world's free trade zones" (أيار/مايو 2013).

يؤدي فيها الإشراف المحدود أو انعدام الإشراف إلى تمكين المتجرين من استخدام تلك المناطق كمستودعات ملائمة لبضائعهم المهربة ولتهريب المخدرات عبر الخطوط الحدودية غير الخاضعة للمراقبة أو غير الخاضعة لمراقبة كافية، تقتضي اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة، في الفقرة 2 من المادة 31 منها، واتفاقية سنة 1971، في الفقرة 3 (أ) من مادتها 12، من الأطراف أن تمارس في مناطق التجارة الحرة نفس الإشراف والمراقبة اللذين تمارسهما في سائر أنحاء أقاليمها، ويجوز لها مع ذلك تطبيق تدابير أحزم وأحسم. وتوحي شروح الاتفاقيتين بأن الظروف التي كثيرا ما تسود في الموانئ الحرة والمناطق الحرة، والتي قد تجعل هذه المناطق ملائمة لعمليات المتجرين، تشير إلى ضرورة تطبيق تدابير مراقبة أكثر صرامة فيها مقارنة بالمناطق الأخرى.

369- وتتضمن المادة 18 من اتفاقية سنة 1988 أحكاما مماثلة تتعلق بتطبيق الأطراف تدابير في مناطق التجارة الحرة لا تقل شدة عن التدابير المطبقة في سائر أنحاء أقاليمها، بما في ذلك فيما يتعلق بالمواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من تلك الاتفاقية، أي السلائف الكيميائية. وتنص الفقرة 2 من المادة 18 من اتفاقية عام 1988 على تدابير إضافية تتطلب مزيدا من التدخل من جانب الحكومات في مناطق التجارة الحرة. وتشمل هذه التدابير مراقبة حركة البضائع والأشخاص في هذه المناطق؛ وتخويل السلطات المختصة صلاحية تفتيش البضائع والسفن الداخلة والخارجة، وعند الاقتضاء، تفتيش أطقم القيادة والمسافرين وأمتعتهم؛ وإقامة نظام لكشف الشحنات التي يُشتبه في أنها تحتوي على مخدرات ومؤثرات عقلية وسلائف كيميائية؛ وإقامة وتعهد نظم مراقبة في مناطق المرافئ وأرصفتها وفي المطارات ونقاط التفتيش الواقعة على الحدود في مناطق التجارة الحرة والموانئ الحرة.

370- وقد كشفت التجربة المكتسبة منذ اعتماد اتفاقية سنة 1988 عن ضرورة إيلاء الاهتمام لمنع تسريب السلائف داخل مناطق التجارة الحرة. وأعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن قلق عميق بشأن هذا الأمر، وشدَّد في قراره 29/1992، على أهمية تطبيق تدابير تنظيمية مناسبة، وفقا للمادة 18 من الاتفاقية، على كل مرحلة من مراحل عمليات تلقي السلائف والمواد الكيميائية الأساسية وخزنها ومناولتها وتجهيزها وتسليمها في الموانئ الحرة ومناطق التجارة الحرة وسائر المناطق الحسَّاسة كالمستودعات الجمركية. وإضافة إلى ذلك، حث المجلس الحكومات، في قراره 20/1995، على أن تعمل، قدر الإمكان، على إخضاع الشحنات التي تدخل هذه المناطق أو تخرج منها، حيثما يكون مسموحا بذلك، للضوابط اللازمة لمنع تسريبها.

مناطق التجارة الحرة واتفاقية كيوتو المنقحة بشأن تبسيط الإجراءات الجمركية وتنسيقها

371- تمثل مناطق التجارة الحرة وسيلة هامة لتيسير التجارة. وتعرِّف اتفاقية كيوتو المنقحة "المنطقة الحرة" بأنها جزء من أراضي طرف متعاقد (في الاتفاقية)، تعتبر عموما أي سلع تدخل فيه، من حيث رسوم الاستيراد والضرائب، خارج المنطقة الجمركية".

372- وعلى الرغم من أن اتفاقية كيوتو المنقحة تنص على أن لسلطات الجمارك الحق في تفتيش البضائع المخزنة في المناطق الحرة في أي وقت، لا يوجد قدر كبير من الاتساق في تطبيق هذا الحكم بين المناطق الحرة على مستوى العالم. وقد يُعزى ذلك إلى سوء تفسير التعريف المذكور آنفا للمنطقة الحرة، الذي يبدو أنه يمنح هذه المناطق وضعا يجعلها خارجة عن إقليم الدولة، مما يؤدي إلى محدودية مشاركة السلطات الجمركية وصلاحياتها[136].

373- غير أن أحكاما أخرى من اتفاقية كيوتو المنقحة توفر أدلة كافية لتبديد هذا التفسير الخاطئ. ولأن الاتفاقية تنص على مشاركة السلطات الجمركية فيما يتعلق باشتراطات ملاءمة المناطق الحرة وبنائها وتخطيطها، وأن هذه السلطات تحتفظ بالحق في إجراء التفتيش على البضائع المخزنة في هذه المناطق في أي وقت، فذلك يشير إلى أن هذه البضائع موجودة في مناطق تعتبر خارج الإقليم الجمركي لأغراض الرسوم والضرائب فقط.

374- وإضافة إلى ذلك، أصدرت منظمة الجمارك العالمية منشورا بعنوان "إرشادات عملية بشأن المناطق الحرة لضمان التطبيق الملائم (Practical Guidance on Free Zones) للإجراءات الجمركية وتدابير المراقبة في المناطق الحرة على الصعيد العالمي. وتشمل العناصر الأساسية المتضمنة في هذه الإرشادات أمورا منها المشاركة الكاملة للسلطات الجمركية في المناطق الحرة، وتقديم التقارير إلى السلطات الجمركية، واستخدام نظم البيانات وتكنولوجيا المعلومات، وإجراء المراجعات الجمركية في المناطق الحرة، وسلطة موظفي الجمارك في مصادرة البضائع غير المشروعة وإجراء التفتيش في الموقع داخل المناطق الحرة.

375- ومن شأن التطبيق الموحد لأحكام الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات واتفاقية كيوتو المنقحة أن يقلل كثيرا من فرص إساءة استخدام مناطق التجارة الحرة في الأنشطة غير المشروعة. غير أن عددا قليلا من البلدان نفذ أحكام اتفاقية كيوتو المنقحة، على الرغم من أن عدد الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية قد بلغ 129 طرفا.

العملية "إنسايت" (*Insight*)

376- بغية زيادة الوعي بعمليات وإجراءات المراقبة في مناطق التجارة الحرة، ولتحسين حمايتها من إساءة استخدامها في تسريب السلائف الكيميائية والاتجار بها، اشتركت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومنظمة الجمارك العالمية وبرنامج مراقبة الحاويات المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات

[136] Omi, "'Extraterritoriality' of free zones".

والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية في تنفيذ العملية "إنسايت" في الفترة 2022–2023. وقد نُفِّذت هذه العملية المشتركة، التي صُمِّمت كتمرين يهدف إلى فهم العمليات التي تدخل بها السلائف الكيميائية إلى المناطق الحرة وتخرج منها، في عدد محدود من المواقع.

377- وكشفت النتائج الأولية للعملية عن عدم الاتساق بين البلدان المشاركة فيما يتعلق بالوضع الإقليمي لمناطق التجارة الحرة، وما إذا كانت الإجراءات الجمركية تُطبَّق فيها وكيفية تطبيقها. ففي بعض البلدان، تُعتبر مناطق التجارة الحرة جزءا من الإقليم الجمركي، بينما لا تُعتبر كذلك في بلدان أخرى. وتجري السلطات الجمركية في بعض البلدان تحريات قائمة على المخاطر عن خلفية الشركات التي تتقدم بطلبات للاستئجار في مناطق التجارة الحرة وتتحقق من مقبولية أنشطتها وموظفيها الرئيسيين وسجلات امتثالها، بينما لا يجري ذلك في بلدان أخرى. وبالمثل، أُبلغ عن ممارسات متباينة فيما يتعلق بسلطة موظفي الجمارك في إجراء عمليات التفتيش والمراجعة والتحقيق ومصادرة البضائع داخل مناطق التجارة الحرة. وفيما يتعلق بتقديم الإقرارات والبيانات ذات الصلة، أفادت السلطات الجمركية في جميع البلدان المشاركة بأن بإمكانها الوصول إلى هذه البيانات، وإن كانت هناك تفاوتات في نوعيتها. وأفادت نصف المواقع بأنها لم تنفذ أي آليات تعاون مع المشغلين والشركات.

378- وعلى الرغم من أن العملية المشتركة لم تُنفَّذ سوى على نطاق محدود، تؤكد النتائج ضرورة تعزيز الشفافية في الإجراءات والآليات في مناطق التجارة الحرة. ولا يزال تباين الممارسات فيما بين البلدان فيما يتعلق بمراقبة مناطق التجارة الحرة وانخفاض مستوى الرقابة من جانب السلطات الجمركية في تلك المناطق، مقارنة ببقية أنحاء الإقليم الذي تقع فيه، من دواعي القلق، حيث تجعل هذه العوامل مناطق التجارة الحرة عرضة للاستغلال من جانب المنظمات الإجرامية، التي تتمكن من الاتجار بالمخدرات والسلائف الكيميائية عبر هذه المناطق بسهولة أكبر. **وبناء على ذلك، تؤكد الهيئة مجددا أن الدول الأطراف في الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات مطالبة بتطبيق تدابير لمراقبة المخدرات في الموانئ الحرة والمناطق الحرة لا تقل صرامة عن التدابير المطبقة في سائر أنحاء أقاليمها، وأن لديها خيار تطبيق تدابير أكثر صرامة، على النحو المبين في الاتفاقيات[137]. واتخاذ تدابير لمراقبة المخدرات في الموانئ الحرة والمناطق الحرة أمر ضروري لمنع الاتجار بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية الخاضعة للمراقبة الدولية.**

5- الممارسات المتبعة والتحديات القائمة في تنفيذ التدابير المطبقة وطنيا لمراقبة السلائف الكيميائية غير المجدولة

379- أفضى التدقيق في البيانات المتعلقة بالتجارة الدولية في السلائف الكيميائية إلى آثار منها ازدياد الاهتمام الذي يوليه صانعو المخدرات غير المشروعة لإمكانية الحصول على نفس المواد الكيميائية من الأسواق المحلية. وقد وجهت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات الانتباه إلى هذا الاتجاه في فصول محددة من تقريريها عن السلائف لعامي 2020 و2021[138].

380- وأجرت الهيئة دراسة استقصائية في حزيران/يونيه 2021 وأخرى للمتابعة في آذار/مارس 2023 في محاولة لتقييم ما هو مطبق حاليا في الأسواق المحلية من تدابير لمراقبة السلائف. وبحلول تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، كانت 78 حكومة والمفوضية الأوروبية قد قدمت ردودا. ومن بين هذه الجهات المجيبة، قدمت 62 جهة معلومات مفصلة عن تدابير مراقبة محددة. ووسعت الدراسة الاستقصائية أيضا نطاق الأسئلة المتعلقة بالضوابط المحلية لتشمل مواد كيميائية أخرى غير مجدولة دوليا تبين أنها استخدمت في صنع المخدرات غير المشروع.

381- وأفاد ما يقرب من 80 في المائة من الحكومات المجيبة بأنها قد أخضعت مواد كيميائية أخرى غير مجدولة دوليا للمراقبة الوطنية، تتراوح بين مادة كيميائية واحدة وأكثر من 70 مادة كيميائية. وتعلم الهيئة أيضا بأن بعض البلدان توسع بصورة عامة تعاريف المواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة، وذلك بإدراج مجموعات كاملة من مشتقات المواد الكيميائية المجدولة وغيرها من المواد الوثيقة الصلة بها. فعلى سبيل المثال، طبقت كندا نهجا من هذا القبيل على نظائر المادة 4-AP ومشتقاتها، التي باتت محظورة جنائيا بموجب قانون المخدرات والمواد الخاضعة للمراقبة في كندا في عام 2022.

382- وقدمت الدراسة الاستقصائية معلومات عن عدد المواد الكيميائية غير المجدولة التي أُخضعت للمراقبة الدولية. وكشفت الدراسة الاستقصائية أن 28 بلدا قد أخضعت ما بين مادة واحدة وعشر مواد كيميائية غير مجدولة دوليا للمراقبة الوطنية. وإضافة إلى ذلك، فرضت ثلاثة بلدان تدابير مراقبة وطنية على ما يتراوح بين 11 إلى 20 مادة كيميائية من هذا القبيل، وقامت أربعة بلدان بذلك فيما يتعلق بما يتراوح بين 21 و30 مادة كيميائية.

383- واستنادا إلى نتائج الدراسة الاستقصائية، حددت الهيئة أربعة مجالات رئيسية لمنع تسريب السلائف غير المجدولة في الأسواق المحلية من القنوات المشروعة إلى القنوات غير المشروعة، وهي: (أ) الصنع؛ (ب) التوزيع؛ (ج) الاستخدامات النهائية؛ (د) التجارة الميسرة بالإنترنت في السلائف الكيميائية (غير المجدولة).

[137] الفقرة 2 من المادة 31 من اتفاقية سنة 1961؛ والفقرة 3 (أ) من المادة 12 من اتفاقية سنة 1971؛ والمادة 18 من اتفاقية سنة 1988.

[138] E/INCB/2021/4 وE/INCB/2020/4.

384- وتساعد المعلومات المقدَّمة في الردود الوطنية الهيئةَ على تحديث حزمة معلوماتها المتعلقة بمراقبة السلائف، مما يمكن من تعزيز الحوار مع الحكومات والإسهام في المناقشات السياساتية بشأن تدابير التصدي لانتشار المواد الكيميائية غير المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988. **وتشيد الهيئة بجميع الحكومات التي قدمت ردودا ووفرت معلومات هامة بشأن نطاق ومدى تشريعاتها الوطنية، بما في ذلك الضوابط الداخلية على المواد المدرجة في كل من الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988 والمواد الكيميائية الإضافية غير المدرجة في الجدولين المذكورين التي تخضع للمراقبة الوطنية.**

385- ومن الواضح أن استخدام المواد الكيميائية غير المجدولة، بما فيها السلائف المحوَّرة، في الصنع غير المشروع للمخدرات يمثل تحديا رئيسيا في مجال المراقبة الدولية للسلائف. وبغية إذكاء وعي الحكومات، أنتجت الهيئة وأصدرت عدة موارد ووثائق توجيهية، بما في ذلك القائمة المحدودة للمواد الكيميائية غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة، التي تُحدَّث سنويا، والدراسات المعنية بالسلائف الكيميائية، ووثيقة توجيهية بشأن التصدي لانتشار المواد الكيميائية غير المجدولة. وهذه الوثيقة الأخيرة هي نتيجة لمشاورات مكثفة وسلسلة من الفعاليات التي عقدتها الهيئة أو دعمتها منذ عام 2020، وهي توفر مجموعة كاملة من الخيارات المتعلقة بالسياسات والإنفاذ التي يمكن للحكومات أن تختارها لمواجهة التحدي المتمثل في استخدام هذه المواد الكيميائية غير المجدولة في الصنع غير المشروع للمخدرات. وتنشر الهيئة أيضا في كل عام، كجزء من حزمة المعلومات التي تُعمَّم على جميع الأطراف في اتفاقية سنة 1988، تجميعا للتدابير الوطنية/المحلية التي اعتمدتها الحكومات بغية إخضاع المواد الكيميائية للمراقبة.

386- وأخيرا، أطلقت الهيئة أيضا في تشرين الأول/أكتوبر 2022 نظام "بن أونلاين لايت"، وهو نظام إلكتروني مماثل لنظام بن أونلاين مخصص لتبادل المعلومات عن الصادرات المزمعة من السلائف الكيميائية غير الخاضعة للمراقبة الدولية. ويعمل نظام "بن أونلاين لايت" حصريا على أساس طوعي. ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية في الفقرة 333.

387- وفي كثير من الأحيان، قد تقع مختلف فئات الصناعات التي تستخدم المواد الكيميائية – سواء كانت خاضعة للمراقبة الدولية أم لا – دون علم من القائمين عليها ضحية لاستغلال المتجرين بالمخدرات من أجل الحصول على سلائف كيميائية لاستخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات. ومن ثمَّ، فإن التعاون الطوعي مع فئات الصناعات ذات الصلة عنصر أساسي في المراقبة الفعالة للسلائف الكيميائية. وفي حين أن فئات الصناعات التي تتعامل مع سلائف المخدرات المعروفة والخاضعة للمراقبة الدولية تكون عموما جهات مرخَّصا لها/خاضعة للتنظيم من قِبل السلطات، فإن الفئات التي تتعامل مع المواد الكيميائية البديلة غير المجدولة وغير الخاضعة للمراقبة الدولية معروفة بدرجة أقل، وقد لا تكون مرخَّصة/خاضعة للتنظيم. وفي عام 2022، نشرت الهيئة كتيبا يحتوي على استعراض عالمي لفئات الصناعات المشاركة في صنع وتوزيع وتجارة المواد الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع. ويهدف الكتيب إلى لفت انتباه الحكومات إلى ضرورة توسيع نطاق التعاون الطوعي مع فئات الصناعة ليشمل عددا أكبر بكثير من الجهات الفاعلة. وفي هذا الصدد، تعمل الهيئة أيضا مع الشركاء من أجل وضع منهجيات تسمح للدول الأعضاء بوضع مخطط لمشهد الصناعات الوطنية لديها، وتحديد مجالات التدخل المحتملة، وتعزيز المشاركة الاستباقية والمسؤولة من جانب فئات الصناعة في منع التسريب.

6- التحديات القائمة والفرص المتاحة لتعزيز العلاج من المخدرات وإعادة تأهيل من يتعاطاها وفقا للمعايير الدولية لعلاج اضطرابات تعاطي المخدرات التي وضعها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية بعد جائحة كوفيد-19

388- مع تباطؤ جائحة كوفيد-19 العالمية وإعلان منظمة الصحة العالمية نهاية هذا المرض كحالة طوارئ صحية عمومية في أيار/مايو 2023، تسعى الحكومات في جميع أنحاء العالم جاهدة لاستئناف توفير الخدمات العامة في مجال العلاج من المخدرات وإعادة تأهيل من يتعاطاها لصالح الفئات السكانية الأكثر ضعفا. وبالنظر إلى تأثير الجائحة على تقديم العلاج والخدمات، يمكن أن يوفر تحليلٌ للتحديات المستمرة والنهج المبتكرة للعلاج وإعادة التأهيل مساهمات قيمة في تطوير السياسات والنهج العامة في المستقبل.

389- وقد ناقشت الهيئة في تقاريرها السنوية السابقة مسألة توفير الخدمات العلاجية الفعالة، وخصصت مؤخرا فصولا محددة للمواضيع التالية: تعاطي المخدرات لدى المرأة (2016)؛ وعلاج المصابين بالاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع كعناصر أساسية لخفض الطلب على المخدرات (2017)؛ وتحسين خدمات وقاية الشباب وعلاجهم من تعاطي مواد الإدمان (2019)؛ والوباء المخفي: تعاطي المخدرات في أوساط كبار السن (2020).

390- وقد تركت جائحة كوفيد-19 أثرا عميقا على تقديم خدمات العلاج. وأدى الضغط على نظم الرعاية الصحية وتقييد التنقلات إلى تعطيل أساليب العلاج التقليدية في العديد من السياقات الوطنية. وحتى قبل بداية الجائحة، كان المشهد العالمي لخدمات العلاج من تعاطي المخدرات وإعادة تأهيل الأشخاص الذين يتعاطونها يتسم بوجود أوجه تفاوت وتحديات وقيود استلزمت اتخاذ تدابير تصد شاملة وقائمة على الأدلة. وسلط المكتب المعني بالمخدرات والجريمة الضوء على وجود فجوة كبيرة بين الطلب على علاج اضطرابات تعاطي المخدرات وتوفير هذا العلاج فعليا، حيث تلقى الرعاية في عام 2021 واحد فقط من كل خمسة أفراد متضررين. وقد كشفت

الجائحة بقدر أكبر أوجه عدم المساواة هذه، التي أثَّرت بصورة غير متناسبة على الفئات السكانية الضعيفة.

391- وفي عام 2012، أصدرت 12 من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها بيانا مشتركا يدعو الدول إلى إغلاق مراكز الاحتجاز القسري للمرتهنين للمخدرات وإعادة تأهيلهم وتنفيذ خدمات صحية واجتماعية طوعية في المجتمع المحلي تستنير بالأدلة وتقوم على الحقوق. ولكن بعد مرور أكثر من 10 سنوات، لا يزال العديد من هذه المراكز يعمل. وفي بعض الحالات، تعمل هذه المراكز كعيادات خاصة بالتعاون مع أسر المرضى، كما لوحظ في بعض أجزاء أمريكا الجنوبية، أو كمرافق شبيهة بالسجون تديرها الدولة وتعمل خارج مراقبة ورصد نظام العدالة، كما هو الحال في أجزاء من آسيا. وفي بعض البلدان في أفريقيا، تظهر هذه المراكز داخل المستشفيات وكنتيجة للقيود الإدارية والمالية. ويشير تقرير صادر عن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام 2022 إلى أن مرافق العلاج الإلزامي من تعاطي المخدرات في شرق وجنوب شرق آسيا لم تُغلَق كما كان مقررا.

392- وربما يكون التحول في أنماط تعاطي المخدرات الذي لوحظ في كثير من المناطق قد كشف أن الحكومات والمجتمعات المحلية غير مستعدة للتصدي له. ونتيجة لذلك، ونظرا لمحدودية توافر خدمات العلاج الملائمة، جرى توجيه عدد متزايد من المرضى إلى مرافق العلاج الإلزامي التي لوحظ تدهور ظروفها في بعض البلدان. وبالمثل، فإن الاكتظاظ وعدم كفاية برامج إعادة التأهيل في السجون يضاعف من التحديات القائمة، حيث يؤثر على الرفاه البدني والعقلي على حد سواء.

393- ولا يقتصر توفير العلاج غير القائم على الأدلة على البيئات الإلزامية. فلا يزال العديد من مرافق العلاج وإعادة التأهيل في جميع أنحاء العالم يستخدم تدخلات مثل التمارين البدنية، والعمل القسري، والاستخدام المفرط للمهدئات، والتحول القسري من دين إلى آخر، والعقاب في زنزانات العزل تحت ستار "العلاج". ويشمل ذلك المرافق التي مُنحت تراخيص من الحكومات ولكنها لا توفر لموظفيها التدريب المناسب أو لا تخضع للرصد بما يتماشى مع المعايير الدولية لعلاج اضطرابات تعاطي المخدرات التي وضعها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية.

394- ووفقا لليونيسف، أكدت الجائحة الحاجة إلى تعزيز الدعم في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي للفئات السكانية الضعيفة، وخاصة الشباب. وفي عام 2022، أفاد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بأن الشباب كانوا يتعاطون المخدرات أكثر من الجيل الأكبر سنا، مما قد يضر بوجه خاص بصحتهم العقلية. وعلى سبيل المثال، شددت الخطط الوطنية المتعلقة بالصحة العقلية في بابوا غينيا الجديدة وتايلند والفلبين وماليزيا على ضرورة تحويل تقديم الخدمات من العلاج السريري المؤسسي المتخصص إلى تعزيز الخدمات المجتمعية وزيادة التركيز على إعادة التأهيل والتعافي والإدماج والدعم الاجتماعيين.

395- وتجدر ملاحظة أن الجائحة لم تسلط الضوء على التحديات القائمة فيما يتعلق بالعلاج وإعادة التأهيل فحسب، بل كانت أيضا بمثابة محفز للابتكار في مجال خدمات العلاج. فعلى سبيل المثال، برز إدماج تقديم الخدمات الصحية عن بُعد مع التكنولوجيا كحل واعد، خاصة في أمريكا الشمالية، بتغلبه على الحواجز التقليدية أمام تقديم الرعاية وتعزيز مشاركة المرضى. وينطوي تقديم الخدمات الصحية عن بُعد، الذي ثبت أنه مجد ومقبول، على إمكانية تقديم العلاج القائم على الأدلة والدعم عن بُعد، مما يزيد من رضا المرضى.

396- ولوحظت أيضا تطورات في خدمات العلاج الشخصي والبديل أدت إلى تحسينات في عملية إعادة التأهيل. وتؤكد مبادرات مثل برنامج التحويل عن المحاكم في تايلند أهمية البدائل التي تعطي الأولوية لإعادة التأهيل بدلا من التدابير العقابية. وتتماشى هذه البرامج القائمة على الأدلة مع توصيات المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية بشأن إعادة التأهيل الفعالة للمصابين باضطرابات تعاطي المخدرات.

397- ولوحظ الاعتماد الناجح لمعايير الجودة في العديد من البلدان، مما يعكس الجهود التي تبذلها الحكومات من أجل تحسين حياة المرضى الذين يتعاطون المخدرات وتعزيز الحفاظ على كرامتهم، كما لوحظ استعداد منظومة الأمم المتحدة لدعم هذه المساعي وتعزيزها. فعلى سبيل المثال، في الفترة بين عامي 2020 و2021، شارك مركزان للعلاج في بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) والجمهورية الدومينيكية في مبادرة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة المعنونة "ضمان الجودة: تيسير علاج الارتهان للمخدرات في أمريكا اللاتينية وفقا للمعايير الدولية لعلاج اضطرابات تعاطي المخدرات". وأكَّد تقييم أُجري في بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) أن المؤسسات التي خضعت للتقييم استوفت ما متوسطه 86 في المائة من المعايير الرئيسية للجودة. وفي الجمهورية الدومينيكية، كان لدى 58 في المائة من المرافق أطباء متخصصون في طب الإدمان أو الطب النفسي المعني بشؤون الإدمان ضمن الموظفين، وقدم بعضها (48 في المائة) خدمات لفئات سكانية محددة، مثل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

398- وفي أماكن أخرى في القارة الأمريكية، استحدثت إكوادور مرافق علاجية تقدم خدمات الدعم الاجتماعي، بما في ذلك المساعدة في التعليم والتدريب المهني (74 في المائة)، والدعم في الحصول على عمل وتوليد الدخل (48 في المائة)، والدعم في الحصول على سكن (29 في المائة). وفي غواتيمالا، توفر معظم المرافق العلاج المعزِّز لعوامل التحفيز، وجلسات المشورة الجماعية والفردية، وبرامج التيسير المكوَّنة من اثنتي عشرة خطوة، فضلا عن العلاج عبر الإنترنت أو العلاج القائم على الإنترنت. وفي المكسيك، يتلقى أكثر من نصف المرافق تمويلا من وزارة الصحة، على الرغم من أن عددا صغيرا منها فقط يلبي احتياجات المشردين (8 في المائة)، أو مجموعات السكان الأصليين (6 في المائة)، أو المهاجرين والنازحين واللاجئين (5 في المائة). وبوجه عام، ازدادت القدرة على التعامل مع مختلف أنواع المخدرات، ولكنَّ توفير الرعاية الطبية المتخصصة والدعم في مجال التمريض لا يزال يشكل تحديا، شأنه في ذلك شأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

399- وفي أفريقيا، لا تزال ندرة المعلومات الشاملة والبيانات المتعلقة بالانتشار تعوق الجهود الرامية إلى معرفة الحجم الحقيقي لمشكلة تعاطي المخدرات ومدى توافر العلاج المناسب. ووفقا لآخر تقرير بشأن الاختبارات الميدانية في البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية أعده المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، تتخذ نظم العلاج من اضطرابات تعاطي مواد الإدمان في غرب ووسط أفريقيا شكل مراكز رعاية تديرها الحكومة ضمن نظام الرعاية الصحية، ومرافق لعلاج الإدمان في العيادات الخارجية، وأنواعا مختلفة من مراكز الاستشفاء. وغالبية هذه المراكز والمرافق لا توفر العلاج بالمواد الناهضة الأفيونية المفعول أو لا توفره بالقدر الكافي، باستثناء تلك التي توجد في توغو والسنغال وكوت ديفوار. كما حُدِّد عدد من التطورات الإيجابية، مثل اللجنة المشتركة بين الوزارات لمكافحة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية التي أُنشئت مؤخرا في بنن. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة ماسة في المنطقة إلى استحداث خدمات تستهدف فئات سكانية محددة، مثل النساء والأطفال والسجناء.

400- **وتحث الهيئة الحكومات على ضمان توافر فرص الحصول على خدمات العلاج الطوعية القائمة على الأدلة بما يتماشى مع المعايير الدولية لعلاج اضطرابات تعاطي المخدرات التي وضعها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية. ويتعين على الحكومات، عند قيامها بذلك، أن تعالج أوجه التفاوت المنهجية وأن تضمن استيعاب الجميع في خدمات العلاج، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة. وتشجع الهيئة أيضا الحكومات على مواصلة التركيز على المبادرات الرامية إلى مكافحة الوصم والتمييز فيما يتعلق بالأشخاص الذين يتعاطون المخدرات.**

401- **وتؤيد الهيئة دعوة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة الحكومات إلى إغلاق مرافق العلاج الإلزامي وتحويل الجهود والموارد نحو توفير خدمات العلاج القائمة على الأدلة وبدائل السجن.**

402- **وتشجع الهيئة الحكومات على مواصلة التعاون مع المجتمع الدولي من أجل تعزيز قدرات الإدارة والرصد، فضلا عن جمع البيانات وتبادلها، بغية تقديم الإرشاد للسياسات العامة وعمليات توفير خدمات العلاج وإعادة التأهيل وتحسينهما.**

403- **وأخيرا، تحث الهيئة الدول الأعضاء على تنفيذ آليات استعراض مستمر موجهة إلى مرافق العلاج المرخصة في أراضيها بهدف ضمان الامتثال للمعايير الدولية لعلاج اضطرابات تعاطي المخدرات التي وضعها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية.**

7- تأثير الجرائم المتصلة بالمخدرات على البيئة

404- برز التفاعل المعقد بين اقتصادات المخدرات غير المشروعة والتدهور البيئي كشاغل مُلِحّ يتطلب تدقيقا شاملا وإجراءات متضافرة. ويتخذ تأثير الأنشطة غير المشروعة المتصلة بالمخدرات على البيئة أشكالا مختلفة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك إزالة الغابات، وتلوث الأنهار والتربة، وتسمم الحيوانات والبشر. كما يمكن أن يكون إنتاج المخدرات وصنعها والاتجار بها على نحو غير مشروع مرتبطا، بصورة غير مباشرة، بأنشطة أخرى ضارة بالبيئة، مثل التعدين غير المشروع. وغالبا ما تكون المجتمعات المحلية هي الأكثر تضررا من آثار تلك الأنشطة، نظرا لأنها قد تدمر سبل العيش وتؤدي إلى ظهور العنف وتعاطي المخدرات بين السكان في المناطق النائية. وفي حين أن الصلة بين الأنشطة غير المشروعة المتصلة بالمخدرات والعواقب البيئية لا تزال تتطلب مزيدا من البحث، فإن هناك أدلة متزايدة تشير إلى أن هناك صلات هامة مؤثرة.

405- وكثيرا ما تجري زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة في المناطق النائية والهشة إيكولوجيا، مما يؤدي إلى آثار كبيرة على النظم الإيكولوجية المحلية والتنوع البيولوجي. ووفقا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أصبحت الغابات الاستوائية في نيجيريا مراكز لزراعة القنب غير المشروعة، مما تسبب في تحولات عميقة في ديناميكياتها الإيكولوجية. وبالمثل، شهدت منطقة الأنديز توسعا في زراعة الكوكا غير المشروعة، مما أدى إلى إزالة الغابات وتدهور التربة وفقدان التنوع النباتي والحيواني على نطاق واسع. ويواجه حوض الأمازون، وهو منطقة غنية بالتنوع البيولوجي، تهديدات بسبب زراعة الكوكا غير المشروعة التي أدت إلى فقدان الغابات بدرجات متفاوتة في جميع البلدان. وفي منطقة المثلث الذهبي في جنوب شرق آسيا، اضطلعت زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة بدور محوري في تدهور الغابات. وفي مناطق معينة في أفغانستان، مثل ولاية هلمند الجنوبية، أدت زراعة خشخاش الأفيون إلى التملح بسبب سوء تصريف المياه أثناء الري.

406- وتُستخدم في إنتاج المخدرات غير المشروع مواد كيميائية ضارة تتسرب إلى البيئة، مما يؤدي إلى تلوث ضار وواسع النطاق. فعلى سبيل المثال، ينطوي توليف الميثامفيتامين على استخدام مواد كيميائية خطرة، مثل الأمونيا اللامائية، غالبا ما يجري التخلص منها في البيئة دون معالجتها على النحو السليم. وفي المنطقة الجغرافية الصغيرة نسبيا التي تضم المناطق الجنوبية من مملكة هولندا والمناطق الشمالية من بلجيكا، أدى تركُّز مواقع إلقاء النفايات المرتبطة بإنتاج المخدرات الاصطناعية إلى تلوث التربة والمياه بدرجة كبيرة. وبالمثل، تُستخدم في إنتاج الكوكايين في ذلك الجزء من حوض الأمازون الواقع في منطقة الأنديز موادٌ مثل حامض الكبريتيك والكيروسين، مما يؤدي إلى اضطرابات إيكولوجية. وعلى الرغم من أن المخاطر التي تشكلها هذه الأنشطة على الصحة العامة والتنوع البيولوجي قد تكون صغيرة نسبيا على المستوى العالمي، فإنها قد تكون كبيرة على المستوى المحلي.

407- وتؤدي البصمة الكربونية التي يسببها إنتاج المخدرات غير المشروع إلى آثار مقلقة على تغير المناخ. فعلى سبيل المثال، تشير البيانات الإحصائية التي قدمها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن صنع الكوكايين يؤدي إلى انبعاث كميات كبيرة من الكربون، تُقدَّر بنحو 8,9 ملايين طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا. ويتطلب إنتاج كيلوغرام واحد من الكوكايين أكثر من 300 لتر من البنزين، مما يؤدي إلى آثار ضارة بصحة الحيوان والإنسان على السواء تتراوح من تلوث المياه إلى تدهور التربة. وتؤدي عمليات إنتاج

المخدرات غير المشروع، بما تتسم به من قصور في إدارة النفايات في المواقع النائية، إلى تفاقم الآثار المترتبة على انبعاثات الكربون. وفي كمبوديا وميانمار، أدى استخدام السلائف الكيميائية في عمليات صنع العقاقير الاصطناعية بصورة غير مشروعة إلى آثار سلبية محددة على النظم الإيكولوجية الهشة في هذين البلدين نتيجة لكميات الأخشاب الكبيرة التي تتطلبها هذه العمليات. وإضافة إلى ذلك، فإن الأنشطة غير القانونية في مجالي تعدين الذهب وتعدين العملات المشفرة (الذي ينطوي على استهلاك هائل للطاقة لأغراض الحوسبة)، التي تتشابك غالبا مع الاتجار بالمخدرات، تؤدي دورا محوريا في زيادة إزالة الغابات وزيادة انبعاثات الكربون داخل منطقة الأمازون.

408- ويرتبط الاتجار بالمخدرات بأشكال مختلفة من استغلال البيئة. ففي أمريكا الوسطى، تنوّع عصابات المخدرات أنشطتها بسلاسة لتشمل قطع الأشجار غير القانوني والتعدين غير القانوني والاتجار بالأحياء البرية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأنشطة كثيرا ما تقترن بمجموعة من الجرائم المتقاربة، من الرشوة إلى جرائم العنف. وتشير البحوث التي أجريت في أمريكا الوسطى إلى أن الاتجار بالمخدرات يمكن أن يؤدي بصورة غير مباشرة إلى تغيرات في استخدام الأراضي نظرا لأنه ييسّر إزالة الغابات من خلال ممارسات غير مشروعة للسيطرة على رؤوس الأموال والأراضي، مما قد يؤدي إلى آثار بيئية أكبر من تلك التي تسببها الأفعال المباشرة لشبكات الاتجار بالمخدرات.

409- وفي إكوادور، يشكل تدهور البيئة والموارد الطبيعية الناتج عن زراعة شجيرة الكوكا وإنتاج الكوكايين تهديدات لسبل كسب العيش الهشة على الحدود الشمالية مع كولومبيا، وخصوصا للسكان الذين يعتمدون اقتصاديا على حصاد الأصداف وسرطان البحر. ويمكن أن يؤدي هذا الوضع إلى دفع السكان المحليين الضعفاء إلى الانخراط في الاقتصاد غير المشروع، بما في ذلك أنشطة تهريب الكوكايين أو تهريب البنزين المدعوم إلى المتجرين بالكوكايين في مقاطعة نارينيو في كولومبيا لاستخدامه في صنع الكوكايين.

410- وفي المكسيك، تعاني منطقة جبال سييرا مادري الغربية على وجه الخصوص من تلاقي زراعة القنب وخشخاش الأفيون غير المشروعة مع تجارة جذوع الأشجار المقطوعة بصورة غير مشروعة. وفي جميع أنحاء حوض الأمازون، يُبلغ بصورة روتينية عن نزاعات عنيفة بين المجتمعات المحلية والمتجرين بالمخدرات كثيرا ما تكون نتيجة للشكاوى من المضاربة على الأراضي واحتلالها غير القانوني. وتعد منطقة الحدود الثلاثية بين البرازيل وبيرو وكولومبيا بؤرة ساخنة للإزالة غير المشروعة للغابات، مدفوعة بالاتجار غير المشروع بالأخشاب فضلا عن الاتجار بالمخدرات.

411- وفي أفريقيا، أدت زيادة أنشطة إنفاذ القانون على امتداد الدروب التقليدية لإمدادات المخدرات إلى تغيير أنماط التوزيع، مع بروز غرب أفريقيا كمركز هام. ففي نيجيريا، على سبيل المثال، تنطوي عمليات زراعة القنب في الهواء الطلق على مهام كثيفة العمالة مثل التطهير والغرس والحصاد، مما قد يؤدي إلى انبعاث غازات الدفيئة نتيجة لاستخدام الوقود والكهرباء. وإضافة إلى ذلك، تنخرط الجماعات المسلحة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات أيضا في أنشطة غير مشروعة مثل صيد الفِيَلة غير المشروع والاتجار بالعاج، مما يؤثر بصورة أكبر على المناظر الطبيعية والحياة البرية في القارة.

412- وكثيرا ما تكون للجهود الرامية إلى القضاء على محاصيل المخدرات غير المشروعة عواقب بيئية غير مقصودة. فيمكن أن يؤدي الرش الجوي بمبيدات الأعشاب، مثل الغليفوسات، إلى الإضرار بأنواع غير مستهدفة وتلوث التربة والمياه. وأكدت مفوضية حقوق الإنسان، في تقريرها بشأن التحديات الناشئة عن التصدي لمشكلة المخدرات العالمية بجميع جوانبها ومواجهتها في التمتع بحقوق الإنسان[139]، الصادر في آب/أغسطس 2023، أن الرش الجوي بمبيدات الآفات وغيرها من المواد الكيميائية يشكل تهديدات للبيئة وصحة السكان المتضررين، وأوصت الدول وأصحاب المصلحة المعنيين بتجنب الرش الجوي للقضاء على المحاصيل وضمان ألا يؤثر القضاء على المحاصيل غير المشروعة سلبا على البيئة أو صحة الأفراد.

413- وفي ذلك التقرير، أقرت المفوضية كذلك بأن بعض أبرز آثار اقتصادات المخدرات غير المشروعة، مثل إزالة الغابات، والزراعة الأحادية، وتلوث المياه والتربة، والبصمة الكربونية العالية للزراعة الداخلية، تشكل خطرا على إمكانية التمتع ببيئة نظيفة وصحية، وهو ما اعترفت الجمعية العامة في عام 2022 بأنه حق عالمي من حقوق الإنسان[140]. وتشهد على ذلك مثلا الأوضاع في كولومبيا، حيث يتشابك العنف والنزوح المتصلان بالمخدرات، في حين يمكن أن تؤدي جهود القضاء على المحاصيل إلى مزيد من إزالة الغابات بسبب التغيرات في استخدام الأراضي، وأيضا في ميانمار، حيث تسببت جهود مماثلة تهدف إلى القضاء على زراعة خشخاش الأفيون في تآكل التربة وما يصاحبه من فقدان ممارسات الحراجة الزراعية المحلية.

414- ولا يزال تحقيق التوازن بين التصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات والتقليل إلى أدنى حد من الضرر البيئي يشكل تحديا معقدا. ويتطلب التصدي للآثار البيئية الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات اتباع نهج كلي. ويعد التعاون الدولي ضروريا بالنظر إلى ما تنطوي عليه الجرائم المتصلة بالمخدرات من احتمالات تقويض النظم الإيكولوجية ورفاه البشر. وتشمل تدابير التصدي المنسقة الجهود الشاملة في مجال إنفاذ القانون، وتدابير حماية البيئة، واستراتيجيات التنمية المستدامة.

415- **وتدعو الهيئة الحكومات إلى أن تتخذ، بدعم من المجتمع الدولي، إجراءات عاجلة للتصدي لهذه التهديدات، مع إعطاء الأولوية لسلامة السكان المحليين والأصليين والضعفاء ورفاههم، فضلا عن حماية البيئة. وإضافة إلى ذلك، تحث الهيئة الحكومات على التعاون مع المجتمع الدولي ومع منظومة الأمم المتحدة على تحسين البحوث والبيانات المتاحة عن ديناميات المخدرات غير المشروعة والبيئة والآثار ذات الصلة في جميع مناطق العالم.**

---

[139] A/HRC/54/53.

[140] قرار الجمعية العامة 300/76.

باء- أفريقيا

تلاحظ الهيئة مع القلق عدم كفاية توافر المخدرات والمؤثرات العقلية للاستعمال الطبي في أفريقيا، وتؤكد مجددا أهمية تحسين توافر المواد المجدولة دوليا للأغراض الطبية وإمكانية الحصول عليها.

توسع دور أفريقيا، ولا سيما غرب أفريقيا ووسطها، توسعا كبيرا كمنطقة عبور للكوكايين، كما تؤكده المضبوطات، التي بلغت أعلى مستوى لها على الإطلاق في عام 2021.

يشكل الترامادول، وهو مؤثر أفيوني اصطناعي لا يخضع للمراقبة الدولية، من حيث الاتجار به وتعاطيه، مصدر قلق متزايد في عدد من البلدان الأفريقية.

في حين أن تقييم مدى إساءة استعمال المخدرات والتقدير الدقيق لعدد الأشخاص الذين يتلقون العلاج في القارة لا يزالان يشكلان تحديا، فإن الهيئة تقر بأن الحكومات في المنطقة تحرز تقدما في معالجة الاضطرابات الناجمة عن تعاطي مواد الإدمان.

1- التطورات الرئيسية

416- لا تزال جهود مكافحة المخدرات وتوافر المواد المجدولة دوليا للأغراض الطبية وإمكانية الحصول عليها في بلدان أفريقيا تتأثر بعدم الاستقرار السياسي والتحديات الاقتصادية والنزاعات الجارية في أجزاء من المنطقة.

417- وقد توسع دور أفريقيا، ولا سيما غرب أفريقيا ووسطها، توسعا كبيرا كمنطقة عبور لتهريب الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا. ففي عام 2021، وصلت مضبوطات الكوكايين في أفريقيا إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق من حيث الكميات المضبوطة من العقار وكذلك عدد الضبطيات. وفي حين أن غرب أفريقيا تستأثر بمعظم الكوكايين المضبوط، هناك مؤشرات على أن أجزاء أخرى من القارة هي أيضا تأثرت.

418- وقد تزايد في السنوات الأخيرة عدد البلدان في أفريقيا التي تسمح بزراعة القنب للأغراض الطبية أو العلمية. وتسمح بعض البلدان بالزراعة للتصدير فقط، في حين أن بعضها الآخر يسمح باستعمال القنب في الأغراض الطبية محليا. وفيما يخص عام 2024، قدم 12 بلدا في أفريقيا تقديرات إلى الهيئة بشأن زراعة القنب وإنتاجه واستهلاكه للأغراض الطبية والعلمية.

419- ومدد رؤساء الدول خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة (2019-2023)، وهي الإطار الاستراتيجي الخامس الذي يوجه وضع سياسات المخدرات في أفريقيا، حتى عام 2025. وتهدف خطة العمل إلى تحسين صحة شعوب أفريقيا وأمنها ورفاهها الاجتماعي والاقتصادي عن طريق التصدي للاتجار بالمخدرات وتعاطي المخدرات الإشكالي بجميع أشكاله ومظاهره ومنع بدء تعاطي المخدرات.

420- وتواصل الهيئة مساعدة البلدان على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالإبلاغ بمقتضى الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، وكذلك على التصدي للتحديات التي تواجهها في مجال مراقبة المخدرات. ويمكن الاطلاع على المبادرات التي اضطلعت بها الهيئة في إطار برنامج الهيئة للتعلم والبرنامج العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة التابع للهيئة (برنامج "غريدس") في الفقرات 422-425 و427-428 و430-432 و434-437.

2- التعاون الإقليمي

421- منذ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، عقد مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة وكالة الأدوية الأفريقية، وهو أعلى هيئة لتقرير السياسات في الوكالة، عدة دورات استثنائية لزيادة تسريع تفعيل الوكالة. ونظرت الاجتماعات بوجه خاص في هيكل ملاك موظفي الوكالة ومساهمة الدول الأطراف في ميزانيتها. واعتمدت الاجتماعات أيضا الاختصاصات المنقحة للمدير العام للوكالة وعينت أعضاء مجلس الإدارة.

422- وفي 7 و8 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، نظم برنامج غريدس التابع للهيئة، بالشراكة مع برنامج مراقبة الحاويات التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، فعالية تدريبية في المغرب لفائدة موظفي الجمارك بشأن إذكاء الوعي وممارسات المناولة المأمونة المتصلة بالمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية وغيرها من المواد الخطرة. وعزز التدريب أيضا تبادل المعلومات باستخدام الأدوات العالية الدقة لاستخلاص المعلومات الاستخبارية وتحديد الأهداف التابعة لنظام آيونيكس وبرنامج غريدس. وإضافة إلى ذلك، شمل التدريب الجوانب والمنصات ذات الصلة بالسلائف، بما في ذلك نظامي بن أونلاين، وبن أونلاين لايت، ونظام بيكس.

423- وفي 8 و9 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، نظم برنامج غريدس فعالية تدريبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لفائدة موظفي البريد والجمارك. وركز التدريب على إذكاء الوعي وممارسات المناولة المأمونة المتصلة بالمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية وغيرها من المواد الخطرة، كما عزز تبادل المعلومات باستخدام الأدوات العالية الدقة لاستخلاص المعلومات الاستخبارية وتحديد الأهداف التابعة لنظام آيونيكس وبرنامج غريدس.

424- وفي الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2022 إلى كانون الثاني/يناير 2023، شاركت بنن وزامبيا والسنغال وسيراليون وغانا وغينيا والكاميرون وكوت ديفوار وموريشيوس وناميبيا ونيجيريا في عملية "الضربة القاضية" ("Knockout") التي نفذتها الهيئة، وتبادلت المعلومات الاستخبارية لتحديد وتفكيك نقاط الصنع والتوزيع غير المشروعين فيما يتعلق بمواد كاريسوبرودول و4،1-بيوتانديول وفلوبرومازيبام وغاما-بوتيرولاكتون والكيتامين غير الطبية التي تُهرَّب عبر

البريد الدولي والبريد السريع وخدمات التوصيل والطرائق ذات الصلة.

425- وفي الفترة من 23 إلى 27 كانون الثاني/يناير 2023، نظم برنامج غريدس التابع للهيئة حلقة عمل لإذكاء الوعي وبناء القدرات بشأن الاعتراض المأمون للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية والمواد الكيميائية ذات الصلة لفائدة موظفي الخطوط الأمامية من بنن وكوت ديفوار والنيجر، بالشراكة مع المكتب القُطري للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في نيجيريا: مشروع التدابير المتخذة في غرب أفريقيا للتصدي للاتجار. وكان الهدف من حلقة العمل هو تعزيز تبادل المعلومات في المنطقة للمساعدة في جهود مكافحة الاتجار المتعلقة بالمؤثرات الأفيونية الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة باستخدام الأدوات العالية الدقة لاستخلاص المعلومات الاستخبارية وتحديد الأهداف التابعة لنظام آيونيكس وبرنامج غريدس.

426- وفي شباط/فبراير 2023، أنشئت لجنة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي المعنية بالمخدرات، على غرار نموذج لجنة غرب أفريقيا المعنية بالمخدرات، لمراجعة السياسات الحالية، وتعزيز سياسات المخدرات القائمة على العلم، وإذكاء الوعي العام بقضايا المخدرات في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

427- وفي الفترة من 21 إلى 23 شباط/فبراير 2023، نظم برنامج غريدس مشاورة عبر الإنترنت لأصحاب المصلحة بشأن التعاون الطوعي بين الحكومات وخدمات شحن البضائع لمنع الاتجار بالمواد الخطرة. وحضر هذه الفعالية ممثلون عن القطاعين العام والخاص، بما في ذلك كينيا والمنظمات الدولية. وتبادل المشاركون أفضل الممارسات وتبادلوا أمثلة على حالات متعلقة باستغلال الخدمات اللوجستية المساعدة المشروعة، وناقشوا الخطوات التالية لتعزيز التعاون الطوعي بين الحكومات وشركائها من القطاع الخاص.

428- وفي 21 و22 آذار/مارس 2023، أقام برنامج غريدس، بالشراكة مع برنامج مراقبة الحاويات التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، دورة تدريبية على بناء القدرات في تونس لفائدة 20 من موظفي الجمارك بشأن الاعتراض الآمن للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية والمواد الكيميائية ذات الصلة وعلى تعزيز تبادل المعلومات الاستخبارية باستخدام الأدوات العالية الدقة لاستخلاص المعلومات الاستخبارية وتحديد الأهداف التابعة لنظام آيونيكس وبرنامج غريدس. ونَظَّمَ برنامج غريدس دورة ثانية في 23 آذار/مارس 2023 لفائدة تسعة مسؤولين في مجال الرقابة الصحية في مقر وزارة الصحة التونسية.

429- وفي 26 آذار/مارس 2023، وقَّع المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة إطار عمله الإقليمي الجديد للدول العربية (2023-2028) بالتعاون مع جامعة الدول العربية ودولها الأعضاء البالغ عددها 18 دولة، بما فيها البلدان الأفريقية التالية: تونس والجزائر والسودان وليبيا ومصر والمغرب. ويركز الإطار الإقليمي على المجالات التالية: (أ) اتباع نهج متوازن إزاء مراقبة المخدرات؛ (ب) تعزيز التصدي للجريمة المنظمة؛ (ج) مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين؛ (د) اتخاذ إجراءات لمكافحة الفساد والجرائم المالية؛ (هـ) منع الإرهاب والعنف ومكافحتهما؛ (و) تعزيز منع الجريمة والعنف وتقوية العدالة الجنائية. وفي ذات المناسبة، وُقِّعَ على الخطة العربية للوقاية والحد من أخطار المخدرات على المجتمع العربي: نحو تعامل ناجع مع القضية من منظور اجتماعي، وهي تمثل إطارا اجتماعيا إقليميا لمكافحة المخدرات في الدول العربية.

430- وفي 26 و27 نيسان/أبريل 2023، استضاف برنامج غريدس دورة تدريبية لبناء القدرات في المغرب لفائدة ضباط إنفاذ القانون من الشرطة وإدارة الجمارك والدرك الملكي المغربي ومديرية الهجرة ومراقبة الحدود. وعُقدت دورة ثانية يوم 29 نيسان/أبريل 2023 بمقر بريد المغرب. وركزت كلتا الفعاليتين على تعزيز المعارف والمهارات اللازمة لتحديد المواد الخطرة واعتراضها بأمان. وتلقى المشاركون أيضا تعليما بشأن الأدوات العالية الدقة لاستخلاص المعلومات الاستخبارية وتحديد الأهداف التابعة لنظام آيونيكس وبرنامج غريدس لتحسين تبادل المعلومات الاستخبارية عبر الحدود.

431- وفي الفترة من 12 إلى 16 حزيران/يونيه 2023، نظم برنامج غريدس فعالية توأمة أقاليمية من أجل بناء الثقة وتنمية العلاقات وإقامة الشبكات النشطة لفائدة ضباط من الشرطة والجمارك والوكالات التنظيمية في تايلند وغانا وفييت نام ونيجيريا، إلى جانب مكتب الاتصال الإقليمي للاستخبارات الجمركية التابع لمنظمة الجمارك العالمية في المنطقة.

432- وفي الفترة من 4 إلى 7 تموز/يوليه 2023، نظم برنامج غريدس في ياوندي فعالية توأمة لفائدة موظفين من أجهزة الشرطة والجمارك والأمن البريدي في الكاميرون والكونغو. وركزت الفعالية على بناء الثقة والربط الشبكي للضباط، وزودتهم بالمعارف والمهارات العملية اللازمة لتحديد المواد الخطرة واعتراضها بأمان. وتلقى المشاركون أيضا تعليما بشأن الأدوات العالية الدقة لاستخلاص المعلومات الاستخبارية وتحديد الأهداف التابعة لنظام آيونيكس وبرنامج غريدس لتحسين تبادل المعلومات الاستخبارية عبر الحدود.

433- وفي الفترة من 19 إلى 22 تموز/يوليه 2023، عقد الاتحاد الأفريقي مشاورة الخبراء التقنيين القاريين بشأن خفض عرض المخدرات الاصطناعية في أبيدجان، كوت ديفوار، بمشاركة نحو 70 خبيرا من نحو 35 بلدا. وكان الهدف من الاجتماع هو تعزيز المعرفة بالاتجاهات الراهنة في الاتجار بالمخدرات الاصطناعية في أفريقيا، وتعزيز التعاون بين الوكالات، وتعزيز آليات تبادل المعلومات الاستخبارية في الوقت الحقيقي. وزُود الخبراء بمعلومات عن أداة جمع البيانات عن خفض العرض في إطار شبكة عموم أفريقيا المعنية بالانتشار الوبائي لتعاطي المخدرات وعن تبادل أفضل الممارسات لتبادل المعلومات بشأن عمليات الاعتراض. وشارك رئيس الهيئة في هذا الحدث وأدلى ببيان

شدد فيه على الفرص التي يتيحها تعزيز الجهود الرامية إلى التنسيق وتبادل البيانات في الوقت المناسب واستخدام النظم والمنصات القائمة، بما فيها تلك التي تتيحها الهيئة، مثل نظام بن أونلاين، ونظام بن أونلاين لايت، ونظام بيكس، ونظام آيونيكس.

434- وفي الفترة من 2 إلى 4 آب/أغسطس 2023، عقد برنامج غريدس اجتماعا إقليميا لفريق خبراء بشأن منع الاتجار بالمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية من خلال شحن البضائع والخدمات اللوجستية المقدمة من أطراف ثالثة في وسط أفريقيا وغربها. وعُقدت هذه الفعالية في لاغوس، نيجيريا، وحضرها مشاركون من السنغال وكوت ديفوار والكونغو ونيجيريا، إلى جانب الاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الجمارك العالمية.

435- وفي الفترة من 11 إلى 15 أيلول/سبتمبر 2023، نظم برنامج غريدس في فيينا الاجتماع العملياتي السنوي السادس بشأن مكافحة الاتجار بالعقاقير الاصطناعية والمواد الكيميائية الخطرة من خلال خدمات البريد والتوصيل والشحن الجوي. وضمت الفعالية موظفين من 32 حكومة ومنظمة دولية، بمن فيهم مشاركون من جنوب أفريقيا ونيجيريا. كما عقدت عدة حكومات مشارِكة اجتماعات متعلقة بالحالات على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف – بتيسير من الهيئة – لتعزيز التعاون عبر الحدود.

436- وقام موظفون مسؤولون عن مراقبة المخدرات من السلطات الوطنية المختصة في 39 بلدا في أفريقيا، هي إثيوبيا وإريتريا وإسواتيني وأنغولا وأوغندا وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي وتوغو وتونس والجزائر وجزر القمر وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وجيبوتي ورواندا وزامبيا وزمبابوي والسنغال والسودان وسيراليون وغابون وغانا وغينيا وكابو فيردي والكاميرون وكوت ديفوار وكينيا وليبريا وليبيا وليسوتو ومدغشقر ومصر والمغرب وملاوي وموزامبيق والنيجر ونيجيريا بتسجيل أنفسهم لاستخدام النمائط الإلكترونية لبرنامج الهيئة للتعلم (INCB Learning). وتوجد الآن خمس نمائط إلكترونية طورها برنامج الهيئة للتعلم، تشمل المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف والإطار الدولي لمراقبة المخدرات وطرائق ضمان كفاية توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية. والنمائط الإلكترونية متاحة لموظفي السلطات الوطنية المختصة مجانا عند التسجيل من خلال برنامج الهيئة للتعلم.

437- وفي الفترة من 20 إلى 22 أيلول/سبتمبر 2023، عُقدت في كوت ديفوار فعالية توأمة لبناء الثقة وتنمية العلاقات وإقامة الشبكات النشطة لزيادة الوعي بالاتجار بالمؤثرات الأفيونية الاصطناعية والمواد المتصلة بالفنتانيل والمؤثرات النفسانية الجديدة في غرب أفريقيا ووسطها. وشملت الفعالية أيضا تدريبا على تطوير الاستخبارات وتبادلها عبر الأدوات العالية الدقة لاستخلاص المعلومات الاستخبارية وتحديد الأهداف التابعة لنظام آيونيكس وبرنامج غريدس، وجمعت بين ضباط من مكتب الاتصال الإقليمي للاستخبارات الجمركية لغرب أفريقيا ووسطها التابع لمنظمة الجمارك العالمية، ونقاط الاتصال الوطنية لمنظمة الجمارك العالمية لدى توغو وجمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون وكوت ديفوار والسنغال، إضافة إلى خدمة بريد الكاميرون.

3- توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية (بما في ذلك تقديم التقارير إلى الهيئة)

438- تقتضي المعاهدات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات من الدول الأطراف أن تقدم تقارير إحصائية إلى الهيئة على أساس سنوي. وتمكِّن هذه التقارير الهيئة من رصد التجارة المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية وكذلك رصد توافر هذه المواد للأغراض الطبية والعلمية المشروعة.

439- وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، اتسم مستوى استهلاك المسكنات الأفيونية الخاضعة للمراقبة الدولية في أفريقيا، معبَّرا عنه بالجرعات اليومية الإحصائية لكل مليون من السكان، باتجاه متقلب عند مستوى أدنى بوجه عام مقارنة بالمناطق الأخرى، حيث تراوح بين مستوى منخفض قدره 355 1 جرعة في عام 2013 ومستوى مرتفع قدره 514 4 جرعة في عام 2020. ومع ذلك، انخفض المقدار المبلغ عنه إلى 556 2 جرعة في عام 2021. ومن ضمن هذه الكمية، يتعلق نحو النصف (238 1 جرعة) بالفنتانيل، و115 1 جرعة بالمورفين، و135 جرعة بالبيثيدين، و51 جرعة بالأوكسيكودون، وكميات أقل بالمؤثرات الأفيونية الأخرى الأقل شيوعا. ولا تقدم جميع بلدان المنطقة البيانات المتعلقة بالاستهلاك على أساس منتظم، ولذا فإن عدم إبلاغ بلد واحد عن عام واحد يمكن أن يؤثر تأثيرا كبيرا على المجموع الإقليمي. وعلى الأرجح، يرجع التقلب في البيانات إلى ثغرات في الإبلاغ وليس إلى تقلبات كبيرة في الاستهلاك الفعلي. وكانت البلدان التي لديها أعلى استهلاك للمسكنات الأفيونية من حيث الجرعة اليومية الإحصائية هي جنوب أفريقيا (827 جرعة)، وتونس (545 جرعة)، وسيشيل (239 جرعة)، وموريشيوس (231 جرعة)، ومصر (174 جرعة)، وكابو فيردي (103 جرعات). ولم يقدم أكثر من 29 بلدا في أفريقيا أي بيانات عن استهلاك الأدوية المحتوية على المسكنات الأفيونية.

440- ويقدم نحو ثلثي بلدان أفريقيا وأقاليمها بانتظام تقاريرها الإحصائية السنوية عن المؤثرات العقلية حسبما تقتضيه اتفاقية سنة 1971. ومن بين البلدان والأقاليم المتبقية في المنطقة، قدم بعضها التقرير المطلوب مرة واحدة على الأقل في السنوات الخمس الماضية، بينما لم تقدم البلدان والأقاليم المتبقية تقريرها الإحصائي على الإطلاق في السنوات الخمس الماضية.

441- ولا يزال تحديد مستويات استهلاك المؤثرات العقلية في أفريقيا يشكل تحديا بالنسبة إلى الهيئة، على اعتبار أن نحو نصف البلدان والأقاليم الواقعة في المنطقة لم تزود الهيئة ببيانات عن الاستهلاك بشأن أي مؤثر عقلي على مدى السنوات الخمس

الماضية. كما أن تحديد مدى التوافر يعوقه أيضا ارتفاع نسبة البلدان في المنطقة التي لا تقدم بانتظام تقريرها الإحصائي السنوي عن المؤثرات العقلية.

442- **وتشدد الهيئة على عدم كفاية ما هو متوفر من المخدرات والمؤثرات العقلية في المنطقة، وتؤكد أهمية ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية والوصول إليها على نحو كاف للأغراض الطبية. وتشجع الهيئة البلدان والأقاليم في أفريقيا التي لم تقدم التقارير على النحو المطلوب بموجب الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، وأن تتخذ التدابير اللازمة لضمان أن تكون لدى سلطاتها الوطنية المختصة الموارد الكافية لإعداد التقارير في الوقت المناسب، وخصوصا فيما يتعلق باستهلاك المؤثرات العقلية.**

443- وفيما يتعلق بالسلائف الكيميائية، تقدم الدول الأعضاء طوعا - في سياق قرار لجنة المخدرات 3/49 - تقديراتها لاحتياجاتها السنوية المشروعة من الواردات من بعض السلائف الكيميائية التي يكثر استخدامها في صنع المنشطات الأمفيتامينية على نحو غير مشروع. ومن بين المواد الأخرى، يُطلب تقديم تقديرات سنوية للاحتياجات المشروعة من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، وهما مادتان لهما أيضا استخدامات طبية، وكذلك، قدر الإمكان، الاحتياجات من المستحضرات المحتوية على هاتين المادتين التي يمكن استعمالها بسهولة أو استخلاصها بوسائل ميسورة الاستخدام.

444- ومن بين بلدان أفريقيا، وعددها 54 بلدا، قدم 41 بلدا (76 في المائة) إلى الهيئة تقديرا واحدا على الأقل لاحتياجاتها السنوية المشروعة من واردات الإيفيدرين أو السودوإيفيدرين أو مستحضراتهما. بيد أن ما يقرب من 17 في المائة منها لم تحدِّث تقديراتها فيما يخص المواد المدرجة أعلاه في السنوات العشر الماضية؛ وهذا يقوض إمكانية التقديرات السنوية للاحتياجات المشروعة كأداة لإرشاد البلدان المصدرة فيما يتعلق بالمتطلبات المشروعة للبلدان المستوردة من أجل منع العرض المفرط لتلك المواد ومنع تسريبها إلى القنوات غير المشروعة، وكذلك كفالة توافرها للأغراض المشروعة. وقدمت ستة بلدان أفريقية تقديرات سنوية للاحتياجات المشروعة إلى الهيئة لأول مرة في السنوات الخمس الماضية. وهذه البلدان هي توغو وجنوب السودان وسيراليون وغابون وليسوتو والنيجر.

445- ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في التقارير التقنية للهيئة عن المخدرات[141] والمؤثرات العقلية[142] وتنفيذ المادة 12 من اتفاقية سنة 1988[143]. ويمكن الاطلاع في الموقع الشبكي للهيئة على دليل تقدير الاحتياجات من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية (*Guide on Estimating Requirements for Substances under International Control*) الذي أعدته الهيئة ومنظَّمة الصحة العالمية لكي تستخدمه السلطات الوطنية المختصة، وكذلك الوثيقة المعنية بالمسائل التي يمكن للحكومات أن تنظر فيها لدى تحديد احتياجاتها السنوية المشروعة من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين (Issues that Governments may consider when determining annual legitimate requirements for imports of ephedrine and pseudoephedrine).

4- التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

446- سنت حكومة الجزائر القانون 23-05 المؤرخ 7 أيار/مايو 2023، المعدِّل والمتمم للقانون رقم 04-18 المؤرخ 25 كانون الأول/ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها. وينص القانون على عقوبات لمختلف الجرائم المتعلقة بالمخدرات. كما ينص على وضع استراتيجية وطنية.

447- وفي كانون الثاني/يناير 2023، أنشأت بوتسوانا وكالة جديدة لإنفاذ قوانين المخدرات تحت رعاية وزارة الدفاع والأمن. وقد عُهدت إلى الوكالة مهمة جمع ونشر المعلومات عن التعاطي غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، وكذلك تلقي أي شكاوى تتعلق بانتهاك مزعوم أو مشتبه به للقانون، والتحقيق مع مرتكبيه. كما تسدي الوكالة المشورة إلى الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات العمومية والمؤسسات والشركات والهيئات النظامية والمنشآت التجارية بشأن سبل ووسائل منع الأنشطة المحظورة المتعلقة بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية.

448- وفي 26 حزيران/يونيه 2023، أطلقت حكومة غانا الخطة الرئيسية الوطنية لمكافحة المخدرات. وتسعى الخطة إلى صوغ ووضع استراتيجية شاملة للتصدي للتحديات المرتبطة بإنتاج المخدرات وزراعتها والاتجار بها وبيعها وتوزيعها وتعاطيها في البلد. وتستند الخطة إلى ست ركائز استراتيجية، هي: (أ) خفض العرض؛ (ب) خفض الطلب؛ (ج) الحد من الأضرار؛ (د) التعاون والتآزر؛ (هـ) البحوث؛ (و) بناء القدرات.

449- وفي 12 تموز/يوليه 2023، أقر برلمان غانا مشروع قانون تعديل لجنة مكافحة المخدرات لعام 2023، وأدخل تغييرات على الضوابط التي تنطبق على زراعة القنب للأغراض الصناعية والطبية. ويمنح مشروع القانون المعدل وزارة الداخلية سلطة إصدار تراخيص لزراعة القنب في البلد.

450- وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، عدلت حكومة موريشيوس قانون المخدرات الخطرة لعام 2000. ويتضمن التعديل أحكاما بشأن كيفية تنظيم القنب الطبي وتوزيعه. كما يتضمن أحكاما تتعلق ببدائل الإدانة أو العقوبة وكذلك إعادة تأهيل متعاطي المخدرات.

(141) E/INCB/2023/2.
(142) E/INCB/2023/3.
(143) E/INCB/2023/4.

451- وفي 21 آذار/مارس 2023، أقر مجلس الشيوخ النيجيري تعديلات على قانون الوكالة الوطنية لإنفاذ قانون المخدرات. وتهدف التعديلات إلى تعزيز عمليات الوكالة، وتمكينها من إنشاء مختبرات لإجراء التحقيقات والتحليلات العلمية للمواد الخاضعة للمراقبة، وتحديث قائمة المخدرات الخطرة، واستعراض الأحكام الجزائية، وتعزيز سلطة الوكالة لملاحقة مرتكبي الجرائم المتصلة بالمخدرات، وإصدار تشريعات فرعية بشأن المسائل ذات الصلة. وفي 6 حزيران/يونيه 2023، أُقر قانون (تعديل) الوكالة الوطنية لإنفاذ قانون المخدرات لعام 2023 ليصبح قانونا بعد قراءته للمرة الثالثة.

452- وفي عام 2022، نتيجة لمبادرة التوأمة التي أطلقتها الهيئة بهدف تعزيز التعاون مع الدوائر الصناعية في مجال مراقبة السلائف، اعتمدت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة مدونة طوعية للممارسات لزيادة تعزيز مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البلد. وتكمل مدونة السلوك الطوعية توقيع مذكرة تفاهم بين السلطات الوطنية المختصة في جمهورية تنزانيا المتحدة وأعضاء الدوائر الصناعية، بما في ذلك جمعيتان صيدلانيتان وعدد من الشركات، في عام 2021.

453- وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 2022، سنت حكومة جنوب أفريقيا القانون التعديلي بشأن المخدرات والاتجار بها رقم 14 لعام 2022، المعدِّل لقانون المخدرات والاتجار بها رقم 140 لعام 1992. ويجرم القانون المعدَّل صنع وتوريد أي مادة مدرجة في الجدول 1 من القانون ("المواد المفيدة لصنع المخدرات")؛ وتعاطي وحيازة أي عقار مدرج في الجدول 2 من القانون ("المواد المفضية إلى الارتهان" وكذلك "المواد المفضية إلى الارتهان الخطر") والاتجار به. ويجوز لعضو مجلس الوزراء المسؤول عن إقامة العدل، وهو الوزير، بموجب إشعار ينشر في الجريدة الرسمية، تعديل الجدولين 1 و2 من القانون.

454- وفي 22 آب/أغسطس 2023، أقر برلمان أوغندا مشروع قانون (مراقبة) المخدرات والمؤثرات العقلية لعام 2023، بعد إلغاء من طرف المحكمة الدستورية في 5 أيار/مايو 2023 بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني. ويسمح مشروع القانون بزراعة القنب والقات للاستخدامات الطبية وغيرها من الاستخدامات المأذون بها حصرا، ويفرض عقوبات على العديد من الجرائم المتصلة بإساءة استعمال المخدرات.

5- الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار

455- تزايد عدد البلدان في أفريقيا التي تسمح بزراعة القنب للأغراض الطبية والعلمية. وفي حين أن بعض البلدان تسمح بالزراعة للتصدير فقط، فإن بعضها الآخر يسمح بتعاطي القنب للأغراض الطبية محليا. وبالنسبة لعام 2024، قدم 12 بلدا في أفريقيا تقديراتها إلى الهيئة بشأن زراعة القنب أو إنتاجه أو استهلاكه للأغراض الطبية والعلمية، مقارنة بعشرة بلدان قدمت هذه التقديرات لعام 2023.

456- وقد نما دور أفريقيا كمنطقة عبور للاتجار بالمخدرات وكذلك كسوق مستهدفة بشكل كبير في السنوات الأخيرة. وتوضح الفقرات التالية هذه الظاهرة فيما يخص المخدرات والبلدان المختلفة.

457- ولا يزال الاتجار بالقنب وراتنج القنب يتركز بشدة في شمال أفريقيا، وإن أُبلغ عن مضبوطات من القنب في جميع أنحاء القارة. وتشير البيانات المتاحة إلى أن كميات القنب المضبوطة، لا سيما في الجزائر والمغرب، استمرت في الانخفاض في عام 2022. وفي عام 2022، أبلغت الجزائر عن ضبط 58 طنا من راتنج القنب (مقارنة بكمية قدرها 71 طنا في عام 2021)، وكمية قدرها 5 كيلوغرامات من عشبة القنب (مقارنة بثمانية كيلوغرامات في عام 2021). وفي الفترة نفسها، أبلغ المغرب عن ضبط أكثر من 300 طن من راتنج القنب في عام 2022 (مقارنة بأكثر من 511 طنا في عام 2021)، ونحو 209 أطنان من الكيف، وهي مادة مجففة مشتقة من القنب (مقارنة بكمية قدرها 328 طنا في عام 2021). كما انخفضت كميات عشبة القنب المضبوطة التي أبلغت عنها السلطات المصرية، من أكثر من 466 طنا في عام 2021 إلى 368 طنا في عام 2022، في حين أن كميات راتنج القنب المضبوطة في البلد في عام 2022 كانت أعلى مما كانت عليه في السنوات السابقة (أكثر من 49 طنا في عام 2022، و28 طنا في عام 2021، وأكثر من 44 طنا في عام 2020، وأكثر من 39 طنا في عام 2019).

458- وفي عام 2023، واصلت بلدان شمال أفريقيا ضبط كميات كبيرة من القنب العابر إلى أوروبا أو الموجه إلى أسواق شمال أفريقيا. وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل 2023، أبلغت السلطات الجزائرية عن ضبط أكثر من 2,5 طن من الكيف. وفي الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2023، أبلغت السلطات المغربية عن ضبط 24 طنا من راتنج القنب و49 طنا من عشبة القنب. وشملت إحدى الحوادث التي وقعت في ميناء طنجة ضبط ما يقرب من 5,5 أطنان من القنب، إلى جانب 60 كيلوغراما من الكوكايين؛ وكانت المواد، التي اكتُشفت مخبأة في حاوية مبردة، موجهة إلى أوروبا. ولا تزال البيانات الإضافية عن مضبوطات القنب لعام 2023 محدودة حتى الآن، ما يصعِّب المقارنة مع السنوات السابقة.

459- وفي عام 2022، أُبلغ عن الاتجار بالكوكايين في جميع أنحاء القارة. وأُبلغت عن مضبوطات من العقار بكميات تتراوح بين بضعة غرامات وعدة أطنان كل من إسواتيني، وأوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، والسنغال، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا بيساو، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكينيا، وليسوتو، وليبريا، ومالي، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملاوي، وموريتانيا، وموريشيوس، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا. وأبلغت غينيا وكوت ديفوار ونيجيريا، وتقع جميعها على طول خليج غينيا، عن أكبر الكميات – أكثر من طنين لكل منها.

460- وفي النصف الأول من عام 2023، واصلت بلدان أفريقيا الإبلاغ عن مضبوطات كبيرة من الكوكايين، ما يشير إلى أن الاتجار

بهذا المخدر لا يزال يشكل تحديا كبيرا في المنطقة. وفي نيسان/أبريل 2023، ضبطت البحرية الغينية أكثر من 1,5 طن من الكوكايين في سفينة ترفع علم سيراليون. ويُعتقد أن وجهة العقار النهائية كانت الأسواق في أوروبا. وضبطت سلطات السنغال أكثر من 800 كيلوغرام من الكوكايين على متن سفينة تقع على بعد 335 كيلومترا قبالة داكار في كانون الثاني/يناير 2023. وفي شباط/فبراير 2023، ضبط ضباط الجمارك الليبية في ميناء الخمس 269 كيلوغراما من الكوكايين كانت مخبأة في حاوية مصدرها البرازيل. ووفقا للسلطات الليبية، كانت هذه واحدة من أكبر ضبطيات الكوكايين في البلد. وفي شباط/فبراير 2023، ضبطت السلطات في جنوب أفريقيا 380 كيلوغراما من الكوكايين في ميناء دوربان. وإضافة إلى المضبوطات البحرية، أبلغت سلطات جنوب أفريقيا أيضا عن مضبوطات من الكوكايين في المطار، بما في ذلك 140 كيلوغراما من الكوكايين عُثر عليها في مبان تجارية تقع في منطقة صناعية قريبة من المطار.

461- وعلق تقرير الكوكايين العالمي 2023: الديناميات المحلية والتحديات العالمية، الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بأن دور أفريقيا، وخصوصا غرب أفريقيا ووسطها، كمنطقة عبور للكوكايين المهرب من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا، قد اتسع على نحو كبير. وتفيد التقارير بأن هذا التطور أسهم في زيادة الطلب على الكوكايين في الأسواق المحلية؛ بيد أن الافتقار إلى بيانات رسمية من بلدان المنطقة لا يزال يشكل عائقا أمام التوصل إلى فهم واضح للمدى الدقيق لتعاطي ذلك العقار في أفريقيا.

462- ووفقا لتقييم لخطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية في نيجيريا أجراه المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، لا تزال نيجيريا مركز عبور للاتجار عبر الوطني بالكوكايين والهيروين. ويشير التقرير أيضا إلى أن الشبكات الإجرامية في نيجيريا تؤدي دورا مهما في أنشطة الاتجار بالمخدرات وتهريبها في القارة الأفريقية وكذلك على الصعيد العالمي.

463- وفي عام 2022، أبلغ برنامج مراقبة الحاويات المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي عن 204 ضبطيات، شملت 10 كيلوغرامات من الهيروين، و20 كيلوغراما من القات، و605 4 لترات من السلائف الكيميائية. ونفذت وحدات برنامج مراقبة الحاويات في غرب أفريقيا 34 ضبطية، شملت 216 كيلوغراما من الكوكايين، و110 462 9 قطعة من منتجات طبية غير محددة.

464- وفي حين أن الاتجار عن طريق البحر لا يزال الوسيلة الرئيسية لوصول المخدرات غير المشروعة التي تدخل القارة أو تمر عبرها، فإن الاتجار عن طريق الجو يمثل أيضا تحديات في المنطقة. ومن عام 2021 حتى 1 حزيران/يونيه 2023، ضبطت فرق العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات في أفريقيا 413 كيلوغراما من الكوكايين، و293 كيلوغراما من القات، و782 كيلوغراما من القنب، و178 كيلوغراما من الهيروين، و127 كيلوغراما من المؤثرات العقلية، و102 كيلوغرام من السلائف، إلى جانب 297,6 كيلوغراما من الأدوية المزيفة. ويُعتقد أيضا أن مطارات في كينيا وإثيوبيا استُهدفت كنقاط توقف مؤقت للكوكايين القادم من البرازيل والقاصد أوروبا.

465- ولا يزال الاتجار عبر الخدمات البريدية الدولية، الذي لوحظ على وجه الخصوص أثناء جائحة كوفيد-19، يمثل اتجاها مهما في المنطقة، لا سيما بالنسبة إلى الكوكايين المتجه إلى أوروبا.

466- وفيما يتعلق بالاتجار بالمؤثرات الأفيونية الصيدلانية، يشير تقرير المخدرات العالمي 2023، الصادر عن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، إلى أن أفريقيا استأثرت بنصف الكميات المضبوطة في جميع أنحاء العالم بين عامي 2017 و2021. وأفيد بأن هذا يرجع أساسا إلى الاستعمال غير الطبي للترامادول، وهو مؤثر أفيوني اصطناعي لا يخضع للمراقبة الدولية ولا يزال يشكل تهديدا، ولا سيما في شمال أفريقيا وغربها ووسطها، بما في ذلك منطقة الساحل. واستمر الاتجار بالترامادول في عام 2022 حيث أبلغت كل من بنن وبوركينا فاسو وتوغو والجزائر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال وغامبيا وغانا وغينيا والكاميرون وكوت ديفوار ومصر ونيجيريا عن ضبطيات تخص هذه المادة. وتتسم بيانات عام 2023 بكونها محدودة حتى الآن. وفي النصف الأول من عام 2023، أبلغت الوكالة الوطنية لإنفاذ قانون المخدرات في نيجيريا عن بعض المضبوطات الكبيرة من الترامادول، بما في ذلك أكثر من ثلاثة ملايين قرص ضُبطت في كانون الثاني/يناير 2023 في مستودع، وأكثر من 1,2 مليون قرص ضُبطت أثناء عمليتين في آذار/مارس 2023.

467- ولا يزال الاتجار بالهيروين يشكل تحديا في المنطقة. وفي حين أن منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية تُستخدم أساسا كنقطة دخول للهيروين من جنوب غرب آسيا، فإن العقار يُهرَّب عبر جميع المناطق دون الإقليمية للوصول إلى أسواق الاستهلاك. وفيما يتعلق بعام 2022، أبلغت بنن وبوركينا فاسو وتوغو والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا والسنغال وغامبيا وكوت ديفوار ومصر والمغرب وموريشيوس وناميبيا ونيجيريا عن مضبوطات من هذه المادة. وعلى وجه الخصوص، تواصل جنوب أفريقيا الإبلاغ عن ضبط كميات كبيرة من الهيروين. وفي تموز/يوليه 2023، ضبطت خلية التخطيط الثلاثية التي أنشأتها سلطات جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وموزامبيق لمكافحة الاتجار بالهيروين عبر الدرب الجنوبي 250 كيلوغراما من هذه المادة على الحدود مع موزامبيق. وتزيد كمية هذه الضبطية الواحدة على ضعف كمية الهيروين المضبوطة في البلد في عام 2022 (أكثر من 106 كيلوغرامات). وكان العقار مخبأ داخل مقصورة مخفاة في شاحنة.

468- والمعلومات المتعلقة بالاتجار بالمخدرات الأخرى محدودة. بيد أن عدة بلدان في المنطقة أبلغت عن ضبط الأمفيتامين أو الكيتامين أو القات أو الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين أو الميثاكوالون أو الميثامفيتامين خلال عام 2022.

469- وعلى الرغم من محدودية المعلومات الواردة من المنطقة، تدرك الهيئة أن بعض بلدان المنطقة قد استهدفها مؤخرا المتجرون

الذين يبحثون عن مصادر بديلة لإمدادات سلائف المنشطات الأمفيتامينية، وخصوصا المستحضرات الصيدلانية المحتوية على السودوإيفيدرين. ولمعالجة هذه الحالة، يسرت الهيئة تبادل المعلومات ذات القيمة العملية، وهي تلاحظ الجهود التي تبذلها البلدان المعنية في هذا الصدد.

470- ومن منظور أعم، وكما كان الحال في السنوات السابقة، لم يقدم إلى الهيئة سوى عدد قليل من البلدان في أفريقيا المعلومات الإلزامية لعام 2022 المتعلقة بمضبوطات السلائف الكيميائية، سواء المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988 أو المواد الكيميائية غير الخاضعة للمراقبة الدولية. وهذه المعلومات بالغة الأهمية لاستبانة الاتجاهات المستجدة في الاتجار بالسلائف وكذلك مواطن الضعف الكامنة في نظم مراقبة السلائف.

471- **وتود الهيئة أن تذكّر الحكومات بالتزامها بموجب اتفاقية سنة 1988 بتزويد الهيئة بالمعلومات المتعلقة بالمضبوطات من المواد المجدولة على المستوى الدولي والمواد غير الخاضعة للمراقبة الدولية، بما في ذلك منشؤها، عندما يكون معلوما.**

472- ويمكن الاطلاع على استعراض شامل لحالة مراقبة السلائف والمواد الكيميائية التي يكثر استخدامها في صنع العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية على نحو غير مشروع في أفريقيا في تقرير الهيئة لعام 2023 عن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية سنة 1988[144].

6- الوقاية والعلاج

473- لا يزال تقييم مدى إساءة استخدام المخدرات وتقدير عدد الأشخاص الخاضعين للعلاج في أفريقيا تقديرا دقيقا يشكلان تحديا نظرا لندرة المعلومات المفصلة والموثوقة وبيانات الانتشار المقدمة من المنطقة.

474- بيد أن القنب لا يزال، استنادا إلى المعلومات المتاحة، المخدر الرئيسي الذي يثير قلق غالبية الأشخاص الذين يتلقون العلاج في أفريقيا. ووفقا لتقرير المخدرات العالمي 2023، الصادر عن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بلغ معدل الانتشار السنوي التقديري لاستهلاك القنب في أفريقيا 6,85 في المائة من السكان (نحو 53,6 مليون شخص). وكان معدل الانتشار مرتفعا بوجه خاص في غرب أفريقيا ووسطها، إذ إنه بلغ نحو 10 في المائة، وهو ما عزته التقارير إلى انتشار تعاطي القنب في نيجيريا. وبالنسبة إلى المؤثرات الأفيونية، بما في ذلك المؤثرات الأفيونية الموصوفة طبيا، بلغ معدل الانتشار التقديري للاستهلاك 1,24 في المائة (نحو 9,67 ملايين شخص). وبالنسبة للأفيونيات، ويغلب عليها الهيروين، يقدر معدل انتشار الاستهلاك بنسبة 0,50 في المائة (3,9 ملايين شخص). وكانت معدلات انتشار استهلاك المخدرات الأخرى (أي الكوكايين والأمفيتامينات والمنشطات الموصوفة طبيا و"الإكستاسي") في أفريقيا أقل من 0,4 في المائة من السكان في عام 2021. وبالنسبة إلى العديد من المواد، بما فيها القنب، لا تتوافر بيانات عن مدى الانتشار فيما يخص بعض المناطق دون الإقليمية في أفريقيا. وتُعتبر أفريقيا من بين المناطق التي تتسم بأدنى نسب للنساء اللائي يتلقين العلاج المتصل بالمخدرات.

475- ووفقا للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، فإن أفريقيا، التي يتسم سكانها بالفتوّة، هي واحدة من المناطق التي يكون فيها الشباب أكثر عرضة لتعاطي المخدرات. وكان الانتشار السنوي لتعاطي القنب بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و16 عاما (6,4 في المائة) مماثلا لانتشاره بين عموم السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاما (6,85 في المائة). ويقدر التقرير أن 70 في المائة من الأشخاص الذين يتلقون العلاج في أفريقيا تقل أعمارهم عن 35 عاما.

476- وفي عام 2023، أطلق الاتحاد الأفريقي إصدارة عام 2023 من تقرير شبكة عموم أفريقيا المعنية بالانتشار الوبائي لتعاطي المخدرات التي تهدف إلى تحسين الأمن الصحي والرفاه الاجتماعي والاقتصادي لسكان المنطقة من خلال معالجة تعاطي المخدرات والعلاج منه.

477- وحدد تقرير شبكة غرب أفريقيا المعنية بالانتشار الوبائي لتعاطي المخدرات لعام 2022 عن إحصاءات واتجاهات بشأن عرض المخدرات غير المشروعة وإساءة استعمال المخدرات، بعنوان *Statistics and Trends on Illicit Drug Supply and Drug Abuse*، الذي صودق عليه أثناء حلقة عمل لمفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أيار/مايو 2023، القنب والترامادول والأمفيتامينات والكوكايين باعتبارها أكثر المخدرات استهلاكا في المنطقة. وأشار التقرير أيضا إلى زيادة تعاطي المخدرات بين العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و25 عاما، مقارنة ببيانات عام 2021.

478- وأصدرت الهيئة الوطنية لحملة مكافحة تعاطي الكحول والمخدرات في كينيا تقريرا عن الدراسة الاستقصائية الوطنية لعام 2022 حول حالة المخدرات وتعاطي مواد الإدمان في البلد. وقد نُفذت الدراسة الاستقصائية، التي تُجرى كل خمس سنوات، في جميع المقاطعات، البالغ عددها 47 مقاطعة، وشملت 797 3 أسرة معيشية و314 3 فردا تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاما. ومن بين هذه الفئة، كانت أعمار 44 في المائة تبلغ 36 عاما فأكثر، وكانت الأغلبية (54,5 في المائة) من الإناث. ووجدت الدراسة الاستقصائية أن انتشار تعاطي القنب قد تضاعف تقريبا خلال السنوات الخمس السابقة؛ ووفقا للتقرير، يمكن أن يعزى ذلك إلى انخفاض إدراك الضرر الناجم عن المعلومات المضللة. وأُبلغ عن أعلى معدل لتعاطي القنب خلال العمر في نيروبي (6,9 في المائة). واستُبين الكحول بوصفه أكثر المواد التي يساء استخدامها على نطاق واسع في البلد، بمعدل انتشار يقدر بنحو 19 في المائة.

479- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أطلقت الهيئة الوطنية إطارا للمشاركة المجتمعية في إدارة إساءة استعمال الكحول والمخدرات، وهو أول إطار من نوعه في كينيا. وتتمثل الأهداف

---

(144) E/INCB/2023/4.

الرئيسية للإطار فيما يلي: (أ) الحد من تعاطي الكحول والمخدرات في المجتمع المحلي؛ (ب) الاستفادة من المبادرات والموارد المشتركة للوقاية من تعاطي الكحول والمخدرات وإدارته؛ (ج) توحيد وتنسيق الجهود المجتمعية الرامية إلى الحد من تعاطي الكحول والمخدرات.

480- ووجدت دراسة استقصائية بشأن تعاطي المخدرات أُجريت في إطار تقييم خطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية في نيجيريا أن 14,4 في المائة من المواطنين النيجيريين البالغين (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاما) قد تعاطوا مادة واحدة على الأقل من المخدرات غير المشروعة في العام السابق. وإضافة إلى متعاطي القنب، الذين يزيد عددهم على 12,9 مليونا، تشير النتائج إلى وجود ما يُقدَّر بنحو 5,6 ملايين من متعاطي المؤثرات الأفيونية الصيدلانية لأغراض غير طبية، و2,9 مليون شخص آخر من متعاطي شراب السعال المحتوي على الكوديين لأغراض غير طبية في البلد. ويُعد الاستخدام غير الطبي للمؤثرات الأفيونية على نطاق واسع مصدر قلق كبير آخر في نيجيريا. وتستند نتائج الدراسة الاستقصائية إلى الردود الواردة من 850 38 أسرة معيشية و344 9 من متعاطي المخدرات المعرضين لمخاطر شديدة. وفي عام 2022، نشرت نيجيريا تقريرا عن إجراءات التشغيل القياسية: العلاج بمساعدة الأدوية من الارتهان للمؤثرات الأفيونية في نيجيريا – الميثادون والبوبرينورفين، بعنوان *Standard Operating Procedures: Medication-Assisted Treatment for Opioid Dependence in Nigeria – Methadone and Buprenorphine*، استعدادا لتنفيذ العلاج بمساعدة المؤثرات الأفيونية في البلد.

481- ووجدت دراسة استقصائية وطنية للمدارس بشأن تعاطي مواد الإدمان والأنماط المرتبطة به لتقييم مستوى تعاطي التبغ والكحول والأدوية والمخدرات بين أطفال المدارس الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و16 عاما في السنغال أن 9 في المائة من الطلاب أفادوا بأنهم دخنوا السجائر، وأن 10,4 في المائة استهلكوا الكحول خلال العمر، في حين أن 7,8 في المائة تناولوا مهدئا أو مسكنا للألم. ووجدت الدراسة الاستقصائية أيضا أن تعاطي المخدرات أقل تواترا من تعاطي التبغ أو الكحول أو الأدوية الموصوفة طبيا حيث أبلغ 3,5 في المائة من الشباب عن انتشار تعاطي المؤثرات النفسانية خلال العمر. واستندت النتائج إلى ردود على استبيان قدمها 303 3 طلاب سنغاليين تتراوح أعمارهم بين 15 و16 عاما في مدارس ثانوية عامة وخاصة. وأجرى الدراسة الاستقصائية المكتب المعني بالمخدرات والجريمة.

482- وخلال عام 2023، قدمت جمهورية تنزانيا المتحدة خدمات علاجية إلى ما لا يقل عن 134 854 شخصا (847 434 رجلا و287 419 امرأة) يعانون من اضطرابات مختلفة ناجمة عن تعاطي المخدرات. ويدير البلد حاليا 15 موقعا للعلاج ببدائل المؤثرات الأفيونية تستخدم الميثادون والبوبرينورفين. وتقدم هذه العيادات، الموجودة في جميع أنحاء البلد، خدمات علاجية إلى نحو 500 14 شخص على أساس يومي، مقارنة بالعدد المقابل في عام 2021، وهو 500 11 شخص. وغالبية متلقي العلاج هم من الرجال.

483- وكشفت دراسة استقصائية ثالثة حول تعاطي التبغ والكحول والمخدرات في المدارس، أجريت في عام 2021 في تونس كجزء من المشروع الاستقصائي لمدارس دول البحر المتوسط عن الكحول وغيره من المخدرات (MedSPAD)، عن زيادة في تعاطي المخدرات منذ الدراسة الاستقصائية الثانية في عام 2017.

484- وتواصل بلدان في شمال أفريقيا، ومنها السودان وليبيا ومصر، تنفيذ برنامج "أثر الشباب" (Youth 4 Impact) التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، الذي أُطلق في عام 2022. وفي أيار/مايو 2023، أطلق المكتب المبادرة في الجزائر. ويهدف البرنامج إلى مساعدة الشباب من الجنسين من مختلف الفئات، بما فيها الفئات المهمشة والمعرضة للخطر، على اكتساب المزيد من القدرة على مواجهة تحديات الحياة والصمود في مواجهة الجريمة والعنف والمخدرات.

485- وفي 3 كانون الثاني/يناير 2023، أطلق مجلس السيادة الانتقالي في السودان الحملة الوطنية "أنقذ ابنك" للتصدي لاستهلاك المخدرات، وتحديدا استخدام الميثامفيتامين الذي يهيمن على السوق منذ الثورة السودانية في عام 2019. وإلى جانب المؤسسات الحكومية، تشارك في الحملة العديد من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

486- وأطلقت الجزائر برامج للعلاج بالنواهض الأفيونية المفعول بدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومصر في عام 2023. وفي الجزائر، ساعد المكتب أيضا في وضع مبادئ توجيهية وطنية لاستخدام الميثادون في العلاج بالنواهض الأفيونية، وإجراءات تشغيل موحدة للعلاج بالنواهض الأفيونية المفعول، ووضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والحد من الضرر. واعتبارا من حزيران/يونيه 2023، هناك خمسة مراكز تقدم برامج للعلاج بالنواهض الأفيونية المفعول، وهناك أكثر من 300 من الملتحقين لتلقي العلاج الصياني بالميثادون.

487- وفي عام 2022، دعم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وضع إطار للرصد والتقييم للبرنامج الوطني للعلاج بالنواهض الأفيونية المفعول في مصر. ويُستخدم هذا الإطار لرصد الأشخاص المسجلين لتلقي هذا العلاج، وسيدعم أيضا تقييم البرنامج في المستقبل. وفي عام 2023، قدم المكتب دورتين تدريبيتين حول تقديم خدمات الحد من الضرر، وخاصة العلاج بالنواهض الأفيونية المفعول، في مصر.

488- وفي الفترة 2022–2023، أجرى المكتب تقييما سريعا للوضع، هو الأول من نوعه، فيما يخص النساء اللائي يتعاطين المخدرات في مصر. وقدم التقييم رؤى قيمة عن مدى تعاطي مواد الإدمان في أوساط النساء، وكذلك عوامل الخطر المرتبطة به. ويوفر التقييم للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية على السواء فهما أكثر شمولا للخدمات التي تحتاجها النساء اللائي يتعاطين المخدرات، ما يمكنها من ترتيب الخدمات المناسبة حسب الأولوية.

جيم- القارة الأمريكية

أمريكا الوسطى والكاريبي

تعاني أمريكا الوسطى والكاريبي من ارتفاع مستوى العنف المسلح وانعدام الأمن، اللذين كثيرا ما يرتبطان بأنشطة تنظيمات عصابات المخدرات وعصابات الشوارع والتنافس العنيف فيما بينها.

في عدد من بلدان المنطقة، قد تكون الخطط الوطنية لمراقبة المخدرات منتهية الصلاحية. وقد يتسبب استمرار عدم توافر دراسات استقصائية وبائية حديثة بشأن انتشار تعاطي المخدرات في معظم بلدان المنطقة في عرقلة وضع سياسات قائمة على الأدلة لمكافحة المخدرات.

يتزايد استهداف بلدان أمريكا الوسطى والكاريبي من جانب المتجرين الذين يحاولون تهريب الكوكايين إلى الأسواق في أوروبا.

1- التطورات الرئيسية

489- نظرا للموقع الجغرافي الذي تتميز به منطقة أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي على مفترق الطرق بين البلدان الرئيسية المنتجة للكوكا والأسواق الاستهلاكية في أمريكا الشمالية وأوروبا، فهي لا تزال تستخدم كمنطقة عبور للاتجار غير المشروع الواسع النطاق بالمخدرات. ويرتبط الاتجار بالمخدرات بشكل متزايد بالاتجار بالأسلحة النارية ويشكل تحديا رئيسيا للاستقرار والأمن في المنطقة وفي النصف الغربي من الكرة الأرضية.

490- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، نشرت لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية التقرير المتعلق بإمدادات المخدرات في القارة الأمريكية لعام 2022. ويتضمن التقرير، الذي يغطي الفترة 2016-2020، معلومات إحصائية من 30 دولة عضوا في منظمة الدول الأمريكية عن العرض غير المشروع للمخدرات، بما في ذلك عن الاتجاهات السائدة في مضبوطات المخدرات والمختبرات، وإبادة المحاصيل غير المشروعة، وحالات الاعتقال. ووفقا للتقرير، يختلف المخدر الرئيسي المثير للقلق من بلد إلى آخر، وهو ما يجسد التنوع في العرض غير المشروع للمخدرات في جميع أنحاء المنطقة. ولدى جميع الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية التي قدمت بيانات للتقرير، يبرز القنب باعتباره المخدر الوحيد الذي يُذكر العرض غير المشروع له.

491- وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، أصدرت لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات تقارير التقييم الوطنية المواضيعية لآلية التقييم المتعددة الأطراف لعام 2022، بشأن تدابير مراقبة ومكافحة زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار بها وتوزيعها بصورة غير مشروعة ومعالجة أسباب كل ذلك وعواقبه. وأشارت التقارير إلى ارتفاع مستوى الامتثال، بين البلدان التي جرى تقييمها، للإجراءات ذات الأولوية المتعلقة بخفض عرض المخدرات المبينة في خطة عمل نصف الكرة الغربي بشأن المخدرات للفترة 2021-2025 الصادرة عن لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، بما في ذلك ما يتعلق بتحسين فرص الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية وتعزيز تبادل المعلومات المتعلقة بتدابير اعتراض المخدرات ومراقبة الحدود لمنع الاتجار بالمخدرات. بيد أن التقارير شددت أيضا على الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود في عدة مجالات، بما في ذلك مراقبة المخدرات الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة. فعلى سبيل المثال، لم يحرز أكثر من 60 في المائة من البلدان في القارة الأمريكية تقدما نحو إنشاء و/أو تعزيز نظم الإنذار المبكر، ولم يضع أكثر من 70 في المائة من هذه البلدان نهجا تنظيمية مناسبة لتعزيز المراقبة الوطنية على استخدام المؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية للأغراض غير الطبية. وفيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات بكميات صغيرة، لم يكن لدى نصف البلدان تقريبا التي شاركت في التقييم سوى مجموعة محدودة من البرامج والاستراتيجيات لمنع استغلال شبكات الاتجار بالمخدرات لفئات السكان المعرضين للخطر، على الصعيدين الوطني والدولي.

492- وفقا للدراسة المعنونة بوصلة الأسلحة: دراسة الأسلحة النارية في منطقة البحر الكاريبي (*Weapons Compass: The Caribbean Firearms Study*)، التي نشرتها الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية في عام 2023، تعاني منطقة البحر الكاريبي من بعض أعلى معدلات الوفاة الناجمة عن أحداث عنف في العالم، حيث تستخدم الأسلحة النارية في غالبية جرائم القتل. واستعرضت الدراسة بعض العوامل الكامنة وراء العنف المسلح في منطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك عنف العصابات والاتجار بالمخدرات وتيسُّر الحصول على الأسلحة النارية غير المشروعة. وتؤكد المعلومات الواردة في الدراسة بشأن الاتجار بالأسلحة النارية ومبادلتها بالقنب في كل من هايتي وجامايكا شواغل بعض الخبراء الإقليميين بشأن الصلات بين المخدرات والاتجار بالأسلحة النارية. وأكدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في تقريرها السنوي الأخير المعنون "الاتجاهات العالمية: النزوح القسري في عام 2022"، أن النزاع المسلح والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان والأحداث التي تسبب إخلالا خطيرا بالنظام العام كانت من بين أسباب النزوح القسري لأكثر من 108 ملايين شخص في جميع أنحاء العالم، ما بين لاجئين وطالبي لجوء ونازحين داخليا، في نهاية عام 2022. وقدمت نسبة تزيد على 40 في المائة من إجمالي طلبات اللجوء الفردية الجديدة في عام 2022، البالغ 2,6 مليون طلب، من مواطنين من بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي منها كوبا ونيكاراغوا وهايتي وهندوراس.

493- ويحلل تقرير المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بشأن الاتجار عبر الإنترنت بالمخدرات الاصطناعية والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية في أمريكا اللاتينية والكاريبي المعنون "The online trafficking of synthetic drugs and synthetic opioids in Latin America and the Caribbean"، الذي نشر في عام 2022، جوانب متنوعة من الظاهرة السريعة التطور للاتجار بتلك المواد عبر الإنترنت في المنطقة. ووفقا للتقرير، أشار أحد تقديرات تجارة المخدرات عبر

الإنترنت إلى احتمال سيطرة نحو 30 جماعة إجرامية منظمة على أسواق الشبكة الخفية للمخدرات الاصطناعية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، في منتصف عام 2021. وخلص التقرير إلى ضرورة إجراء مزيد من الرصد للإنترنت وإجراء دراسات استقصائية إضافية عن تسويق المخدرات عبر الإنترنت من أجل تقدير أفضل لحجم سوق الإنترنت غير المشروعة للمخدرات الاصطناعية والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية. ودعا التقرير أيضا إلى تعزيز التعاون بين وكالات مكافحة المخدرات ووحدات مكافحة الجريمة السيبرانية المتخصصة للتحقيق في هذه القضية المتزايدة التعقيد.

2- التعاون الإقليمي

494- استمرت لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في تنظيم اجتماعات خبراء وعقد دورات تدريبية للسلطات الوطنية المختصة في بلدان أمريكا الوسطى والكاريبي. وقد تسجَّل مسؤولون عن مراقبة المخدرات من 16 بلدا في أمريكا الوسطى والكاريبي لاستخدام نمائط التعلم الإلكترونية التابعة للهيئة. وعُقدت في شباط/فبراير 2023 في سان سلفادور حلقة دراسية تدريبية إقليمية في إطار برنامج الهيئة للتعلم، وحلقة عمل بشأن إتاحة أنشطة التوعية لفائدة مسؤولين من السلطات الوطنية المختصة في بنما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس. وشارك المسؤولون في الفعاليتين التدريبيتين المخصصتين لتنفيذ أحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وجمعت حلقة العمل المخصصة للتوعية التي استغرقت يوما واحدا أخصائيين من الحكومات ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية والمجتمع المدني لإيجاد سبل لتحسين فرص الحصول على المخدرات والمؤثرات العقلية لأغراض الاستعمال الطبي في المنطقة. ونُظم كلا النشاطين بالتعاون الوثيق مع حكومة السلفادور ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات.

495- وفي أمريكا الوسطى والكاريبي، بدأ حاليا عمل وحدات برنامج مراقبة الحاويات وفرق عمل برنامج التخاطب بين المطارات التابع للفريق المعني بالركاب والبضائع على الحدود التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، في بربادوس وبنما وترينيداد وتوباغو وجامايكا وجزر البهاما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وكوبا وكوستاريكا وهايتي وهندوراس. وشاركت بنما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور في "عملية إنسايت"، وهي عملية عالمية أطلقتها الهيئة في عام 2023 بالتعاون مع الفريق المعني بالركاب والبضائع على الحدود. وتهدف العملية إلى قمع الاتجار غير المشروع بسلائف المخدرات والمتفجرات عبر مناطق التجارة الحرة وتوعية سلطات المراقبة الوطنية بسهولة اختراق هذه المناطق (انظر تقرير الهيئة لعام 2023 عن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية سنة 1988)[145].

496- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، عقد برنامج غريدس التابع للهيئة فعالية تدريبية في الجمهورية الدومينيكية لموظفي إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية ركزت على إذكاء الوعي وممارسات المناولة المأمونة بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية وغيرها من المواد الخطرة. وهدفت الفعالية أيضا إلى تعزيز تبادل المعلومات باستخدام الأدوات العالية الدقة لاستخلاص المعلومات الاستخبارية وتحديد الأهداف التابعة لنظام آيونيكس وبرنامج غريدس. وتضمنت الفعالية زيارات ميدانية للمرافق الجمركية في المطار الدولي في سانتو دومينغو ولمختبر جنائي.

497- وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، نظم برنامج غريدس فعالية تدريبية لبناء القدرات في غواتيمالا لمسؤولين من وكالات إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية بشأن الاعتراض الآمن للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية والمواد المتصلة بالفنتانيل والمؤثرات النفسانية الجديدة، وتعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية باستخدام الأدوات العالية الدقة لاستخلاص المعلومات الاستخبارية وتحديد الأهداف التابعة لنظام آيونيكس وبرنامج غريدس. وتضمنت الفعالية أيضا زيارات ميدانية لمختبر جنائي وللمقر الرئيسي لشرطة مكافحة المخدرات.

498- وفي آب/أغسطس 2023، نظم برنامج غريدس فعالية تدريبية لبناء القدرات في ترينيداد وتوباغو لمسؤولين من المركز الإقليمي لدمج المعلومات الاستخباراتية التابع للوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية بشأن الاعتراض الآمن للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية والمواد المتصلة بالفنتانيل والمؤثرات النفسانية الجديدة وبشأن تعزيز تبادل المعلومات باستخدام الأدوات العالية الدقة لاستخلاص المعلومات الاستخبارية وتحديد الأهداف التابعة لنظام آيونيكس وبرنامج غريدس. وتضمنت الفعالية أيضا زيارة ميدانية إلى مركز ترينيداد وتوباغو لعلوم الاستدلال الجنائي. وفي الشهر نفسه، نظم برنامج غريدس فعالية تدريبية مماثلة في بربادوس لمسؤولين من مركز الاتصالات الإقليمي المشترك التابع للوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية.

499- وضم الاجتماع العملياتي السنوي السادس بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات الاصطناعية والمواد الكيميائية الخطرة من خلال خدمات البريد والبريد السريع والشحن الجوي، الذي عقده برنامج غريدس في فيينا في أيلول/سبتمبر 2023، مشاركين من 31 حكومة وخمس منظمات دولية. وعقد أيضا عدد من الحكومات المشاركة اجتماعات ثنائية أو متعددة الأطراف على هامش الاجتماع بتيسير من الهيئة. وبالإضافة إلى ذلك، استضاف برنامج غريدس، بالتعاون مع مكتب الاتصال الإقليمي للاستخبارات الجمركية لأمريكا الوسطى التابع لمنظمة الجمارك العالمية، أول برنامج قائم على مفهوم "التوأمة"، في شكل فعالية لإتاحة فرص لبناء الثقة والتواصل النشط والتدريب على حوادث آنيَّة للاتجار. وعقدت الفعالية في أمريكا الوسطى في تشرين الأول/أكتوبر 2023 بمشاركة موظفي إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية من بنما والسلفادور وغواتيمالا. واكتسب الموظفون مهارات عملية للتعاون العملياتي الدولي، والاتصالات عبر الحدود، والتوعية بشأن المؤثرات الأفيونية الاصطناعية.

[145] E/INCB/2023/4.

500- وواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تعاونه الوثيق مع المنظمات الحكومية الدولية في المنطقة، بما فيها الجماعة الكاريبية ووكالتها التنفيذية المعنية بتدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية ومنظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى. فعلى سبيل المثال، شارك مسؤولون من غواتيمالا وهندوراس في عدة أنشطة نفذت في إطار برنامج المكتب المعنون "التعامل مع المخدرات والسلائف الكيميائية المضبوطة والتخلص منها على نحو مأمون". وكان مسؤولون من بنما وكوستاريكا من بين المشاركين في فعالية تدريبية إقليمية بشأن التحقيق في الجرائم التي تيسرها العملات المشفرة، نُظمت في بنما في حزيران/يونيه 2023 في إطار البرنامج العالمي المعني بالجريمة السيبرانية التابع للمكتب. وإضافة إلى ذلك، واصل برنامج الرصد العالمي للمخدرات الاصطناعية: التحليل والإبلاغ والاتجاهات (SMART) التابع للمكتب تعزيز قدرات مختبرات الاستدلال الجنائي على كشف وتحليل المخدرات الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، بما في ذلك في الجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس.

501- وخلال عام 2022، واصل مرصد البلدان الأمريكية المعني بالمخدرات التابع للجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية ومراصدها الوطنية المعنية بالمخدرات عن طريق تنظيم فعاليات تدريبية إلكترونية وحضورية، من بينها حلقات دراسية شبكية ودورات تدريبية واجتماعات مائدة مستديرة بشأن مجموعة متنوعة من المواضيع المتعلقة بأساليب البحث وشبكات المعلومات المتعلقة بالمخدرات ونظم الإنذار المبكر. وواصل نظام الإنذار المبكر للقارة الأمريكية جمع وتحليل ونشر الإنذارات بشأن الأخطار المستجدة للمخدرات، التي تصدرها ترينيداد وتوباغو والسلفادور، وكذلك الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وشيلي وكولومبيا.

502- وبناء على التقدم المحرز في وقت سابق، واصل برنامج التعاون بين أمريكا اللاتينية والكاريبي والاتحاد الأوروبي بشأن سياسات المخدرات، في مرحلته الثالثة (برنامج كوبولاد الثالث)، تعزيز التعاون التقني والحوار السياساتي بين الاتحاد الأوروبي وبلدان منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي دعما لتنفيذ سياسات أكثر فعالية لمكافحة المخدرات في المنطقة. وشملت البلدان المشاركة في البرنامج أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وبليز، وبنما، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، والسلفادور، وغرينادا، وغواتيمالا، وكوبا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، وهايتي، وهندوراس. وفي عامي 2022 و2023، دعم البرنامج مجموعة واسعة من الأنشطة، شملت تدريبا للمراصد الوطنية المعنية بالمخدرات على نظم الإنذار المبكر، وتبادل الخبرات بشأن ممارسات رعاية الأشخاص الذين يعانون من مشاكل مرتبطة بالمخدرات، ولا سيما النساء والفئات السكانية المستضعفة، وتبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق باستخدام تقنيات التحري الخاصة المتعلقة بالمخدرات، واجتماعات الخبراء بشأن إخفاء الكوكايين كيميائيا.

503- وفي أيلول/سبتمبر 2022، أطلقت عملية "تريغر السابعة" (Trigger VII)، وهي عملية مشتركة تستهدف الاتجار بالأسلحة النارية، في 19 بلدا منها أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وبليز، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وغرينادا، وهايتي، بدعم من الإنتربول والوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية، وأسفرت العملية عن ضبط أكثر من 300 قطعة سلاح وذخائر و12,6 طنا من المخدرات، وهو ما يسلط الضوء على التداخل بين دروب الاتجار واستخدام الأسلحة النارية لفرض السيطرة على تجارة المخدرات غير المشروعة في منطقة البحر الكاريبي. وأبلغت عدة بلدان عن الاتجار بالقنب المنتج بصورة غير مشروعة من كندا والولايات المتحدة الأمريكية إلى منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية.

504- وفي أيار/مايو 2023، شاركت أنتيغوا وبربودا وجامايكا والجمهورية الدومينيكية وغرينادا في "عملية الكاريبي"، وهي عملية تجريبية للمرحلة الخامسة من مشروع التعاون بين الموانئ البحرية (SEACOP V). وتهدف إلى مكافحة الاتجار البحري والشبكات الإجرامية في منطقة البحر الكاريبي، وأمريكا اللاتينية، وغرب أفريقيا. وركزت العملية، التي استمرت أسبوعين، على القوارب الترفيهية والتجارية، وأسفرت، في جملة نتائجها، عن ضبط أكثر من 1,1 طن من الكوكايين في الجمهورية الدومينيكية.

3- توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية، بما في ذلك تقديم التقارير إلى الهيئة

505- تقتضي المعاهدات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات من الدول الأطراف أن تقدم تقارير إحصائية إلى الهيئة على أساس سنوي. وتمكن هذه التقارير الهيئة من رصد الأنشطة المشروعة التي تنطوي على مواد خاضعة للمراقبة الدولية وكفالة توافر تلك المواد للأغراض الطبية والعلمية.

506- وازداد تدريجيا استهلاك المسكنات الأفيونية للأغراض الطبية والعلمية، المعبر عنه بالجرعات اليومية الإحصائية (S-DDD) لكل مليون نسمة، في أمريكا الوسطى والكاريبي، مع حدوث بعض التقلبات خلال السنوات العشرين الماضية، ليصل المجموع الإقليمي إلى 631 10 جرعة يومية إحصائية لكل مليون نسمة في عام 2021، أي ثلاثة أضعاف المستوى المسجل في عام 2002. واستحوذ الفنتانيل على معظم استهلاك المسكنات الأفيونية في المنطقة في عام 2021 (053 7 جرعة يومية إحصائية لكل مليون)، يليه المورفين (680 1 جرعة يومية إحصائية لكل مليون)، فالأوكسيكودون (211 1 جرعة يومية إحصائية لكل مليون)، فالبيثيدين (616 جرعة يومية إحصائية لكل مليون) فالهيدروكودون (70 جرعة يومية إحصائية لكل مليون). وجرى الإبلاغ عن استهلاك يزيد عن 300 جرعة يومية إحصائية من المسكنات الأفيونية من بربادوس وبنما وجزر البهاما وسانت فنسنت وجزر غرينادين والسلفادور وكوستاريكا، على سبيل المثال. وتعتبر الهيئة

أن مستويات استهلاك المسكنات الأفيونية التي تقل عن 200 جرعة يومية إحصائية لكل مليون غير كافية.

507- ومن بلدان وأقاليم أمريكا الوسطى والكاريبي، قدم نحو ثلاثة أرباعهم تقاريرهم الإحصائية السنوية عن المؤثرات العقلية بانتظام، وفقا لمقتضيات اتفاقية سنة 1971. ومن البلدان والأقاليم المتبقية في المنطقة، لم يقدم أي منها تقريبا أي تقارير إحصائية في السنوات الخمس الماضية، وهو ما يعرقل الجهود الرامية إلى تحديد مدى توافر المؤثرات العقلية في المنطقة. ولا يزال تحديد مستويات استهلاك المؤثرات العقلية في أمريكا الوسطى والكاريبي يشكل تحديا، حيث لم يقدم سوى ثلث البلدان والأقاليم الواقعة في المنطقة بيانات إلى الهيئة عن استهلاك أي مؤثرات عقلية خلال السنوات الخمس الماضية. وتشدد الهيئة على أهمية ضمان توافر ما يكفي من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية وتيسُّر الحصول عليها للأغراض الطبية في جميع بلدان العالم، ولا سيما في أمريكا الوسطى والكاريبي.

508- وفيما يتعلق بالسلائف الكيميائية، تقدم الدول الأعضاء طوعا، في سياق قرار لجنة المخدرات 3/49، تقديرات لاحتياجاتها المشروعة السنوية من الواردات من سلائف كيميائية معينة يكثر استخدامها في صنع المنشطات الأمفيتامينية بصورة غير مشروعة. وفي جملة مواد أخرى، يُطلب توفير البيانات المتعلقة بالاحتياجات المشروعة السنوية من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، وهما مادتان لهما أيضا استخدامات طبية، وكذلك توفير بيانات، قدر الإمكان، عن الاحتياجات من المستحضرات المحتوية على هاتين المادتين التي يمكن استعمالها بسهولة أو استخلاصها بوسائل ميسورة الاستخدام.

509- وقدم 17 من أصل 20 بلدا في المنطقة (85 في المائة) إلى الهيئة تقديرا واحدا على الأقل لاحتياجاتها المشروعة السنوية من واردات الإيفيدرين أو السودوإيفيدرين أو مستحضراتهما. ومن بين البلدان التي قدمت تلك التقديرات، تحظر خمسة بلدان استيراد الإيفيدرين أو السودوإيفيدرين (كمادة خام أو في شكل مستحضرات صيدلانية) إلى أراضيها. ولم يحدِّث بَلَدان تقديراتهما للاحتياجات المشروعة السنوية من الإيفيدرين بجميع أشكاله في السنوات العشر الماضية، مما يقوض من فرص استخدام تلك البيانات كأداة لتعريف البلدان المصدرة باحتياجات البلدان المستوردة المشروعة من تلك المواد. ويساعد تحديث تقديرات الاحتياجات السنوية المشروعة الحكومات على تلافي العرض المفرط للمواد وتسريبها إلى قنوات غير مشروعة، وضمان توافرها للأغراض المشروعة. وفي السنوات الخمس الماضية، قدمت ثلاثة بلدان في أمريكا الوسطى والكاريبي، هي ترينيداد وتوباغو وجزر البهاما وغرينادا، تقديرات لاحتياجاتها المشروعة السنوية من الإيفيدرين لأول مرة.

510- ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية في التقارير التقنية للهيئة لعام 2023 عن المخدرات[146] والمؤثرات العقلية[147] وتنفيذ المادة 12 من اتفاقية سنة 1988[148]. كما يمكن الاطلاع في موقع الهيئة الشبكي على منشور دليل تقدير الاحتياجات من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية، الذي أعدته الهيئة ومنظمة الصحة العالمية لكي تستخدمه السلطات الوطنية المختصة، والوثيقة المعنية بالمسائل التي يمكن للحكومات أن تنظر فيها لدى تحديد احتياجاتها السنوية المشروعة من واردات الإيفيدرين والسودوإيفيدرين.

4- التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

511- شرعت أنتيغوا وبربودا في صياغة استراتيجية جديدة لمكافحة المخدرات، تغطي الفترة 2024-2028، لتحل محل الاستراتيجية الوطنية الحالية لمكافحة المخدرات، التي تغطي الفترة 2019-2023. وقامت وزارة العدل في كوبا، وفقا لقرارها 635 المؤرخ تشرين الثاني/نوفمبر 2022، بتحديث الخطط المؤسسية المتعلقة بمراقبة المخدرات التي تشكل الأسس المنهجية لوضع البرامج الوطنية لكل سلطة وطنية مختصة. ووفقا للمعلومات المتاحة، انتهت مدة العمل بالسياسات الوطنية المتعلقة بالمخدرات و/أو الخطط الوطنية المتعلقة بمراقبة المخدرات في عدد من بلدان المنطقة.

512- وفي آذار/مارس 2022، أعلنت حكومة السلفادور حالة الطوارئ للتصدي للوضع الأمني المتدهور في البلد. وأُدخلت تعديلات على التشريعات في تموز/يوليه 2023 أدت إلى زيادة مدة السجن لمن يثبت أنهم من قادة عصابات الشوارع، وسمحت بإجراء محاكمات جماعية لعدد أكبر من الأشخاص في حالة اتهامهم بالانضمام لنفس المجموعة الإجرامية.

513- ووفقا لتقرير أعدته اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات في السلفادور عن الحالة الأمنية وحالة الاتجار بالمخدرات في البلد، استأثر الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عاما بأعلى معدلات الاعتقال لتورطهم في جرائم مرتبطة بالمخدرات في السنوات الأخيرة. وفي عام 2020، في أوساط الشباب من الفئة العمرية التي تتراوح بين 15 و24 عاما، كان 000 340 شاب (26 في المائة) لا ينتمون لفئة الطلاب أو الموظفين. فصار هؤلاء الشباب، ومعظمهم من خلفيات منخفضة الدخل، أهدافا سهلة للجماعات الإجرامية المنظمة التي تسعى إلى تجنيدهم لتنفيذ أنشطة إجرامية.

514- وتشكل هايتي بلدا من بلدان العبور للاتجار بالمخدرات غير المشروعة، لا سيما الكوكايين والقنب التي تُشحن في الغالب بعد ذلك إلى الجمهورية الدومينيكية والولايات المتحدة وغرب أوروبا. وفي عام 2023، توسع عنف العصابات في بورت أو برنس، عاصمة هايتي، بمعدل ينذر بالخطر في مناطق في المدينة كانت تعتبر في السابق آمنة نسبيا. فقد استهدفت العصابات الإجرامية المدججة بالسلاح البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك الموانئ ومراكز الشرطة، وسيطرت على الطرق السريعة الرئيسية المؤدية إلى العاصمة.

(146) E/INCB/2023/2.
(147) E/INCB/2023/3.
(148) E/INCB/2023/4.

ووفقا لمسؤولين حكوميين، أصبحت 80 في المائة من مدن البلد تخضع لسيطرة أو نفوذ الجماعات المسلحة. ومقارنة بالربع الأول من عام 2022، زادت الحوادث الجنائية، بما في ذلك جرائم القتل والاغتصاب والاختطاف والإعدام بدون محاكمة، بأكثر من الضعف خلال نفس الفترة في عام 2023.

515- وأعرب المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، في تقييمه المعنون "الأسواق الإجرامية في هايتي: تحديد اتجاهات الاتجار بالأسلحة النارية والمخدرات"، عن قلقه إزاء ازدياد الاتجار بالأسلحة النارية والذخائر المتطورة من العيار الثقيل إلى هايتي برا وجوا، وفي أغلب الأحيان، بحرا. وعملا بقرار مجلس الأمن 2645 (2022)، الذي طلب فيه المجلس إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي العمل مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة لدعم السلطات الهايتية في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، فضلا عن الاتجار بالأسلحة والأعتدة المتصلة بها وصرفها عن وجهتها، وفي تعزيز إدارة الحدود والموانئ ومراقبتها، اتفقت حكومة هايتي مع المكتب على تحسين التعاون بين جميع المؤسسات المعنية، بغية تعزيز القدرات الوطنية على مكافحة الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة والإرهاب وزيادة تحصيل الإيرادات.

516- وأعربت سلطات إنفاذ القانون في جامايكا عن قلقها إزاء تأثير الإنتاج غير المشروع للقنب على البيئة، بما في ذلك فيما يتعلق بالطلب على المياه والتلوث. فعلى الرغم من أن إنتاج القنب المرخص قانونا في البلد يجب أن يمتثل لمعايير حماية البيئة، فإن إنتاج القنب غير المشروع لا يزال يمثل مشكلة بسبب تأثيره على الأراضي وتوافر المياه للإنتاج الزراعي المشروع في البلد.

517- وفي عام 2023، بدأت السلطات الوطنية المختصة في بنما تنفيذ التشريعات الوطنية التي تنظم إنتاج القنب واستخدامه للأغراض الطبية في البلد.

518- ووفقا للتقرير السنوي لبرنامج مراقبة الحاويات التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية لعام 2022، الذي نشر في كانون الثاني/يناير 2023، أنشئت مؤخرا سبع وحدات جديدة لمراقبة الموانئ حول العالم، واحدة منها في سانتياغو، كوبا، وثلاث في الجمهورية الدومينيكية، في كل من مانزانيلو وبويرتو بلاتا وعلى الحدود مع هايتي.

519- وفي عام 2022، وقعت ترينيداد وتوباغو مذكرة تفاهم مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بشأن مشاركة البلد في برنامج التخاطب بين المطارات، وهو برنامج متعدد الوكالات ينفذه المكتب بالشراكة مع الإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية في أكثر من 40 مطارا في أفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وجنوب شرق أوروبا. ويهدف برنامج التخاطب بين المطارات إلى تعزيز قدرات المطارات الدولية على استهداف واعتراض المسافرين شديدي الخطورة والشحنات والطرود البريدية عالية المخاطر، للمساهمة في جملة أمور منها مكافحة المخدرات غير المشروعة والاتجار بالبشر. ومنذ عام 2010، ضبطت أفرقة العمل التابعة لبرنامج التخاطب بين المطارات ما مجموعه أكثر من 20 طنا من المخدرات غير المشروعة والمؤثرات النفسانية الجديدة والقات، بالإضافة إلى السلائف والأدوية المزيفة والأسلحة والعملات.

5- الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار

520- وفقا لتقرير إمدادات المخدرات في القارة الأمريكية لعام 2022 الصادر عن لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، ارتفع إجمالي كمية الكوكايين المضبوطة في نصف الكرة الغربي من حوالى 911 طنا في عام 2016 إلى 091 1 طنا في عام 2020. وفي الوقت الذي ارتفعت فيه كمية الكوكايين المضبوطة في أمريكا الوسطى بشكل مطرد من 51 طنا في عام 2016 إلى أكثر من 71 طنا في عام 2020، انخفضت الكمية المضبوطة في منطقة البحر الكاريبي من 13 طنا إلى 9 أطنان خلال نفس الفترة. وأدى الصنع غير المشروع للكوكايين بمستويات قياسية في أمريكا الجنوبية، الذي وصل إلى مستوى مرتفع بلغ 304 2 أطنان من المواد النقية في عام 2021، إلى زيادة أخرى في الاتجار بالكوكايين عم أثرها على القارة الأمريكية ككل. ووفقا للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، في عام 2022، تمكنت سلطات الجمارك وسائر وكالات إنفاذ القانون المشاركة في جهود برنامج التخاطب بين المطارات وبرنامج مراقبة الحاويات في إطار الفريق المعني بالركاب والبضائع على الحدود التابع للمكتب، من ضبط أكثر من 275 طنا من الكوكايين، بزيادة قدرها 100 طن عن العام السابق.

521- وعادة ما يهرب الكوكايين المصنع في كولومبيا بصورة غير مشروعة إلى أمريكا الشمالية إما بشكل مباشر من موانئ على سواحل المحيط الهادئ أو البحر الكاريبي أو عبر البرازيل وفنزويلا (جمهورية-البوليفارية) شمالا باتجاه منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى.

522- ووفقا للمركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان، فإن معظم كميات الكوكايين المضبوطة في الاتحاد الأوروبي أو أثناء عبورها إلى أوروبا تُخفى في سفن شحن وتُشحن مباشرة من البلدان الرئيسية المصنعة للكوكايين، وخصوصا كولومبيا؛ أو البلدان المجاورة في أمريكا الجنوبية، لا سيما البرازيل والإكوادور؛ أو في أمريكا الوسطى والكاريبي. وثمة درب يمر عبر منطقة البحر الكاريبي، ويشمل أشكالا أخرى من النقل البحري، فضلا عن النقل الجوي، يمر أيضا عبر شمال وغرب أفريقيا، بما في ذلك الجزر الواقعة قبالة سواحل غرب أفريقيا. وكثيرا ما يُخفى هيدروكلوريد الكوكايين المتجر به إلى أوروبا في مواد حاملة ويستخرج لاحقا في أوروبا في مرافق مخصصة للاستخراج.

523- وفي كوستاريكا، انخفضت كمية الكوكايين المضبوطة من 44,3 طنا في عام 2021 إلى 24,8 طنا في عام 2022، بما نسبته 44 في المائة. وفي الجمهورية الدومينيكية، ضُبط 31,1 طنا من طائفة متنوعة من المخدرات غير المشروعة في عام 2022، بزيادة قدرها حوالى 5 أطنان عن الكمية المضبوطة في عام 2021 والبالغة 25,9 طنا. وشملت المضبوطات المسجلة في عام 2022 ما مقداره

27,7 طنا من الكوكايين و3,3 أطنان من عشبة القنب. وضُبط 2,8 طن أخرى من الكوكايين في البلد في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2023. وفي غواتيمالا، ضُبط 1,6 طن من الكوكايين وأُبيدت 3,7 ملايين نبتة كوكا في عام 2022. وفي السنوات الأخيرة، أبلغت غواتيمالا وهندوراس عن اكتشاف مزارع صغيرة للكوكا وعدد محدود من مختبرات الكوكايين غير المشروعة.

524- وفي عام 2022، أشارت تقارير إعلامية إلى أن السلفادور سجلت ثاني أكبر مصادرة للكوكايين (12 طنا) خلال السنوات الأربع والثلاثين الماضية، بفضل جهود الحكومة للحد من نشاط العصابات العاملة في البلد. وعلاوة على ذلك، ذكرت الحكومة، في منتصف تموز/يوليه 2023، أن البلد لم يشهد أي جريمة قتل لأكثر من 290 يوما منذ فرض حالة الطوارئ.

525- وفي بنما، بلغ مجموع مضبوطات المخدرات 138,4 طنا في عام 2022، معظمها من الكوكايين (108,8 أطنان)، تليها عشبة القنب (29,5 طنا)، بما يمثل انخفاضا قدره 6,8 أطنان مقارنة بكمية المخدرات المضبوطة في البلد في عام 2021. وفي كانون الثاني/يناير 2023، ضُبطت في بنما كميات إضافية بلغت 5,6 أطنان من الكوكايين و2,3 طن من القنَّب. وفي ترينيداد وتوباغو، تراوحت كمية الكوكايين المضبوطة بين 130 كيلوغراما و380 كيلوغراما سنويا في الفترة 2018–2021، مع ملاحظة انخفاض في عام 2022، حيث لم يضبط سوى 17 كيلوغراما من هذه المادة.

526- ووفقا لتقرير إمدادات المخدرات في القارة الأمريكية لعام 2022 الصادر عن لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، أبلغت ثمانية بلدان في منطقة البحر الكاريبي عن زيادة زراعة القنب والاتجار به في الفترة 2016–2020. وبشكل عام، ازدادت كمية القنب المضبوطة في أمريكا الوسطى والكاريبي زيادة طفيفة في الفترة من 2016 إلى 2020. وصدرت تقارير عن ابتكارات في مجال الاتجار بالقنب في أمريكا الوسطى، مثل الاتجار بالقنب السائل أو القنب المعلق في الشمع. وفي جامايكا، لاحظت السلطات ارتفاع الطلب الدولي على القنب المزروع بصورة غير مشروعة في البلد، بسبب الجودة الفائقة المتصورة عنه.

527- وفي عام 2022، أبلغت كوستاريكا عن ضبط أكبر كمية من عشبة القنب في البلد (25,1 طنا) منذ عام 2000. وبالإضافة إلى ذلك، أُبيد أكثر من 600 000 عشبة قنب وضُبط 13,5 طنا من عشبة القنب في البلد في النصف الأول من عام 2023. وفي غواتيمالا، ضُبط طنان من عشبة القنب، وأُبيد 5,3 ملايين عشبة قنب في عام 2022. وفي هندوراس، جرى الإبلاغ عن مضبوطات من القنب في جميع مناطق البلد في السنوات الأخيرة.

528- وعلى الرغم من إنتاج القنب محليا في ترينيداد وتوباغو، تُهرب هذه المادة أيضا إلى البلد من جامايكا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وغيانا وفنزويلا (جمهورية-البوليفارية). ففي عام 2022، جرى ضبط 580 كيلوغراما من القنب في ترينيداد وتوباغو، وهو ما يمثل انخفاضا عن الكمية المبلغ عنها في الفترة 2018–2021، حيث بلغت كمية مضبوطات القنب السنوية في البلد ما متوسطه 950 2 كيلوغراما. وفي نفس العام، أُبيدت 900 6 نبتة قنب كاملة النمو، وهو ما يمثل انخفاضا عن الكميات المبلغ عنها في الفترة 2019–2021، حيث بلغت الكمية التي تباد في البلد 000 163 نبتة قنب سنويا في المتوسط.

529- وفي جميع أنحاء أمريكا الوسطى والكاريبي، لم يتجاوز عدد الاعتقالات المرتبطة بالقنب 000 10 حالة سنويا في كل منطقة دون إقليمية في الفترة 2016–2020. ووفقا للجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، قد يرجع الانخفاض النسبي في عدد حالات الاعتقال في جانب منه إلى إلغاء تجريم حيازة كميات صغيرة من القنب، وخصوصا في منطقة الكاريبي، إلى جانب الانخفاض الكلي في عدد البلدان التي قدمت تلك المعلومات في القارة الأمريكية (15 بلدا).

530- وفي ترينيداد وتوباغو، بلغ متوسط عدد الاعتقالات لحيازة القنب 470 حالة سنويا، في الفترة 2020–2022، وهو ما يمثل انخفاضا كبيرا عن الفترة السابقة 2018–2019، حيث بلغ متوسط الاعتقالات 200 3 حالة سنويا. ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض جزئيا إلى تعديل قانون المخدرات الخطرة في البلد في كانون الأول/ديسمبر 2019، الذي ألغى تجريم زراعة القنب وحيازة كميات صغيرة منه.

531- ولا يبدو أن زراعة الأفيون غير المشروعة وصنع الهيروين والاتجار به يشكلان مصدر قلق لبلدان المنطقة، باستثناء غواتيمالا، التي أبلغت عن إبادة ما يقرب من 10 ملايين نبتة خشخاش الأفيون في عام 2022، والجمهورية الدومينيكية، التي أبلغت عن مستوى منخفض لانتشار تعاطي الهيروين في السنوات الأخيرة.

532- وفي آب/أغسطس 2023، وفقا لمصدر مفتوح للمعلومات، عمدت السلطات الوطنية المختصة في ترينيداد وتوباغو إلى تفكيك أول مختبر للميثامفيتامين في البلد. ومنذ عام 2017، أبلغت عدة بلدان في المنطقة عن مضبوطات من الأمفيتامين والميثامفيتامين، ومنها بربادوس وبليز وبنما وترينداد وتوباغو وجزر البهاما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا. وأبلغت بنما وترينيداد وتوباغو وجزر البهاما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا عن مضبوطات "الإكستاسي". وأبلغت كوستاريكا وهندوراس عن مضبوطات من ثنائي إيثيلاميد حمض الليسرجيك (LSD). وأبلغت بنما وترينيداد وتوباغو وكوستاريكا عن مضبوطات من الكيتامين في السنوات الأخيرة.

6- الوقاية والعلاج

533- تلاحظ الهيئة بقلق استمرار غياب الدراسات الاستقصائية الوبائية الحديثة عن انتشار تعاطي المخدرات في معظم بلدان أمريكا الوسطى والكاريبي. ففي عديد من بلدان المنطقة، صدرت آخر تقديرات للانتشار السنوي لتعاطي المخدرات غير المشروعة بين عامة السكان منذ أكثر من 10 سنوات. فعلى سبيل المثال، داخل

المنطقة، صدرت آخر تقديرات لانتشار تعاطي القنب والكوكايين والأمفيتامينات بين عامة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاما في هايتي في عام 2018، وصدرت آخر تقديرات لانتشار تعاطي المواد من نوع "الإكستاسي" والمنشطات الموصوفة طبيا بين عامة السكان في بنما وكوستاريكا في عام 2015. ولا تتوافر تقديرات حديثة تسمح بإصدار تقديرات عن مدى استخدام المؤثرات الأفيونية في المنطقة. **وتكرر الهيئة دعوتها إلى البلدان المعنية بأن تعطي الأولوية لجمع البيانات عن اتجاهات تعاطي المخدرات ومدى الطلب على العلاج من أجل الاسترشاد بها في وضع سياسة لمراقبة المخدرات تستند إلى الأدلة، وتشجع الشركاء الثنائيين والمنظمات الإقليمية والدولية على تقديم الدعم تحقيقا لهذه الغاية.**

534- ووفقا لتقديرات المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في عام 2021، بلغ معدل انتشار تعاطي القنب في العام الماضي بين السكان البالغين 3,1 في المائة في أمريكا الوسطى و5,7 في المائة في منطقة البحر الكاريبي. وفي جامايكا، بلغ معدل انتشار تعاطي القنب بين السكان البالغين في السنة السابقة لسنة 2016، وهي آخر سنة توافرت عنها بيانات، ما نسبته 18 في المائة، وهو ما يمثل، لأغراض المقارنة، معدلا أعلى من المتوسط العالمي البالغ 4,3 في المائة لعام 2021. ووفقا للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات في السلفادور، كانت توليفات المواد الأكثر شيوعا في البلد بين المرضى الذين تلقوا علاجا لتعاطي مخدرات متعددة في عام 2022 هي عشبة القنب مع هيدروكلوريد الكوكايين، ثم عشبة القنب مع البنزوديازيبينات، ثم عشبة القنب مع الكوكايين "الكراك" أو الكوكايين الحر، بحسب ترتيب انتشارها.

535- وأشار تقرير المخدرات العالمي لعام 2023 إلى أن معدل الانتشار السنوي لتعاطي الكوكايين بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاما في أمريكا الوسطى والكاريبي، حسب التقديرات في عام 2021، بلغ 0,96 في المائة و0,19 في المائة على التوالي، في حين سُجل معدل أقل بكثير من ذلك في أمريكا الشمالية (1,88 في المائة) وأمريكا الجنوبية (1,62 في المائة). ووفقا للمصدر نفسه، بلغ معدل الانتشار السنوي لتعاطي الأمفيتامينات والمنشطات الموصوفة طبيا بين البالغين في أمريكا الوسطى 0,99 في المائة، ومعدل انتشار مخدر "الإكستاسي" 0,17 في المائة. ولم توفر بيانات بشأن مدى انتشار تعاطي تلك المواد سنويا في منطقة البحر الكاريبي. وفيما يتعلق بالمؤثرات النفسانية الجديدة، أبلغت السلفادور وكوستاريكا عن تعاطي الكيتامين والميفيدرون والقنبينات الاصطناعية بين عامة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاما في أراضيهما في الفترة 2015-2018.

536- ووفقا للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، فإن النسبة المئوية للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 25 عاما الذين يخضعون للعلاج من تعاطي المخدرات في أمريكا الوسطى والكاريبي (37 في المائة) تمثل ثاني أعلى نسبة بين جميع المناطق في العالم، بعد أمريكا الجنوبية (52 في المائة).

537- وتشير أفضل التقديرات المستمدة من أحدث البيانات الصادرة عن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة/منظمة الصحة العالمية/برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)/البنك الدولي، التي نُشرت في عام 2023، إلى أنه في أوساط الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 سنة، يتعاطى المخدرات بالحقن نحو 000 20 شخص في أمريكا الوسطى و000 100 شخص في منطقة البحر الكاريبي. وبلغ معدل الانتشار العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية بين متعاطي المخدرات بالحقن 11,9 في المائة حسب أفضل تقدير. وفي كل من أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، حيث توافرت بيانات عن نسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لثلث مجموع الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن، قُدِّر هذا الانتشار بنسبة 0,95 في المائة و10,8 في المائة، على التوالي. وتشير البيانات الواردة من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية إلى أن عدد الحالات الجديدة من فيروس نقص المناعة البشرية في أمريكا اللاتينية ازداد حسب التقديرات بنسبة 4,7 في المائة من عام 2010 حتى عام 2021، حيث سجلت نحو 000 110 حالة جديدة في عام 2021، في حين انخفض عدد الحالات الجديدة في منطقة البحر الكاريبي بنسبة 28 في المائة خلال الفترة نفسها، من حوالى 000 19 سنويا إلى 000 14 سنويا حسب التقديرات. وتشير التقديرات إلى أن 18 في المائة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في أمريكا اللاتينية وفي منطقة البحر الكاريبي لا يعلمون بإصابتهم.

أمريكا الشمالية

لا تزال أزمة المؤثرات الأفيونية تخلف عواقب وخيمة في بلدان المنطقة. وارتبط عدد متزايد من الوفيات الناجمة عن سمّية المؤثرات الأفيونية خلال الفترة قيد النظر بالفنتانيل المصنوع بصورة غير مشروعة، الذي كثيرا ما يكون مخلوطا بمخدرات اصطناعية أخرى، بما في ذلك المنشطات أو نظائر البنزوديازيبين.

أنشأت الولايات المتحدة التحالف العالمي للتصدي لأخطار المخدرات الاصطناعية، الذي يهدف إلى منع صنع المخدرات الاصطناعية والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وكشف الاتجاهات الناشئة للمخدرات، وأنماط تعاطي المخدرات، والتصدي للآثار على الصحة العامة، بالشراكة مع الحكومات، وكذلك مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والمستشفيات وأصحاب المصلحة في مجال الصحة العمومية.

لا تزال الأنشطة غير المشروعة المتصلة بالمخدرات التي تقوم بها تنظيمات العصابات والعصابات الإجرامية في المكسيك تفضي إلى ارتفاع مستويات العنف، ولا سيما جرائم القتل، في البلد.

1- التطورات الرئيسية

538- لا تزال أزمة المؤثرات الأفيونية الناجمة عن تزايد إمدادات المخدرات غير المشروعة والمغشوشة تخلف عواقب وخيمة في أمريكا الشمالية. فقد زادت الوفيات الناجمة عن الجرعات المفرطة من المخدرات في الولايات المتحدة الأمريكية خمسة أضعاف خلال العقدين الماضيين، مع أكثر من 106 000 حالة من هذه الوفيات في عام 2021 وحده. وفي كندا، كان هناك أكثر من 36 000 حالة وفاة تعزى فيما يبدو إلى التسمم بالمؤثرات الأفيونية بين عامي 2016 و2022. وارتبط عدد متزايد من الوفيات الناجمة عن التسمم بالمؤثرات الأفيونية خلال الفترة قيد النظر بالفنتانيل المصنوع بصورة غير مشروعة، الذي كثيرا ما يكون مخلوطا بمخدرات اصطناعية أخرى، بما في ذلك المنشطات أو نظائر البنزوديازيبين، ما يجسد الطبيعة المتعددة المواد للأزمة.

539- واستجابة لذلك، عززت بلدان المنطقة الثلاثة تشريعاتها المتصلة بالسلائف الكيميائية. وعلى وجه الخصوص، جدولت كندا على نحو دائم مجموعة من سلائف الفنتانيل الجديدة، وهي نظائر ومشتقات من مادة *N*-فينيل-4-بيبيريدينامين (4-AP) وأملاحها، بموجب قانون المخدرات والمواد الخاضعة للمراقبة. ودخل هذا الإجراء حيز النفاذ في 30 آب/أغسطس 2023، وهو يهدف إلى تمكين سلطات إنفاذ القانون من مواصلة العمل ضد أي عمليات غير مشروعة لاستيراد تلك السلائف الكيميائية وتوزيعها واستخدامها. وجار أيضا وضع مشتقات أو نظائر لسلائف الفنتانيل تحت المراقبة الوطنية في الولايات المتحدة، بما فيها مشتقات معينة من مادة 4-بيبريدون ونظائر هاليدية للمادة 4-AP، اعتبارا من 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

540- ومدد رئيس الولايات المتحدة حالة الطوارئ الوطنية فيما يتعلق بالاتجار العالمي بالمخدرات غير المشروعة، حيث بدأت هذه الحالة لأول مرة بموجب أمر تنفيذي صدر في 15 كانون الأول/ديسمبر 2021، إلى ما بعد 15 كانون الأول/ديسمبر 2022. وبموجب هذا الأمر، لا يزال الاتجار الدولي بالمخدرات، بما في ذلك إنتاج المخدرات غير المشروعة وبيعها على الصعيد العالمي وتوزيعها على نطاق واسع بصورة غير مشروعة، وتزايد المخدرات القوية المفعول، مثل الفنتانيل وغيره من المؤثرات الأفيونية الاصطناعية، والدور المتزايد لمبيعات المخدرات عبر الإنترنت، يُنظر إليه باعتباره يشكل تهديدا غير عادي واستثنائيا للأمن القومي للبلد وسياسته الخارجية واقتصاده.

541- وخلال اجتماع على المستوى الوزاري، عُقد افتراضيا في 7 تموز/يوليه 2023، أطلق وزير خارجية الولايات المتحدة التحالف العالمي لمواجهة مخاطر المخدرات الاصطناعية. ويهدف التحالف، الذي أُضفي عليه الطابع الرسمي من خلال إعلان وزاري مشترك وقعته 81 حكومة، إلى منع إنتاج المخدرات الاصطناعية والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وكشف الاتجاهات الناشئة المتعلقة بالمخدرات، وأنماط تعاطي المخدرات، والتصدي للآثار على الصحة العامة، بالشراكة مع المجتمع المدني والمستشفيات وأصحاب المصلحة في مجال الصحة العامة، وكذلك القطاع الخاص، بما في ذلك صانعو المواد الكيميائية وشركات الشحن ومنصات التواصل الاجتماعي. ومن المتوقع أن يجتمع التحالف مرة أخرى على المستوى السياسي على هامش مختلف الفعاليات السياسية الرفيعة المستوى.

2- التعاون الإقليمي

542- لا يزال تعزيز التعاون الفعَّال في المسائل المتعلقة بإنفاذ القانون ومكافحة صنع المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة مستمرا من خلال آليات إقليمية مختلفة. ففي مؤتمر قمة قادة أمريكا الشمالية لعام 2023، الذي عقد يومي 9 و10 كانون الثاني/يناير 2023، التزمت كندا والمكسيك والولايات المتحدة بتنسيق الإجراءات والاستراتيجيات لمكافحة الاتجار بالأسلحة والمخدرات الذي يمثل تهديدا مشتركا للبلدان الثلاثة. واتفقت البلدان أيضا على مواصلة تعاونها ضمن "حوار أمريكا الشمالية بشأن المخدرات" بمقتضى إطار استراتيجي محدَّث للتصدي لمخاطر المخدرات غير المشروعة وتعزيز نُهج الصحة العامة إزاء تعاطي مواد الإدمان. وشمل ذلك زيادة توزيع أدوية إبطال آثار الجرعات المفرطة وتبادل المعلومات عن المواد الكيميائية المستخدمة في الصنع غير المشروع للفنتانيل وغيره من المخدرات الاصطناعية.

543- وواصلت المكسيك والولايات المتحدة التعاون ضمن إطار الذكرى المئوية الثانية للأمن والصحة العامة والمجتمعات الآمنة. وفي 9 آذار/مارس 2023، أُطلقت مرحلة ثانية من الإطار، واتفق البَلَدان على زيادة التعاون لمكافحة الصنع والاستخدام غير المشروعين للفنتانيل، وكذلك الاتجار بالأسلحة، في جميع أنحاء المنطقة. وفي تلك المناسبة، أعيد إلى الحكومة الاتحادية المكسيكية ما يقرب من 25 مليون دولار من الأموال التي سرقتها جهات فاعلة إجرامية عن طريق الاختلاس والاحتيال وضبطتها وصادرتها وزارة العدل في الولايات المتحدة. وخُصصت الأموال لاستخدامها في النهوض بأهداف إطار الذكرى المئوية الثانية. وفي 13 نيسان/أبريل 2023، أُعلن عن مزيد من التعاون داخل الإطار، بما في ذلك حملات التوعية العامة والالتزام بالتعاون المستمر لتفكيك سلسلة توريد الفنتانيل على جانبي الحدود بين البلدين.

544- وفي اليوم نفسه، عُقد الاجتماع الأول للجنة الثلاثية الرفيعة المستوى المعنية بالفنتانيل. واعتبرت اللجنة، المؤلفة من مسؤولين رفيعي المستوى من كندا والمكسيك والولايات المتحدة، أن المؤثرات الأفيونية الاصطناعية، وخصوصا الفنتانيل، هي الخطر الرئيسي المرتبط بالمخدرات في أمريكا الشمالية، واتفقت البلدان الثلاثة على العمل معا لتعطيل النقل والتيسير والإمداد العالمي للفنتانيل غير المشروع والسلائف الكيميائية والمعدات المستخدمة في صنعه غير المشروع قبل وصولها إلى أمريكا الشمالية. وتعهدت اللجنة أيضا بتنسيق الإجراءات الدولية لحشد البلدان الأخرى المتأثرة بالمخدرات الاصطناعية، مثل الميثامفيتامين و"الكابتاغون" والترامادول. واتُّفق على تشكيل اللجنة خلال مؤتمر قمة قادة أمريكا الشمالية في كانون الثاني/يناير 2023.

545- وما فتئت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تدعم بلدان المنطقة في التصدي لظهور مخدرات اصطناعية قوية المفعول من خلال أنشطة برنامجها العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج غريدس)، بوسائل منها استخدام أدوات مثل نظام آيونيكس، الذي ييسر تبادل المعلومات آنيًّا بين السلطات الوطنية. واعتبارا من تموز/يوليه 2023، أبلغت جهات التنسيق المعنية بإنفاذ القوانين في أمريكا الشمالية من خلال المنصة عن أكثر من 200 2 حادثة تتعلق بعمليات اعتراض المؤثرات الأفيونية وضبطها. وفي 9 كانون الأول/ديسمبر 2022، قدم برنامج غريدس التابع للهيئة دعما شخصيا لفائدة 33 من موظفي إنفاذ القانون والرقابة التنظيمية من الفريق التقني المعني بمراقبة المخدرات الاصطناعية في المكسيك، مع التركيز على تعزيز تبادل المعلومات باستخدام الأدوات العالية الدقة لاستخلاص المعلومات الاستخبارية وتحديد الأهداف التابعة لنظام آيونيكس وبرنامج غريدس.

546- وفي الفترة بين كانون الأول/ديسمبر 2022 وكانون الثاني/يناير 2023، شاركت المكسيك والولايات المتحدة في عملية "الضربة القاضية" (Knockout) التي نفذتها الهيئة، وتبادلتا المعلومات الاستخبارية لتحديد وتفكيك نقاط الصنع والتوزيع غير المشروعين فيما يخص المواد 4،1-بيوتانديول والكاريسوبرودول والفلوبرومازيبام والغاما-بوتيرولاكتون والكيتامين المتجر بها من خلال خدمات البريد الدولي والبريد السريع وخدمات التوصيل والطرائق ذات الصلة.

547- وفي الفترة من 21 إلى 23 شباط/فبراير 2023، نظم برنامج غريدس مشاورة على الإنترنت لأصحاب المصلحة بشأن التعاون الطوعي بين الحكومات وخدمات شحن البضائع لمنع الاتجار بالمواد الخطرة. وحضر الفعالية أكثر من 44 ممثلا عن عشر حكومات وثلاث منظمات دولية وست رابطات صناعية، بمن فيهم 13 مشاركا من كندا والمكسيك والولايات المتحدة. وتبادل المشاركون أفضل الممارسات، وعرضوا أمثلة لحالات تتعلق باستغلال الخدمات اللوجستية المساعِدة المشروعة، وناقشوا الخطوات التالية لتعزيز التعاون الطوعي بين الحكومات وشركائها من القطاع الخاص.

548- وعقد برنامج غريدس، في مكسيكو سيتي في حزيران/يونيه 2023، الاجتماع الثاني لفريق الخبراء الإقليمي المعني باستغلال منصات التجارة الإلكترونية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتسويق وبيع المواد الخطرة. وكان الهدف من الاجتماع إشراك أصحاب المصلحة في المناقشات المتعلقة بالاتجاهات الحالية في الاتجار الإقليمي بالمخدرات الاصطناعية والفنتانيلات والمواد الكيميائية ذات الصلة، والتحديات التي تواجه منصات التجارة الإلكترونية، والممارسات الواعدة لمنع المتجرين من استغلالها في المستقبل. وشارك في هذه الفعالية أكثر من 29 من أصحاب المصلحة، بمن فيهم ممثلون عن حكومتي المكسيك والولايات المتحدة، ومنظمات دولية، ورابطات صناعية إقليمية، وشركات رائدة من القطاع الخاص.

549- وفي فيينا في أيلول/سبتمبر 2023، نظم برنامج غريدس الاجتماع العملياتي السنوي السادس بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات الاصطناعية والمواد الكيميائية الخطرة عن طريق خدمات البريد وخدمات التوصيل والشحن الجوي. وضمت الفعالية أكثر من 100 مشارك من 30 حكومة ومنظمة دولية، بمن فيهم مشاركون من كندا والمكسيك والولايات المتحدة. وعقدت عدة حكومات مشاركة في الاجتماع أيضا اجتماعات ثنائية ومتعددة الأطراف متعلقة بالقضايا لتعزيز التعاون عبر الحدود، بتيسير من الهيئة.

550- وفي فيينا أيضا في أيلول/سبتمبر 2023، عقد برنامج غريدس الاجتماع الثالث لفريق الخبراء الدولي المعني بتوسيع قوائم المواد الخطرة التي ليس لها استخدامات مشروعة معروفة الخاصة بالهيئة والنُّهج الجديدة لتحديدها في المستحضرات الصيدلانية المغشوشة أو المصنوعة بصورة غير مشروعة. وضمت هذه الفعالية نحو 45 مشاركا من 20 حكومة ومنظمة دولية، بمن فيهم مشاركون من كندا والمكسيك والولايات المتحدة.

551- وتَسجل لاستخدام النمائط الإلكترونية في إطار برنامج الهيئة للتعلم ما مجموعه 228 مسؤولا عن مراقبة المخدرات لدى السلطات الوطنية المختصة في البلدان الثلاثة في أمريكا الشمالية. وتغطي النمائط الإلكترونية القائمة مواضيع العقاقير المخدرة، والمؤثرات العقلية، والسلائف، والإطار الدولي لمراقبة المخدرات، وضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة بكميات كافية للأغراض الطبية والعلمية.

3- توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية، بما في ذلك تقديم التقارير إلى الهيئة

552- تقرُّ الهيئة بقيام السلطات الوطنية المختصة في البلدان الثلاثة في المنطقة بالإبلاغ في الوقت المناسب وبدقة عن البيانات، حسبما تقتضيه الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات وحسبما هو مطلوب في القرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات، بما في ذلك الإبلاغ الطوعي عن البيانات المتعلقة بالاستهلاك المحلي للمؤثرات العقلية.

553- ووفقا للبيانات المبلغ عنها، حافظت كندا والولايات المتحدة على ارتفاع مستوى توافر المسكنات الأفيونية التي بلغت ذروتها في عام 2014 بما مجموعه 408 75 جرعات يومية إحصائية لكل مليون للبلدين. إلا أن التوافر ما برح يتناقص باطراد إلى مستويات 20 عاما مضت حيث بلغ 867 48 جرعة في عام 2021. وفي عام 2021، أبلغت الولايات المتحدة عن استهلاك 860 31 جرعة في عام 2021، وأبلغت كندا عن 007 17 جرعات في العام نفسه. وفيما يخص المكسيك، كان توافر المسكنات الأفيونية في البلد أدنى بكثير حيث إن الاستهلاك لم يتجاوز مطلقا 200 جرعة لكل مليون، وهي العتبة التي تعتبرها الهيئة كافية، في الفترة من عام 2013 إلى عام 2020. وفي عام 2021، تجاوزت المكسيك

لأول مرة العتبة التي تعتبرها الهيئة كافية، وأبلغت عن استهلاك 277 جرعة لكل مليون. وعلى مستوى البلدان كافة في أمريكا الشمالية، كان المؤثر الأفيوني الأكثر استهلاكا في عام 2021 هو الهيدروكودون (يُستهلك في الغالب في الولايات المتحدة)، يليه الأوكسيكودون والفنتانيل والهيدرومورفون والمورفين.

554- وما برحت المؤثرات العقلية، المستخدمة لعلاج مجموعة واسعة من اضطرابات الصحة العقلية والاضطرابات العصبية، تُصنع ويُتجر بها في جميع أنحاء المنطقة منذ عقود. ويشير استهلاك تلك المواد، حسبما أبلغت عنه الحكومات، إلى أنها متاحة عموما لأغراض طبية مشروعة.

555- **وتسلط الهيئة الضوء على أهمية ضمان إتاحة العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية لأغراض مشروعة، مع وضع سياسات وممارسات مناسبة لمنع الإفراط في وصفها طبيا وإساءة استعمالها. وتُذكِّر الهيئة الحكومات بالحاجة إلى تعزيز الممارسات المسؤولة في تحرير الوصفات الطبية وضوابط التوزيع لتفادي التسريب إلى قنوات غير مشروعة والإفراط في الاستهلاك بما يؤدي إلى الارتهان وما يرتبط به من أضرار.**

556- وفيما يتعلق بالسلائف الكيميائية، تقدم الدول الأعضاء طوعا، في سياق قرار لجنة المخدرات 3/49، تقديرات لاحتياجاتها السنوية المشروعة من الواردات من سلائف كيميائية معينة يكثر استخدامها في صنع المنشطات الأمفيتامينية غير المشروع. ومن بين المواد الأخرى، يُطلب تقديم الاحتياجات السنوية المشروعة من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، وهما مادتان لهما أيضا استخدامات طبية، وكذلك، قدر الإمكان، من المستحضرات المحتوية على هاتين المادتين التي يمكن استعمالها بسهولة أو استخلاصها بوسائل ميسورة الاستخدام. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، قدمت البلدان الثلاثة في المنطقة تقديرا واحدا على الأقل لاحتياجاتها السنوية المشروعة من واردات الإيفيدرين أو السودوإيفيدرين أو مستحضراتهما، وحدَّثت البلدان الثلاثة تقديراتها لهذه المواد بانتظام، ما يسهم في منع الإفراط في عرضها وتسريبها إلى قنوات غير مشروعة ويضمن توافرها لأغراض مشروعة.

557- ويرد مزيد من المعلومات والتحليلات للاتجاهات المتعلقة بتوافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية في التقارير التقنية للهيئة لعام 2023 عن المخدرات[149] والمؤثرات العقلية[150] وتنفيذ المادة 12 من اتفاقية سنة 1988[151]. وإضافة إلى ذلك، يُتاح على الموقع الشبكي للهيئة المنشور المعنون دليل تقدير الاحتياجات من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية، الذي أعدته الهيئة ومنظمة الصحة العالمية لكي تستخدمه السلطات الوطنية المختصة، والوثيقة المعنونة "المسائل التي يمكن للحكومات أن تنظر فيها لدى تحديد احتياجاتها السنوية المشروعة من واردات الإيفيدرين والسودوإيفيدرين".

4- التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

558- دعما لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات ولمعالجة سلسلة توريد الفنتانيل غير المشروعة، في نيسان/أبريل 2023، طلب رئيس الولايات المتحدة من كونغرس الولايات المتحدة الموافقة على تخصيص مبلغ تاريخي قدره 46,1 بليون دولار لوكالات البرنامج الوطني لمراقبة المخدرات في عام 2024. ويمثل طلب الميزانية للسنة المالية 2024 زيادة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة. وإضافة إلى قيادة جهد عالمي منسق لتعطيل الاتجار غير المشروع بالمخدرات الاصطناعية، ترتئي الميزانية زيادة التمويل لدعم توسيع نطاق خدمات الوقاية والعلاج والحد من الضرر ودعم التعافي في البلد.

559- وظلت أزمة الجرعات المفرطة تخلف أثرا كبيرا في جميع أنحاء كندا، حيث أصبحت خدمات الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية مثقلة بالأعباء بسبب السمية العالية والمحتوى غير المتوقع للمخدرات غير المشروعة التي يجري استهلاكها. ومنذ عام 2017، خصصت حكومة كندا أكثر من بليون دولار كندي لزيادة الوصول إلى العلاج والخدمات استنادا إلى الأدلة، وكذلك لزيادة الوعي ومنع تعاطي المخدرات والوصم المرتبط بها. وفي الميزانية الاتحادية لعام 2023، خُصص مبلغ كبير لدعم استراتيجية كندية متجددة للمخدرات ومواد الإدمان وتعزيز نظام الرعاية الصحية العامة، بوسائل منها زيادة سبل الوصول إلى خدمات الصحة العقلية والعلاج من تعاطي مواد الإدمان وتنفيذ استراتيجيات الحد من الضرر والعلاج والتعافي لفائدة الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات.

560- وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، حصل مشروع القانون C-5، المعدِّل للقانون الجنائي وقانون المخدرات والمواد الخاضعة للمراقبة في كندا، على الموافقة الملكية. ويلغي التعديل العقوبات الدنيا الإلزامية فيما يخص جميع الجرائم المتعلقة بالمخدرات، ويهدف إلى زيادة استخدام الأحكام المشروطة وإلزام المدعين العامين بالنظر في بدائل لتوجيه التهم الجنائية أو متابعتها لمجرد حيازة المخدرات. وكان أحد الدوافع المعلنة وراء التعديل هو تشجيع اتخاذ تدابير أكثر إنصافا وفعالية للتصدي للسلوك الإجرامي وللعنصرية والتمييز المنهجيين في نظام العدالة الجنائية في كندا مع الحفاظ على السلامة العامة.

561- وفي 21 كانون الثاني/يناير 2023، دخل حيز النفاذ إعفاءٌ من أجزاء من قانون المخدرات والمواد الخاضعة للمراقبة فيما يخص مقاطعة كولومبيا البريطانية. ويسمح الإعفاء ومدته ثلاث سنوات للمقاطعة بعدم توجيه تهم جنائية ضد البالغين (من سن 18 عاما فأكثر) بسبب حيازة ما مجموعه الإجمالي 2,5 غرام من المؤثرات الأفيونية والكوكايين والميثامفيتامين والميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين. ولا ينطبق الإعفاء في ظروف معينة، بما في ذلك إذا وُجد البالغون الذين بحوزتهم أي كمية من هذه المواد في مباني المدارس أو في مرافق رعاية الأطفال المرخصة أو في المطارات، حيث يمكن اتهامهم بارتكاب جريمة جنائية. وتتولى المقاطعة رصد التنفيذ والنتائج المبكرة والوعي العام والعواقب غير المقصودة،

[149] E/INCB/2023/2.
[150] E/INCB/2023/3.
[151] E/INCB/2023/4.

وتجري الحكومة الاتحادية تقييمات من خلال المعاهد الكندية للبحوث الصحية.

562- وفي آذار/مارس 2023، استجابة لأزمة الجرعات المفرطة في تورنتو، كندا، قامت هيئة الصحة العامة في المدينة، وهي تورنتو للصحة العامة، بتحديث طلبها المقدم إلى وزارة الصحة الكندية للحصول على إعفاء بموجب قانون المخدرات والمواد الخاضعة للمراقبة لإباحة حيازة المخدرات للاستخدام الشخصي في المدينة. ومن شأن هذا الإعفاء، في حال منحه، أن يزيل التهم الجنائية المتعلقة بالحيازة لأغراض التعاطي الشخصي دون استخدام أي عقوبات بديلة. وسينطبق الإعفاء على جميع المخدرات والمواد المدرجة في القانون، وعلى جميع الأشخاص، بمن فيهم الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاما)، وعلى جميع مناطق تورنتو، باستثناء مرافق رعاية الأطفال والمدارس والمطارات. ومن شأن الإعفاء أيضا أن ينشئ نظاما للإحالات الطوعية إلى خدمات الدعم الصحي والاجتماعي. ولا يزال الطلب الأصلي للحصول على إعفاء بانتظار أن تبت وزارة الصحة الكندية فيه منذ كانون الثاني/يناير 2022.

563- وحصل عدد من الشركات على موافقة من وزارة الصحة الكندية بتعديل رخصها التجارية بما يسمح لها قانونا بحيازة وإنتاج كميات محدودة من المواد الخاضعة للمراقبة، مثل السيلوسيبين والكوكايين وورقة الكوكا والأفيون والمورفين وثنائي أسيتيل المورفين، وبيعها وتوزيعها بكميات محدودة على التجار المرخص لهم، مثل الصيادلة أو الممارسين أو المستشفيات أو حاملي الإعفاء للأغراض البحثية بموجب المادة 56 (1) من قانون المخدرات والمواد الخاضعة للمراقبة.

564- ووضعت إدارة الصحة في مقاطعة ألبرتا إطارا تنظيميا للاستخدام الطبي للمؤثرات الإدراكية (psychedelics)، لتصبح أول مقاطعة في كندا تضع شروطا ورقابة طبية على مثل ذلك الاستخدام. واعتبارا من 16 كانون الثاني/يناير 2023، يتعين على مقدمي الخدمات الحصول على ترخيص بموجب قانون حماية خدمات الصحة العقلية، إلا إذا كانوا مشاركين في تجربة بحثية سريرية معتمدة، وعليهم أن يستوفوا متطلبات الجودة والسلامة بموجب لوائح المقاطعة. وإضافة إلى ألبرتا، افتُتحت في مقاطعة كولومبيا البريطانية أيضا عيادات تقدم العلاج بمساعدة المؤثرات الإدراكية.

565- وفي ضوء عدم وجود مبادئ إرشادية للممارسة السريرية على المستوى الاتحادي، أصدرت وزارة الصحة الكندية معلومات عن توقعاتها فيما يتعلق بتدابير إدارة المخاطر فيما يخص التجارب السريرية التي تنطوي على العلاج بمساعدة المؤثرات الإدراكية في كانون الأول/ديسمبر 2022، استنادا إلى بعض أفضل الممارسات المستجدة في المؤلفات المنشورة. وشملت التدابير التدريب الكافي للمعالجين، واشتراط إبلاغ وزارة الصحة الكندية عن أي ردود فعل دوائية سلبية خطيرة غير متوقعة، ووجود موافقة خطية مستنيرة من كل شخص وبشأن كل منتَج يُستخدم في التجارب، من أجل تلبية ممارسات الصنع الجيدة.

566- وحدثت أيضا تطورات تتعلق بالوصول إلى بعض المؤثرات الإدراكية في الولايات المتحدة. ففي نيسان/أبريل 2023، أقر المجلس التشريعي لولاية واشنطن مشروع القانون رقم 5263، المتعلق بوصول الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 21 عاما أو أكثر إلى خدمات السيلوسيبين. بيد أن حاكم الولاية استخدم حق النقض (الفيتو) جزئيا ضد مشروع القانون بسبب تعارض الأحكام مع لوائح أخرى، بما في ذلك التزامات بموجب القانون الاتحادي. وهذا يقصر نطاق مشروع القانون على بحث الاستعمال الطبي للسيلوسيبين وربما على برنامج تجريبي رهنا بتقرير نهائي يُتوقع أن تصدره هيئة الرعاية الصحية بولاية واشنطن في كانون الأول/ديسمبر 2023. وقُدمت مشاريع قوانين تتعلق بالسيلوسيبين في 18 ولاية إضافية في البلد.

567- وفي أيار/مايو 2023، وقَّع حاكم ولاية كولورادو على قانون إباحة وتنظيم الأدوية الطبيعية (مشروع القانون SB23-290)، الذي يرسي الإطار التنظيمي لترخيص زراعة وصنع واختبار وتخزين وتوزيع ونقل وتحويل وصرف الأدوية الطبيعية ومنتجات الأدوية الطبيعية. ومن المنتظر أن يبدأ منح التراخيص للميسرين ومراكز التداوي والمرخص لهم الآخرين في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ديسمبر 2024. ويتعلق التشريع بالسيلوسين والسيلوسيبين فقط، بيد أن نطاق المواد سيُوسَّع ليشمل ثنائي ميثيل التريبتامين والإيبوجين والميسكالين (باستثناء اللوفوفورا ويليامسياي (peyote)) بعد 1 حزيران/يونيه 2026.

568- وفي أيار/مايو 2023، أصدرت هيئة الصحة في ولاية أوريغون أول ترخيص لمركز خدمة السيلوسيبين، تنفيذا لقانون خدمات السيلوسيبين في الولاية. وبموجب هذا القانون، يجوز للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 21 عاما أو أكثر، عند الانتهاء من جلسة تحضيرية مع ميسر مرخص، الحصول على خدمات السيلوسيبين دون وصفة طبية أو إحالة من مقدمي الرعاية الصحية. وإضافة إلى ذلك، ستبيع مراكز الخدمة منتجات السيلوسيبين.

569- وفي المكسيك، أنشئت لجنة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات الاصطناعية والأسلحة النارية والذخيرة بموجب مرسوم رئاسي صدر في 12 نيسان/أبريل 2023. وتهدف اللجنة إلى تحسين التنسيق بين الكيانات الحكومية في المكسيك لدعم التحقيق مع الأفراد المتورطين في إنتاج الفنتانيل والاتجار به والقبض عليهم.

570- وفي 29 أيار/مايو 2023، أنشأت المكسيك اللجنة الوطنية للصحة العقلية والإدمان، وهي هيئة إدارية لامركزية تابعة لوزارة الصحة. وتدمج اللجنة الأنشطة التي كانت تضطلع بها في السابق الأمانة التقنية للمجلس الوطني للصحة العقلية، وخدمات الرعاية النفسية، واللجنة الوطنية لمكافحة الإدمان. وتضع اللجنة سياسات واستراتيجيات وبرامج للوقاية من اضطرابات الصحة العقلية وعلاجها، بما في ذلك الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات. وهي مسؤولة أيضا عن تشغيل مرصد الصحة العقلية والإدمان في المكسيك، الذي يجمع ويحلل

ويفسر المعلومات المتعلقة بالصحة العقلية واستهلاك المخدرات، بهدف الحصول على بيانات موثوقة على المستوى الوطني ومستوى الولايات من أجل اتخاذ القرارات. وقد أنشئت اللجنة تنفيذا لأولويات السياسة الصحية لقانون الصحة العامة، المعتمد في أيار/مايو 2022.

571- وفي أيار/مايو 2023، عُدِّلَ القانون الاتحادي بشأن مراقبة السلائف الكيميائية والمنتجات الكيميائية الأساسية وآلات صنع الكبسولات والأقراص في المكسيك. ويعزز التعديل الإجراءات الرامية إلى مراقبة إنتاج السلائف الكيميائية والمنتجات الكيميائية الأساسية والمعدات ذات الصلة وتحضيرها والتخلص منها وحيازتها واستيرادها وتصديرها ونقلها وتخزينها وتوزيعها، من خلال التنسيق فيما بين الوكالات.

572- وبعد أن أطلق وزير الصحة ووزيرة الصحة العقلية والإدمان في كندا استعراض قانون القنب في أيلول/سبتمبر 2022، شُكل فريق خبراء لإجراء تقييم للإطار التشريعي الذي يحكم القنب، والتواصل مع أصحاب المصلحة لجمع وجهات النظر لإثراء الاستعراض، وتقديم مشورة متخصصة بشأن جوانب الإطار التشريعي وتنفيذه التي يمكن للحكومة أن تعطيها الأولوية من أجل التحسين أو الإصلاح.

573- وتلقى فريق الخبراء سلسلة من التوصيات من مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المركز الكندي لشؤون تعاطي المواد وإدمانها وممثلو أوساط الصناعة، كجزء من عملية التشاور بشأن آلية الاستعراض. وتضمنت التوصيات المقدمة إلى الفريق مسائل تتعلق بتحسين المنافسة داخل صناعة القنب، بما في ذلك استعراض عملية الترخيص والتكاليف ذات الصلة؛ وإدخال تعديلات على حدود التتراهيدروكانابينول؛ واستعراض ترويج القنب وتعبئته ووسمه؛ ومراقبة توزيع القنب عبر الإنترنت؛ وإجراء بحوث بشأن تكافؤ فرص الحصول عليه وتوافر الإمدادات القانونية منه وتسعيره.

574- وفي 2 كانون الأول/ديسمبر 2022، دخلت تعديلات على قانون القنب ولوائحه تتعلق ببحوث القنب واختباره والمشروبات التي تحتوي على القنب حيز النفاذ في كندا. وتزيد التعديلات حد الحيازة العامة لمشروبات القنب من 2,1 لتر إلى 17,1 لترا، وهو مستوى مماثل لمستوى منتجات القنب الأخرى، مثل المنتجات الصالحة للأكل. وبقيت دون تعديل الضوابط الحالية التي تهدف إلى تخفيف مخاطر الاستهلاك المفرط والاستهلاك العرَضي، مثل العبوات المقاومة للأطفال والقيود الصارمة على كمية التتراهيدروكانابينول لكل عبوة. وتيسر التعديلات أيضا إجراء بحوث غير علاجية عن القنب تشمل مشاركين من البشر، وتسمح لحاملي تراخيص الاختبارات التحليلية والمختبرات الحكومية الاتحادية والمقاطعية بإنتاج وتوزيع وبيع المعايير المرجعية وعُدَد الاختبار.

575- وفي نيسان/أبريل 2023، قضت المحكمة العليا في كندا بأن أحكام قانون المقاطعات الذي يحظر حيازة وزراعة نبتات القنب في كيبيك للأغراض الشخصية صالحة وسارية بموجب دستور كندا. وعلى الرغم من أن قانون القنب الاتحادي يسمح للناس بامتلاك أو زراعة أربع نبتات من القنب في المنزل، فإن قانون تنظيم القنب في كيبيك يحظر مثل هذه الحيازة والزراعة. وفي حكم صدر بالإجماع، قضت المحكمة بأن حظر حيازة نبتات القنب وزراعتها في المنزل هو وسيلة لتحقيق أهداف قانون المقاطعة المتعلقة بالصحة العامة والأمن، وأن هذا التشريع يقع ضمن الولاية القضائية للمقاطعات على حقوق الملكية والحقوق المدنية والولاية القضائية الثانوية على المسائل ذات الطبيعة المحلية أو الخاصة.

576- وفي الولايات المتحدة، اعتبارا من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، سمحت 38 ولاية وثلاثة أقاليم ومقاطعة كولومبيا بالاستعمال الطبي لمنتجات القنب. وفي 31 آذار/مارس 2023، وقَّع حاكم ولاية كنتاكي على مشروع قانون مجلس الشيوخ رقم 47 الذي يجيز الاستخدام الطبي للقنب في الولاية. ويُسمح باستعمال القنب للأغراض الطبية للمرضى المسجلين الذين يعانون من حالات طبية مؤهِّلة، مثل السرطان أو الصرع أو اضطراب ما بعد الصدمة. ولا تصبح بعض أحكام مشروع القانون سارية المفعول حتى 1 كانون الثاني/يناير 2025.

577- وفي تموز/يوليه 2023، أصدرت وزارة شؤون المحاربين القدماء في الولايات المتحدة التوجيه 1315 بشأن الوصول إلى البرامج السريرية التابعة للإدارة الصحية للمحاربين القدماء لفائدة المحاربين القدماء المشاركين في برامج القنب المعتمدة من الولايات. وبموجب التوجيه، يناقش مقدمو الرعاية الصحية في إطار الوزارة المعلومات السريرية ذات الصلة المتعلقة بتعاطي القنب مع المحاربين القدماء الذين يطلبون معلومات أو يبلغون عن تعاطي القنب ويوثقون تلك المعلومات في السجل الصحي الإلكتروني للمحاربين القدماء. ويجب اتخاذ قرارات العلاج السريري فيما يتعلق بتعاطي القنب على أساس كل حالة على حدة ومراعاة صحة وسلامة المحاربين القدماء. وعلاوة على ذلك، يجب عدم حرمان المحاربين القدماء من خدمات الإدارة الصحية للمحاربين القدماء لمجرد أنهم يشاركون في أحد برامج القنب المعتمدة من الولايات أو لأنهم يعترفون بأنهم يتعاطون القنب. بيد أنه امتثالا للقانون الاتحادي، يحظر على مقدمي الرعاية الصحية في الإدارة الصحية للمحاربين القدماء التوصية بشأن المحاربين القدماء أو تسجيلهم للمشاركة في أحد برامج القنب المعتمدة من الولايات، أو ملء الاستمارات نيابة عنهم لهذا الغرض، أو إصدار الإحالات إلى تلك البرامج.

578- واعتبارا من 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، سنت 24 ولاية وإقليمان ومقاطعة كولومبيا تدابير لتنظيم استعمال القنب للأغراض غير الطبية. وفي الآونة الأخيرة، أقرت ولاية ديلاوير مشروعيْ القانونين HB1 وHB2. وأصبح كلا المشروعين قانونا في 23 نيسان/أبريل 2023، دون توقيع حاكم الولاية، بسبب تحفظاته بشأن التقنين. ويُسمح للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 21 عاما بحيازة القنب أو تعاطيه أو عرضه أو شرائه أو نقله دون عقوبة، وينشئ التشريع أيضا سوقا منظمة وخاضعة

للضريبة للقنب للاستعمال الترفيهي على غرار سوق الكحول. وسُن مشروع القانون H.F.100، الذي ينشئ إطارا تنظيميا لتعاطي البالغين للقنب لأغراض غير طبية، بما في ذلك سوق منظَّمة مع فرض ضرائب على منتجات القنب، في ولاية مينيسوتا في 30 أيار/مايو 2023. وأيد المصوتون الاستفتاء بشأن "المسألة 2" لتقنين القنب (Issue 2) في ولاية أوهايو في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. ويعدل الاستفتاء قانون ولاية أوهايو، ويسمح بحيازة القنب وزراعته للاستعمال الشخصي وكذلك منح الترخيص لمزارعي القنب وتجاره بالتجزئة.

579- **تشدد الهيئة على أن المادة 4 (ج) من اتفاقية سنة 1961 تقتضي أن تتخذ الدول الأطراف التدابير التشريعية والإدارية اللازمة لقصر إنتاج المخدرات وصنعها وتصديرها واستيرادها وتوزيعها والاتجار بها واستعمالها وحيازتها على الأغراض الطبية والعلمية دون سواها، رهنا بمراعاة أحكام الاتفاقية، وأن المادة 3 من اتفاقية سنة 1988 تلزم الدول الأطراف بأن تتخذ ما يلزم من تدابير لتجريم الأفعال التالية في إطار قانونها الداخلي، في حال ارتكابها عمدا:**

(أ) **إنتاج أي مخدرات أو مؤثرات عقلية، أو صنعها، أو استخراجها، أو تحضيرها، أو عرضها، أو عرضها للبيع، أو توزيعها، أو بيعها، أو تسليمها بأي وجه كان، أو السمسرة فيها، أو إرسالها، أو إرسالها بطريق العبور، أو نقلها، أو استيرادها، أو تصديرها خلافا لأحكام اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة أو اتفاقية سنة 1971؛**

(ب) **زراعة نبات القنب لغرض إنتاج المخدرات خلافا لأحكام اتفاقية سنة 1961 أو اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة.**

580- وتنفذ وزارة العدل في الولايات المتحدة إعلان رئيس الولايات المتحدة، الذي أعلن في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2022 عفوا كاملا وغير مشروط وقاطعا عن الجرائم السابقة المتمثلة في الحيازة البسيطة للقنب بموجب القانون الاتحادي وقانون مقاطعة كولومبيا. وعلى الرغم من أن العفو الرئاسي لا يلغي الإدانة الحالية، فإنه يزيل القيود المدنية أو القانونية المفروضة على أمور من قبيل الحق في التصويت أو شغل المناصب أو الانضمام إلى هيئة محلفين، ويرفع الحواجز أمام فرص السكن والعمل والتعليم.

581- واعتبارا من آذار/مارس 2023، فُوضت إحدى شركات القنب باستيراد وشراء بذور القنب وزراعة القنب وإنتاج وبيع منتجاته ذات المستويات المنخفضة من التتراهيدروكانابينول في المكسيك. وهذا هو أول ترخيص يتعلق بالقنب التجاري تصدره اللجنة الاتحادية للحماية من المخاطر الصحية، وهي الوكالة التنظيمية الصحية في المكسيك. وقد منحت اللجنة هذا الإذن استجابة لقرار صادر عن المحكمة العليا في المكسيك. وفي بيان عام، أكدت اللجنة أنها لا تملك معلومات كافية لتأكيد أن المنتجات المستقبلية ستكون آمنة للأغراض التي تعتزم الشركة أن تُستخدم تلك المنتجات من أجلها. وإضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة، بالتنسيق مع وزارة الداخلية، شكاوى وطعونا بعدم المطابقة تسعى إلى إلغاء الترخيص وإبطاله من أجل حماية الصحة العامة.

5- الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار

582- وفقا للتقرير العام عن الجريمة المنظمة لعام 2022 في كندا، ظل الكوكايين السلعة الرئيسية التي يُتجر بها في كندا، واستمر تزايد نشاط جماعات الجريمة المنظمة في أسواق الميثامفيتامين والفنتانيل. وتنشط أكثر من 350 جماعة إجرامية منظمة في السوق غير المشروعة للفنتانيل في كندا، بينما تنشط 21 جماعة من هذه الجماعات في صنعه غير المشروع.

583- وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، ضبطت وكالة خدمات الحدود الكندية ما يقرب من 2,5 طن من الأفيون في فانكوفر بمقاطعة كولومبيا البريطانية، وهي أكبر ضبطية للأفيون تنفذها الوكالة حتى الآن. وإضافة إلى ذلك، نفذت الوكالة في الفترة بين 13 نيسان/أبريل و14 أيار/مايو 2023 وحدها 15 ضبطية للكيتامين، بلغ مقدارها 89,8 كيلوغراما، بقيمة سوقية تزيد عن ستة ملايين دولار كندي. ونُفذت جميع الضبطيات في مركز ليو بلانشيت لتجهيز البريد.

584- وكانت هناك ضبطيات كبيرة للفنتانيل نفذتها مختلف وكالات إنفاذ القانون في الولايات المتحدة. ففي عام 2022، ضبطت إدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة ما مجموعه أكثر من 57 مليون قرص من أدوية موصوفة طبيا مقلدة مخلوطة بالفنتانيل وما يقرب من 6 000 كيلوغرام من مسحوق الفنتانيل. وضبطت هيئة الجمارك وحماية الحدود في الولايات المتحدة كمية إضافية قدرها 6 800 كيلوغرام من الفنتانيل. وقدرت إدارة مكافحة المخدرات أن المضبوطات بلغت أكثر من 379 مليون جرعة قاتلة من الفنتانيل. وزاد مقدار الفنتانيل الذي ضبطته دائرة التفتيش البريدي في الولايات المتحدة في عام 2022 بما يقرب من 150 في المائة على ما ضبطته في العام السابق، وحدد مكتب مراقبة الموجودات الأجنبية التابع لوزارة الخزانة في الولايات المتحدة ما يقرب من 100 فرد وكيان بسبب ضلوعهم في تجارة المخدرات غير المشروعة، بما في ذلك الاتجار بالفنتانيل والسلائف الكيميائية.

585- ووفقا لبيانات مستمدة من البرنامج الخاص بمناطق الاتجار الكثيف بالمخدرات، في الفترة بين الربع الأخير من عام 2021 و30 أيلول/سبتمبر 2022، ضبط مسؤولو إنفاذ القانون أكثر من 11 طنا من الفنتانيل، وما يقرب من ثلاثة أطنان من الهيروين، وأكثر من 150 طنا من الميثامفيتامين، وما يقرب من 170 طنا من الكوكايين، بما يمثل نحو تسعة بلايين دولار بالقيمة السوقية. ويشرف البرنامج على 33 منطقة إقليمية في جميع الولايات الخمسين في الولايات المتحدة، إلى جانب بورتوريكو وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ومقاطعة كولومبيا.

586- وفي الولايات المتحدة، زادت ضبطيات الكيتامين غير المشروع التي نفذتها وكالات إنفاذ قوانين المخدرات بنسبة 349 في المائة بين عامي 2017 و2022. وفي عام 2023، ضبطت إدارة الجمارك وحماية الحدود في الولايات المتحدة أكثر من ستة أطنان من الكيتامين، مقارنة بكمية قدرها 4,9 أطنان في عام 2022.

587- وزادت مضبوطات الفنتانيل والميثامفيتامين في المكسيك في عام 2021 مقارنة بعام 2020. وضبط الحرس الوطني 168 كيلوغراما من الفنتانيل في عام 2021، بينما ضُبط أقل من 50 كيلوغراما من المادة في عام 2020. وبلغت كمية الميثامفيتامين المضبوطة أكثر من 4,7 أطنان في عام 2021، مقارنة بكمية قدرها 1,36 طن في عام 2020. ومن ناحية أخرى، انخفضت مضبوطات الكوكايين والقنب والهيروين وغيرها من المؤثرات العقلية.

588- وجرى باستمرار إتلاف المعدات والمخدرات غير المشروعة المضبوطة في مناطق مختلفة من المكسيك، بكميات كبيرة في كثير من الأحيان. وفي 25 حزيران/يونيه 2023، أتلف مكتب المدعي العام للمكسيك، عن طريق مكتب المدعي العام للمراقبة الإقليمية المتخصصة، في إطار وفده في سينالوا، ما يقرب من 36 طنا من مختلف العقاقير المخدرة والسلائف الكيميائية وأكثر من 735 000 قرص فنتانيل، إضافة إلى معدات لصنع المخدرات.

589- ولا يزال صنع المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة فيما بين تنظيمات العصابات والعصابات الإجرامية يسهمان في ارتفاع مستويات العنف في المكسيك. ووفقا لبيانات المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، على الرغم من انخفاض معدلات القتل العمد في البلد بدرجة طفيفة على مدى السنوات القليلة الماضية، فإن المعدل لا يزال واحدا من أعلى المعدلات في العالم بأكثر من 28 جريمة قتل لكل 100 000 شخص في عام 2021. وتشير البيانات المتاحة لعامي 2022 و2023 إلى أن معدلات العنف والقتل في البلد لا تزال عند مستويات عام 2021.

6- الوقاية والعلاج

590- وفقا لمراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة، زادت الوفيات الناجمة عن جرعات مفرطة من المخدرات في الولايات المتحدة بواقع خمسة أضعاف خلال العقدين الماضيين. وفي عام 2021، كان هناك أكثر من 106 000 حالة وفاة بسبب جرعات مفرطة من المخدرات، بما في ذلك المخدرات غير المشروعة والمؤثرات الأفيونية الموصوفة طبيا. واستمر تزايد عدد الوفيات الناجمة عن جرعات مفرطة من المخدرات التي تعزى إلى المؤثرات الأفيونية الاصطناعية بخلاف الميثادون، حيث وصل إلى أكثر من 70 000 حالة وفاة في عام 2021، بينما تراجعت الوفيات المعزوة إلى الهيروين من نحو 13 200 حالة في عام 2020 إلى نحو 9 200 حالة في عام 2021. وعلى سبيل المقارنة، تظهر البيانات المؤقتة لعام 2022، المنشورة في أيار/مايو 2023، أن العدد الإجمالي المبلغ عنه للوفيات الناجمة عن تعاطي جرعات مفرطة من المخدرات في الولايات المتحدة انخفض بدرجة طفيفة من عام 2021 إلى عام 2022. ومع ذلك، استمر تزايد الوفيات الناجمة عن تعاطي جرعات مفرطة من المخدرات التي تعزى إلى المؤثرات الأفيونية الاصطناعية (بما في ذلك الفنتانيل ولكن باستثناء الميثادون) والمنشطات التي يُحتمل إساءة استعمالها (مثل الميثامفيتامين) مقارنة بعام 2021. وتشدد الهيئة على أهمية توافر الأدوية المضادة للجرعات المفرطة، مثل النالوكسون، وتيسُّر الحصول عليها، وهي أدوية لها آثار منقذة للحياة، إذا أعطيت في الوقت المناسب.

591- ووفقا لبيانات صادرة عن وزارة الصحة الكندية، كان هناك ما يقرب من 7 400 حالة وفاة تعزى فيما يبدو إلى التسمم بالمؤثرات الأفيونية في كندا في عام 2022، منها أكثر من 2 200 من تلك الحالات في مقاطعة بريتيش كولومبيا وحدها. وكان هذا ثاني أكبر عدد من الوفيات المشتبه بها المسجلة على الإطلاق في سنة تقويمية في تلك المقاطعة، بعد الوفيات المسجلة في عام 2021، وعددها أكثر من 2 300 وفاة. ومن بين جميع الوفيات العرَضية التي تعزى ظاهريا إلى التسمم بالمؤثرات الأفيونية في عام 2022، اشتملت نسبة 81 في المائة منها على الفنتانيل وأكثر من نصفها أيضا على أحد المنشطات (الكوكايين أو الميثامفيتامين)، ما يجسد الطبيعة المتعددة المواد للأزمة في البلد.

592- وفي الولايات المتحدة، يوجد قلق متزايد أيضا بشأن الجرعات المفرطة من المؤثرات الأفيونية المخلوطة بمواد أخرى، بما فيها المنشطات والبنزوديازيبينات أو نظائرها. وفي آذار/مارس 2023، أصدرت إدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة تنبيها للسلامة العامة بشأن الزيادة الحادة في الاتجار بالفنتانيل المخلوط بالزيلازين. وأفادت الإدارة بأنها ضبطت خلائط الزيلازين والفنتانيل في 48 ولاية، وأنه في عام 2022، احتوى ما يقرب من 23 في المائة من كميات مسحوق الفنتانيل و7 في المائة من حبوب الفنتانيل التي ضبطتها على مادة الزَيلازين. وفي 12 نيسان/أبريل 2023، صنفت حكومة الولايات المتحدة رسميا الفنتانيل المغشوش أو المقترن بالزَيلازين بوصفه تهديدا ناشئا للبلد بسبب ما يقترن به من عواقب صحية سلبية كبيرة ومتفاقمة بسرعة، بما في ذلك الجرعات المفرطة المميتة والاعتلال الشديد. والزَيلازين مهدئ معتمد للاستخدام البيطري في كندا والولايات المتحدة.

593- واستُبين أيضا الزَيلازين في عدد متزايد من العينات التي أخذتها وكالات إنفاذ القانون في جميع أنحاء كندا. ووفقا لوزارة الصحة الكندية، ارتفعت نسبة عينات الفنتانيل التي تحتوي أيضا على الزَيلازين من 1,4 في المائة في كانون الثاني/يناير 2020 إلى 9 في المائة في نيسان/أبريل 2023، وبلغت ذروة تقارب 12 في المائة في حزيران/يونيه 2022. وإضافة إلى ذلك، أصدر عدد من المقاطعات في جميع أنحاء كندا تنبيهات بشأن مخدرات سامة حيث اكتُشف البروموازولام في عينات دم مأخوذة في سياق تحقيقات في حالات وفاة مفاجئة؛ وفي بعض الحالات، كان البروموازولام مخلوطا بالفنتانيل. والبروموازولام أحد

البنزوديازيبينات غير الخاضعة للمراقبة الدولية. وهو غير معتمد للاستخدام الطبي في كندا. ولا يبطل النالوكسون، الذي يُستخدم عادة لمقابلة آثار المؤثرات الأفيونية ومنع الجرعات المفرطة، آثار الزَيلازين أو البنزوديازيبينات.

594- وقد عجلت حكومة الولايات المتحدة، تنفيذا لاستراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات، سلسلة من مبادرات الصحة العامة، إضافة إلى إجراءات تستهدف خفض عرض المخدرات. وتشمل المبادرات توسيع نطاق توافر المنتجات المضادة للجرعات المفرطة من المؤثرات الأفيونية وتيسير الوصول إليها، بسبل منها الموافقة الأولى على النالوكسون كعقار لا يحتاج إلى وصفة طبية التي منحتها إدارة الأغذية والعقاقير في الولايات المتحدة في 29 آذار/مارس 2023، وإيصال النالوكسون إلى المجتمعات المتضررة من الفنتانيل. وفي 6 نيسان/أبريل 2023، أطلقت الحكومة حملة وطنية لتثقيف الشباب بشأن مخاطر الفنتانيل وآثار النالوكسون المنقذة للحياة، وهي تعمل على جعل العلاج من الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المؤثرات الأفيونية جزءا من تقديم الرعاية الصحية الروتينية، بما في ذلك في السجون.

595- وفي 22 أيار/مايو 2023، وافقت إدارة الأغذية والعقاقير في الولايات المتحدة على أول رذاذ أنفي من هيدروكلوريد الناليفين للعلاج الطارئ لما يُعرف أو يشتبه به من الجرعات المفرطة للمؤثرات الأفيونية لدى البالغين والأطفال المرضى الذين تبلغ أعمارهم 12 عاما فأكثر. وتُعَدُّ تلك أول موافقة على استخدام هذه المادة في بيئات الرعاية الصحية والمجتمعات المحلية في الولايات المتحدة. والموافقة أيدتها دراسات في مجالي السلامة والحرائك الدوائية، وخضع رذاذ الأنف لاستعراض ذي أولوية، يسمح بالموافقة في غضون ستة أشهر بدلا من الأشهر العشرة اللازمة بموجب إجراءات الاستعراض القياسية.

596- ولمواصلة معالجة أزمة الجرعات المفرطة من المخدرات في الولايات المتحدة، أنشأت المعاهد الوطنية للصحة شبكة بحثية لاختبار استراتيجيات الحد من الضرر، مثل توزيع النالوكسون وشرائط اختبار الفنتانيل، في بيئات مجتمعية مختلفة، ودراسة فعالية توفير خدمات وأدوات الحد من الضرر للمجتمعات المحلية عن طريق أو في شكل شاحنات متنقلة، ومتخصصين في دعم الأقران، وأدوات قائمة على الإنترنت والهواتف الذكية وأنواع أخرى من التواصل. ومن المتوقع أن توفر المبادرة ما مجموعه نحو 36 مليون دولار على مدى خمس سنوات، وهي تمثل أكبر مجمع للتمويل حتى الوقت الراهن لذلك الغرض.

597- وقدم المعهد الوطني لشؤون تعاطي المخدرات منحة إلى مركز لانغون هيلث بجامعة نيويورك وكلية الصحة العامة بجامعة براون لإجراء بحوث لقياس أثر بعض أوائل مراكز الوقاية من الجرعات المفرطة المعترف بها علنا في الولايات المتحدة، الواقعة في مدينة نيويورك وبروفيدنس، رود آيلاند. وكجزء من المشروع البحثي، وهو الأول من نوعه، تُقيَّم المواقع الثلاثة في الفترة بين عامي 2023 و2027 من حيث معدلات الجرعات المفرطة المميتة وغير المميتة وزيارات أقسام الطوارئ. وإضافة إلى ذلك، يدرس المشروع الأثر المجتمعي للمواقع ويقدر تكاليفها التشغيلية والوفورات المحتملة في التكاليف التي تتيحها لنظم الرعاية الصحية والعدالة الجنائية.

598- ووفقا للدراسة الاستقصائية المعنونة "رصد المستقبل 2022" في الولايات المتحدة، التي نُشرت في حزيران/يونيه 2023، انخفضت مستويات تعاطي القنب في أوساط المراهقين في الولايات المتحدة بعد ظهور جائحة كوفيد-19 في عام 2021 وظلت مستقرة نسبيا في عام 2022، حيث أبلغ 31 في المائة من طلاب الصف الثاني عشر عن تعاطي القنب في الأشهر الاثني عشر السابقة. وزاد تعاطي العقاقير المخدرة بخلاف الهيروين بدرجة طفيفة في أوساط طلاب الصف الثاني عشر في الفترة بين عامي 2021 و2022، حيث أبلغ 1,7 في المائة عن ذلك التعاطي خلال العام السابق. وفي أوساط نفس الفئة من الطلاب، زاد التعاطي الموصوف طبيا للأدوية لعلاج اضطراب نقص الانتباه وفرط النشاط من 11 في المائة في عام 2021 إلى 15 في المائة في عام 2022. وبناء على نتائج الدراسة الاستقصائية "رصد المستقبل"، أجرت جامعة ميشيغان وجامعة كولومبيا دراسة أظهرت أن تعاطي الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و30 عاما للمهلوسات من فئة غير ثنائي إيثيلاميد حمض الليسرجيك تضاعف تقريبا عن العام السابق في الفترة بين عامي 2018 و2021، حيث بلغ التعاطي في العام السابق نسبة 3,4 في المائة في عام 2018، مقارنة بنسبة 6,6 في المائة في عام 2021.

599- ونُشرت نتائج الدراسة الاستقصائية الكندية للقنب لعام 2022 في كانون الأول/ديسمبر 2022. ولم تختلف معظم النتائج بدرجة كبيرة عن نتائج عام 2021. وأُدرج بارامتر جديد بشأن الاستهلاك العرَضي للقنب في الدراسة الاستقصائية لعام 2022. ومن بين الأشخاص الذين تعاطوا القنب في الأشهر الاثني عشر السابقة، أشار أكثر من 30 في المائة إلى وجود استهلاك أعلى للتتراهيدروكانابينول واستهلاك أقل للكانابيديول، وحصل أكثر من 60 في المائة على القنب من متجر قانوني، الأمر الذي مثَّل ارتفاعا من نسبة 53 في المائة المبلغ عنها في الدراسة الاستقصائية لعام 2021. وأفاد خمسة في المائة من المجيبين بأنهم يحصلون دائما على القنب من مصادر غير قانونية أو غير مرخصة، حيث ظلت الأسواق غير القانونية عبر الإنترنت محتفظة بجاذبيتها بسبب سهولة الدفع ولأنها تبدو كمصدر قانوني. وأشار معظم المجيبين أيضا إلى أن تعاطي الكحول والقنب من حين لآخر لا يشكل أي خطر أو يشكل خطرا طفيفا فقط، في حين أن تدخين التبغ واستخدام السجائر الإلكترونية التي تحتوي على النيكوتين من حين لآخر يشكلان مخاطر معتدلة أو كبيرة.

600- وفي تقرير صدر في 29 آذار/مارس 2023، خلص المركز الكندي لشؤون تعاطي المواد وإدمانها إلى أن تعاطي مواد الإدمان كلف الاقتصاد الكندي أكثر من 49 بليون دولار كندي في عام 2020، ارتفاعا من 11 بليون دولار كندي سنويا في الفترة بين عامي 2007 و2020. وقد كلف نقصان الإنتاجية، بما في ذلك قيمة نقصان العمل بسبب الوفيات المبكرة والعجز على المديين الطويل والقصير، أكثر من 22 بليون دولار كندي في عام 2020،

حيث كلف تعاطي المؤثرات الأفيونية أكثر من 7 بلايين دولار كندي في عام 2020، أي أعلى من أي عام آخر. ويحلل التقرير أيضا التكاليف ذات الصلة للرعاية الصحية والعدالة الجنائية والتكاليف المباشرة الأخرى.

601- وفي كندا، في الفترة بين نيسان/أبريل 2018 ومارس 2023، شارك برنامج التوعية بالمؤثرات الأفيونية "اعرف المزيد" في أكثر من 300 1 جلسة شخصية وافتراضية في المدارس الثانوية، و68 فعالية في مؤسسات التعليم بعد الثانوي، و43 فعالية ومهرجانا وأكثر من 000 175 تفاعل مع الناس، ووضع منتجات توعوية مثل الملصقات وبطاقات المحفظة في المناطق المزدحمة في 16 مؤسسة للتعليم بعد الثانوي. ويعزز البرنامج وعي المراهقين والشباب في جميع أنحاء كندا بشأن الحقائق المحيطة بأزمة الجرعات المفرطة من المؤثرات الأفيونية، والحقائق عن المؤثرات الأفيونية، والفنتانيل، وعلامات الجرعة المفرطة، والنالوكسون، وقانون الحماية القانونية لمغيثي ضحايا الجرعات المفرطة (Good Samaritan Drug Overdose Act)، وآثار الوصم على الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات.

602- واعتبارا من حزيران/يونيه 2023، كان هناك 38 موقعا عاملا من مواقع استهلاك المخدرات الخاضعة للإشراف في كندا، وكانت هناك 10 مواقع إضافية تنتظر موافقة وزارة الصحة الكندية. وتوفر المواقع خدمات صحية واجتماعية وعلاجية، بما في ذلك الحصول على معدات نظيفة لتعاطي المخدرات، وفحص المخدرات، والرعاية الطبية الطارئة في حالة الجرعات المفرطة، واختبار الإصابة بأمراض معدية، والإحالات للعلاج من تعاطي المخدرات، والحصول على الخدمات الاجتماعية مثل السكن. ومنذ عام 2017، كان هناك أكثر من أربعة ملايين زيارة للمواقع، وأُبطل مفعول أكثر من 000 40 جرعة مفرطة في المواقع. وبالنظر إلى أن حيازة المواد الخاضعة للمراقبة محظورة بموجب قانون المخدرات والمواد الخاضعة للمراقبة، فإنه يلزم الحصول على إعفاء بموجب المادة 56 (1) من القانون لتشغيل موقع استهلاك خاضع للإشراف للأغراض الطبية.

603- ولتسهيل الوصول إلى خدمات الوقاية والصحة لفائدة الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، أنشئت اللجنة المشتركة بين المؤسسات للحد من المخاطر والأضرار في مكسيكو سيتي في كانون الثاني/يناير 2023. وتتألف اللجنة من أعضاء من اللجنة الوطنية لمكافحة الإدمان، وخدمات الرعاية النفسية، والأمانة التقنية للمجلس الوطني للصحة العقلية التابع لوزارة الصحة، وحكومة مكسيكو سيتي، ولجنة حقوق الإنسان في مكسيكو سيتي، وهي تحظى بدعم منظمات المجتمع المدني. والغرض من اللجنة هو ضمان تقديم خدمات الوقاية والعلاج للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات في المدينة، مع احترام حقوق الإنسان واستهداف الحد من الوصم المرتبط بها.

604- ووفقا للمعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك، في عام 2021، وجه المدعي العام إلى أكثر من 200 3 مراهق تهما تخص جرائم مزعومة تتعلق بالمخدرات، منهم 90 في المائة وُجهت لهم التهمة لمجرد حيازة مواد خاضعة للمراقبة، ولا سيما القنب والميثامفيتامين. ومثلت الجرائم المتصلة بالمخدرات ما مجموعه 14,4 في المائة من مجموع عدد التهم الجنائية الموجهة إلى المراهقين في تلك السنة، وكانت ثالث أكثر أنواع الجرائم شيوعا في هذه الفئة من السكان، بعد السرقة والإصابات المختلفة. وبالمقارنة بعام 2015، انخفض عدد المراهقين المتهمين بجرائم مزعومة تتعلق بالمخدرات بنسبة 23 في المائة.

605- ووفقا لمرصد الصحة العقلية والإدمان في المكسيك، تمر المكسيك بمرحلة انتقالية وبائية من حيث الطلب على العلاج من تعاطي الميثامفيتامين، حيث تشهد زيادة في حالات دخول المصحات للعلاج في عدد أكبر من الولايات. وفي عام 2017، ذكرت ست ولايات حالات دخول مصحات بسبب تعاطي الميثامفيتامين، وارتفع العدد إلى 21 ولاية في عام 2022. وفي الفترة بين هاتين السنتين، زاد تعاطي الميثامفيتامين والإكستاسي والمنشطات بنسبة 218 في المائة. وفي عام 2022، شكلت تلك المواد أكثر من 46 في المائة من طلبات العلاج.

606- واستنادا إلى الدراسة الاستقصائية عبر الإنترنت حول تعاطي القنب ومشتقاته التي أجريت في المكسيك في عام 2023 واشترك فيها نحو 500 13 شخص تتراوح أعمارهم بين 12 و75 عاما، تعاطى 28,3 في المائة من المجيبين على الدراسة الاستقصائية القنب خلال العمر، واعتَبر الخُمس أنفسهم من المتعاطين الحاليين. وشملت الأسباب الرئيسية المقدمة للتعاطي تحسين النوم والأداء، والحد من التوتر، والصحبة، والتجريب.

أمريكا الجنوبية

تواصل منظمات الاتجار بالمخدرات توسيع عملياتها في حوض الأمازون لتشمل التعدين غير المشروع وقطع الأشجار غير المشروع والاتجار بالأحياء البرية، مما يتسبب في مخاطر تهدد حياة السكان الأصليين. وقد ارتبطت هذه الأنشطة بالرشوة والابتزاز والاحتيال وغسل الأموال، فضلا عن القتل والاعتداء العنيف والعنف الجنسي والعمل القسري في منطقة الأمازون.

ازدادت المساحة المزروعة بشجيرة الكوكا بصورة غير مشروعة في كولومبيا بنسبة 13 في المائة لتصل إلى مستوى قياسي للمرة الثانية على التوالي قدره 000 230 هكتار، في حين أُبلغ عن مستوى قياسي قدره 008 95 هكتارات من زراعة شجيرة الكوكا غير المشروعة في بيرو لعام 2022، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 18 في المائة مقارنة بعام 2021 ويجري تحديدا في منطقة الأمازون في بيرو.

تلقى الأمين العام للأمم المتحدة طلبا من دولة بوليفيا المتعددة القوميات لتفعيل العملية المتعلقة بإجراء استعراض دقيق للتصنيف الحالي لأوراق الكوكا باعتبارها أحد المخدرات المدرجة في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة.

1- التطورات الرئيسية

607- تعد أمريكا الجنوبية واحدة من المناطق الثلاث في العالم التي تعاني من أشد الآثار الاقتصادية الناجمة عن النزاعات المسلحة، الدائرة بين جهات منها الميليشيات وتنظيمات عصابات المخدرات، إلى جانب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وعلاوة على ذلك، أصبحت الآثار الناجمة عن الاتجار بالمخدرات على البيئة وحياة المجتمعات الأصلية تتزايد وضوحا في المنطقة.

608- وعلى وجه التحديد، في مناطق الأمازون في البرازيل وبيرو وكولومبيا، التي تمثل مجتمعة 79 في المائة من حوض الأمازون، تواصل منظمات الاتجار بالمخدرات توسيع نطاق عملياتها لتشمل التعدين غير المشروع وقطع الأشجار غير المشروع والاتجار بالأحياء البرية. ويصف المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، في تقرير المخدرات العالمي لعام 2023، العلاقة بين الجرائم المتصلة بالمخدرات والجرائم التي تضر بالبيئة والجريمة المتداخلة، التي تشمل الرشوة والابتزاز والاحتيال وغسل الأموال، فضلا عن القتل والاعتداء العنيف والعنف الجنسي والعمل القسري. وتؤثر هذه المجموعة المركبة من التحديات على البيئة من خلال ظاهرة تعرف باسم إزالة الغابات المقترنة بالمخدرات (narco-deforestation)، التي تشكل تهديدا كبيرا لأكبر غابة مطيرة في العالم وتؤثر بشكل غير متناسب على الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي وغيرهم من الفئات السكانية الهشة من خلال التشريد القسري والتسمم بالزئبق وزيادة التعرض للعنف.

609- وفي كولومبيا، ارتبط وجود فصيلين منشقين عن "القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي" السابقة، هما جبهة كارولينا راميريز الأولى وجبهة أرماندو ريوس الأولى، بروايات عديدة عن جرائم القتل والتهديد والابتزاز والتجنيد القسري للقصّر والتشرد الداخلي وغير ذلك من جرائم العنف. ويرتبط العنف بالمنازعات على الأراضي والسيطرة الداخلية على الفصائل، فضلا عن السيطرة الاجتماعية التي تفرضها المنظمات على المجتمعات المحلية، وهو يؤثر في الغالب على السكان الأصليين. ويؤجج العنف كذلك بوجود المنظمتين الإجراميتين البرازيليتين، "القيادة الحمراء" و"القيادة الأولى للعاصمة"، اللتين تتعاونان مع المنظمات الكولومبية في الاتجار بمواد الإدمان غير المشروعة وغنائم التعدين غير المشروع عبر الحدود. وأصدر أمين المظالم الكولومبي إنذارا مبكرا بخطر وشيك (*alerta temprano de inminencia*) رقم 0-17-23 في أيار/مايو 2023، مطالبا بمنح الأولوية لتوفير دعم إنساني وقائي استثنائي للمجتمعات الأصلية في منطقة الأمازون الكولومبية بما في ذلك محمية يايغوخيه أبابوريس في مقاطعة فاوبيس، والمجتمعات المحلية المنتشرة في المناطق غير الحضرية في لا بيدريرا ولا فيكتوريا وميريتي-بارانا وبويرتو سانتاندير في مقاطعة أمازوناس. وأشار مكتب أمين المظالم إلى أن هذه المجتمعات المحلية معرضة لخطر انتهاك حقوقها في الحياة والحرية والسلامة والأمن، بما في ذلك انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان.

610- ولا تزال الجرائم المتصلة بالمخدرات وغيرها من أشكال الجريمة المنظمة تؤثر على السياسة في أمريكا الجنوبية بدرجات متفاوتة، كما يتضح من التطورات الأخيرة والتحقيقات الجارية المتعلقة بإكوادور وفنزويلا (جمهورية-البوليفارية). وفي تموز/يوليه 2023، سلمت إسبانيا إلى الولايات المتحدة هوغو أرماندو كارباخال باريوس، المدير السابق لجهاز الاستخبارات العسكرية لجمهورية فنزويلا البوليفارية، بزعم مشاركته في أنشطة اتجار بالمخدرات. ووجهت إليه تهمة المشاركة في مؤامرة إرهابية مقترنة بالمخدرات؛ والتآمر لاستيراد الكوكايين إلى الولايات المتحدة؛ واستخدام وحمل وحيازة مدافع رشاشة وأجهزة مدمرة في سياق مؤامرات إرهابية مقترنة بالمخدرات ومؤامرات لاستيراد الكوكايين.

611- وفي الإكوادور، قُتل المرشح الرئاسي فرناندو بيابيسنسيو في 9 آب/أغسطس 2023 بعد مشاركته في تجمع انتخابي. كما أسفر هذا الاعتداء العنيف عن إصابة تسعة أشخاص آخرين، من بينهم مرشح للهيئة التشريعية وضابطي شرطة. وكان لبيابيسنسيو مواقف قوية ضد تنظيمات عصابات المخدرات والمنظمات الإجرامية والفساد. وأعلن الرئيس الإكوادوري غييرمو لاسو أن جريمة القتل جريمة سياسية، وأعلن أيضا الحداد الوطني لمدة ثلاثة أيام وفرض حالة استثنائية لمدة 60 يوما.

612- وفي كانون الثاني/يناير 2023، أعلن مكتب المدعي العام في كولومبيا عن اعتقال مارغاريت تشاكون، وهي مواطنة كولومبية اتهمت بتخطيط وتمويل قتل أحد المدعين العامين في باراغواي، هو مارسيلو دانيال بيتشي ألبيرتيني، الذي نجح في ملاحقة العديد من قضايا الجريمة المنظمة البارزة. وقد ارتُكبت جريمة القتل في كولومبيا، وكانت تشاكون قد التقت بمنظمات الاتجار بالمخدرات في المكسيك قبل أن تقود عملية الاغتيال في كارتاخينا، كولومبيا، وفرت بعدها إلى السلفادور، حيث ألقي القبض عليها.

613- وفي البرازيل، نُشر "الدليل البرازيلي للأمن العام" في تموز/يوليه 2023. ويتتبع التقرير أعداد قتلى العنف المتعمد على المستوى الوطني ومستوى الولايات، ويحلل استخدام الشرطة للقوة المميتة وكذلك الإصابات في صفوف قوات الشرطة. وتشمل البيانات الواردة في التقرير أيضا حالات الاختفاء، والعنف ضد الأطفال والشباب، والعنف المنزلي والجنسي، والأسلحة النارية، والإنفاق على الأمن العام. ويعرض التقرير اتجاها لأعداد قتلى العنف المتعمد في البرازيل منذ عام 2011، إذ بلغت الأعداد ذروتها في عام 2017 بمقتل 67 078 شخصا، وانخفضت في عامي 2018 و2019 لتصل إلى 47 765 قتيلا، ثم ظلت مستقرة نسبيا حتى عام 2022، حيث سُجل 47 398 قتيلا. وفيما يتعلق بالتوزيع الإقليمي لقتلى العنف المتعمد، سجلت أعلى معدلات جرائم القتل العنيف في أمابا، حيث سجلت 50,6 حالة قتل لكل 100 000 من السكان، وفي باهيا (47,1)، وأمازوناس (38,8)، في المنطقتين الشمالية والشمالية الشرقية من البلد. ويقدم التقرير أيضا تحليلا يربط العنف المتفشي في البلد بالتوسع في أنشطة منظمتي الاتجار بالمخدرات المتنافستين – القيادة

الحمراء والقيادة الأولى للعاصمة – من أراضيهما الأصلية في جنوب شرق البرازيل (تحديدا في ريو دي جانيرو وساو باولو) إلى ولايات أخرى.

614- وخلال الدورة الرابعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة التي عقدت في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2023، قدمت البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن جمهورية فنزويلا البوليفارية تقريرها الثالث (A/HRC/54/57)، الذي ركز على مجالين: (أ) جهاز الدولة وآلياته القمعية والقيود المفروضة على الحيز المدني والديمقراطي؛ (ب) إنشاء مديرية الإجراءات الاستراتيجية والتكتيكية في إطار الشرطة الوطنية البوليفارية في تموز/يوليه 2022 بوصفها امتدادا، من حيث الهيكل والقيادة وطريقة العمل، لقوات العمليات الخاصة (FAES). ويذكر التقرير أن البعثة ما زالت متخوفة من العدد الكبير من المزاعم عن عمليات إعدام خارج نطاق القضاء على أيدي قوات الأمن في سياق العمليات الأمنية لمكافحة الجريمة المنظمة.

615- وفي 26 حزيران/يونيه 2023، بعث رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يطلب فيها بدء العملية المتعلقة بإجراء استعراض دقيق للتصنيف الحالي لأوراق الكوكا باعتبارها أحد المخدرات المدرجة في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة، وذلك وفقا للمادة 3 من الاتفاقية. ووفقا لأحكام المادة نفسها، وجه الأمين العام انتباه الأطراف ومنظمة الصحة العالمية ولجنة المخدرات إلى هذا الطلب. وستُخطر حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات بمجرد انتهاء الاستعراض الذي تجريه منظمة الصحة العالمية. وسجلت دولة بوليفيا المتعددة القوميات تحفظا على اتفاقية سنة 1961 يسمح بمضغ أوراق الكوكا لأغراض ثقافية في إقليمها الوطني. وتحمي الحكومة دستوريا الكوكا المتوارثة بوصفها تراثا ثقافيا وموردا طبيعيا متجددا للتنوع البيولوجي وعاملا من عوامل التماسك الاجتماعي، ولا تعتبره مخدرا إذا ما كان في حالته الطبيعية. ويضع قانون الكوكا العام حدا للإنتاج يصل إلى 22 000 هكتار من شجيرة الكوكا، كما يعين مناطق الإنتاج المصرح بها بحدود مرجعية جغرافية.

2- التعاون الإقليمي

616- في عام 2022، جرى تعزيز التعاون بين البرازيل وكولومبيا بإطلاق مشروع تجريبي لرصد سوق المخدرات غير المشروعة في البرازيل، نفذه المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع المنظومة المتكاملة لرصد المحاصيل غير المشروعة في كولومبيا والشرطة الوطنية الكولومبية ووكالات إنفاذ القانون البرازيلية. وعقد المشروع خمس حلقات عمل تقنية ودرب نحو 300 ممثل من قوات الأمن في أربع ولايات في البرازيل. ويهدف المشروع إلى بناء نظام أوسع نطاقا وأكثر تنوعا لرصد سوق المخدرات غير المشروعة، مع التركيز على المعلومات المتعلقة بالأسعار ودرجة النقاء. وتأتي هذه المبادرة في إطار مركز التفوق للحد من عرض المخدرات غير المشروعة، وهو شراكة بين المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والأمانة الوطنية لسياسات المخدرات في البرازيل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

617- وعلاوة على ذلك، نشر البرنامج العالمي المعني بالجريمة السيبرانية، في عام 2022، بالتعاون مع دائرة الخدمات المختبرية والعلمية التابعة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، في إطار استراتيجية المكتب بشأن المؤثرات الأفيونية، تقريرا بشأن الاتجار عبر الإنترنت بالمخدرات الاصطناعية والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقدم هذا التقرير معلومات حول استخدام جماعات الجريمة المنظمة لمنصات التواصل الاجتماعي والمنتديات المفتوحة وأسواق الشبكة الخفية في جميع مراحل الاتجار، ابتداء من الحصول على السلائف اللازمة لصنع المخدرات الاصطناعية، وانتهاءً ببيع المنتجات النهائية وتحقيق عائدات منها من خلال العملات المشفرة بشكل أساسي.

618- وخلال عامي 2022 و2023، وفر المكتب المعني بالمخدرات والجريمة الدعم لباراغواي وبيرو وجامايكا والجمهورية الدومينيكية وكولومبيا والمكسيك في معالجة الدورة الكاملة للتحقيق في الاتجار بالمخدرات في الفضاء السيبراني، من المراحل الأولية لبدء القضية إلى المحاكمة. وفي هذا الصدد، قُدمت 14 دورة تدريبية ركزت على الجوانب القانونية لتنفيذ تقنيات التحقيق في الفضاء السيبراني، والتحديات المصادفة بدءا من نظرية القضايا إلى المحاكمة، مرورا بتقنية سلسلة الكتل، والعملات المشفرة، والشبكة الخفية، والتحليل الاستدلالي الجنائي في جميع مراحله، مع تقديم تمارين عملية وعروض حية.

619- وفي كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل 2023، يسر المكتب تبادل أفضل الممارسات بشأن مصادرة الموجودات بين المدعين العامين وشرطة مكافحة المخدرات ومسؤولي إدارة الموجودات المضبوطة (مديرية تسجيل الموجودات المضبوطة ومراقبتها وإدارتها) في بوليفيا، والشرطة ومكتب المدعي العام في كولومبيا. وفي آب/أغسطس 2023، شارك 40 ضابطا من القوة الخاصة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والمركز الإقليمي لاستخبارات مكافحة المخدرات، ومقره في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، في دورة دولية حول التحقيق والتحليل المالي. وتولت الشرطة الاتحادية البرازيلية إجراء التدريب، الذي أسفر عن تعزيز مهارات المشاركين في استخدام أساليب وتكنولوجيات التحليل المالي في مكافحة الجريمة المنظمة المتصلة بالاتجار بالمخدرات.

620- وروج المكتب المعني بالمخدرات والجريمة لعقد اجتماع ثنائي بين مدعين من الأرجنتين وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) في أيار/مايو 2023. وتمثل الهدف من الاجتماع في تيسير التفاعل بين المدعين المختصين بملاحقة مرتكبي الجرائم الحدودية وإحراز تقدم في تشكيل أفرقة تحقيق مشتركة. وجاء هذا النشاط استكمالا للزيارة التي أجراها المكتب إلى مدينة ياكويبا الحدودية، بدولة بوليفيا المتعددة القوميات، في عام 2022.

621- وفي 13 كانون الأول/ديسمبر 2022، نشر مركز التفوق البرازيلي، بالاشتراك مع المنظومة المتكاملة لرصد المحاصيل غير المشروعة في كولومبيا، الدراسة المعنونة "ديناميات سوق المخدرات غير المشروعة في البرازيل: تحليل مقارن لأسعار عشبة القنب والكوكايين ومخدرات أخرى" في أربع ولايات برازيلية. وخلصت الدراسة إلى أن المخاطر المرتبطة بكل مرحلة من مراحل العملية، مثل النزاعات الدائرة في الإقليم والضوابط الجمركية وإجراءات الشرطة، يمكن أن تسهم في تفاوت أسعار المخدرات. وخلصت الدراسة أيضا إلى أن المنازعات بين جماعات الجريمة المنظمة المختلفة، وهيمنة إحدى المنظمات، يمكن أن تؤثر أيضا على تفاوت الأسعار. فعلى سبيل المثال، تبين أن سعر قاعدة الكوكايين في البرازيل ارتفع لأن المنتج يُنقَل إلى أماكن أبعد من البلدان المنتجة للمخدرات.

622- وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، استضافت الأرجنتين الاجتماع العام السادس والأربعين لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لأمريكا اللاتينية، التي تقدم الدعم للبلدان لتعزيز تدابير التصدي لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتتألف فرقة العمل من الدول الأعضاء التالية: الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبنما وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو والجمهورية الدومينيكية وشيلي وغواتيمالا وكوبا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس. وخلال الاجتماع، اعتُمد تقرير التقييم المتبادل بشأن إكوادور. ومن بين النتائج الرئيسية التي سلط التقرير الضوء عليها أنه على الرغم من العمل الممتاز الذي تقوم به وحدة التحليل الاقتصادي والمالي، بالنظر إلى بيان المخاطر القطري، فإن عدد تقارير الاستخبارات المالية المنشورة ليس ملائما في ضوء خطورة التهديدات المستبانة، مثل الاتجار بالمخدرات وتهريبها. واعتمدت الجلسة العامة أيضا "تقرير المتابعة المعزز السابع والتقرير التقني الثاني لإعادة تقييم الامتثال بشأن كولومبيا". ويقر التقرير بالتقدم المهم الذي أحرزه البلد في معالجة أوجه القصور في الامتثال المستبانة في تقرير التقييم المتبادل لعام 2018. وقد أعيد تصنيف البلد من ممتثل جزئيا إلى ممتثل إلى حد كبير فيما يخص توصيتين بشأن العناية الواجبة تجاه العملاء.

623- وتمكنت وحدات الفريق المعني بالركاب والبضائع على الحدود التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية من ضبط كميات قياسية من السلائف الكيميائية في أمريكا الجنوبية. ونتيجة للعمل المنسق بين بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وشيلي، ضُبط 690 طنا من السلائف الكيميائية الموجهة لإنتاج الكوكايين في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 في 41 حاوية مهجورة. وعدت تلك أكبر عملية ضبط لسلائف كيميائية تجريها وحدة تابعة للفريق المعني بالركاب والبضائع على الحدود منذ إطلاق البرنامج في عام 2005، وتشكل نحو 80 في المائة من مجموع مضبوطات السلائف الكيميائية التي نفذها الفريق المعني بالركاب والبضائع على الحدود طوال السنة (أكثر من 830 طنا).

624- وفي عام 2023، واصل برنامج التعاون بين أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي بشأن سياسات المخدرات (برنامج كوبولاد الثالث) دعم التعاون الإقليمي والدولي في مسائل مراقبة المخدرات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتضمنت الأنشطة حلقة عمل لتبادل المعلومات والاستخبارات وتحسين نظم إدارة المواد الكيميائية والتخلص منها، عقدت في كيتو في نيسان/أبريل 2023؛ وحلقة دراسية عن المخدرات ومواطن الضعف والأقاليم الحضرية، عقدت في فورتاليزا، البرازيل، في نيسان/أبريل 2023؛ واجتماع نظمه المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان بشأن القدرات التحليلية للنظم الوطنية للإنذار المبكر والمراصد الوطنية للمخدرات، بما في ذلك التحديثات والمنظورات الجديدة، عُقد في سانتياغو في نيسان/أبريل 2023؛ وحلقة العمل المعنونة "خرائط طريق للرعاية الجيدة والإدماج الاجتماعي ومكافحة وصمة تعاطي المخدرات"، التي عقدت في مونتيفيديو في حزيران/يونيه 2023.

625- وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، شاركت الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وشيلي وكولومبيا في عملية "الضربة القاضية" التي أجرتها الهيئة وتبادلت المعلومات الاستخبارية لتحديد وتفكيك نقاط الصنع والتوزيع غير المشروعين التي تشمل الكاريسوبرودول غير الطبي و1،4-بيوتانديول وفلوبرومازيبام وغاما-بوتيرولاكتون والكيتامين التي يُتجر بها عبر خدمات البريد الدولي والبريد السريع والبريد الخاص والطرائق ذات الصلة.

626- وفي نيسان/أبريل 2023، عقد برنامج غريدس تدريبا لبناء القدرات لفائدة 32 من موظفي إنفاذ القانون من الشرطة والجمارك والأمن البريدي في أوروغواي، تلاه تدريب لفائدة 26 مسؤولا من باراغواي. وشملت كلتا الفعاليتين استبانة واعتراض المواد الخطرة بطريقة مأمونة. وتلقى المشاركون أيضا دروسا بشأن الأدوات العالية الدقة لاستخلاص المعلومات الاستخبارية وتحديد الأهداف التابعة لنظام آيونيكس وبرنامج غريدس، وذلك من أجل تحسين تبادل المعلومات الاستخباراتية عبر الحدود.

627- وفي أيار/مايو 2023، نظم برنامج غريدس دورتين تدريبيتين في البرازيل لفائدة 39 من موظفي إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية. وتلقى المشاركون دروسا بشأن الاستخدام الملائم للأدوات العملياتية للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومنصتي استهداف المعلومات الخاصة بها، وهما الأدوات العالية الدقة لنظام أيونيكس وبرنامج غريدس، من أجل المساعدة في تبادل المعلومات الاستخبارية وجهود التحقيق.

628- وفي أيار/مايو 2023، نظم برنامج غريدس حلقة عمل في ليما للتوعية وبناء القدرات في مجال الاعتراض المأمون للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية والمواد الكيميائية ذات الصلة لفائدة 25 من موظفي الخطوط الأمامية من بيرو. وشدد التدريب على بناء القدرات من أجل تعزيز الجهود الإعلامية لسلطات بيرو بشأن النهُج المأمونة لمناولة المواد الخطرة واعتراضها.

629- وفي أيلول/سبتمبر 2023، نظم برنامج غريدس الاجتماع العملياتي السنوي السادس بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات الاصطناعية والمواد الكيميائية الخطرة من خلال خدمات البريد والبريد الخاص والشحن الجوي، في فيينا. وضمت الفعالية جهات

الاتصال المعنية بإنفاذ القانون والإنفاذ الرقابي وخبراء مختبرات الاستدلال الجنائي والمواد الكيميائية والسموم، من بلدان منها الأرجنتين وشيلي، لتقييم أحدث المعلومات الاستخبارية عن المواد الخطرة التي ليس لها استخدام مشروع معروف. وعقد عدد من البلدان المشاركة أيضا اجتماعات ثنائية ومتعددة الأطراف لتعزيز التعاون عبر الحدود.

630- وفي أيلول/سبتمبر 2023 أيضا، عقد برنامج غريدس الاجتماع الثالث لفريق الخبراء الدولي بشأن توسيع قوائم المواد الخطرة التي ليس لها استخدام مشروع معروف الخاصة بالهيئة الدولية لمراقبة المخدرات واتباع نهج جديدة لاستبانتها في المستحضرات الصيدلانية المغشوشة أو المصنعة بصورة غير مشروعة، في فيينا. وضمت الفعالية ممثلين من حكومات ومنظمات دولية، من بلدان منها الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وشيلي. ووُجه اهتمام خاص للجهود المبذولة والنتائج المحققة في إطار عملية "الضربة القاضية" التابعة للهيئة من أجل وقف الاتجار بالمؤثرات النفسانية الجديدة المستخدمة لتيسير الاعتداءات الجنسية.

631- وتسجَّل ما مجموعه 388 من موظفي مراقبة المخدرات لدى السلطات الوطنية المختصة في جميع بلدان أمريكا الجنوبية الاثني عشر، وهي الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو وسورينام وشيلي وغيانا وفنزويلا (جمهورية-البوليفارية) وكولومبيا، لاستخدام نمائط التعلم الإلكتروني التي أعدت في إطار برنامج التعلم التابع للهيئة. وتوجد الآن خمس نمائط إلكترونية أُعدت في إطار برنامج التعلم، وتشمل المخدرات، والمؤثرات العقلية، والسلائف، والإطار الدولي لمراقبة المخدرات، وضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية على نحو كاف. والنمائط الإلكترونية متاحة مجانا لموظفي السلطات الوطنية المختصة لدى تسجيلهم في برنامج التعلم التابع للهيئة.

632- وقدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تدريبا على مناولة المخدرات والسلائف الكيميائية المضبوطة والتخلص منها على نحو مأمون للسلطات في إكوادور وبيرو وغواتيمالا وكولومبيا. ومن خلال البرنامج الإقليمي لإدارة المخدرات والسلائف الكيميائية المضبوطة والتخلص منها على نحو آمن، قدم المكتب أيضا تدريبا وطنيا وإقليميا على مراقبة مستعملي السلائف وتفتيشهم، وعزز تبادل المعلومات على الصعيد دون الإقليمي من أجل استبانة الاتجاهات وأساليب العمل الناشئة المتعلقة بتسريب السلائف.

3- توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية، بما في ذلك تقديم التقارير إلى الهيئة

633- تقتضي المعاهدات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات من الدول الأطراف أن تقدم تقارير إحصائية إلى الهيئة على أساس سنوي. وتساعد هذه التقارير الهيئة على رصد النشاط المشروع للتعامل في المواد الخاضعة للمراقبة الدولية وتقييم مستوى توافر هذه المواد للأغراض الطبية والعلمية المشروعة.

634- وفي أمريكا الجنوبية، كما في مناطق أخرى، يصعب تحديد المستويات الكافية من المسكنات الأفيونية دون إجراء قياس موثوق للاحتياجات الطبية المتعلقة بالرعاية المطّفة وغيرها من الحالات الصحية. ووفقا للبيانات التي قدمتها الدول الأعضاء إلى الهيئة، فإن استهلاك المسكنات الأفيونية في أمريكا الجنوبية، المعبر عنه بجرعة يومية إحصائية لكل مليون نسمة (S-DDDpm)، تضاعف ثلاث مرات تقريبا خلال السنوات العشرين الماضية، من 239 6 جرعة في عام 2002 إلى 824 16 جرعة في عام 2021. وفي عام 2021، كانت شيلي هي البلد الذي أبلغ عن أعلى معدل استهلاك (224 2 جرعة يومية إحصائية لكل مليون)، تليها كولومبيا (780 1 جرعة)، ثم الأرجنتين (672 1 جرعة)، ثم أوروغواي (962 جرعة)، ثم البرازيل (704 جرعات)، ثم بيرو (397 جرعة)، ثم باراغواي (392 جرعة) ثم إكوادور (302 جرعة) ثم سورينام (230 جرعة). وأبلغت البلدان المتبقية عن عدد أقل من 200 من الجرعات اليومية إحصائية لكل مليون نسمة: فقد أبلغت دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن 173 جرعة يومية إحصائية لكل مليون، في حين أبلغت جمهورية فنزويلا البوليفارية وغيانا عن أقل معدل استهلاك في المنطقة، بمقدار 25 وصفر جرعة يومية إحصائية لكل مليون، على التوالي. ومن بين مختلف المؤثرات الأفيونية، جاء الفنتانيل الأكثر استهلاكا في عام 2021 (456 14 جرعة يومية إحصائية لكل مليون)، ثم المورفين (009 1 جرعات) ثم الهيدروكودون (981 جرعة) والأوكسيكودون (193 جرعة). وتحسب مستويات توافر المخدرات، باستثناء تلك المدرجة في الجدول الثالث من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة، معبرا عنها بالجرعات اليومية الإحصائية، بقسمة الكمية السنوية المتوافرة على 365 يوماً. ثم يقسم الناتج على عدد السكان، بالملايين (جرعات يومية إحصائية لكل مليون نسمة) (S-DDDpm)، في البلد أو الإقليم خلال السنة المعنية، ثم يقسم على الجرعة اليومية المحددة.

635- وفي السنوات الأخيرة، أظهرت بلدان في أمريكا الجنوبية مستويات متفاوتة في الالتزام بتقديم تقاريرها الإحصائية السنوية عن المؤثرات العقلية حسبما تقتضيه اتفاقية سنة 1971. وفي حين سُجلت سنوات من الامتثال الكامل أو شبه الكامل، فقد شهدت بعض السنوات الأخرى انخفاضا طفيفا في عدد التقارير. وتواصل المنطقة سعيها إلى الحصول على تقارير متسقة من جميع أعضائها. ولا يزال تحديد مستويات استهلاك المؤثرات العقلية في أمريكا الجنوبية يشكل تحديا، فلم يوفر سوى نصف إلى ثلاثة أرباع بلدان المنطقة بيانات عن استهلاك أي مؤثرات عقلية في السنوات الخمس الماضية. وتعاق أيضا الجهود المبذولة لتحديد مدى توافرها بالنسبة الكبيرة من بلدان المنطقة التي لا تقدم بانتظام تقاريرها الإحصائية السنوية عن المؤثرات العقلية.

636- **وتذكِّر الهيئة بعدم كفاية ما هو متوفر من المخدرات والمؤثرات العقلية في بعض بلدان المنطقة، وتشدد على أهمية ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية وتيسُّر الحصول عليها على نحو كاف للأغراض الطبية. وتقر الهيئة بالجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لزيادة توافرها في أراضيها، كما يتضح من ارتفاع مستوى استهلاكها، وتشجع على اتخاذ مزيد من التدابير،**

مع إيلاء اهتمام خاص لتوافرها في المناطق غير الحضرية وللفئات الضعيفة من السكان.

637- وفيما يتعلق بالسلائف الكيميائية، تقدم الدول الأعضاء طوعا تقديرات لاحتياجاتها المشروعة السنوية من الواردات من سلائف كيميائية معينة يكثر استخدامها في صنع المنشطات الأمفيتامينية بصورة غير مشروعة في سياق القرار 3/49 الصادر عن لجنة المخدرات. ويطلب توفير الاحتياجات المشروعة السنوية من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، ضمن مواد أخرى، وهما مادتان لهما أيضا استخدامات طبية، وبقدر الإمكان، الاحتياجات من المستحضرات المحتوية على هاتين المادتين التي يمكن استعمالها بسهولة أو استخلاصها بوسائل ميسورة الاستخدام. وخلال السنوات الخمس الأخيرة، قدمت جميع البلدان في أمريكا الجنوبية، باستثناء باراغواي، تقديرا واحدا على الأقل لاحتياجاتها السنوية المشروعة من واردات الإيفيدرين أو مستحضرات الإيفيدرين أو السودوإيفيدرين أو مستحضرات السودوإيفيدرين، إلى الهيئة، وقدمت تحديثات منتظمة لتقديراتها لتلك المواد، مما يسهم في منع الإفراط في عرضها وتسريبها إلى قنوات غير مشروعة وضمان توافرها لأغراض مشروعة. وفي عام 2019، قدمت سورينام بيانات عن احتياجاتها السنوية المشروعة إلى الهيئة لأول مرة خلال السنوات الخمس الماضية.

4- التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

638- في 13 كانون الأول/ديسمبر 2022، اعتمدت وزارة الأمن الأرجنتينية "المبادئ التوجيهية للشرطة وقوات الأمن بشأن التدخل في الحالات التي تشمل أشخاصا يعانون من أزمات صحية عقلية و/أو استهلاك إشكالي في الأماكن العامة" الجديدة بموجب القرار رقم 2022/843. ووفقا للمبادئ التوجيهية، يتمثل الهدف النهائي من أي تدخل في الحد من المخاطر إلى حين وصول مسؤولي الخدمات الصحية، والحفاظ على سلامة الأشخاص المعنيين وقوات الأمن الموجودة في المكان، وتسهيل الوصول إلى الخدمات الصحية والاجتماعية.

639- وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أنشأت وزارة الأمن الأرجنتينية، بموجب القرار رقم 2022/760، المرصد الوطني للسلائف الكيميائية لدعم الهيئة التنفيذية للسجل الوطني للسلائف الكيميائية، المنشأة بموجب القانون رقم 045-26. وسيقوم المرصد بتجميع المعلومات المتاحة عن السلائف الكيميائية وتجهيزها وتنظيمها وتحليلها ورصدها، بهدف تعزيز قدرة الدولة على منع الاتجار غير المشروع بالسلائف الكيميائية والتحري عنه، وذلك بتعزيز الصلات بين مختلف الأجهزة الحكومية وكذلك مع كيانات القطاع الخاص المعنية بمراقبة استخدام السلائف الكيميائية.

640- وفي عام 2023، أطلق المكتب المعني بالمخدرات والجريمة برنامجا لمكافحة المخدرات الاصطناعية وتسريب السلائف الكيميائية في الأرجنتين. ويركز البرنامج على تعزيز اعتراض المخدرات غير المشروعة، مع التركيز على المخدرات الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة، بما فيها المؤثرات الأفيونية الاصطناعية، ويركز أيضا على مراقبة المواد الكيميائية، وتدابير العدالة الجنائية للتصدي للاتجار بالمخدرات عبر الإنترنت، وتدابير العدالة الجنائية للتصدي للفساد المرتبط بالاتجار بالمخدرات. ويجري تنفيذ البرنامج في ثلاث مقاطعات في الأرجنتين وهي: مدينة بوينس آيرس المستقلة، ومقاطعة بوينس آيرس، ومقاطعة سانتا في. كما قدم المكتب الدعم للأرجنتين في صوغ مدونة لقواعد السلوك الحسن لشركات السلائف الكيميائية، التي تشكل أداة مفيدة لتعزيز المراقبة المشتركة للسلائف الكيميائية في القطاعين العام والخاص. وتسلط المدونة الضوء على أهمية التوافق بين القطاعين فيما يتعلق بالممارسات الجيدة في استخدام السلائف الكيميائية لمنع تسريبها إلى الأسواق غير المشروعة.

641- وفي الفترة بين آذار/مارس وتموز/يوليه 2023، نظم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة عدة حلقات عمل تقنية ودورات تدريبية لزيادة قدرات ضباط الشرطة والمدعين العامين والقضاة على الصعيدين الوطني ودون الوطني في الأرجنتين في المجالات التالية: (أ) استبانة الآليات غير المشروعة للحصول على المواد والسلائف الكيميائية، التي تستخدمها عصابات الجريمة المنظمة؛ (ب) التحقيق الجنائي الاستراتيجي والملاحقة القضائية في قضايا الاتجار بالمخدرات وما يرتبط بها من فساد؛ (ج) إنتاج المخدرات (بما فيها المخدرات الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة) والمواد والسلائف الكيميائية المستخدمة في صنعها غير المشروع؛ (د) إدخال المخدرات الاصطناعية والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية والمواد الكيميائية في إنتاج المخدرات غير المشروع؛ (هـ) تفتيش المواد والسلائف الكيمائية ومناولتها بشكل آمن، ونقلها، وتخزينها بصورة مؤقتة.

642- وفي 18 نيسان/أبريل 2023، أنشئ نظام إنذار مبكر للمؤثرات النفسانية الجديدة بموجب القرار المشترك رقم 2023/1 الصادر عن وزارة الأمن الأرجنتينية، ووزارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وأمانة السياسات الشاملة المتعلقة بالمخدرات. ويعمل نظام الإنذار المبكر على جمع وإنتاج وتنظيم وإبلاغ معلومات موثوقة عن المؤثرات النفسانية الجديدة والمخدرات الناشئة والطرائق الجديدة للاستهلاك والتسويق في إقليم الأرجنتين، للحيلولة دون وقوع آثار سلبية محتملة على الناس والصحة العامة والحد منها، على أساس الكشف المبكر وتقييم المخاطر والاتصال واتخاذ تدابير التصدي في الوقت المناسب.

643- وفي 30 كانون الأول/ديسمبر 2022، وافقت دولة بوليفيا المتعددة القوميات على الخطة الوطنية لخفض الطلب على المخدرات للفترة 2023–2025 بموجب القرار الوزاري رقم 0765. وتركز الخطة على الصحة المجتمعية والعامة، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات السكانية الضعيفة. وهي تتضمن خطة عمل على غرار ما يلي: الوقاية، والعلاج، وإعادة التأهيل، وإعادة الإدماج، والتنسيق المتعدد القطاعات. وتشمل الجهات الفاعلة المؤسسية التي ستشارك في تنفيذ الخطة وزارة الصحة والرياضة، ووزارة التعليم،

ووزارة شؤون الحكم، وحكومات المقاطعات المتمتعة بالحكم الذاتي، والحكومات البلدية المتمتعة بالحكم الذاتي.

644- وفي 29 آب/أغسطس 2023، وقع وزير داخلية دولة بوليفيا المتعددة القوميات والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة اتفاقا لإطلاق مشروع بعنوان "دعم مكافحة الفساد في القوة الخاصة لمكافحة الاتجار بالمخدرات". ويهدف المشروع إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة عن طريق تحسين إدارة المخاطر، وتعزيز الأخلاقيات والنزاهة، وتدعيم قدرات شرطة مكافحة المخدرات.

645- وفي البرازيل، جرت إعادة هيكلة الأمانة الوطنية لسياسات المخدرات بموجب المرسوم رقم 348-11 المؤرخ 1 كانون الثاني/يناير 2023. ويعيد المرسوم ولاية المؤسسة فيما يتعلق بالطلب على المخدرات والوقاية منها وينشئ إدارة عامة لتنسيق المشاريع الخاصة المتعلقة بالمخدرات والعدالة العرقية. وتنقسم الأمانة إلى ثلاث مديريات: الوقاية وإعادة الإدماج الاجتماعي؛ والبحوث والتقييم وإدارة المعلومات؛ وإدارة الموجودات والعدالة. وفي 6 نيسان/أبريل 2023، أعادت الأمانة هيكلة المجلس الوطني لسياسات المخدرات بموجب المرسوم الرئاسي رقم 480-11. وتتمثل التغييرات الرئيسية في إرساء المشاركة الاجتماعية، بعدد متساو من ممثلي الحكومة الاتحادية والمجتمع المدني في تشكيل المجلس، واستحداث عملية انتخابية. وتعتزم الأمانة الاضطلاع بأنشطتها من خلال خمس ركائز استراتيجية شاملة، مع التركيز بوجه خاص على الفئات الضعيفة، وهي: (أ) الاستراتيجية الوطنية لحصول المرأة على حقوقها في سياسة المخدرات؛ (ب) استراتيجية التخفيف من آثار الاتجار بالمخدرات على السكان الأصليين والأقاليم الإثنية والتعويض عنها؛ (ج) الاستراتيجية الوطنية للعدالة العرقية في سياسة المخدرات؛ (د) استراتيجية الاهتمام بالأطفال والمراهقين في سياسة المخدرات؛ (هـ) الاستراتيجية المشتركة بين المؤسسات بشأن المشردين في سياسة المخدرات. وأطلقت أول استراتيجيتين تستهدفان النساء والشعوب الأصلية في عام 2023 وهما قيد التنفيذ الآن.

646- وقام نظام الإنذار المبكر بشأن المخدرات في البرازيل، الذي يهدف إلى سرعة استبانة ظهور مؤثرات نفسانية جديدة من خلال التعاون بين مختلف المؤسسات البرازيلية، بنشر ثلاثة تقارير في عام 2022 تضمنت بيانات وتحليلات عن المؤثرات النفسانية الجديدة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أصدر نشرته المواضيعية الثالثة حول تشخيص مختبرات الكيمياء الجنائية والسموم للسياسات العلمية في البرازيل. وتضمن التقرير توصيات، منها وضع حد أدنى لعدد الخبراء اللازمين وفقا لحجم ومستوى الطلب على التحليل في كل مختبر، وتوفير التدريب المستمر للخبراء، ووضع مقاييس لتحديد أولويات شراء المعدات. وفي عام 2023، نشر نظام الإنذار المبكر بشأن المخدرات تقريرا واحدا عن الفنتانيل وآخر عن القنبينات الاصطناعية. وينبه تقرير الفنتانيل الجمهور إلى التهديد العالمي الذي تشكله المادة ويبلغ عن طرائق التسمم التي لوحظت في البرازيل، حيث ابتلع الضحايا عن غير علم قنبينات اصطناعية مخلوطة بالفنتانيل وثنائي إيثيلاميد حمض الليسرجيك. ويتضمن التقرير توصيات بإتاحة النالوكسون لخدمات الطوارئ وتعزيز رصد الحالة. وفيما يتعلق بالقنبينات الاصطناعية، يبين التقرير حدوث زيادة في عدد المضبوطات وحالات التسمم، وخصوصا في ولايات جنوب شرق البرازيل، ويوصي بمواصلة الرصد من جانب المؤسسات المعنية.

647- وفي أيلول/سبتمبر 2023، أطلقت كولومبيا سياستها الوطنية المتعلقة بالمخدرات للفترة 2023–2033. ولدى إعداد هذه السياسة، أجريت 25 مشاورة إقليمية لتضمين السياسة منظورا مجتمعيا. وتتضمن وثيقة السياسة تشخيصا لمشكلة المخدرات في كولومبيا، بما في ذلك تفاصيل عن العلاقة بين السياسة الوطنية بشأن المخدرات واتفاق السلام مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. وعلاوة على ذلك، يتمثل أحد أهداف السياسة في وضع إطار تنظيمي لتعاطي البالغين للقنب مع التركيز على حقوق الإنسان والصحة العامة والعدالة الاجتماعية والبيئية.

648- **وتود الهيئة أن توجه انتباه جميع الحكومات إلى أن التدابير التي تسمح بالاستعمال غير الطبي للقنب تتعارض مع أحكام الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، ولا سيما الفقرة (ج) من المادة 4، والمادة 36 من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة، والفقرة 1 (أ) من المادة 3 من اتفاقية سنة 1988.**

649- وفي 18 أيار/مايو 2023، أطلقت إكوادور ثلاث استراتيجيات أمنية جديدة: الاستراتيجية الناشئة لمنع واحتواء العنف الإجرامي 2023–2024، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الجريمة المنظمة 2023–2030، والاستراتيجية المحددة لمكافحة الاتجار الدولي بالمواد المجدولة الخاضعة للمراقبة 2023–2030. وتعد هذه الاستراتيجية الأخيرة بمثابة أداة تنفيذية للسياسة الوطنية لمكافحة الاتجار بالمخدرات على نحو استراتيجي ومنسق في إطار آليات الأمن العام المختلفة. ولا تسعى هذه الاستراتيجية إلى خفض عرض المخدرات فحسب، بل أيضا إلى تعزيز العمليات المؤسسية للاستخبارات والتحقيق والاعتراض المتعدد الوسائط وتحسين التعاون الدولي ومكافحة الفساد وغسل الأموال والجريمة المنظمة.

650- وفي 26 حزيران/يونيه 2023، أعلنت حكومة أوروغواي عن خطة وطنية للصحة العقلية والإدمان. وبلغت الميزانية التقديرية للخطة، التي سيبدأ تنفيذها في 1 كانون الثاني/يناير 2024، ما يعادل 20 مليون دولار. وتقوم الخطة على ركيزتين هما: الوقاية والتعزيز؛ والعلاج والإدماج وإعادة التأهيل. وتتضمن الركيزة الأولى، المتعلقة بالوقاية، خطة الوقاية المتكاملة للفترة 2021–2025 ("Uruguay previene")، مع التركيز على الإدماج الاجتماعي ومنع التعاطي في أوساط المراهقين والشباب. وتتمثل الركيزة الثانية في توسيع نطاق خدمات الصحة العقلية والعلاج من تعاطي المخدرات في النظام الصحي الوطني المتكامل، بما في ذلك توفير العلاج النفسي وإنشاء مراكز جديدة لعلاج إدمان المخدرات.

651- وفيما يتعلق بمراقبة السلائف الكيميائية، أقرت دولة بوليفيا المتعددة القوميات مرسومين ساميين في 12 نيسان/أبريل 2023 لتعزيز مراقبة السلائف داخل البلد وعلى طول حدوده. ويعزز المرسوم رقم 4910 آليات تنظيم ومراقبة ورصد وتفتيش التجارة في البنزين والديزل. ويحسن المرسوم رقم 4911 العمل الإداري للإدارة العامة للمواد الخاضعة للمراقبة، ويحدد شروط

وإجراءات الأنشطة المشروعة التي تتضمن مواد كيميائية خاضعة للمراقبة، ويعزز آليات الرصد. وأعدت الحكومة أيضا مشروع قانون لتعديل القانون رقم 913، لتضمين قائمتها الخامسة ثمان مواد جديدة خاضعة للمراقبة بوصفها سلائف كيميائية، وهي: برمنغنات الصوديوم، وميتابيسلفيت الصوديوم، وثنائي كبريتيت الصوديوم، ووقود الطائرات، وأسيتات الإيثيل، وأسيتات البوتيل، وكحول الأيزوبروبيل، وكلوريد الكالسيوم. هذا بالإضافة إلى 42 سليفة كيميائية أخرى خاضعة للمراقبة بالفعل في البلد. وتتولى الجمعية التشريعية المتعددة القوميات في البلد حاليا دراسة مشروع القانون.

5- الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار

652- لا تزال شجيرات الكوكا والكوكايين والقنب هي المحاصيل والمواد الرئيسية الخاضعة للمراقبة التي تزرع أو تنتج أو تصنع ويتجر بها بصورة غير مشروعة داخل أمريكا الجنوبية ومنها. وتُزرع أوراق الكوكا بصورة غير مشروعة في أغلبها في بيرو وكولومبيا، وإلى حد ما في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، في حين يُزرع القنب بصورة غير مشروعة في عدة بلدان في المنطقة، منها باراغواي والبرازيل وشيلي. ولوحظ تنويع بعض الدروب والطرائق التقليدية للاتجار بالمخدرات، بما في ذلك في منطقة الأمازون، وهو ما قد يرتبط بالقيود الأخيرة المتعلقة بجائحة كوفيد-19.

653- وفي حزيران/يونيه 2023، أبلغت بيرو عن مستوى قياسي لزراعة شجيرة الكوكا غير المشروعة بلغ 008 95 هكتارات في عام 2022، بزيادة قدرها 18 في المائة عن عام 2021، وحدثت بشكل خاص في منطقة الأمازون في بيرو. وسُجلت أكبر زيادة في الزراعة غير المشروعة ما بين عامي 2021 و2022 في مقاطعات أوكايالي (من 151 10 هكتارا إلى 531 14 هكتارا) ولوريتو (من 348 10 هكتارا إلى 844 13 هكتارا) وكوسكو (من 642 13 هكتارا إلى 009 16 هكتارات) وجونين (من 701 6 هكتار إلى 063 8 هكتارا). وظل وادي نهر أبوريماك ونهر إيني ونهر مانتارو يستأثر بأكبر حصة من الزراعة غير المشروعة في عام 2022: بنسبة 37,6 في المائة. ومن منظور آخر، كانت نسبة 19 في المائة (076 18 هكتارا) من إجمالي المساحة المزروعة في أقاليم المجتمعات أو السكان الأصليين، و16 في المائة (865 14 هكتارا) في المناطق المحمية الطبيعية والمناطق الحدودية. كما أبلغ البلد عن زيادة مستويات إبادة المحاصيل، حيث وصلت إلى 628 21 هكتارا في عام 2022. وعلى الرغم من أن مساحة المحاصيل المزروعة التي أُبيدت لا تزال أقل من الكميات المسجلة في عامي 2018 و2019 (107 25 هكتارات و565 25 هكتارا، على التوالي)، فإنها تظل أعلى بكثير من الكميات المبلغ عنها في عامي 2020 و2021 (237 6 هكتارا و557 5 هكتارا، على التوالي).

654- وأبلغت حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات الهيئة أنه، خلال الفترة من 2021 إلى حزيران/يونيه 2023، نفذ البلد 961 24 عملية اعتراض، أسفرت عن ضبط 52 طنا من الكوكايين و515 طنا من عشبة القنب و643 1 طنا من المواد الكيميائية الصلبة و753 1 لترا من المواد الكيميائية السائلة و837 طنا من أوراق الكوكا، فضلا عن إتلاف 135 مختبرا للبلورة وإعادة التدوير و737 1 مصنعا. وأسفرت العمليات عن اعتقال 193 8 شخصا. كما أبلغت دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن إبادة 537 24 هكتارا من فائض محاصيل الكوكا في الفترة من عام 2021 إلى تموز/يوليه 2023.

655- وفي 28 شباط/فبراير 2023، عرض وزير شؤون الحكم بالحكومة البوليفية والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة النتائج الرئيسية للتقرير بشأن التحقق من صحة المعلومات المتعلقة بإتلاف المخدرات غير المشروعة المضبوطة في عام 2022 في دولة بوليفيا المتعددة القوميات. وبلغ معدل التحقق السنوي 87 في المائة متجاوزا الهدف المتوقع البالغ 80 في المائة. وفي عام 2022، تمكنت شرطة مكافحة المخدرات من ضبط وإتلاف 19,3 طنا من الكوكايين و11,1 طنا من القنب. وشارك المكتب في إتلاف 88,5 في المائة من الكوكايين (17,1 طنا)، و84 في المائة من الماريجوانا (9,4 أطنان)، والتخلص النهائي من 489 17 قرصا من ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (MDMA)، و645 غراما من ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين في شكل سائب، و527 جرعة من ثنائي إيثيلاميد حمض الليسرجيك (LSD).

656- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر المكتب المعني بالمخدرات والجريمة دراسته الاستقصائية عن زراعة الكوكا لعام 2022 في دولة بوليفيا المتعددة القوميات. وأبلغت الوثيقة عن انخفاض بنسبة 2 في المائة في المنطقة المزروعة بصورة غير مشروعة في البلد، من 500 30 هكتار في عام 2021 إلى 900 29 هكتار في عام 2022. ومن مجموع المساحة المزروعة، تركزت نسبة 61 في المائة في منطقة لوس يونغاس دي لاباز؛ و38 في المائة في كوتشابامبا؛ و1 في المائة في نورتي دي لاباز. وعلاوة على ذلك، أبلغ المكتب أيضا عن ضبط 331 طنا من أوراق الكوكا في دولة بوليفيا المتعددة القوميات لعام 2022، بزيادة قدرها 12 في المائة مقارنة بعام 2021. وأورد التقرير تقديرات لإنتاج محتمل من أوراق الكوكا يتراوح بين 400 44 و700 55 طن، بقيمة تقديرية تتراوح بين 229 مليون دولار و279 مليون دولار. وعلاوة على ذلك، انخفضت مضبوطات عجينة الكوكا بنسبة 15 في المائة عن العام السابق، لتصل إلى 10,13 أطنان في عام 2022، بينما زادت مضبوطات الكوكايين بنسبة 31 في المائة لتصل إلى 10,21 أطنان.

657- وفي أيلول/سبتمبر 2023، نشر المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع حكومة كولومبيا تقريره السنوي عن زراعة الكوكا. وللسنة الثانية على التوالي، شهدت كولومبيا مستوى قياسيا في مساحة زراعة الكوكا غير المشروعة، بزيادة قدرها 13 في المائة لتصل إلى 000 230 هكتار (بالتوازي مع انخفاض قدره 33 في المائة في المساحات التي جرت إبادتها، حيث تراجعت لتصل إلى 000 69 هكتار)، وزيادة بنسبة 24 في المائة في الكمية المحتملة من الكوكايين المصنوع لتصل إلى 738 1 طنا، وهو أعلى مستوى أبلغ

عنه لهذا النوع في البلد. وازدادت مساحة الزراعة غير المشروعة، مقارنة بعام 2021، بنسبة 21,5 في المائة في المتنزهات الطبيعية الوطنية، و18 في المائة في أقاليم السكان الأصليين المحمية، و4 في المائة في أراضي مجتمعات السود و2 في المائة في محميات الغابات. وبالتوازي مع ذلك، في الفترة بين عامي 2021 و2022، انخفض عدد المختبرات المفككة بنسبة 18 في المائة ليصل إلى 707 4 مختبرات. كما انخفضت مضبوطات الكوكايين وعمليات إبادة المحاصيل يدويا منذ عام 2021، بمقدار 1,5 في المائة و33 في المائة، على التوالي.

658- وأبلغ عن أكبر زيادات في المساحة المزروعة بالكوكا في كولومبيا في عام 2022 في منطقة بوتومايو-كاكيتا (88 في المائة) الواقعة في جنوب البلد، بالقرب من الحدود مع الإكوادور. ومما يثير القلق أن 50 في المائة من الزيادة تقع في نطاق 10 كيلومترات من الحدود. وفي الوقت ذاته، يظهر التقرير زيادة في مضبوطات المخدرات في الإكوادور، لتصل إلى 201 طن في عام 2021، منها 90 في المائة كوكايين، مسجلة ارتفاعا من 128 طنا في عام 2020 و82 طنا في عام 2019. وتشمل المناطق الحدودية الأخرى التي تشهد تركيزا مرتفعا لزراعة الكوكا غير المشروعة منطقة نارينيو، على الحدود مع إكوادور، ومنطقة نورتي دي سانتاندير، على الحدود مع جمهورية فنزويلا البوليفارية، وبدرجة أقل، منطقة تشوكو، على الحدود مع بنما.

659- وسبق أن تعاونت بيرو مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة لإجراء دراسات استقصائية دورية لمساحة زراعة المحاصيل غير المشروعة ومساحة إبادة المحاصيل غير المشروعة. وأصدر البلد تقارير مشتركة مع المكتب عن رصد المحاصيل في الفترة من 2002 إلى 2018، وأعد بشكل مستقل بيانات عن المحاصيل غير المشروعة للفترة من 2019 إلى 2022. ويتعاون المكتب حاليا مع حكومة بيرو وخبراء تقنيين لإصدار تقرير مشترك في عام 2024 على أساس بيانات عام 2023.

660- **وتكرر الهيئة توصيتها لبيرو بأن تستأنف الدراسات وتقارير الرصد المتعلقة بالأقاليم المتأثرة بالمحاصيل غير المشروعة التي تعد بالتعاون مع المكتب ويصدق عليها بشكل كامل. فمن شأن ذلك أن يتيح إجراء رصد مقارن ملائم بين بلدان الأنديز الثلاثة الأكثر تضررا بالمحاصيل غير المشروعة، فضلا عن ضمان دعم جهود حكومة بيرو المبذولة لمكافحة الاتجار بالمخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن التقارير التي يصدق عليها المكتب أن تتضمن بيانات أقوى قائمة على الأدلة للمساعدة في وضع استراتيجيات أكثر فعالية للحد من المحاصيل. وفي هذا الصدد، تلاحظ الهيئة مع التقدير الدراسات الاستقصائية التي أجرتها بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وكولومبيا بدعم من المكتب.**

661- وعلى الرغم من أن مضبوطات عشبة القنب انخفضت في المنطقة في عام 2021، إلى حد كبير نتيجة الانخفاضات التي شُهدت في البرازيل وباراغواي، وفقا لتقرير منظمة الدول الأمريكية/لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات بشأن إمدادات المخدرات في القارة الأمريكية 2022، فإن الاتجار عبر الوطني بالقنب في أمريكا الجنوبية والوسطى آخذ في الارتفاع. ويمكن أن يعزى هذا الاتجاه إلى زيادة الاتجار بالقنب على يد منتجين إقليميين، واضطلاع قوات الأمن بعمليات اعتراض أكثر فعالية، و/أو زيادة تركيز أجهزة إنفاذ القانون على القنب. وسلطت لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات الضوء على أن عدة بلدان أبلغت عن زيادة انتشار سلالة أقوى من القنب منشؤها كولومبيا تسمى "creepy". وأبلغت بيرو وشيلي عن وجود هذه السلالة في الأسواق المحلية إلى حد أنها، في بعض الأحيان، حلت محل قنب بارغواي الذي بسط هيمنته لفترة طويلة. ووفقا للتقرير، لاحظت غيانا أيضا ظهور "poppy"، وهو اسم آخر لـ"creepy"، منشأه جمهورية فنزويلا البوليفارية، الذي حاز على شعبية في السوق المحلية. وأبلغت جزر الباهاما أيضا عن وجود "creepy" في أجزاء أخرى من منطقة البحر الكاريبي.

662- وفي التقرير السنوي لنظام الإنذار المبكر بالمخدرات في أوروغواي، الصادر في تموز/يوليه 2023، أبلغ المجلس الوطني المعني بالمخدرات عن إصدار تنبيهين في عام 2022. وتعلق التنبيه الأول، الصادر في آب/أغسطس 2022، بـ"الكوكايين الوردي" أو "tuci" أو "tucibi"، وتكوينه الخطير الذي يتضمن مزيجا من الكيتامين مع مؤثرات نفسانية مختلفة. وفي حالة ذات دلالة رمزية، أُخطر نظام الإنذار المبكر بالمخدرات بعينة من المخدرات تضمنت الكيتامين والميثامفيتامين والميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين والترامادول والكافيين. واكتُشف "الكوكايين الوردي" لأول مرة في أوروغواي في عام 2020، وزاد انتشاره في البلد منذ ذلك الحين. وصدر التنبيه الثاني في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 بشأن مخاطر تناول الحبوب التي تحمل شعار "EA Sport". ووفقا لتقارير من مركز المعلومات والدعم في مجال السموم، تمكن التحليل الذي أجراه مختبر المعهد التقني للاستدلال الجنائي من استبانة 74 ملليغراما من ميثيلين ديوكسي أمفيتامين في الأقراص. وميثيلين ديوكسي أمفيتامين عبارة عن تينامفيتامين، وهو مؤثر نفساني من عائلة الفينيل إيثيلامين، يشتق من الأمفيتامين وهو نظير للميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين ("إكستاسي") ويحدث تأثيرات مماثلة في الجسم.

663- وفي أوروغواي، لا يزال القنب أكثر المخدرات المضبوطة، حيث شكل 38,2 في المائة من إجمالي مضبوطات المخدرات في عام 2022. وجاء بعد القنب معجون قاعدة الكوكايين (36,1 في المائة) والكوكايين (16,8 في المائة) لتلك السنة. وشكلت المخدرات الاصطناعية رابع أعلى كمية من المضبوطات بنسبة 3 في المائة. وعلى الرغم من تفاوت حصص النسب المئوية من المجموع على مر السنين، فإن هذا الترتيب لأكثر المخدرات المضبوطة حسب عدد المضبوطات ظل ثابتا منذ عام 2018. ومع ذلك، أخذت النسبة المئوية للقنب في الانخفاض (من 47,5 في المائة في عام 2018)، في حين أخذت النسبة المئوية لعجينة قاعدة الكوكايين في الارتفاع (من 26,6 في المائة في عام 2018). وعلاوة على ذلك، شهد عدد ضبطيات المخدرات الاصطناعية أكبر زيادة، مسجلا ارتفاعا من 62 ضبطية في عام 2018 إلى 169 ضبطية في عام 2022، تليها عجينة قاعدة الكوكايين، من 789 في عام 2018 إلى 056 2 في عام 2022. وكانت أكثر المخدرات الاصطناعية المضبوطة في عام 2022، بحسب عدد المضبوطات، هي الميثيلين ديوكسي أمفيتامين والميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين والميثامفيتامين و(25B-NBOH) 2C-B-NBOH وثنائي إيثيلاميد حمض الليسرجيك و"الكوكايين الوردي" والكيتامين.

664- وفي جمهورية فنزويلا البوليفارية، كان أكثر المخدرات المضبوطة في عام 2022 هو الكوكايين، حيث بلغ 32,67 طنا، يليه القنب، بمقدار 14,54 طنا. وجرت معظم ضبطيات المخدرات في ولايات أبوري وبوليفار وفالكون وزوليا. ومن بين 223 8 عملية، ارتبط أكبر عدد من العمليات بمضبوطات عشبة القنب (379 6)، يليها الكوكايين ومشتقاته (636 1)، والكيتامين (11)، والهيروين (8)، و"الإكستاسي" (8)، و(4) "poppers"، والأمفيتامينات والميثامفيتامينات (3)، والألبرازولام (2)، وثنائي إيثيلاميد حمض الليسرجيك (1). وأتلفت قوات الأمن 58 مختبرا للبلورة بالقرب من الحدود الغربية مع كولومبيا، وأبطلت تشغيل 45 طائرة، ودمرت 57 مهبطا غير قانوني. كما أبلغت جمهورية فنزويلا البوليفارية عن إبادة 40 هكتارا من زراعات شجيرة الكوكا غير المشروعة على طول الحدود مع كولومبيا في عام 2022. وكانت بلدان المقصد الرئيسية للمخدرات المضبوطة هي الولايات المتحدة وإسبانيا وأستراليا وغينيا و(مملكة) هولندا وإيطاليا وجنوب أفريقيا، مرتبة حسب الأهمية. وفي عام 2022، استعاد البلد 341 مركبة و25 قاربا و44 مبنى وطائرتين و437 معدة متنوعة.

665- وأبلغت جمهورية فنزويلا البوليفارية عن تنفيذ عمليات مشتركة لمكافحة المخدرات مع موظفي إنفاذ القانون من فرنسا في المياه الدولية في الكاريبي. وفي 11 كانون الأول/ديسمبر 2022، اعترضت إحدى العمليات التي أجريت في جزيرة مارتينيك سفينة تحتوي على 1,5 طن من القنب، وأسفرت عن اعتقال 11 مواطنا فنزويليا. وفي 25 كانون الثاني/يناير 2023، اعتُرضت سفينة فنزويلية أخرى في نفس المنطقة، مما أسفر عن ضبط 324 كيلوغراما من القنب واعتقال 10 فنزويليين وكولومبي واحد. وفي 6 آذار/مارس 2023، أدى هذا التعاون إلى اعتراض سفينة على بعد 250 ميلا شرق بربادوس، ما أسفر عن ضبط 1,8 طن من الكوكايين واعتقال 8 مواطنين فنزويليين.

6- الوقاية والعلاج

666- ووفقا لأحدث البيانات التي نشرها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، سجل القنب أعلى معدل انتشار إقليمي في السنة السابقة في أمريكا الجنوبية (3,58 في المائة)، يليه الكوكايين (1,62 في المائة)، ثم الأمفيتامينات والمنشطات الموصوفة طبيا (0,88 في المائة)، ثم المؤثرات الأفيونية (الأفيونيات والمؤثرات الأفيونية الموصوفة طبيا) (0,30 في المائة)، ثم "الإكستاسي" (0,24 في المائة).

667- وبدأت إكوادور في تنفيذ مشروع لوضع استراتيجية من أجل اعتماد نهج شامل إزاء الظاهرة الاجتماعية والاقتصادية للمخدرات وتعزيز الصحة العقلية للفترة 2022–2025. ومن المقرر إجراء الاستقصاءات والدراسات التالية في إطار هذا المشروع: استقصاء وطني عن تعاطي المخدرات ومشاكل الصحة العقلية (2023–2024)؛ استقصاء وطني عن تعاطي المخدرات واستهلاكها في أوساط طلاب السنة التاسعة من التعليم الأساسي والسنة الأولى والثالثة من البكالوريا (2024)؛ استقصاء عن التعاطي والاستهلاك في أوساط طلاب الجامعات (2024)؛ دراسة بحثية في المراكز العلاجية (2023–2024)؛ 24 تشخيصا من تشخيصات حالة المقاطعات (2024–2025)؛ دراسة بحثية عن العنف المرتبط بتعاطي المخدرات أو بيعها (2024). ويعود تاريخ أحدث الاستقصاءات الوطنية الرسمية حول تعاطي المخدرات بين عامة السكان إلى عام 2016، وتاريخ الاستقصاءات المتعلقة بالتعاطي في أوساط طلاب التعليم العالي إلى عام 2015، وطلاب الثانوي إلى عام 2014. وستجرى استقصاءات وطنية رسمية عن مشاكل العلاج، لأول مرة في البلد. وسجلت وزارة الصحة العامة في إكوادور 062 70 زيارة لحالات تعاني من اضطرابات عقلية وسلوكية ناجمة عن استهلاك مؤثرات نفسانية مصنفة ضمن الفئات (F10-F19) من المراجعة العاشرة للتصنيف الدولي للأمراض (ICD10) خلال عام 2022. **وترحب الهيئة بجهود إكوادور في تنفيذ الدراسات الاستقصائية وجمع البيانات في مجال الصحة العقلية وتعاطي المخدرات والعلاج منها.**

668- وأبلغت جمهورية فنزويلا البوليفارية عن النتائج الأولية لدراستها الاستقصائية الوطنية عن المخدرات المعنونة "دراسة بشأن التصورات عن المخدرات ومخاطرها واستهلاكها وسهولة الحصول عليها لعام 2022". وأجريت الدراسة الاستقصائية في عام 2022 وشملت مقابلات مع 160 12 شخصا تتراوح أعمارهم بين 12 و65 عاما. وكانت عشبة القنب هي المادة الخاضعة للمراقبة الأكثر استهلاكا في أوساط السكان، حيث بلغ معدل انتشارها في العام الماضي 1,41 في المائة، يليها الكوكايين (0,82 في المائة)، وكوكايين "الكراك" (0,72 في المائة). وبالمثل، ذكرت النشرة الإحصائية الصادرة عن النظام العام الوطني للعناية بمرضى الإدمان وعلاجهم أنه من بين 382 2 شخصا تلقوا العلاج من الارتهان للمخدرات في عام 2022، تعاطت نسبة 89,3 في المائة منهم عشبة القنب، و1,6 في المائة كوكايين "الكراك"، و0,6 في المائة الكوكايين.

669- وأبلغت جمهورية فنزويلا البوليفارية عن 631 9 نشاطا للوقاية من المخدرات في النصف الأول من عام 2023، وقدمت الدعم إلى 325 094 1 مستفيدا. ونفذ البلد أيضا برنامج "المدرسة المأمونة" في مراكز التعليم الابتدائي والثانوي، من أجل الكشف عن مخاطر تعاطي المخدرات والاتجار بها بكميات صغيرة والتصدي لها، من خلال اعتماد نهج وقائي وتوعوي. وقد أعيد إطلاق هذه المبادرة إلى جانب برنامج "مدرسة الآباء"، على أساس المسؤولية المشتركة في رعاية أطفالهم والإشراف عليهم في مواجهة مخاطر تعاطي المخدرات والجريمة.

670- وفي عام 2023، دعم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة الندوة الوطنية حول أبحاث الوقاية التي عقدتها الأمانة الوطنية لمكافحة المخدرات في البرازيل، والتي أُطلقت في إطارها المنصة الافتراضية لمشروع دعم تنفيذ النظام الوطني للوقاية من تعاطي الكحول والمخدرات الأخرى. وتمثل الهدف من هذه الفعالية في تعزيز استراتيجيات الوقاية في البرازيل وشارك فيها ممثلون حكوميون وباحثون في مجال الوقاية. وهذا المشروع عبارة عن شراكة بين الأمانة الوطنية لمكافحة المخدرات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وهو يسعى إلى إدماج مجموعة شاملة من التدخلات والاستراتيجيات القائمة على الأدلة لتنظيم

الوصول إلى المعلومات على الصعيد الوطني ومستوى الولايات والبلديات، والمبادرات المنفذة في مجال الوقاية وإدارة السياسات، والإجراءات، وتعزيز البرامج الرامية إلى منع تعاطي الكحول وسائر المخدرات.

671- وفي تموز/يوليه 2023، أطلقت شيلي الأنشطة الأولى لإنشاء مختبر للابتكار الاجتماعي بهدف معالجة قضية تعاطي المخدرات بين القُصر الخاضعين لوصاية الدولة. وتحظى المبادرة بدعم برنامج التعاون بين أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي في مجال سياسات المخدرات (كوبولاد) ومركز أخيري لهينداكاريا، وهو مختبر للابتكار الاجتماعي مرتبط بجامعة إقليم الباسك. وشاركت في المبادرة سلطات ومؤسسات منها وزارة الصحة، والدائرة الوطنية للحماية المتخصصة للأطفال والمراهقين، واليونيسف، إلى جانب جماعات المجتمع المحلي ذات الصلة.

672- **وتود الهيئة أن تشجع الدول الأعضاء على تحسين جمع البيانات بشأن أنماط تعاطي المخدرات، وإجراء دراسات استقصائية دورية عن تعاطي المخدرات، كلما أمكن ذلك.**

دال- آسيا

شرق وجنوب شرق آسيا

تعد زراعة خشخاش الأفيون وصنع الميثامفيتامين بصورة غير مشروعة من أبرز التحديات التي تواجه شرق وجنوب شرق آسيا في مجال المخدرات.

ظل انتشار تعاطي المخدرات في شرق وجنوب شرق آسيا واسع النطاق، حيث كان القنب الأكثر تعاطيا، يليه الميثامفيتامين وغيره من المواد الأمفيتامينية.

استحدثت عدة بلدان وأقاليم في المنطقة تغييرات تنظيمية متصلة بالقنب.

ألغت ماليزيا رسمياً أحكام الإعدام الإلزامية والسَّجن مدى الحياة على الجرائم المتصلة بالمخدرات.

ما زال صنع الكيتامين والاتجار به بصورة غير مشروعة، وهي مادة غير خاضعة للمراقبة الدولية، مسألة مثيرة للقلق في المنطقة. وقد تضاعفت عمليات ضبط الكيتامين ثلاث مرات تقريباً في عام 2022 مقارنة بعام 2021، وتكاثرت المختبرات السرية التي تصنع هذه المادة بصورة غير مشروعة.

1- التطورات الرئيسية

673- ما زالت ولاية شان في ميانمار هي مركز الإنتاج غير المشروع للأفيون وصنع الميثامفيتامين، وكذلك الكيتامين بشكل متزايد في المنطقة، بسبب استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي في البلد. وتتمركز في ولاية شان أيضاً الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون والاتجار غير المشروع بالأفيون. وفي الفترة بين عامي 2021 و2022، ازدادت زراعة خشخاش الأفيون في البلد بنسبة 33 في المائة وإنتاج الأفيون بنسبة 88 في المائة. ويقدَّر أنَّ نحو 790 طناً من الأفيون أُنتج في ميانمار في عام 2022.

674- وبلغ إجمالي مضبوطات الميثامفيتامين في ميانمار 38,9 طناً في عام 2022، بزيادة قدرها 22 في المائة عن العام السابق. وتفيد بلدان من المنطقة وكذلك من المناطق المجاورة في جنوب آسيا وأوقيانوسيا بأنَّ ميانمار هي مصدر معظم كميات الميثامفيتامين المضبوطة. وكما هو الحال مع الأفيون، يهرَّب الميثامفيتامين في جميع أنحاء شرق وجنوب شرق آسيا، ولا يزال يمثل تحدياً كبيراً لبلدان المنطقة.

675- وفي حزيران/يونيه 2023، عدَّلت ماليزيا جزءاً من قانون العقوبات وتشريعات مراقبة المخدرات لديها حيث ألغت رسمياً أحكام الإعدام الإلزامية على جرائم جنائية متنوعة، بما فيها الجرائم المتعلقة بالمخدرات. واتُّخذت أيضاً تدابير انتقالية بغية إفساح المجال أمام محاكم البلد لكي تعيد النظر في أحكام الإعدام القائمة مع احتمال تخفيفها إلى السَّجن مدى الحياة.

676- وبقي تعاطي المخدرات منتشراً إلى حدٍّ كبير في شرق وجنوب شرق آسيا. وكان القنب أكثر المخدرات تعاطيا في عام 2021. وتبوَّأ الميثامفيتامين وغيره من المواد الأمفيتامينية، التي يتَّجر بها بكثرة في المنطقة، المرتبة الثانية من فئات مواد الإدمان الأكثر تعاطياً. وهناك أيضاً سوق قائمة للاستعمال غير الطبي للكيتامين في المنطقة.

677- وقد أدخلت عدة بلدان وأقاليم في المنطقة تغييرات تنظيمية بشأن جدولة القنب وتعاطيه. وأخضعت منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين الكانابيديول لأشد مستويات المراقبة صرامة في الإقليم، حيث أصبح الاتجار بالكانابيديول وصنعه وحيازته واستهلاكه بصورة غير مشروعة يعرِّض لأحكام سَجن شديدة، بما فيها السَّجن مدى الحياة، وغرامات مالية مرتفعة. ونظَّمت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية زراعة القنب واستعماله للأغراض الطبية، بوضع برنامج لترخيص المنتجات الطبية التي تحتوي على كانابيديول بنسبة لا تزيد عن 1 في المائة تتراهيدروكانابينول من وزنها أو 0,2 في المائة فيما يخص المنتجات الخام والمجهزة، وكذلك ترخيص البيع المسجل لمستحضرات التجميل والمشروبات والزيوت العطرية التي تحتوي على كانابيديول.

2- التعاون الإقليمي

678- أنشأت إندونيسيا نظاماً للإنذار المبكر بالمخدرات الاصطناعية، وهذا النظام غير موجود حالياً في أي مكان من جنوب شرق آسيا، وتعمل تايلند وماليزيا على إنشاء نظام مماثل. وأُجريت حوارات تشاورية على الصعيد الوطني في كل بلد، بدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، خلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2022 إلى آذار/مارس 2023. وجمعت هذه الحوارات خبراء من قطاعات الاستدلال العلمي الجنائي والصحة وإنفاذ القانون والقطاع التنظيمي والأكاديمي بغية مناقشة الخطوات الأولية اللازمة لإنشاء نظم للإنذار المبكر بالمخدرات الاصطناعية في بلدانهم. وفي أيلول/سبتمبر 2023، نظَّم المكتب حواراً تشاورياً وطنياً بشأن نظم الإنذار المبكر مع الفلبين، التي تعمل أيضاً على إنشاء نظام من هذا النوع.

679- وفي أيلول/سبتمبر 2023، اجتمع وزراء وموظفون كبار من تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وفييت نام وكمبوديا وميانمار ومن المكتب في بيجين لحضور الاجتماع الوزاري الرابع عشر لمذكرة التفاهم بشأن مراقبة المخدرات في منطقة الميكونغ. وأيد الاجتماع الوزاري لهذا العام إعلان بيجين الذي يعترف بحجم التحديات المرتبطة بالمخدرات في منطقة الميكونغ، ودعم وضع خطة عمل إقليمية تحدد الإجراءات العملية التي ستتخذها البلدان والأمم المتحدة من أجل التصدي لمشكلة المخدرات. وأعقب الاجتماع الوزاري اجتماع للجنة كبار المسؤولين التابعة له. واتفق كبار المسؤولين على خطة عمل جديدة تتوخى زيادة التركيز على تعزيز مبادرات الوقاية والعلاج، وتعزيز التعاون في مجال إنفاذ القانون، وتعزيز التعاون القضائي الدولي، والترويج لبرامج التنمية البديلة المستدامة.

680- ومن أجل التصدي للتحديات الراهنة وتطور السوق الإقليمية للمخدرات الاصطناعية، عقد برنامج الرصد العالمي للمخدرات الاصطناعية: التحليل والإبلاغ والاتجاهات (برنامج سمارت) التابع للمكتب اجتماعاً إقليمياً في آب/أغسطس 2023، ضم خبراء في مجالات إنفاذ القانون والصحة العامة والاستدلال العلمي الجنائي للمخدرات من دول أعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومن شرق آسيا، بما فيها جمهورية كوريا والصين واليابان، ومن مكتب الاتصال الإقليمي للاستخبارات الجمركية لآسيا والمحيط الهادئ التابع للمنظمة العالمية للجمارك. وتبادل المشاركون آخر التطورات وناقشوا الاستراتيجيات الرامية إلى التصدي لحالة المخدرات في المنطقة. وسوف يقدم البرنامج دورات لبناء القدرات بتوجيه علمي في مجالات مثل الكشف عن المخدرات وتحليلها والإنذار المبكر بها والتخلص من المواد الكيميائية، ويفسح المجال أمام الاتصال بسرعة أكبر بشأن التهديدات العالمية والإقليمية المستجدة المتعلقة بالمخدرات.

681- وفي تموز/يوليه 2023، شاركت سلطات إنفاذ القانون والسلطات التنظيمية في الفلبين وماليزيا في اجتماعات ثنائية مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة لتنسيق ما يُدخل من تحسينات على مراقبة السلائف وتبادل المعلومات ومناقشة طرائق تعطيل الاتجار بالسلائف الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات الاصطناعية بصورة غير مشروعة. وعلى الرغم من أن السلطات في المنطقة أشارت إلى تزايد استخدام المواد الكيميائية غير الخاضعة للمراقبة في إنتاج المخدرات غير المشروع، فقد لوحظ أنَّ الفهم الحالي للعديد من هذه المواد لا يزال محدوداً. وركزت المناقشات مع ماليزيا على تبادل المعلومات عن التحديثات التنظيمية وتطور المواد التي تستغلها الجماعات الإجرامية المنظمة في المنطقة وعن أحدث اتجاهات الاتجار، بينما ركزت المناقشات مع الفلبين بصورة رئيسية على تحديات مراقبة السلائف على الصعيد الوطني المتصلة بالتنسيق بين الوكالات، وعلى الأهمية المتزايدة لتعزيز التعاون الإقليمي والتعاون بين الوكالات على حد سواء.

682- وفي تموز/يوليه 2023، استضافت ميانمار الدورة الرابعة والأربعين لاجتماع كبار مسؤولي رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعني بمسائل المخدرات، الذي ضم أيضاً مشاركين من الاتحاد الروسي وجمهورية كوريا والصين والهند، ومن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة. واجتمعت أيضا الأفرقة العاملة الخمسة التابعة للاجتماع والمعنية بالتعليم الوقائي، والعلاج وإعادة التأهيل، وإنفاذ القانون، والبحث، والتنمية البديلة. وركز الاجتماع على التحضير لاجتماع وزاري للرابطة بشأن المخدرات ومنتديات دولية أخرى بشأن سياسات المخدرات، وهي فعاليات ستُعقد في المستقبل.

683- وقام ما مجموعه 168 من مسؤولي مراقبة المخدرات من السلطات الوطنية المختصة في 15 بلداً من شرق وجنوب شرق آسيا، هي إندونيسيا وبروني دار السلام وتايلند وتيمور-ليشتي وجمهورية كوريا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والصين والفلبين وفييت نام وكمبوديا وماليزيا ومنغوليا وميانمار واليابان، بتسجيل أنفسهم لاستخدام النمائط الإلكترونية في إطار برنامج التعلم التابع للهيئة. وقد وضع برنامج التعلم التابع للهيئة خمس نمائط للتعلم الإلكتروني تغطي المسائل التنظيمية والسياساتية المتصلة بالمخدرات، والمؤثرات العقلية، والسلائف الكيميائية، والإطار الدولي لمراقبة المخدرات، وضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية على نحو كاف. ويمكن لموظفي السلطات الوطنية المختصة الاستفادة من هذه النمائط مجاناً عن طريق الاتصال ببرنامج التعلم التابع للهيئة.

684- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك برنامج غريدس في عدد كبير من حلقات العمل والحلقات الدراسية وغيرها من أنشطة بناء القدرات في بلدان من شرق وجنوب شرق آسيا لغرض التصدي لانتشار المؤثرات النفسانية الجديدة وغيرها من المواد غير الخاضعة للمراقبة والاتجار بها.

685- وفي الفترة من 7 إلى 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، نفَّذ برنامج غريدس التابع للهيئة بعثة توأمة ثانية في جنوب شرق آسيا لصالح 15 مسؤولاً من الخطوط الأمامية في الجمارك والهيئات التنظيمية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام. وأسفرت الفعالية عن تنمية مهارات الترابط الشبكي والاتصال والمهارات العملية اللازمة للتعاون العملياتي الدولي، وأجريت

بالتزامن مع حلقات عمل لبناء القدرات بغية زيادة استخدام منصة الاتصال الآمنة لنظام آيونيكس وبرنامج غريدس التابعين للهيئة. وتلقى الموظفون أيضاً تدريباً عملياً على يد الموظف التقني الإقليمي لشرق وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ من برنامج غريدس التابع للهيئة، على استبانة المؤثرات الأفيونية وعلى النهج الآمنة في مناولتها واعتراضها باستخدام معدات الحماية الشخصية، والاختبارات الميدانية التقديرية للمؤثرات الأفيونية.

686- وفي 15 و16 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، نظَّم برنامج غريدس فعالية تدريبية لإذكاء الوعي وتنمية القدرات في مجال الاتصال باستخدام أدوات استهداف المعلومات الخاصة بنظام آيونيكس وبرنامج غريدس التابعين للهيئة في فونغ تاو بفييت نام، لفائدة 19 ضابطاً من إدارة شرطة مكافحة المخدرات وإدارة الجمارك المختصة بمكافحة التهريب والتحقيقات.

687- ونظم برنامج غريدس حلقة عمل أقاليمية بشأن شراكات القطاعين العام والخاص بين الحكومات وشركات الخدمات اللوجستية العاملة في أفغانستان والبلدان المجاورة في الفترة من 28 إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ونُظِّمت حلقة العمل في إسطنبول بتركيا وضمت 42 مشاركاً؛ واستندت إلى نجاح الاجتماعات السابقة التي عقدتها الهيئة منذ عام 2018 فيما يتعلق بمنع استخدام الخدمات اللوجستية للاتجار بالمواد الخطرة وإساءة استخدامها لهذا الغرض وتعزيز التعاون بين الحكومات وشركات الخدمات اللوجستية.

688- وفي 6 و7 كانون الأول/ديسمبر 2022، نظم برنامج غريدس اجتماعين بين إدارة مراقبة المخدرات في اليابان وإدارة شرطة مكافحة المخدرات والإدارة العامة للجمارك في فييت نام لمناقشة القضايا المتعلقة بالاتجار بالكيتامين والمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية، عقب إلقاء القبض على متجرين من فييت نام في اليابان.

689- وفي الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2022 إلى كانون الثاني/يناير 2023، شاركت إندونيسيا وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والصين والفلبين وفييت نام واليابان في عملية "الضربة القاضية" التي نفذتها الهيئة. وركزت العملية على تبادل المعلومات الاستخبارية لتحديد وتفكيك نقاط الصنع والتوزيع غير المشروعين التي تنطوي على مواد الكاريزوبرودول، و4،1-بيوتانديول، والفلوبرومازيبام، وغاما-بوتيرولاكتون والكيتامين غير الطبية التي تُهرَّب عبر البريد الدولي والبريد السريع وخدمات التوصيل والطرائق ذات الصلة.

690- وفي الفترة من 21 إلى 23 شباط/فبراير 2023، نظَّم برنامج غريدس مشاورة عبر الإنترنت لأصحاب المصلحة بشأن التعاون الطوعي بين الحكومات ووكلاء الشحن من أجل منع الاتجار بالمواد الخطرة. وحضر الفعالية 44 ممثلاً من 10 حكومات وثلاث منظمات دولية وست رابطات صناعية، بما في ذلك خمسة مشاركين من سنغافورة والصين. وتبادل المشاركون أفضل الممارسات والأمثلة المتصلة باستغلال الخدمات اللوجستية الثانوية المشروعة، وناقشوا الخطوات المقبلة الرامية إلى تعزيز التعاون الطوعي بين الحكومات وشركائها من القطاع الخاص.

691- وفي آذار/مارس 2023، نظَّم برنامج غريدس مجموعة من الفعاليات التدريبية في إندونيسيا وكمبوديا وماليزيا والبلدان المجاورة لصالح 85 من موظفي إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية في مجال المخدرات في كل بلد من هذه البلدان. وهدف التدريب إلى تعزيز أنشطة الإبلاغ والاعتراض في جميع أنحاء جنوب شرق آسيا من أجل التصدي للتحدي العالمي المتزايد الذي تثيره المخدرات الاصطناعية، وذلك باستخدام الأدوات الاستخبارية التابعة للهيئة، مثل الأدوات العالية الدقة لاستخلاص المعلومات الاستخبارية وتحديد الأهداف التابعة لنظام آيونيكس وبرنامج غريدس. وتلقى المشاركون أيضاً تعليماً عملياً بشأن استبانة المؤثرات الأفيونية في الميدان، والنهج الآمنة في مناولتها واعتراضها باستخدام معدات الحماية الشخصية، والاختبارات الميدانية التقديرية للمؤثرات الأفيونية.

692- وفي أيار/مايو 2023، نظم برنامج غريدس حلقتي عمل لتدريب المدربين لصالح 30 ضابطاً من مدرسة الجمارك وأكاديمية الشرطة الشعبية وإدارة شرطة مكافحة المخدرات في فييت نام. وركز التدريب على استخدام منصة آيونيكس التابعة لبرنامج غريدس، والأدوات العالية الدقة لاستخلاص المعلومات الاستخبارية التابعة لبرنامج غريدس، وعلى التوعية بالمؤثرات الأفيونية الاصطناعية والمواد المتصلة بالفنتانيل والمؤثرات النفسانية الجديدة والنُّهج الآمنة لاعتراضها.

693- وفي 23 أيار/مايو 2023، عقد برنامج غريدس اجتماعاً لفريق خبراء وطني في بانكوك بشأن السبل المتاحة أمام وكلاء الشحن والأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات اللوجستية لمنع الاتجار بالمواد الخطرة غير المجدولة. وناقش أصحاب المصلحة الاتجاهات الإقليمية الحالية للاتجار إلى جانب التحديات التي يواجهها مقدمو الخدمات اللوجستية، وتبادلوا الممارسات الواعدة بشأن منع المتجرين من الاستغلال في المستقبل. وشارك في هذا الاجتماع 30 ممثلاً عن وكالات حكومية ومنظمات دولية وشركات من القطاع الخاص.

694- وفي 24 أيار/مايو 2023، استضاف برنامج غريدس فعالية تدريبية لصالح 20 من موظفي أجهزة إنفاذ القانون في تايلند. وركز التدريب على تعزيز المعارف والمهارات اللازمة لتحديد المواد الخطرة واعتراضها بأمان. وتلقى المشاركون أيضاً درسا بشأن استخدام منصة آيونيكس وأدوات برنامج غريدس العالية الدقة لاستخلاص المعلومات الاستخبارية، بغية تحسين تبادل المعلومات الاستخبارية عبر الحدود.

695- وفي الفترة من 12 إلى 15 حزيران/يونيه 2023، نظَّم برنامج غريدس فعالية مشتركة للتوأمة بين منطقتي غرب أفريقيا وجنوب شرق آسيا في لاغوس بنيجيريا، لصالح 13 من موظفي إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية في مجال المخدرات من تايلند وغانا وفييت نام ونيجيريا. وأتاحت هذه الفعالية الفرصة لمواصلة

تعزيز قدرة المشاركين على استخدام منصة آيونيكس وأدوات برنامج غريدس العالية الدقة لاستخلاص المعلومات الاستخبارية، وعلى تطوير الشبكات والمهارات اللازمة للتعاون العملياتي الدولي المتعلق بالمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية.

696- وفي 25 و26 تموز/يوليه 2023، استضاف برنامج غريدس فعالية تدريبية وطنية في دا نانغ بفييت نام لصالح 21 من موظفي الجمارك. وتضمنت هذه الفعالية نمائط لإذكاء الوعي بشأن المؤثرات الأفيونية ومواد الفنتانيل والمؤثرات النفسانية الجديدة، واعتراض تلك المواد على نحو آمن. وفضلاً عن ذلك، أجري تدريب أساسي على الاستهداف وجمع المعلومات الاستخبارية باستخدام منصة آيونيكس والمنصة العالية الدقة GRIDS Intelligence لاستخلاص المعلومات الاستخبارية التابعة لبرنامج غريدس بغية تعزيز جهود مكافحة الاتجار في المنطقة.

697- وفي 1 و2 آب/أغسطس 2023، نظَّم برنامج غريدس حلقة عمل على الصعيد الوطني في مدينة هوشي منه بفييت نام بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل منع الاتجار بالمواد الخطرة عن طريق خدمات البريد السريع والخدمات البريدية. وناقش المشاركون الاتجاهات والتحديات الحالية التي يواجهونها في حماية مناطق عملياتهم من استغلال المتجرين لها. وشارك في الفعالية أكثر من 25 ممثلاً عن وكالات حكومية ومنظمات دولية والقطاع الخاص.

698- ونظَّم برنامج غريدس الاجتماع العملياتي السنوي السادس بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات الاصطناعية والمواد الكيميائية الخطرة عن طريق خدمات البريد والبريد السريع والشحن الجوي، في فيينا من 11 إلى 15 أيلول/سبتمبر 2023. وضمت الفعالية أكثر من 100 موظف من أكثر من 30 حكومة وشركاء من القطاع الخاص ومنظمات دولية وإقليمية، من بلدان منها إندونيسيا وتايلند وسنغافورة والصين وفييت نام.

699- وعقد برنامج غريدس الاجتماع الثالث لفريق الخبراء الدولي بشأن توسيع نطاق قوائم الهيئة الخاصة بالمواد الخطرة التي لا يُعرف لها استخدام مشروع، والنُهج الجديدة للتعرف عليها في المستحضرات الصيدلانية المغشوشة أو المصنعة بصورة غير مشروعة، في فيينا من 18 إلى 22 أيلول/سبتمبر 2023. وضم هذا الاجتماع نحو 40 ممثلاً من أكثر من 20 حكومة ومنظمة دولية، والقطاع الخاص، من بلدان منها تايلند والصين وسنغافورة. وناقش المشاركون أحدث المعلومات الاستخبارية بشأن المواد الخطرة التي لا يعرف لها استخدام مشروع، وعرضوا أحدث النهوج المتبعة للكشف بسرعة عن العبوات المشبوهة والمستحضرات الصيدلانية المغشوشة والمصنعة بصورة غير مشروعة.

700- وفي الفترة من 30 تشرين الأول/أكتوبر إلى 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، نظم برنامج غريدس فعاليتين تدريبيتين لصالح 30 موظفاً من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وتضمنت هاتان الفعاليتان نمائط لإذكاء الوعي بشأن المؤثرات الأفيونية والفنتانيل والمؤثرات النفسانية الجديدة واعتراضها على نحو آمن، كما تضمنت تدريباً أساسياً على الاستهداف وجمع المعلومات الاستخبارية باستخدام منصتي آيونيكس وGRIDS Intelligence العالية الدقة التابعتين لبرنامج غريدس بغية تعزيز جهود مكافحة التهريب في المنطقة.

3- توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية (بما في ذلك تقديم التقارير إلى الهيئة)

701- تقتضي المعاهدات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات أن تقدم الدول الأطراف تقارير إحصائية إلى الهيئة على أساس سنوي، وفي بعض الحالات على أساس فصلي. وتمكِّن هذه التقارير الهيئة من رصد الأنشطة المشروعة المتعلقة بمواد خاضعة للمراقبة الدولية إلى جانب ضمان توافر هذه المواد للأغراض الطبية والعلمية المشروعة. ومن بين بلدان وأقاليم شرق وجنوب شرق آسيا، شُهد عموما التزام تام بإعداد التقارير بشأن المخدرات الخاضعة للمراقبة بموجب الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة، وبشأن المؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة بموجب اتفاقية سنة 1971، وقد قدم معظم البلدان والأقاليم التقارير المطلوبة عن الأعوام الخمسة الماضية. وهناك بضعة بلدان لم تقدم أياً من التقارير المطلوبة بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية في السنوات الخمس الماضية.

702- **وتشجع الهيئة البلدان والأقاليم في شرق وجنوب شرق آسيا التي لم تقدم التقارير وفق ما تقتضيه الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات على أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن، وأن تتخذ التدابير اللازمة لضمان أن تتوافر لدى سلطاتها الوطنية المختصة الموارد الكافية من أجل إعداد التقارير في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، تتيح الهيئة إمكانية التدريب، من خلال قنوات منها برنامج التعلم التابع لها، لدعم بناء القدرات في مجال إعداد التقارير.**

703- ومنطقة شرق وجنوب شرق آسيا من المناطق التي تثير قلقاً خاصاً فيما يتعلق بضمان توافر المخدرات والمؤثرات العقلية للأغراض الطبية والعلمية ورصده. وهي بوجه خاص، واستناداً إلى الاستهلاك المبلغ عنه للمخدرات، من المناطق التي تسجل أدنى المستويات لتوافر المسكنات الأفيونية الأشيع استخداماً.

704- وفي عام 2002، أبلغت بلدان شرق وجنوب شرق آسيا عن استهلاك إجمالي من المسكنات الأفيونية قدره 281 1 جرعة يومية إحصائية (S-DDD) لكل مليون نسمة. وبعد ذلك بعشرين عاماً، أي في عام 2021، أبلغت المنطقة عن استهلاك قدره 281 5 جرعة لكل مليون نسمة، مع الإبلاغ عن حدوث ذروة في الاستهلاك في عام 2017 تعادل 225 6 جرعة لكل مليون. وأبلغت جمهورية كوريا عن أعلى مستوى للاستهلاك في المنطقة (976 1 جرعة)، تليها اليابان (892 جرعة) وبروني دار السلام (432 جرعة) وسنغافورة (419 جرعة). وأبلغت بقية

البلدان في المنطقة عن استهلاك يقل من 300 جرعة لكل مليون نسمة. وهيمن الفنتانيل على المؤثرات الأفيونية المستهلكة (738 3 جرعة)، يليه المورفين (670 جرعة) والأوكسيكودون (600 جرعة).

705- ولا يزال من الصعب تحديد مستويات استهلاك المؤثرات العقلية في شرق وجنوب شرق آسيا لأن أقل من نصف بلدان وأقاليم المنطقة قدم إلى الهيئة بيانات عن الاستهلاك بشأن أي من المؤثرات العقلية في السنوات الخمس الماضية. وستواصل الهيئة رصد الحالة في هذه المنطقة وإبلاغ الحكومات بأهمية تقديم بيانات عن المؤثرات العقلية.

706- **وتؤكد الهيئة قلقها إزاء عدم كفاية ما هو متوافر من المخدرات والمؤثرات العقلية في كثير من بلدان المنطقة، وتشدد على أهمية ضمان توافر كميات كافية من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية وتيسر الوصول إليها.**

707- وفيما يتعلق بالسلائف الكيميائية، تقدم الدول الأعضاء طوعاً – في إطار القرار 3/49 الصادر عن لجنة المخدرات – تقديرات لاحتياجاتها السنوية المشروعة من واردات سلائف كيميائية معينة يكثر استخدامها في صنع المنشطات الأمفيتامينية غير المشروع. ويطلب توفير تقديرات الاحتياجات المشروعة السنوية من مواد من ضمنها الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، وهما مادتان تستخدمان أيضاً للأغراض الطبية، وبقدر الإمكان، الاحتياجات من المستحضرات المحتوية على هاتين المادتين التي يمكن استعمالها بسهولة أو استخلاصها بوسائل ميسورة الاستخدام.

708- وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، قدَّم جميع البلدان في شرق وجنوب شرق آسيا إلى الهيئة تقديراً واحداً على الأقل لاحتياجاتها المشروعة السنوية من واردات الإيفيدرين أو السودوإيفيدرين أو مستحضراتهما، وقامت بانتظام بتحديث تقديرات احتياجاتها من تلك المواد، وهذا يسهم في منع حدوث فائض في عرضها وتسريبها إلى قنوات غير مشروعة، فضلاً عن ضمان توافر تلك المواد للأغراض المشروعة. وقدَّم بَلدان في شرق وجنوب شرق آسيا، هما تيمور-ليشتي وفييت نام، الاحتياجات المشروعة السنوية إلى الهيئة للمرة الأولى خلال السنوات الخمس الماضية.

709- ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية في التقارير التقنية للهيئة لعام 2023 عن المخدرات، والمؤثرات العقلية، وتنفيذ المادة 12 من اتفاقية سنة 1988. وفضلاً عن ذلك، يمكن الاطلاع، على الموقع الشبكي للهيئة، على منشور دليل تقدير الاحتياجات من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية الذي أعدته الهيئة ومنظمة الصحة العالمية لكي تستخدمه السلطات الوطنية المختصة، والوثيقة المعنية بالمسائل التي يمكن للحكومات أن تنظر فيها لدى تحديد احتياجاتها السنوية المشروعة من واردات الإيفيدرين والسودوإيفيدرين.

4- التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

710- في كانون الأول/ديسمبر 2022، عدَّلت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تشريعاتها من أجل السماح بزراعة القنب للأغراض الطبية، ووضعت أنظمة للتصريح للأشخاص والشركات للانخراط في تلك الأنشطة. وكذلك وضع هذا البلد نظاماً لترخيص المنتجات الطبية التي تحتوي على الكانابيديول بنسبة لا تزيد عن 1 في المائة تتراهيدروكانابينول من وزنها أو 0,2 في المائة من وزن المنتجات الخام والمجهزة. فضلاً عن ذلك، يُسمح في البلد ببيع مستحضرات التجميل والمشروبات والزيوت العطرية التي تحتوي على الكانابيديول والمسجلة لدى إدارة الأغذية والأدوية في لاو.

711- وفي كانون الثاني/يناير 2023، أدرجت منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين الكانابيديول في الجدول الأول من قانونها للمخدرات الخطرة، الذي يضع هذه المادة تحت أشد مستويات المراقبة صرامة في الإقليم. ووفقاً لمكتب الأمن التابع لشعبة المخدرات في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، يخضع الاتجار بالكانابيديول والمنتجات ذات الصلة وصنعها بصورة غير مشروعة لحكم بالسَّجن لمدة أقصاها السَّجن مدى الحياة وغرامة تعادل 000 640 دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتخضع حيازة الكانابيديول واستهلاكه لعقوبة أقصاها السَّجن لمدة سبع سنوات وغرامة تعادل 000 125 دولار.

712- وفي 26 كانون الثاني/يناير 2023، وافقت الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية على طلب المدعي العام للمحكمة استئناف التحقيق في جرائم مزعومة ضد الإنسانية على أراضي الفلبين في الفترة بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 و16 آذار/مارس 2019 في سياق ما يسمى "الحرب على المخدرات" التي تنفذها حكومة الفلبين. وكانت حكومة الفلبين قد طلبت في وقت سابق التأجيل على أساس أنَّ السلطات الوطنية كانت تحقق في جرائم القتل المزعومة التي تحقق فيها المحكمة. وتفيد الدائرة بأنها منحت الإذن باستئناف التحقيق لأنها خلصت إلى أنَّ المبادرات والإجراءات المحلية المختلفة التي استندت إليها الفلبين لم تفضِ إلى اتخاذ خطوات ملموسة ومادية وتدريجية من أجل تنفيذ الإجراءات الجنائية بطريقة تعكس بما فيه الكفاية تحقيقات المحكمة التي أجريت وفق ما أُذن به في قرارها المتخذ عملاً بأحكام المادة 15 من نظام روما الأساسي.

713- **وتكرر الهيئة مناشدتها للحكومات أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لمنع الاستهداف خارج نطاق القضاء للأشخاص المشتبه في ضلوعهم في جرائم متصلة بالمخدرات. وتؤكد الهيئة من جديد أيضا بأشد العبارات الممكنة أن التدابير المتخذة خارج نطاق القضاء للتصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات هي انتهاك لاتفاقيات مراقبة المخدرات ولحقوق الإنسان الأساسية، التي تستلزم التصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات من خلال عمليات رسمية، مع التقيُّد بالأصول القانونية الواجبة. وتهيب بالحكومات أن تحقق في جميع الحالات**

التي اتُّخذت فيها إجراءات خارجة عن نطاق القضاء بزعم أنها اتخذت باسم مراقبة المخدرات، وملاحقة المسؤولين عن ذلك قضائيا.

714- وفي آذار/مارس 2023، أقر برلمان سنغافورة مشروع قانون إساءة استخدام المخدرات (المعدل) لعام 2023، ودخلت أحكام معينة من هذا القانون حيز النفاذ في حزيران/يونيه من ذلك العام. وكان من بين تلك الأحكام استحداث عقوبات أكثر صرامة، بما فيها الضرب بالعصا، بسبب حيازة مخدرات معينة (المورفين، الهيروين، الأفيون، الكوكايين، القنب، راتنج القنب، خليط القنب، الميثامفيتامين) بكميات تتجاوز عتبات وزن محددة. وقدَّم مشروع القانون أيضاً إطاراً تشريعياً جديداً يبدأ تطبيقه اعتباراً من عام 2024، حيث تُخضَع المواد للمراقبة بناءً على قدرتها على إحداث تأثير نفساني وليس صيغتها الكيميائية الخاصة.

715- وأشار التقرير السنوي لعام 2022 الصادر عن المكتب المركزي للمخدرات في سنغافورة إلى أنه من بين الأشخاص الذين ألقي القبض عليهم بسبب تعاطي المخدرات في عام 2022 البالغ عددهم 826 2 شخصاً، تعاطي 451 1 شخصاً الميثامفيتامين و994 شخصاً الهيروين. وألقي القبض على ما مجموعه 236 شخصاً بسبب تعاطي القنب، وألقي القبض على بضع عشرات بسبب تعاطي أنواع أخرى من المخدرات. وطرأ انخفاض طفيف على عدد متعاطي الميثامفيتامين عما كان عليه في العام السابق، إذ ألقي القبض حينها على 595 1 شخصاً لتعاطيهم هذا المخدر. وازداد عدد الأشخاص المقبوض عليهم في عام 2022 بسبب تعاطي الهيروين مقارنة بعام 2021 عندما ألقي القبض على 778 شخصاً. وازداد عدد الاعتقالات لتعاطي القنب في عام 2022، مسجلا ارتفاعا من 138 شخصا في عام 2021.

716- وفي نيسان/أبريل 2023، أنشأت جمهورية كوريا وحدة تحقيق خاصة في الجرائم المتعلقة بالمخدرات تضم 840 موظفاً، من بينهم مدعون عامون وضباط شرطة وموظفو جمارك. وسوف تحقق هذه الوحدة في أي جريمة تتعلق بالمخدرات في البلد، مع التركيز بوجه خاص على عمليات تهريب المخدرات وتوزيعها التي تيسرها شبكة الإنترنت.

717- وفي حزيران/يونيه 2023، حصل قانون إلغاء عقوبة الإعدام الإلزامية لعام 2023 ومراجعة قانون عقوبة الإعدام والسَّجن مدى الحياة الطبيعية (الاختصاص المؤقت للمحكمة الاتحادية) لعام 2023 على الموافقة الملكية في ماليزيا ودخل حيز النفاذ في البلد. ويعدِّل قانون إلغاء عقوبة الإعدام الإلزامية لعام 2023 قانون العقوبات والتشريعات المتعلقة بالمخدرات في ماليزيا عن طريق إلغاء عقوبة الإعدام الإلزامية والسَّجن مدى الحياة على عدة جرائم، منها تلك المتصلة بالمخدرات. وفضلاً عن ذلك، تتيح مراجعة قانون عقوبة الإعدام والسَّجن مدى الحياة الطبيعية (الاختصاص المؤقت للمحكمة الاتحادية) لعام 2023 للمحاكم الماليزية إعادة النظر في أحكام الإعدام والسَّجن مدى الحياة التي صدرت بالفعل، بما فيها الصادرة على جرائم متصلة بالمخدرات، وتتيح عوضاً عنها تطبيق أحكام بالسَّجن تتراوح بين 20 و40 عاماً.

718- **وترى الهيئة أنَّ التغييرات التشريعية في ماليزيا التي ألغت عقوبة الإعدام الإلزامية والسَّجن مدى الحياة على الجرائم المتصلة بالمخدرات تمثل تطوراً إيجابياً، وهي تشجع البلدان الأخرى في المنطقة على أن تحذو حذوها.**

719- **وبينما تذكِّر الهيئة بأنَّ تحديد العقوبات المنطبقة على السلوكيات المتصلة بالمخدرات يظل امتيازاً حصرياً للدول الأطراف، وفقاً للاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، فهي تشجِّع جميع الدول التي أبقت على عقوبة الإعدام فيما يخص الجرائم المتصلة بالمخدرات على أن تنظر في إلغاء عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات وأن تخفف أحكام الإعدام التي صدرت بالفعل، بالنظر إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئات الأمم المتحدة الأخرى بشأن تطبيق عقوبة الإعدام على فئة الجرائم المتصلة بالمخدرات.**

720- وأبلغت السلطة الوطنية المختصة في تايلند، في تقاريرها المقدمة إلى الهيئة عن التقديرات السنوية للمخدرات، بالتدابير والأدوات السياساتية في البلد ذات الصلة بمراقبة القنب. وعلى وجه التحديد، استحدثت تايلند تطبيقا على الهاتف المحمول للإخطارات بشأن زراعة القنب، وموقعا شبكيا مخصصا، تديره إدارة الأغذية والعقاقير. وتوفر وزارة الصحة العامة برنامجا لرصد اضطرابات تعاطي القنب من خلال منصة رقمية، ووضعت مبادئ توجيهية سريرية لعلاج التسمم بالقنب في غرفة الطوارئ، وهي تجمع وترصد البيانات المتعلقة بعلاج إدمان المخدرات وإعادة تأهيل المدمنين، بما يشمل تعاطي القنب، ووضعت نظاما للرصد والإبلاغ فيما يخص حالات التسمم الحاد بالقنب. وتقود الوزارة أيضا حملات توعية عامة وتوفر مبادئ توجيهية بشأن الاستعمال الطبي للقنب. وتكفل الوزارة خضوع زراعة القنب وتجارته واستيراده للمراقبة والترخيص الكاملين، إلا في حالة ما تعرِّفه بأنه "منتجات عشبية للاستعمال الطبي بواسطة الجهات الحكومية ولصالح الدراسات السريرية"، والتي ترخصها إدارة الأغذية والعقاقير.

721- وفي وقت سابق، كانت تايلند قد أبلغت أيضا بأن الكانابيديول لا يعتبر، بموجب تشريعات البلد، مادة خاضعة للمراقبة عملا باتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة أو اتفاقية سنة 1971، وأن استخدامه في الصناعات غير الطبية وغير العلمية، مثل مستحضرات التجميل والأغذية، لن يُبلغ إلى الهيئة. وتكرر الهيئة التأكيد على أن اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة تقصر زراعة القنب، الذي يُستخرَج منه الكانابيديول، على الأغراض الطبية والعلمية. وتظل الهيئة على اتصال بالسلطات في تايلند بشأن هذه المسألة وتواصل رصد التطورات ذات الصلة.

722- ونفَّذت الصين تدابير خاصة بغية ضمان التجارة الآمنة بالسلائف الكيميائية غير الخاضعة للمراقبة وتلك الخاضعة للمراقبة الدولية. ويصدر البلد حالياً تصاريح خاصة من أجل

تصدير السلائف الكيميائية إلى بلدان حددتها على أنها عرضة لخطر صنع المخدرات غير المشروع، وخصوصاً أفغانستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار.

5- الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار

723- تعد زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة والإنتاج غير المشروع للأفيون وصنع الميثامفيتامين غير المشروع من أكبر التحديات التي تواجه شرق وجنوب شرق آسيا في مجال المخدرات. ويتركز الاتجار حول شمال ميانمار، وإن كانت هذه المخدرات تُنتج وتُصنع بصورة غير مشروعة أيضاً في بلدان أخرى في المنطقة. وطرأت زيادة كبيرة على ضبطيات هذه المخدرات من عام 2021 إلى عام 2022، وأبلغت المناطق المجاورة لشرق وجنوب شرق آسيا عن ضبطيات من الميثامفيتامين والأفيون منشؤها المنطقة.

724- وتشير التقديرات إلى أنَّ زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة في ميانمار ازدادت بنسبة 33 في المائة بين عامَي 2021 و2022 بمساحة إجمالية قدرها 41 000 هكتار يقع معظمها في ولاية شان. وهذا يعكس اتجاه الانخفاض المستمر في المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون والذي لوحظ في هذا البلد منذ عام 2014. وزادت غلة الأفيون أيضاً بين عامَي 2021 و2022 بنسبة 41 في المائة، لتصل إلى 19,8 كيلوغراماً للهكتار الواحد. ونتيجة لذلك، ارتفع الإنتاج التقديري للأفيون بنسبة 88 في المائة، من 420 طناً في عام 2021 إلى 790 طناً في عام 2022. وكانت كمية الأفيون الخام والهيروين المضبوطة في ميانمار أقل خلال الفترة بين كانون الثاني/يناير ونهاية تشرين الأول/أكتوبر 2022، حيث ضُبط طن واحد و1,2 طن، على التوالي، وهي تقارب نصف الكمية المضبوطة في العام السابق[152].

725- وكما هو الحال مع خشخاش الأفيون، لا تزال ولاية شان في ميانمار المصدر الرئيسي للميثامفيتامين المصنع بصورة غير مشروعة والمهرب عبر شرق وجنوب شرق آسيا وكذلك في جنوب آسيا وأوقيانوسيا. وقد ضُبط نحو 38,9 طناً من هذه المادة في عام 2022 في ميانمار، بزيادة قدرها 22 في المائة عن العام السابق. وضُبط نحو 58,4 طناً من الميثامفيتامين في تايلند، بانخفاض قدره 22 في المائة عن العام السابق. وجرت معظم الضبطيات في مناطق على امتداد الحدود مع ميانمار. وتوسع أيضا نطاق الصنع غير المشروع للميثامفيتامين، ولا سيما في إندونيسيا، حيث ارتفع عدد المختبرات المكتشفة في البلد من مختبر واحد في عام 2021 إلى 22 مختبراً في عام 2022. وتراجع إجمالي عدد أقراص الميثامفيتامين المضبوطة في شرق وجنوب شرق آسيا تراجعاً طفيفاً في عام 2022، حيث بلغ 900 مليون قرص تقريباً من بليون قرص في عام 2021. وبالمثل، بلغت كمية الميثامفيتامين البلوري المضبوطة في المنطقة قرابة 65 طناً في عام 2022، أي أنها انخفضت مقارنة مع الكمية المضبوطة عام 2021 التي بلغت 79 طناً تقريباً[153].

726- وتفيد المعلومات التي نشرها مكتب اللجنة الوطنية المعنية بمراقبة المخدرات في الصين في حزيران/يونيه 2023، بأنَّ معظم المخدرات المستخدمة في هذا البلد خارجية المنشأ؛ وتمثل المخدرات المنتجة محلياً بصورة غير مشروعة نسبة صغيرة من المخدرات التي يتجر بها في البلد. وفي عام 2022، ضُبط ما مجموعه 11,7 طناً من المخدرات، كان معظمها من الهيروين والميثامفيتامين والكيتامين، أي بتراجع نسبته 32 في المائة عن العام السابق. ويعود منشأ كل كمية الهيروين المضبوطة تقريباً (1,29 طن) إلى شمال ميانمار، حيث بلغت كمية الهيروين المهرب من مناطق أخرى بضع عشرات من الكيلوغرامات فقط. وبالمثل، يعود منشأ كل كمية الميثامفيتامين المضبوطة تقريباً (9,1 أطنان) إلى شمال ميانمار. وتشير السلطات الصينية إلى أنَّ منشأ معظم كمية القنب المضبوطة في عام 2022 (200,6 كيلوغرام) يعود إلى أمريكا الشمالية. وذكر مكتب اللجنة الوطنية المعنية بمراقبة المخدرات في الصين كذلك أنَّ تسريب السلائف الكيميائية آخذ في الانخفاض بصورة عامة، حيث ضُبط منها 660,2 طناً في عام 2022، مما يمثل تراجعاً بنسبة 50 في المائة تقريباً عن عام 2021.

727- وفي آذار/مارس 2023، قامت اليابان بثاني أكبر عملية لضبط المخدرات على الإطلاق في ميناء طوكيو، حيث صادرت أكثر من 700 كيلوغرام من مسحوق الميثامفيتامين من سفينة حاويات في عملية مشتركة مع جمارك دبي التابعة للإمارات العربية المتحدة.

728- وازدادت كمية الكيتامين المضبوطة، وهي مادة غير خاضعة للمراقبة الدولية، بقدر كبير في عام 2022 حيث ضُبط منها قرابة 27 طناً في جميع أنحاء المنطقة؛ وهي زيادة حادة مقارنة بالكمية المضبوطة في عام 2021 التي بلغت 10 أطنان. وتعزى هذه الزيادة الهائلة إلى الكميات التي ضُبطت في كمبوديا وبلغت نحو 13,5 طناً، أي ما يمثل 60 في المائة من مجموع مضبوطات الكيتامين في جنوب شرق آسيا. ويفيد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بأنَّ انتشار المختبرات السرية في البلد يفسح المجال أمام الصنع غير المشروع للكيتامين على نطاق صناعي. وتزامن ذلك مع قيام السلطات الكمبودية في عام 2022 بضبط أكثر من 500 طن من مختلف أنواع السلائف والسلائف الأولية الكيميائية المستخدمة في الصنع غير المشروع للكيتامين. وخارج كمبوديا، هناك ارتفاع أيضاً في مضبوطات الكيتامين في ولاية شان بميانمار، حيث يتزايد صنع هذه المادة بصورة غير مشروعة. فقد ضُبط قرابة 2,4 طن في عام 2022، أي أكثر من ثلاثة أضعاف الكمية المضبوطة في عام 2021 التي بلغت 760 كيلوغراماً. وبالمثل، يشهد الإنتاج غير المشروع للكيتامين ارتفاعاً أيضاً في ماليزيا، فقد أبلغت السلطات عن

[152] UNODC, Regional Office for South-East Asia and the Pacific, *Myanmar Opium Survey 2022: Cultivation, Production and Implications* (Bangkok, 2023).

[153] UNODC, Regional Office for South-East Asia and the Pacific, *Synthetic Drugs in East and South-East Asia: Latest Developments and Challenges* (Bangkok, 2023), map 2.

تفكيك خمسة مختبرات سرية للكيتامين ومصادرة 2,9 طن من المادة في عام 2022، وهو ما يشكل ارتفاعا عن الكمية التي ضُبطت في العام السابق والتي بلغت 475 كليوغراماً[154].

6- الوقاية والعلاج

729- لا يزال العديد من بلدان المنطقة يفتقر إلى آليات لجمع المعلومات عن نطاق وطبيعة تعاطي المخدرات والطلب على العلاج. **وتشجع الهيئة بلدان المنطقة على إعطاء أولوية لجمع البيانات المتعلقة باتجاهات تعاطي المخدرات والطلب على العلاج من أجل الاسترشاد بها في وضع النهُج القائمة على الأدلة في مجال الوقاية والعلاج، وهي تشجع الشركاء الثنائيين والمنظمات الإقليمية والدولية على تقديم الدعم لتحقيق هذه الغاية.**

730- وقد ظل انتشار تعاطي المخدرات في شرق وجنوب شرق آسيا واسعاً وفقاً للبيانات الواردة في تقرير المخدرات العالمي لعام 2023 الصادر عن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة. ولم يتغير الانتشار السنوي لتعاطي المخدرات في المنطقة إلى حد كبير بين عامَي 2020 و2021 فيما يخص عدة فئات من المخدرات. وكان القنب هو المخدر الأكثر تعاطيا في عام 2021، حيث تعاطاه 1,21 في المائة من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاماً أو نحو 19,2 مليون شخص. وكان الميثامفيتامين وغيره من المواد الأمفيتامينية ثاني فئات المواد الأكثر تعاطياً، بمعدل انتشار قدره 0,61 في المائة أو 9,8 ملايين شخص. وبلغ معدل انتشار تعاطي فئات المخدرات الأخرى 0,23 في المائة أو أقل[155].

731- ويشير الملخص الرسمي للدراسة الاستقصائية بشأن المخدرات لعام 2019 الذي نُشر مؤخراً في الفلبين، إلى نجاح سياسات الحكومة في الحد من تعاطي المخدرات، وقد لاحظت الحكومة انعكاساً في الاتجاه في هذا الصدد. ويؤكد الملخص أنَّ المعدل السنوي الحالي لانتشار المتعاطين في الفلبين لعام 2019 يبلغ 2,05 في المائة، وهو أقل بصورة ملحوظة من التقدير العالمي لعام 2018 البالغ 5,3 في المائة والمنشور في تقرير المخدرات العالمي لعام 2020 الصادر عن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وأكثر المخدرات تعاطياً في الفلبين هي القنب والميثامفيتامين.

732- وخلصت الدراسة الاستقصائية الخاصة بالصحة ونمط الحياة لعام 2022 التي أجراها معهد سنغافورة للصحة العقلية، إلى أنَّ معدل الانتشار العام لتعاطي المخدرات في الاثني عشر شهراً الماضية في أوساط المشاركين في الدراسة الاستقصائية بلغ 0,7 في المائة. وعلاوة على ذلك، فإن نسبة 41,8 في المائة من المشاركين في هذه الدراسة ممن تعاطوا المخدرات قاموا بذلك قبل بلوغهم 18 عاماً، وبلغ متوسط عمر بداية التعاطي 15,9 عاماً.

733- وأفاد مكتب اللجنة الوطنية المعنية بمراقبة المخدرات في الصين بأنَّ الجهود التي بذلها في مجال التثقيف من أجل الوقاية من المخدرات، بما فيها حملة "رعاية متعاطي المخدرات"، أفضت إلى انخفاض إضافي في أعداد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات المسجلين في البلد بنسبة 24,3 في المائة، من 1,49 مليون شخص في عام 2021 إلى 1,12 مليون شخص في نهاية عام 2022. ومن بين المتعاطين المسجلين في عام 2022، هناك 000 588 شخص كانوا يتعاطون الميثامفيتامين، و000 416 شخص كانوا يتعاطون الهيروين، و000 32 شخص كانوا يتعاطون الكيتامين.

جنوب آسيا

تتزايد الدلائل على استهداف المتجرين منطقة جنوب آسيا لتهريب الميثامفيتامين المصنوع في أفغانستان إلى أسواق في أوروبا وأوقيانوسيا.

أظهرت التحقيقات التي أجريت في المنطقة استخدام عائدات الاتجار بالمخدرات في تمويل الإرهاب، وتقديم الدعم للجماعات المسلحة، وتأجيج العنف السياسي في المنطقة، وأُبلغ عن حالات للاتجار بالمخدرات والأسلحة بشكل مشترك.

1- التطورات الرئيسية

734- تقع جنوب آسيا بين أكبر منطقتين لإنتاج الأفيونيات في العالم، وهما جنوب غرب آسيا وجنوب شرق آسيا، وتشكل أكبر سوق استهلاكية للأفيونيات في العالم. وقد ارتفع إجمالي نسبة متعاطي الأفيونيات على مستوى العالم المقيمين في جنوب آسيا من حوالي 20 في المائة في عام 2002 إلى حوالي 39 في المائة، أي ما يعادل 12 مليون شخص، في عام 2021. ومن المناطق الأخرى التي تضم أعدادا كبيرة جدا من متعاطي الأفيونيات منطقتا الشرقين الأدنى والأوسط ومنطقة جنوب غرب آسيا، التي تمثل مجتمعة 19 في المائة من المجموع العالمي، تليها أوروبا، التي تمثل نحو 10 في المائة.

735- ويبدو أن الإرهاب المقترن بالمخدرات يمثل مشكلة متزايدة في المنطقة، فقد أشارت التحقيقات إلى أن عائدات الاتجار بالمخدرات تستخدم بشكل متزايد لتمويل الإرهاب ودعم الجماعات المسلحة والتحريض على العنف السياسي. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى الإبلاغ عن خمس حالات للاتجار المشترك بالمخدرات والأسلحة، أبلغت بنغلاديش عن اثنتين منها وأبلغت كل من ماليزيا وميانمار والهند عن حالة واحدة.

736- وفي عام 2021، قدر معدل انتشار تعاطي الأفيونيات في أوساط الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و64 عاما في جنوب آسيا بنسبة 1,1 في المائة، أي حوالي ضعف المتوسط العالمي المقدر (0,6 في المائة). ومعظم الأفيونيات المنتشرة في

(154) UNODC, Regional Office for South-East Asia and the Pacific, *Synthetic Drugs in East and South-East Asia*.

(155) تقرير المخدرات العالمي 2023، المرفق الإحصائي.

جنوب آسيا منشؤها جنوب غرب آسيا، وأكبر سوق للأفيونيات في جنوب آسيا هي الهند، التي أشارت التوقعات إلى أنها ستصبح أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان في عام 2023. وفي عام 2021، شكلت الهند حوالي 90 في المائة من العدد المقدر لمتعاطي الأفيونيات في جنوب آسيا، بما مقداره 11 مليون متعاطي، أي ما يعادل 34 في المائة من إجمالي عدد متعاطي الأفيونيات في جميع أنحاء العالم. ومثلت الهند أيضا أكبر حصة من الهيروين المضبوط في جنوب آسيا (ثلثي الكمية) في الفترة 2017–2021، تليها سري لانكا بنسبة 23 في المائة، ثم بنغلاديش بنسبة 7 في المائة. وشهدت مضبوطات الهيروين في جنوب آسيا زيادة إجمالية خلال العقد الماضي.

737- وانخفض إنتاج الأفيون المستخدم في الصناعة الصيدلانية المشروعة في الهند لعقدين إلى أن استقر، منذ عام 2018، عند مستوى تراوح بين 200 و300 طن سنويا. وأبلغ مزارعو الأفيون المصرح لهم السلطات بارتفاع المتوسط الإجمالي لكمية الأفيون المنتجة لكل هكتار من متوسط 47 كيلوغراما للهكتار في عام 1995 إلى حوالي 64 كيلوغراما للهكتار في عام 2021. وأفادت السلطات في الهند بأن معظم الأفيون المضبوط في البلد لم يأت من مصادر مشروعة.

738- ولا يزال الأفيون يزرع بصورة غير مشروعة في الهند، ولا سيما في شمال شرق البلد. وخلال الفترة 2020–2021، أبلغت السلطات في الهند عن إبادة حوالي 400 4 هكتار من خشخاش الأفيون المزروع بصورة غير مشروعة، وهي مساحة تقارب نفس المساحة الإجمالية التي كانت مزروعة بخشخاش الأفيون المشروع في البلد في عام 2020 (941 4 هكتارا) و2021 (406 5 هكتارات). ويبدو أن معظم الهيروين الذي عثر عليه في جنوب آسيا في السنوات الأخيرة قد نشأ أساسا في جنوب غرب آسيا، بعد صُنعه من الأفيون المنتج في أفغانستان، التي تعد أكبر منتج لهذه المادة في العالم. وأفاد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أن المتجرين من ميانمار، التي أسهمت بنحو 6 في المائة من إنتاج الأفيون العالمي غير المشروع في عام 2021، دأبوا بانتظام على إمداد بعض الولايات الشمالية الشرقية من الهند بالهيروين.

739- وازداد متوسط مضبوطات الهيروين السنوية في جنوب آسيا على طول الدرب الجنوبي إلى حد أن الكميات الإجمالية من الهيروين والمورفين التي تنشأ في أفغانستان ويجرى ضبطها على طول ذلك الدرب أصبحت حاليا أكبر من الكميات المضبوطة على طول الدرب الشمالي، الذي يوفر الإمدادات بشكل أساسي إلى الأسواق في الاتحاد الروسي، عبر وسط آسيا.

740- وفي جنوب آسيا، يصل الميثامفيتامين المصنوع في أفغانستان إلى كل من الهند وسري لانكا. ويتركز معظم متعاطي المنشطات الأمفيتامينية (الميثامفيتامين أساسا) في ولايات الهند الغربية، في حين سجلت ولاياتها الشرقية، القريبة من ميانمار، أعلى مستوى لانتشار تعاطي الميثامفيتامين. وتتعرض الهند بشكل متزايد لاتساع رقعة تهريب الميثامفيتامين من جنوب غرب وجنوب شرق آسيا (ومصدره ميانمار أساسا)، كما يتضح من فرادى الضبطيات، مما يشكل خطرا كبيرا يتمثل في زيادة توافر المخدرات وتعاطيها في البلد زيادة كبيرة.

2- التعاون الإقليمي

741- تَسجَّل لاستخدام النمائط الإلكترونية في إطار برنامج التعلم التابع للهيئة ما مجموعه 49 من مسؤولي مراقبة المخدرات لدى السلطات المختصة في جميع بلدان جنوب آسيا الستة، بنغلاديش وبوتان وسري لانكا وملديف ونيبال والهند. وتوجد حاليا خمس نمائط إلكترونية تشمل المخدرات، والمؤثرات العقلية، والسلائف، والإطار الدولي لمراقبة المخدرات، وضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة بكميات كافية للأغراض الطبية والعلمية. ويمكن لموظفي السلطات الوطنية المختصة التسجيل مجانا في هذه النمائط الإلكترونية عبر برنامج التعلم التابع للهيئة.

742- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، نظم برنامج غريدس التابع للهيئة حلقة عمل أقاليمية حول شراكات القطاعين العام والخاص فيما بين الحكومات وشركات الخدمات اللوجستية العاملة في أفغانستان والبلدان المجاورة. وعقدت حلقة العمل في اسطنبول، تركيا، وضمت 42 مشاركا من جميع أنحاء العالم، منهم أربعة مشاركين من باكستان والهند. واستندت حلقة العمل إلى نجاح الاجتماعات السابقة التي عقدتها الهيئة منذ عام 2018 حول منع إساءة استعمال الخدمات اللوجستية في الاتجار بالمواد الخطرة وتعزيز التعاون بين الحكومات وشركات الخدمات اللوجستية.

743- وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، شاركت بنغلاديش وبوتان وسري لانكا وملديف والهند في عملية الضربة القاضية التي أطلقتها الهيئة، وتبادلت المعلومات الاستخبارية لاستبانة وتفكيك نقاط التصنيع والتوزيع غير المشروعة التي تتضمن مواد 1،4-بيوتانديول والكاريسوبرودول والفلوبرومازيبام والغاما-بوتيرولاكتون والكيتامين غير الطبية التي يجرى الاتجار بها بواسطة خدمات البريد الدولي والبريد السريع والبريد السريع الخاص والطرائق ذات الصلة.

744- وفي شباط/فبراير 2023، نظم برنامج غريدس جلسة مشاورات عبر الإنترنت لأصحاب المصلحة بشأن التعاون الطوعي بين الحكومات وخدمات شحن البضائع لمنع الاتجار بالمواد الخطرة. وحضر هذه الفعالية أكثر من 44 ممثلا عن 10 حكومات وثلاث منظمات دولية وست رابطات صناعية، منهم ستة مشاركين من الهند. وتبادل المشاركون أفضل الممارسات وتبادلوا أمثلة لحالات متعلقة باستغلال الخدمات اللوجستية المساعدة المشروعة وناقشوا الخطوات التالية لتعزيز التعاون الطوعي بين الحكومات وشركائها من القطاع الخاص.

745- وفي فيينا في أيلول/سبتمبر 2023، عقد برنامج غريدس الاجتماع العملياتي السنوي السادس لمكافحة الاتجار بالمخدرات الاصطناعية والمواد الكيميائية الخطرة عن طريق خدمات البريد

والبريد السريع الخاص والشحن الجوي. وضمت الفعالية 100 من الموظفين والخبراء وقادة أوساط الصناعة من أكثر من 30 حكومة وشريكا من القطاع الخاص ومنظمات دولية وإقليمية، ومنهم مشاركون من ملديف والهند. وعقد أيضا عدد من الحكومات المشاركة اجتماعات ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن القضايا لتعزيز التعاون عبر الحدود.

746- وعقد برنامج غريدس الاجتماع الثالث لفريق الخبراء الدولي بشأن توسيع قوائم الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات للمواد الخطرة التي ليس لها استخدامات مشروعة معروفة والنُهج الجديدة لاستبانتها في المستحضرات الصيدلانية المغشوشة أو المصنعة بصورة غير مشروعة، والذي عقد في فيينا في الفترة من 18 إلى 22 أيلول/ سبتمبر 2023. وضمت الفعالية نحو 45 ممثلا من أكثر من 20 حكومة ومنظمة دولية، ومنهم مشاركون من الهند. وناقش المشاركون آخر الاتجاهات والتهديدات والنهج المتبعة للكشف السريع عن العبوات المشبوهة للمواد المغشوشة.

747- ومن أجل التوصُّل إلى فهم أفضل للخطر الذي يمثله الاتجار بالأفيونيات في جنوب آسيا، نظَّم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة اجتماعا لفريق عامل من الخبراء لمدة يومين بشأن الاتجار بالأفيونيات على امتداد الدرب الجنوبي، عُقد في نيودلهي يومي 10 و11 أيار/ مايو 2023. وضم الاجتماع ممثلين من بنغلاديش وبوتان وسري لانكا وملديف وموزامبيق ونيبال والهند. وأجرى المشاركون مداولات مكثفة بشأن طائفة من المسائل، منها الاتجاهات الرئيسية في الاتجار بالأفيونيات في أفغانستان، وتحليل الحالة القُطْري، واستعرضوا إمدادات الأفيونيات والطلب عليها في المنطقة. وشدد خلال المناقشات على ضرورة بذل جهود إقليمية جماعية لتعزيز إنفاذ القوانين والتدابير الصحية.

748- وفي تموز/يوليه 2023، عقدت فعالية تدريبية لمدة خمسة أيام بشأن إنفاذ قوانين المخدرات، في فريدآباد، الهند، لفائدة كبار المسؤولين من إثيوبيا وإسواتيني وأنتيغوا وبربودا وبوتان وتنزانيا (جمهورية-المتحدة) وسيشيل وملديف. وعُقدت الفعالية بتنظيم مشترك من حكومة الهند والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وهيأت الفعالية، التي هدفت إلى بناء القدرات فيما بين بلدان الجنوب، منبرا آخر للبلدان من أجل تعزيز التعاون وتبادل الأفكار بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات. وتضمن التدريب عروضا توضيحية لتأثير العملات المشفرة على الاتجار بالمخدرات، وشدد على أهمية التقدم التكنولوجي بالنسبة لوكالات إنفاذ القانون المشاركة في تعطيل عمليات تهريب المخدرات.

749- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، عُقد الاجتماع الخامس والأربعون لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في آسيا والمحيط الهادئ في بالي، إندونيسيا. واعتمد الاجتماع مجموعة من التوصيات لزيادة التعاون الدولي والإقليمي بهدف منع سلاسل الإمداد بالسلائف الكيميائية وتفكيكها، والحد من زراعة وإنتاج المخدرات بصورة غير مشروعة والاتجار بها، وتفكيك المختبرات السرية، وتشجيع أفضل الممارسات في مجال التنمية البديلة.

750- وعقد المؤتمر العالمي بشأن التعاون في مسائل الإنفاذ، الذي نظمته مديرية الاستخبارات المتعلقة بالإيرادات التابعة لوزارة المالية الهندية، في الفترة من 30 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 في نيودلهي، تحت شعار "لا يفُلُّ شبكة إلا شبكة". وتمثل الهدف من المؤتمر في تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين أجهزة إنفاذ القانون الوطنية والدولية بغرض مكافحة الجريمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات.

751- وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أبلغت حكومة الهند الهيئة بأن مذكرة تفاهم بشأن شراكات القطاعين العام والخاص مع الصناعات الكيميائية في الهند وُقِّعت بين المكتب المركزي لشؤون المخدرات في الهند والمجلس الكيميائي الهندي. وتهدف المذكرة إلى منع تسريب المواد الكيميائية من قنوات التوزيع المشروعة، وتتضمن مدونة سلوك طوعية لضمان التنسيق داخل المجلس.

752- وعُقد الاجتماع السابع للفريق الفرعي المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية في إطار مبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات في شيانغ راي، تايلند، في الفترة من 7 إلى 9 كانون الأول/ديسمبر 2022، وشارك فيه ممثلون من جميع الدول الأعضاء في مبادرة خليج البنغال. وشمل التقدم المحرز خلال الاجتماع اتخاذ خطوات لوضع خطة عمل مبادرة خليج البنغال في مجال مراقبة المخدرات.

753- وفي عام 2023، واصل البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة عقد برامج تدريبية إقليمية لموظفي إنفاذ القانون البحري في بنغلاديش وسري لانكا وملديف. ومن بين المواضيع التي تناولها التدريب أساليب الزيارة والصعود على متن القوارب والتفتيش والمصادرة، التي أتاحت مناقشتها للمشاركين فرصة اكتساب وتبادل المعارف بشأن أفضل الممارسات في مجال تنفيذ عمليات الاعتراض البحري.

3- توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية، بما في ذلك تقديم التقارير إلى الهيئة

754- تقتضي المعاهدات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات من الدول الأطراف أن تقدم تقارير إحصائية إلى الهيئة على أساس سنوي. وتمكن تلك التقارير الهيئة من رصد الحركة المشروعة للمواد الخاضعة للمراقبة الدولية وكفالة توافر تلك المواد للأغراض الطبية والعلمية والصناعية. وتواظب معظم بلدان جنوب آسيا على تقديم تقاريرها الإحصائية المطلوبة عن المخدرات الخاضعة للمراقبة بموجب اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة. ولم يتخلف إلا عدد قليل من بلدان المنطقة عن تقديم جميع التقارير المطلوبة بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية خلال السنوات الخمس الماضية. **وتشجع الهيئة حكومات المنطقة**

على منح الأولوية لتقديم تقارير دقيقة وفي الوقت المناسب، لما سيكون لذلك من أثر كبير على فعالية وكفاءة النظام الدولي لمراقبة المخدرات.

755- ولا تزال منطقة جنوب آسيا أقل المناطق في العالم من حيث مستوى استهلاك المسكنات الأفيونية. ففي عام 2021، بلغ مستوى استهلاك المسكنات الأفيونية في المنطقة، معبرا عنه بالجرعات اليومية الإحصائية لكل مليون نسمة (S-DDDpm)، 181 جرعة، وهو أعلى من المستوى المسجل في عام 2002 (43 جرعة) وإن كان أقل من المستوى المسجل في عام 2020 (202 جرعة). وسجلت بوتان أعلى مستوى استهلاك في المنطقة في عام 2021 (47 جرعة)، تليها سري لانكا (35 جرعة)، ثم نيبال (31 جرعة)، ثم الهند (27 جرعة)، ثم ملديف (26 جرعة)، ثم بنغلاديش (16 جرعة). وكان المورفين أكثر المؤثرات الأفيونية استهلاكا في المنطقة (86 جرعة)، يليه الفنتانيل (73 جرعة) ثم البيثيدين (22 جرعة).

756- ولا يزال تحديد مستويات استهلاك أوقيانوسيا من المؤثرات العقلية يشكل تحديا، نظرا لعدم تقديم بلدان المنطقة بيانات إلى الهيئة بانتظام عن استهلاك المؤثرات العقلية خلال السنوات الخمس الماضية. وستواصل الهيئة رصد الحالة وستواصل حوارها مع حكومات المنطقة، مشددة على أهمية تقديم بيانات منتظمة عن استهلاك المؤثرات العقلية.

757- **وتشدد الهيئة على عدم كفاية ما هو متوفر من العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية في بلدان المنطقة، وتؤكد أهمية ضمان توافر ما يكفي من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية وتيسُّر الحصول عليها للأغراض الطبية.**

758- وفيما يتعلق بالسلائف الكيميائية، تقدم الدول الأعضاء طوعا، في سياق قرار لجنة المخدرات 3/49، تقديرات لاحتياجاتها المشروعة السنوية من الواردات من سلائف كيميائية معينة يكثر استخدامها في صنع المنشطات الأمفيتامينية بصورة غير مشروعة. ويُطلب توفير الاحتياجات المشروعة السنوية من جملة مواد أخرى من بينها الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، وهما مادتان لهما استخدامات طبية أيضا، وتوفير بيانات، قدر الإمكان، عن الاحتياجات من المستحضرات المحتوية على هاتين المادتين التي يمكن استعمالها بسهولة أو استخلاصها بوسائل ميسورة الاستخدام.

759- وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، كانت جميع البلدان الستة في جنوب آسيا قد زودت الهيئة بتقدير واحد على الأقل لاحتياجاتها المشروعة السنوية من واردات الإيفيدرين أو السودوإيفيدرين أو مستحضراتهما، وعمدت جميع البلدان الستة إلى تحديث تقديراتها لتلك المواد بشكل منتظم، مما يسهم في منع الإفراط في عرضها وتسريبها إلى قنوات غير مشروعة وضمان توافرها للأغراض المشروعة.

760- ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية في التقارير التقنية للهيئة لعام 2023 عن المخدرات[156] والمؤثرات العقلية[157] وتنفيذ المادة 12 من اتفاقية سنة 1988[158]. وإضافة إلى ذلك، يمكن الاطلاع في الموقع الشبكي للهيئة على منشور دليل تقدير الاحتياجات من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية، الذي أعدته الهيئة ومنظمة الصحة العالمية لكي تستخدمه السلطات الوطنية المختصة، والوثيقة المعنية بالمسائل التي يمكن للحكومات أن تنظر فيها لدى تحديد احتياجاتها السنوية المشروعة من واردات الإيفيدرين والسودوإيفيدرين.

4- التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

761- في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، سن برلمان سري لانكا قانون السموم والأفيون والمخدرات الخطرة (المعدل) رقم 41 لعام 2022. وينص القانون على إجراء تعديلات في جداول المواد الخاضعة للمراقبة بحيث تشمل المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية التي أضيفت مؤخرا إلى تلك الجداول وجداول المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. ويتضمن هذا القانون، المعدِّل لقانون السموم والأفيون والمخدرات الخطرة، أحكاما قانونية إضافية لرصد الاتجاهات الناشئة في إساءة استعمال الميثامفيتامين في سري لانكا والتصدي لها، فضلا عن أحكام قانونية لإحالة الأشخاص الذين يدعى ارتكابهم جريمة بمقتضى أحكام ذلك القانون لدخول مصحات طوعا للعلاج الطبي من الإدمان وإعادة التأهيل.

762- وفي أواخر عام 2022، وافقت حكومة بنغلاديش على قانون الأدوية ومستحضرات التجميل لعام 2022. ويتّبع القانون الجديد المبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية والمتعلقة بالصنع المشروع للأدوية، وينص على عقوبات مالية أشد وأحكام تصل إلى السجن مدى الحياة لصنع وتسويق الأدوية المغشوشة والمزيفة.

763- وفي أيار/مايو 2023، اجتمع مسؤولون من بنغلاديش وبوتان وسري لانكا وملديف ونيبال والهند بنيودلهي لحضور الاجتماع الثاني للجنة التوجيهية للبرنامج الإقليمي لجنوب آسيا التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة للفترة 2023-2027. ويوفر البرنامج الإقليمي خريطة طريق استراتيجية للتعاون الوطني والإقليمي المركّز في مجال بناء القدرات وتشجيع السياسات الفعالة من أجل تعزيز العدالة والصحة ومنع ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والفساد والإرهاب في بلدان جنوب آسيا الستة. وتضطلع اللجنة التوجيهية، التي أنشئت في 1 شباط/فبراير 2023، بدور الهيئة الإدارية للبرنامج الإقليمي. وتتضمن مسؤولياتها استعراض خطط العمل السنوية للمكتب في المنطقة، وتقييم النجاحات والتحديات في عمليات المكتب، وتقديم التوجيه والمشورة، وتيسير التواصل مع الحكومات الوطنية.

[156] E/INCB/2023/2.
[157] E/INCB/2023/3.
[158] E/INCB/2023/4.

5- الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار

764- لا تزال جنوب آسيا منطقة عبور مهمة للمتجرين الذين يهربون الأفيونيات المنتجة بصورة غير مشروعة من أفغانستان إلى أوروبا وأمريكا الشمالية. وإضافة إلى ذلك، تتعرض الدول الساحلية الأربع في جنوب آسيا، وهي بنغلاديش وسري لانكا وملديف والهند، وكذلك باكستان، لأنشطة الاتجار بسبب دروب الاتجار البحرية التي تمر عبر المحيط الهندي. وقد لاحظت الهند تحديدا زيادة في كثافة الاتجار بالأفيونيات الأفغانية المنشأ التي تهرب نحو الشرق، على طول الدرب الجنوبي.

765- وتشير البيانات المتعلقة بعمليات الضبط التي أجريت على الدرب الجنوبي إلى أن الاتجار بالأفيونيات الأفغانية قد ازداد زيادة ملحوظة باتجاه جنوب آسيا وأفريقيا، لدرجة أن الكميات الإجمالية من الهيروين والمورفين المرتبطين بأفغانستان والكميات المضبوطة على هذا الدرب أصبحت الآن أكبر من الكميات المضبوطة على طول الدرب الشمالي، الذي يعمل أساسا على إمداد الأسواق في الاتحاد الروسي، عبر وسط آسيا. ودأب المتجرون من ميانمار، التي استأثرت بنحو 6 في المائة من إنتاج الأفيون العالمي غير المشروع في عام 2021، على إمداد بعض الولايات الشمالية الشرقية من الهند بالهيروين.

766- وفي عام 2021، ضبط نحو ثلث كمية الهيروين والمورفين على الدرب الجنوبي في أفريقيا، في حين ضبط ثلثا الكمية في جنوب آسيا. وعلى الرغم من أن معظم الهيروين المشحون إلى أفريقيا كان موجها للاستهلاك المحلي أو لإعادة التصدير إلى أوروبا، أصبح يجرى تهريب بعضه حاليا إلى جنوب آسيا، وهو ما يقلب مسار الاتجار التقليدي، الذي ينطوي على نقل الهيروين من جنوب غرب آسيا إلى أفريقيا عبر الهند. وتشمل البلدان الأفريقية التي حددت باعتبارها نقاط عبور رئيسية لشحنات الهيروين إلى الهند كلا من أوغندا وجنوب أفريقيا وكينيا. وجرت أنشطة الاتجار في الغالب بواسطة سعاة من البشر، وكذلك عن طريق الطرود البريدية. وربما يرجع التنويع في هذا الدرب إلى حدوث زيادة في الاتجار بالهيروين من جمهورية إيران الإسلامية كشفتها السلطات الهندية في عام 2021.

767- وواصلت بلدان في جنوب آسيا الإبلاغ عن مضبوطات من الميثامفيتامين، سواء في شكل أقراص أو بلورات، منشؤها جنوب شرق وجنوب غرب آسيا على السواء، مما يشي بحدوث مزيد من التكامل بين شبكات الاتجار بالميثامفيتامين في المنطقتين.

768- وشكلت الجرائم المتعلقة بالمخدرات حوالي 20 في المائة من جميع الأنشطة الإجرامية في بوتان في عام 2022، حيث شكلت إساءة استعمال مواد الإدمان ما يقدر بنحو 78 في المائة من جميع جرائم المخدرات، يليها الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، بمقدار 15 في المائة. وبلغ عدد جرائم المخدرات المسجلة في البلد في عام 2022 ما مجموعه 761 جريمة، مما يظهر زيادة كبيرة بمقدار 162 في المائة مقارنة بعام 2021 عندما أبلغ عن 291 جريمة مخدرات. وتظهر هذه النتائج ارتفاعا مقلقا في الجرائم المتصلة بالمخدرات، مما يبرز الحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة للتصدي لإساءة استعمال المخدرات والاتجار بها في بوتان ومكافحتهما.

769- وأشار تقرير نشرته الجامعة الملكية في بوتان إلى أن سكان بوتان يعتبرون أن الحدود السهلة الاختراق مع الهند أصبحت بوابة رئيسية للحصول على الماريجوانا والمخدرات الموصوفة طبيا، حيث أشار المجيبون على استقصاء أجرته الجامعة الملكية إلى أن القرب المكاني وميسورية التكلفة يشكلان دافعين رئيسيين للحصول على المخدرات في الهند. وإضافة إلى ذلك، أدى توافر المخدرات من خلال الشبكات الاجتماعية، مثل الأصدقاء والجيران، إلى زيادة تيسير الحصول عليها.

770- وفي بنغلاديش، ضبط ما مجموعه أكثر من 43,7 مليون قرص ميثامفيتامين ("يابا") في عام 2022. واستبين درب رئيسي للاتجار يمتد من ميانمار إلى بنغلاديش عبر حدودهما المشتركة. وإلى جانب تدفق المخدرات عبر الدروب البرية، تشكل الدروب البحرية أيضا تهديدا كبيرا كما يتضح من عمليات الضبط العديدة لمجموعة متنوعة من المخدرات المحملة على ظهر قوارب بالقرب من كوكس بازار. ووفقا للبيانات المتاحة، لا يزال القنب أكثر أنواع المخدرات انتشارا في بنغلاديش. وتأتي داكا وكوكس بازار وشطُّوغرام وكوميلا وبراهمانباريا بين المقاطعات التي حددتها إدارة مكافحة المخدرات في بنغلاديش باعتبارها الأكثر عرضة للمخدرات في البلد. وقد لاحظت عدة مصادر زيادة في أنشطة الاتجار بالمخدرات في البلد خلال السنوات الأخيرة، ارتباطا بتدفق اللاجئين الروهينغا.

771- وأطلع مكتب مراقبة المخدرات في الهند السلطات في سري لانكا وملديف على معلومات آنية ويمكن اتخاذ إجراءات بالاستناد إليها نتجت أثناء عملية سامودراغوبت. وكان لهذه المعلومات الفضل في ضبط 286 كيلوغراما من الهيروين و128 كيلوغراما من الميثامفيتامين وإلقاء القبض على 19 من المتجرين بالمخدرات في عمليتين نفذتهما البحرية السريلانكية، وضبط 4 كيلوغرامات أخرى من الهيروين، واعتقال دائرة شرطة ملديف خمسة من المتجرين بالمخدرات.

772- ويبدو أن سوق الكوكايين المحلية في الهند عادة ما يأتيها الإمداد في شكل شحنات صغيرة. وفي حين أن كميات الكوكايين المضبوطة في جنوب آسيا عادة ما تكون صغيرة، فقد لوحظ تغير في أساليب الاتجار بالكوكايين. وفي عام 2019، نفذت عمليات ضبط شحنات الكوكايين المتجهة إلى الهند، والبالغ مجموعها 33 كيلوغراما، على طول الدروب الجوية والبرية بشكل أساسي، ولم يبلغ عن أي عملية ضبط على طول الدروب البحرية. وربما تكون القيود المفروضة على السفر الجوي الدولي في عام 2020 قد أدت إلى زيادة استخدام خدمات البريد التي مثّلت، من حيث الوزن، أكثر من ثلث شحنات الكوكايين الواردة. وشكل النقل البحري وسيلة النقل السائدة في تهريب الكوكايين إلى الهند

في عام 2021، حيث مثّل ما نسبته 95 في المائة من مضبوطات الكوكايين الواردة من حيث الوزن.

773- وفي إطار حملة "الهند الخالية من المخدرات" التي أطلقها مكتب مكافحة المخدرات في الهند، والتي استمرت خلال عام 2022، ضبط أكثر من 300 1 كيلوغرام من الهيروين في عمليات نفذت في ولاية غوجارات ومدينتي دلهي وكولكاتا، وأتلف أكثر من 000 75 كيلوغرام من المخدرات.

774- وفي تموز/يوليه 2022، ضبطت سلطات إنفاذ القانون في نيجيريا حوالي 22 مليون قرص ترامادول من حاويات شحن منشؤها الهند. وأشارت التحقيقات الأولية إلى أن تلك الشحنات طُلبت من صيدليات على الإنترنت تعمل على ما يبدو من الهند. ويعتقد أن المشغلين يوفرون إمدادات المخدرات والمؤثرات العقلية، بما في ذلك المواد التي لا تخضع للمراقبة الدولية، مثل الترامادول والتابنتادول.

775- وأبلغت سلطات الجمارك في ملديف عن ضبط أكثر من 118 كيلوغراما من المخدرات في عام 2022، وهي زيادة ملحوظة مقارنة بالكمية المضبوطة في عام 2021 التي بلغت 50 كيلوغراما. وتشير المضبوطات إلى أن تهريب المخدرات إلى ملديف يجرى في الغالب عن طريق خدمات البريد أو البريد السريع الخاص. وخلال الربع الأول من عام 2023، سجلت دائرة شرطة ملديف مضبوطات من مخدرات متنوعة شملت أكثر من 8 كيلوغرامات من القنب وأكثر من 3 كيلوغرامات من الكوكايين وأكثر من كيلوغرامين من الهيروين. وفي الفترة نفسها، احتُجز 314 مواطنا ملديفيا و17 مواطنا أجنبيا لارتكابهم جرائم مرتبطة بالمخدرات.

776- ويمثل الهيروين وزيت القنب أكثر المخدرات غير المشروعة تعاطيا في ملديف، وإن شهدت السنوات الأخيرة أيضا ضبط مخدري ثنائي إيثيلاميد حمض الليسرجيك والميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (المشهور باسم "إكستاسي") ومخدرات اصطناعية أخرى.

777- وأفادت سري لانكا بأن معظم الهيروين الذي وصل إلى أراضيها في عامي 2019 و2020 مر عبر جمهورية إيران الإسلامية (68 في المائة في عام 2019) وكمية أقل بكثير عبر باكستان (11 في المائة في عام 2019). وبدأ تجار المخدرات المحليين والدوليين في استخدام الدروب البحرية السريلانكية على نحو متزايد. وفي عام 2021، أبلغت السلطات السريلانكية عن ضبط 594 1 كيلوغراما من الهيروين وأكثر من 348 كيلوغراما من المخدرات الاصطناعية. ونُفذت عمليات الضبط البحرية في البحر المفتوح أكثر من الموانئ، وجرى في الغالب العثور على المخدرات على ظهر مراكب صغيرة مثل قوارب الصيد الصغيرة التي لا يمكن تعقبها.

778- وفي بنغلاديش، أفيد بأن نسبة صغيرة من الهيروين المضبوط في عام 2019 كان منشؤها ميانمار (5 في المائة)، في حين دخلت الغالبية العظمى البلد عبر الهند (95 في المائة).

779- وشوهد تنوع جغرافي في الصنع غير المشروع للكيتامين، وهو مادة لا تخضع للمراقبة الدولية ولكنها تستخدم كمادة تخدير في الممارسة الطبية في العديد من البلدان. وانتشر الاتجار بهذه المادة خارج بلدان شرق وجنوب شرق آسيا، وازداد استعمالها مؤخرا لأغراض غير طبية في بضعة بلدان في جنوب آسيا. وبدأ المتجرون باستكشاف طرق جديدة لترويج الكيتامين في السوق غير المشروعة، مع ظهور خلطات تحتوي على الكيتامين ومكونات أخرى غالبا ما تكون غير معروفة للمتعاطين في المنتجات المسوَّقة.

6- الوقاية والعلاج

780- في جنوب آسيا، تعد المؤثرات الأفيونية أكثر المخدرات الأولية المبلغ عن تعاطيها بين الأشخاص الذين يتلقون العلاج من المخدرات وتبقى إساءة استعمالها السبب الرئيسي في الجرعات الزائدة المميتة سواء في المنطقة أو على مستوى العالم؛ وفي عام 2019، تسببت إساءة استعمال هذه المؤثرات في نحو 70 في المائة من الوفيات الناجمة عن اضطرابات تعاطي المخدرات والبالغ عددها 000 128 وفاة في جميع أنحاء العالم.

781- وفي بنغلاديش، صمم المكتب المعني المخدرات والجريمة نميطة تدريبية حول المخدرات والجريمة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالتعاون مع أكاديمية الشرطة في بنغلاديش، عُقدت في دكا، لفائدة 50 ضابط شرطة من شرطة العاصمة دكا. ويأتي ذلك في أعقاب تنفيذ المكتب نشاطا تجريبيا حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة العقلية في عام 2022 بالتعاون مع هيئة السجون في بنغلاديش إلى جانب جمعية الإحسان في دكا، وهي منظمة غير حكومية.

782- وسجلت الهند أعلى معدل انتشار لتعاطي المؤثرات الأفيونية في جنوب آسيا في عام 2018، بحوالي 2,1 في المائة، وفقا لأحدث استقصاء وطني للأسر المعيشية بشأن تعاطي المخدرات في البلد أجري في جميع أنحاء الهند في عام 2018. ولا يزال تعاطي المؤثرات الأفيونية في البلد ظاهرة ذكورية بشكل أساسي، حيث يشكل الذكور أكثر من 95 في المائة من جميع متعاطي المؤثرات الأفيونية في الهند.

783- ويكشف تحليل مفصل لتعاطي المؤثرات الأفيونية في الهند، استنادا إلى نفس استقصاء الأسر المعيشية الوطني بشأن تعاطي المخدرات، تفاوت معدلات تعاطي المؤثرات الأفيونية بشكل كبير داخل البلد. وتتراوح المعدلات الإجمالية لتعاطي المؤثرات الأفيونية بين السكان في الفئة العمرية ما بين 10 و75 عاما، بين 0,2 و25,2 في المائة، وتتراوح معدلات اضطرابات تعاطي المؤثرات الأفيونية بين 0,1 و6,9 في المائة. ويوجد أعلى معدل انتشار للأشخاص الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المؤثرات الأفيونية في الأجزاء الشرقية من البلد، في حين تتركز أكبر أعداد للأشخاص الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المؤثرات

الأفيونية في الولايات الواقعة في شمال غرب الهند (أوتار براديش والبنجاب وهاريانا)، وكذلك في بعض ولايات المنطقة الوسطى الغربية (ماهاراشترا ومناديا براديش). وتقليديا، يرتفع معدل انتشار تعاطي الأفيونيات في الولايات الشمالية الشرقية والشمالية الغربية من البلد. بيد أن المستوى المرتفع المسجل حاليا في ولاية ماهاراشترا أيضا يبدو أنه مرتبط بتزايد كميات الأفيونيات التي يجري تهريبها إلى الهند من جنوب غرب آسيا.

784- ووفقا لاستقصاء الأسر المعيشية نفسه، يقدر معدل الانتشار السنوي لتعاطي الكوكايين بين عامة السكان بما نسبته 0,11 في المائة. وعلى الرغم من أن تقديرات الانتشار هذه أقل بكثير من المتوسط العالمي، حسبما تشير الدراسة نفسها، فهي تمثل عددا يبلغ 1,1 مليون شخص تعاطى الكوكايين في العام الماضي، أو 5 في المائة من العدد العالمي لمتعاطي الكوكايين.

785- وفي سري لانكا، أجرى المكتب تدريبا لمقرري السياسات بشأن طبيعة الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات والوقاية منها وعلاجها، في إطار دعم جهود سري لانكا الرامية إلى إنشاء خدمات إنسانية فعالة مبنية على الأدلة للوقاية من تعاطي المخدرات وخدمات العلاج والرعاية المتعلقة بالارتهان للمخدرات. وفي عام 2022، انتهت سري لانكا من وضع ثلاثة تقارير للتقييم على النحو التالي: (أ) استعراض الإطار القانوني الوطني المتعلق بمراقبة المخدرات في سري لانكا؛ (ب) تقرير حالة وتقدير للاحتياجات بشأن تعاطي المخدرات والعلاج منها وإعادة تأهيل متعاطيها وحالة الوقاية من المخدرات؛ (ج) تحديد مبادرات خفض الطلب على المخدرات.

786- وفي عام 2023، أجرى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في الهند تدريبا على وقاية الأشخاص الذين يتعاطون العقاقير المنشطة من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجهم ورعايتهم ودعمهم، شارك فيه أكثر من 40 ممثلا عن الحكومة والمجتمع المدني والإدارات الصحية من جميع أنحاء الهند. وفي حزيران/يونيه 2023، قُدم تدريب أيضا على إنشاء وصرف العلاج الإبدالي بالنواهض الأفيونية المفعول.

787- ونظم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع أكاديمية إدارة السجون والإصلاحيات في الهند، جلسة مشاورات إقليمية لمدة ثلاثة أيام بشأن الحقوق الصحية في السجون شارك فيها أكثر من 75 من كبار مسؤولي السجون والإدارات الصحية، فضلا عن منظمات غير حكومية.

788- **وتشجع الهيئة بلدان المنطقة على تحسين توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية، ومنع الاتجار بالمخدرات والتصدي له، وتوفير خدمات الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل القائمة على الأدلة.**

غرب آسيا

أُبلغ عن تراجع كبير في محصول عام 2023 من الأفيون في أفغانستان بسبب انخفاض زراعة خشخاش الأفيون في أعقاب التطبيق الصارم لحظر زراعة المخدرات غير المشروعة الذي أعلنته السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع في البلد في نيسان/أبريل 2022. ونظراً لأن المزارعين المتضررين في أفغانستان قد لا تكون لديهم مصادر بديلة للدخل، فلا بد من تقديم المساعدة لحلول التنمية البديلة.

ما انفك صنع الميثامفيتامين يتزايد في أفغانستان خلال السنوات الأخيرة، ويصل الميثامفيتامين الأفغاني المنشأ الآن إلى الأسواق في جنوب غرب آسيا، وشرق وجنوب شرق آسيا، وجنوب آسيا، ووسط آسيا وجنوب القوقاز، وأفريقيا، وأوروبا، وأوقيانوسيا. كما لوحظ تزايد تعاطي الميثامفيتامين في منطقة جنوب غرب آسيا.

لا يزال صنع المخدرات الاصطناعية، بما في ذلك المؤثرات النفسانية الجديدة والمخدرات الصيدلانية، والاتجار بها وإساءة استعمالها بصورة غير مشروعة يشكل تحدياً كبيراً للبلدان في غرب آسيا، ولا سيما في منطقة وسط آسيا دون الإقليمية.

لا تزال منطقة الشرق الأوسط تتضرر بشدة من الاتجار بعقار "الكبتاغون" المغشوش وتعاطيه، وهو تحدٍ تفاقم بسبب عدم الاستقرار السياسي والنزاعات الجارية في بعض أنحاء تلك المنطقة دون الإقليمية.

1- التطورات الرئيسية

789- أبلغت الدراسة الاستقصائية عن الأفيون في أفغانستان لعام 2023 المعنونة *Afghanistan Opium Survey* 2023، التي أصدرها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، عن وجود انخفاض كبير في زراعة خشخاش الأفيون في جميع أنحاء أفغانستان. فقد انخفضت المساحة المزروعة بنسبة 95 في المائة، من 000 233 هكتار في عام 2022 إلى ما مجموعه 800 10 هكتار لا غير في عام 2023، مع انخفاض مماثل في إنتاج الأفيون بنسبة 95 في المائة، من 200 6 طن في عام 2022 إلى 333 طنا لا غير في عام 2023. ومن جهة إمدادات الهيروين من أفغانستان إلى الأسواق العالمية غير المشروعة، يترجم ذلك إلى انخفاض في تصدير الهيروين العالي الجودة (بدرجة نقاوة 50-70 في المائة) من 350-580 طنا في عام 2022 إلى 24-38 طنا في عام 2023. وسيتعين على المجتمع الدولي أن يرصد الحالة رصدا وثيقا لتحديد كيفية تجاوب الأسواق غير المشروعة في جميع أنحاء العالم لهذا التطور.

790- ويعزى هذا التراجع الكبير في إنتاج الأفيون في أفغانستان إلى انخفاض زراعة خشخاش الأفيون في أعقاب التطبيق الصارم

لحظر زراعة المخدرات غير المشروعة الذي أعلنته السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع في البلد في نيسان/أبريل 2022. وفي الوقت نفسه، سيؤثر الحظر تأثيراً كبيراً على قطاعات من سكان الريف في أفغانستان الذين اعتمدوا على زراعة خشخاش الأفيون لكسب الرزق دون أن تكون لديهم مصادر بديلة للدخل، والذين تتفاقم أوضاعهم بسبب التدهور الاقتصادي العام والأزمة الإنسانية في البلد.

791- ومن جهة زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة على الصعيد العالمي، يضع هذا الانخفاض ترتيب أفغانستان بعد ميانمار، التي أفاد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بزراعة 100 40 هكتار فيها في عام 2022.

792- وفي الوقت الذي انخفض فيه إنتاج الأفيون والهيروين غير المشروع في أفغانستان، استمر الاتجار من البلد، ربما بسبب بيع مخزونات الأفيون المكدسة من محاصيل قياسية سابقة. ولا يزال درب البلقان هو الدرب الرئيسي لتهريب الأفيونيات الأفغانية المنشأ المتجهة إلى أسواق وسط وشرق أوروبا. ولوحظت أيضاً زيادة كبيرة في تهريب الأفيونيات عبر الدرب الجنوبي، حيث تجاوزت الكميات المهربة عبره على ما يبدو الكميات المهربة عبر الدرب الشمالي الذي يمد الأسواق في الاتحاد الروسي.

793- كما تمثل الزيادة في صنع الميثامفيتامين غير المشروع في أفغانستان مصدر قلق خطير بالنسبة للهيئة، إذ أن هذه المادة تصل حالياً إلى أسواق ليس في جنوب غرب آسيا فحسب، بل أيضاً في شرق وجنوب شرق آسيا، وجنوب آسيا، ووسط آسيا، وجنوب القوقاز، وأفريقيا، وأوروبا، وحتى في أوقيانوسيا. ولاحظت أفغانستان نفسها زيادة في إساءة استعمال الميثامفيتامين، وهو ما لاحظته أيضاً بلدان أخرى في جنوب غرب آسيا.

794- ولا يزال صنع المخدرات الاصطناعية، بما في ذلك المؤثرات النفسانية الجديدة والمخدرات الصيدلانية، والاتجار بها واستخدامها بصورة غير مشروعة يشكل تحدياً كبيراً أمام الصحة العام وإنفاذ القانون في بلدان غرب آسيا، ولا سيما في منطقة وسط آسيا دون الإقليمية.

795- ولا تزال منطقة الشرق الأوسط تتضرر بشدة نتيجة الاتجار بعقار "الكبتاغون"[159] المغشوش وتعاطيه، حيث لا تزال تلك المنطقة عرضة للاتجار بتلك المادة بسبب عدم الاستقرار السياسي والنزاعات الجارية في بعض أنحاء تلك المنطقة دون الإقليمية. ووصلت المضبوطات من تلك المادة مستوى مرتفعا قياسيا في تلك المنطقة دون الإقليمية في عام 2021، يقارب ضعف الكمية المضبوطة في عام 2020. وإضافة إلى ذلك، تشهد تلك المنطقة دون الإقليمية تطورا في سوق الميثامفيتامين كما يتضح من زيادة المضبوطات من تلك المادة.

2- التعاون الإقليمي

796- نظم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة الاجتماع السادس عشر للفريق التشاوري المعني بالسياسات التابع لمبادرة ميثاق باريس يومي 5 و6 كانون الأول/ديسمبر 2022 في فيينا؛ وحضر الاجتماع 135 مشاركاً يمثلون 37 بلداً و13 منظمة دولية وإقليمية. وناقش الاجتماع أنماط الاتجار بالمخدرات واتجاهاته الحالية والمستجدة، والتطورات العملية الأخيرة في أفغانستان، والتقدم المحرز في إطار برنامج ميثاق باريس، والبرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة التابع للمكتب. واستعرض الفريق التوصيات العملية ذات الأولوية المنبثقة عن اجتماعات الخبراء التي عقدت في عام 2022 فيما يتعلق بالركائز الأربع لإعلان فيينا، وصدق عليها.

797- ووفقاً لخطة عمل المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى لعام 2022، نفذت الدول الأعضاء في المركز العملية الإقليمية لإنفاذ القانون في مجال مكافحة المخدرات "ريفلكس-2022" في الفترة من 3 إلى 22 كانون الأول/ديسمبر 2022. وأسفرت العملية عن ضبط كميات متفاوتة من المؤثرات النفسانية الجديدة والمخدرات الاصطناعية والمؤثرات العقلية الأخرى وتفكيك عدة مختبرات سرية للمخدرات.

798- وخلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2022 إلى كانون الثاني/يناير 2023، شاركت كل من الإمارات العربية المتحدة وتركيا وقطر ولبنان والمملكة العربية السعودية في عملية الضربة القاضية التابعة للهيئة، والتي تبادلت خلالها المعلومات الاستخبارية لتحديد وتفكيك نقاط الصنع والتوزيع غير المشروعين فيما يتعلق بمواد الكاريزوبرودول غير الطبي، و4،1-بوتانيديول، والفلوبرومازيبام، وغاما-بوتيرولاكتون والكيتامين التي تُهرب عبر البريد والبريد السريع وخدمات التوصيل.

799- وفي 15 شباط/فبراير 2023، ترأست الهند اجتماعاً افتراضياً لفريق الخبراء العامل المعني بإنفاذ القانون والجرائم المتصلة بالمخدرات التابع لاجتماع رؤساء السلطات المختصة المعنية بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون. وتبادل المشاركون الخبرات المتعلقة بأنشطة تنفيذ استراتيجية مكافحة المخدرات للفترة 2018-2023 الخاصة بالمنظمة، وناقشوا التحديات وقصص النجاح المحققة في التصدي للاتجار بالمخدرات في المنطقة.

800- وفي 27 نيسان/أبريل 2023، عقد الاجتماع السابع والثلاثون للفريق العامل المعني بأفغانستان في المجلس الوزاري لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وحضر الاجتماع وفود من الدول

---

[159] "الكبتاغون" هو في الأصل الاسم التجاري الرسمي لمستحضر صيدلاني يحتوي على مادة الفينيثيلين، وهي منشط اصطناعي. أما "الكبتاغون" الذي يُعثر عليه الآن في الضبطيات عبر منطقة غرب آسيا والمشار إليه في هذا التقرير، فهو عقار مغشوش يُضغط في حبوب أو أقراص مشابهة في مظهرها ولكن مختلفة في تركيبها عن مستحضر الكبتاغون الصيدلاني السابق. والعنصر الفعال في "الكبتاغون" المغشوش هو الأمفيتامين، الذي يُخفف عادة بمواد متعددة تستخدم في غش العقاقير، مثل الكافيين.

الأعضاء في منظمة معاهد الأمن الجماعي (الاتحاد الروسي وأرمينيا وبيلاروس وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان)، ونائب الأمين العام للمنظمة، والقائم بالأعمال الأفغاني في الاتحاد الروسي، وممثلو مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا، ومركز مكافحة الإرهاب التابع لرابطة الدول المستقلة، ودائرة التنسيق التابعة لمجلس قادة قوات الحدود التابع لرابطة الدول المستقلة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وناقش المشاركون الحالة في أفغانستان، بما في ذلك التحديات الإنسانية والاقتصادية والأمنية وتحديات الاتجار بالمخدرات التي يواجهها البلد.

801- وعُقد اجتماع لمجلس وزراء الخارجية التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون يومي 4 و5 أيار/مايو 2023 في باناجي بالهند، برئاسة وزير خارجية الهند. وخلال الاجتماع، اتفق وزراء خارجية الاتحاد الروسي وأوزبكستان وباكستان والصين وطاجيكستان وقرغيزستان وكازاخستان، والأمين العام لمنظمة شنغهاي للتعاون ومدير اللجنة التنفيذية للهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون على تعميق التعاون بشأن المسائل الأمنية وتكثيف الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب والتطرف والانفصالية والاتجار بالمخدرات والجرائم السيبرانية. وأولي اهتمام خاص لأفغانستان والسبل التي يمكن للمنظمة من خلالها أن تساعد البلد في جهوده الرامية إلى تحقيق الاستقرار وإعادة بناء اقتصاده. ووُقعت خلال الاجتماع مذكرات تمنح الإمارات العربية المتحدة والكويت وملديف وميانمار صفة شريك في الحوار في المنظمة.

802- وفي 26 أيار/مايو 2023، في يريفان، ناقش رئيس مجلس التنسيق الخاص برؤساء السلطات المختصة المعنية بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ونائب وزير داخلية الاتحاد الروسي، ووزير داخلية أرمينيا النتائج الأولية التي تمخضت عنها عملية مكافحة المخدرات دون الإقليمية لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي "Channel-Arax". ونفذت العملية، التي شاركت فيها الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، فضلاً عن مراقبين من الصين، والجمهورية العربية السورية، والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، والمجموعة الأوروبية-الآسيوية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومجلس رؤساء وحدات الاستخبارات المالية، في الفترة من 22 إلى 26 أيار/مايو 2023 على أراضي الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بهدف تعطيل القنوات غير المشروعة التي تورد المخدرات الخاضعة للمراقبة والمؤثرات النفسانية الجديدة. وأثمرت العملية، التي تضمنت عدداً من عمليات التسليم المراقب الدولية، عن ضبط كميات كبيرة من المواد الخاضعة للمراقبة، بما في ذلك القنب، وراتنج القنب، والهيروين، والميفيدرون، وعقار ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (MDMA)، فضلاً عن تفكيك ثلاثة مختبرات سرية للمخدرات.

803- وفي يومي 8 و9 حزيران/يونيه 2023، عقد برنامج التعلم التابع للهيئة حلقة عمل عبر الإنترنت لمدة يومين ركزت على التوعية بتوافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية في إطار جهود الهيئة المستمرة الرامية إلى دعم الدول الأعضاء في ضمان توافر الأدوية الأساسية مع منع تسريبها وإساءة استعمالها. وضمت الفعالية مسؤولين من السلطات الوطنية المختصة في سبع بلدان ناطقة بالروسية – الاتحاد الروسي وأذربيجان وأرمينيا وأوزبكستان وبيلاروس وطاجيكستان وقيرغيزستان – ومجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة من بينهم ممثلون عن جمعيات الرعاية الملطفة وخبراء في مجالي مراقبة المخدرات والصحة العامة وأعضاء من المجتمع الدولي. وعلى مدار اليومين، ناقش المشاركون مواضيع مختلفة متصلة بتحسين الوصول إلى المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية، بما في ذلك الأطر التنظيمية، والعوائق التي تحول دون الحصول عليها، وأهمية التعاون على الصعيدين الوطني والدولي.

804- وتسجَّل لاستخدام النمائط الإلكترونية في إطار برنامج التعلم التابع للهيئة ما مجموعه 38 مسؤولاً عن مراقبة المخدرات لدى السلطات الوطنية المختصة في 14 بلداً في غرب آسيا، وهي أذربيجان والأردن وأرمينيا وأفغانستان والإمارات العربية المتحدة وباكستان وتركيا وجورجيا وطاجيكستان والعراق وقطر ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن.

805- وعُقد اجتماع فريق الخبراء العامل التابع لميثاق باريس بشأن تسريب السلائف الكيميائية، المرتبط بالركيزة الثالثة من إعلان فيينا، يومي 13 و14 حزيران/يونيه 2023 في صوفيا بالحضور الشخصي وعبر الإنترنت. واستعرض الاجتماع، الذي حضره أكثر من 140 مشاركاً يمثلون 34 بلداً و10 منظمات دولية وإقليمية، أحدث الاتجاهات والفجوات والتحديات الحالية، وتبادل المشاركون المعلومات عن أحدث ما اتخذوه من إجراءات عملية للتصدي للاتجار بالمواد الخاضعة للمراقبة وسلائفها على طول الدروب الرئيسية لتهريب المخدرات من أفغانستان. كما لاحظت الوفود بقلق الزيادة في الاتجار بالميثامفيتامين الأفغاني المنشأ وتدفقات الاتجار بالسلائف ذات الصلة. واقترح الاجتماع 10 توصيات عملية ذات أولوية لمواصلة استعراضها والتصديق عليها في الاجتماع السابع عشر للفريق التشاوري المعني بالسياسات، المقرر انعقاده في فيينا يومي 11 و12 كانون الأول/ديسمبر 2023.

3- توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية (بما في ذلك تقديم التقارير إلى الهيئة)

806- تقضي المعاهدات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات بأن تقدم الدول الأطراف تقارير إحصائية إلى الهيئة على أساس سنوي. ويمكن للهيئة، بفضل تلك التقارير، رصد النشاط المشروع المتعلق بالمواد الخاضعة للمراقبة الدولية، فضلاً عن ضمان توافر تلك المواد للأغراض الطبية والعلمية والصناعية المشروعة.

807- ومنذ عام 2002، كانت هناك زيادة مطردة في مستوى استهلاك المسكنات الأفيونية في غرب آسيا، معبراً عنه بالجرعات اليومية الإحصائية لكل مليون من السكان، وبلغ ما مجموعه 884 23 جرعة يومية إحصائية لكل مليون في عام 2021. وهذا يمثل زيادة كبيرة مقارنةً بمستوى 985 2 جرعة لكل مليون في عام 2002. وكان أعلى مستوى استهلاك للمسكنات الأفيونية مبلغ عنه في عام 2021 في إسرائيل (340 18 جرعة يومية إحصائية لكل مليون)، تلتها بفارق كبير البحرين (007 2 جرعات)، ومن بعدها تركيا (711 جرعة)، ثم قطر (531 جرعة)، والكويت (477 جرعة)، والمملكة العربية السعودية (342 جرعة)، وعُمان (312 جرعة). ولم تبلغ بقية بلدان المنطقة عن أي استهلاك تقريباً، إذ لم تبلغ أفغانستان وباكستان وتركمانستان وطاجيكستان والعراق عن أي جرعات أو أبلغت عن جرعة واحدة لكل مليون. وكان أعلى استهلاك للفنتانيل (004 19 جرعات يومية إحصائية لكل مليون)، تبعه الأوكسيكودون (023 4 جرعة) والمورفين (574 جرعة) والبيثيدين (178 جرعة).

808- وسجلت بلدان وأقاليم منطقة غرب آسيا معدلات إبلاغ جيدة بصفة عامة فيما يتعلق بالمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة بموجب اتفاقية سنة 1971؛ حيث قدمت جميع البلدان تقريباً التقارير المطلوبة عن السنوات الخمس الماضية.

809- وعلى الرغم من تقديم التقارير بصورة مرضية، فإن منطقة غرب آسيا من المناطق التي تثير قلقاً خاصاً فيما يتعلق بضمان ورصد توافر المخدرات والمؤثرات العقلية للأغراض الطبية والعلمية. ولا يزال من الصعب تحديد مستويات استهلاك المؤثرات العقلية في غرب آسيا، بالنظر إلى أن نصف بلدان المنطقة تقريباً لم يقدم للهيئة بيانات عن استهلاك أي مؤثر عقلي في السنوات الخمس الماضية.

810- **وتلاحظ الهيئة أنه على الرغم من التحسن في توافر المخدرات والمؤثرات العقلية في بعض بلدان المنطقة، لا تزال هناك حاجة ملحة إلى معالجة هذه المسألة وضمان تلبية الاحتياجات المشروعة للأغراض الطبية والعلمية.**

811- ومن بين بلدان غرب آسيا البالغ عددها 25 بلداً، وافى 22 بلداً الهيئة بانتظام بالاحتياجات المشروعة السنوية المحدثة من واردات الإيفيدرين أو السودوإيفيدرين أو مستحضراتهما. وهذه المعلومات ضرورية لمنع الإفراط في عرض هذه المواد وتسريبها إلى قنوات غير مشروعة، وكذلك لضمان توافرها للأغراض المشروعة.

812- ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية في التقارير التقنية للهيئة لعام 2023 بشأن المخدرات[160]، والمؤثرات العقلية[161]، وتنفيذ المادة 12 من اتفاقية سنة 1988[162]. كما يُتاح على الموقع الشبكي للهيئة المنشور المعنون دليل تقدير الاحتياجات من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية، الذي أعدته الهيئة ومنظمة الصحة العالمية لكي تستخدمه السلطات الوطنية المختصة، والوثيقة المعنونة "المسائل التي يمكن للحكومات أن تنظر فيها لدى تحديد احتياجاتها السنوية المشروعة من واردات الإيفيدرين والسودوإيفيدرين".

4- اللوائح والسياسات والإجراءات الوطنية

813- في إطار برنامج غريدس التابع للهيئة، نظمت الهيئة والمنظمات الشريكة ورشة عمل أقاليمية في الفترة من 28 إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 بشأن شراكات القطاعين العام والخاص بين الحكومات وشركات الخدمات اللوجستية العاملة في أفغانستان والبلدان المجاورة. وعُقدت حلقة العمل في إسطنبول بتركيا وضمت 42 مشاركاً من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك ثمانية مشاركين من القطاع الخاص من أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وكازاخستان. واعتمدت حلقة العمل المذكورة على نجاح الاجتماعات السابقة التي عقدتها الهيئة منذ عام 2018 فيما يتعلق بالوقاية وإساءة استخدام الخدمات اللوجستية في الاتجار بالمواد الخطرة وتعزيز التعاون بين الحكومات وشركات الخدمات اللوجستية.

814- وفي كانون الثاني/يناير 2023، اعتمد سلطان عمان الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية للفترة 2023–2028، التي حددت السياسات والبرامج والأنشطة التنظيمية الرامية إلى التصدي للاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية وتعاطيها، بسبل منها المبادرات التي تركز على الشباب والبرامج المتخصصة المحددة الأهداف للعلاج وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي.

815- وفي 10 كانون الثاني/يناير 2023، وبهدف التصدي للتهديد المتزايد على الصحة العامة الذي تشكله إساءة استعمال المستحضرات الصيدلانية التي تحتوي على مواد خاضعة للمراقبة، اعتمد رئيس تركمانستان مرسوما بإضافة مستحضرات جديدة إلى القائمة الوطنية للمواد الخاضعة للمراقبة، من بينها البريجابالين والزوبيكلون والتابينتادول.

816- وفي شباط/فبراير 2023، عقد برنامج غريدس التابع للهيئة حلقتي عمل متعاقبتين للتوعية وبناء القدرات فيما يتعلق باعتراض المؤثرات الأفيونية الاصطناعية والمواد الكيميائية ذات الصلة على نحو آمن لفائدة 10 من موظفي الخطوط الأمامية في أرمينيا و17 موظفاً من موظفي الجمارك والأجهزة التنظيمية من جورجيا. وشدد التدريب على بناء القدرات من أجل تعزيز التواصل بين سلطات البلدين بشأن النُهج المأمونة للتعامل مع المواد الخطرة واعتراضها.

817- وفي 8 آذار/مارس 2023، أصدرت السلطات الأفغانية القائمة بحكم الأمر الواقع مرسوماً يحظر زراعة القنب في أفغانستان، وذكرت أنه في حالة المخالفة، سيتم إتلاف النباتات وسيعاقَب المخالفون وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. ويشمل هذا المرسوم، علاوة على المرسوم السابق الصادر بتاريخ 3 نيسان/

---

(160) E/INCB/2023/2.

(161) E/INCB/2023/3.

(162) E/INCB/2023/4.

أبريل 2022، الذي حظر زراعة المخدرات غير المشروعة بما في ذلك خشخاش الأفيون، سلسلة من القرارات التشريعية التي اعتمدتها السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع بهدف القضاء على زراعة وإنتاج المخدرات على نحو غير مشروع في البلد.

818- وفي آذار/مارس 2023، اعتمدت تركيا "الحزمة السابعة من الإصلاحات التشريعية" التي تتضمن عدة تغييرات في التشريعات الوطنية، بما في ذلك قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية وقانون مكافحة المواد المخدرة. وتشتمل التغييرات المستحدثة بموجب هذه الحزمة التشريعية على تدابير مثل تدمير المخدرات السابق للمحاكمة، وتعديل العقوبات المنطبقة على الجرائم المتصلة بالمخدرات، وتعزيز الإجراءات الخاصة بإطلاق السراح والوضع تحت المراقبة، وتحسين نظام الإحالة للعلاج من المخدرات ضمن عملية العدالة الجنائية.

819- وفي 29 حزيران/يونيه 2023، وافقت حكومة كازاخستان على الخطة الشاملة لمكافحة إدمان المخدرات والاتجار بها للفترة 2023-2025. وتتألف الخطة من سلسلة من الأنشطة الرامية إلى التصدي لتعاطي المخدرات والإجرام، مع إيلاء اهتمام خاص إلى الإنتاج غير المشروع لمواد الإدمان الاصطناعية، وإساءة استعمال الأدوية الموصوفة طبياً، والاتجار بالقنب ومسألة الأفيونيات. وتتضمن الأنشطة تجهيز نقاط التفتيش الحدودية بمعدات تفتيش للكشف عن المخدرات والسلائف والمعدات المستخدمة في مختبرات المخدرات، وتدعيم قدرات أجهزة فحص الأدلة الجنائية لتسريع وتيرة دراسة المخدرات الاصطناعية الجديدة، واستحداث إجراءات الفحص لاكتشاف إدمان المخدرات في مرحلة مبكرة وتحليل حالة المخدرات إلى جانب وضع تدابير كافية ومناسبة للوقاية من تعاطي المخدرات.

820- وتلاحظ الهيئة بقلق التقارير المتاحة على الصعيد العام عن استمرار استخدام عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات في بعض بلدان المنطقة. **وفي هذا الصدد، تود الهيئة أن تؤكد مجدداً موقفها ومفاده أن تحديد العقوبات المنطبقة على الجرائم المتصلة بالمخدرات يظل من اختصاص الدول الأطراف في الاتفاقيات، ولكن الهيئة تشجع الدول التي ألغت عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات على عدم إعادة العمل بتلك العقوبة وتشجع الدول المبقية على عقوبة الإعدام على تلك الفئة من الجرائم على تخفيف أحكام الإعدام التي صدرت بالفعل والنظر في إلغاء تلك العقوبة فيما يتعلق بالجرائم المتصلة بالمخدرات.**

821- وفي حزيران/يونيه 2023، اعتمد مجلس الوزراء في دولة الإمارات العربية المتحدة تشكيل مجلس مكافحة المخدرات. وسيعمل هذا المجلس على وضع استراتيجية وطنية متكاملة لمكافحة المخدرات، تتضمن الوقاية من تعاطي المخدرات، والتوعية بأضرارها، وتعزيز سبل الكشف المبكر عن تعاطيها. كما يتولى المجلس مسؤولية متابعة تنفيذ خطط مكافحة الاتجار بالمخدرات عبر منافذ الدولة وحدودها البرية وسواحلها البحرية.

822- ونظم برنامج غريدس التابع للهيئة الاجتماع العملياتي السنوي السادس بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات الاصطناعية والمواد الكيميائية الخطرة من خلال خدمات البريد والبريد السريع والشحن الجوي، الذي عُقد في فيينا خلال الفترة من 11 إلى 15 أيلول/سبتمبر 2023. وضمت الفعالية أكثر من 100 موظف من 30 حكومة ومنظمة دولية، بما في ذلك 10 مشاركين من الإمارات العربية المتحدة وتركيا. وعقدت عدة حكومات مشاركة أيضاً اجتماعات ثنائية ومتعددة الأطراف لمناقشة القضايا بهدف تعزيز التعاون عبر الحدود، وتولت الهيئة تيسير تلك الاجتماعات.

823- وعَقَد برنامج غريدس التابع للهيئة، في فيينا في الفترة من 18 إلى 22 أيلول/سبتمبر 2023، الاجتماع الثالث لفريق الخبراء الدولي بشأن توسيع قوائم الهيئة للمواد الخطرة التي ليس لها استخدام مشروع معروف والنهج الجديدة لاستبانتها في المستحضرات الصيدلانية المغشوشة أو المصنعة بصورة غير مشروعة. وضمت الفعالية 45 ممثلاً من أكثر من 20 حكومة ومنظمة دولية ومن القطاع الخاص، بما في ذلك 4 مشاركين من الإمارات العربية المتحدة وتركيا.

824- واشترك برنامج غريدس وقسم مراقبة السلائف التابعان للهيئة في تنظيم تدريب على أدوات برنامج غريدس الاستخبارية والسلائف الكيميائية لفائدة موظفين من بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية في فيينا في الفترة من 2 إلى 5 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وحضر التدريب 14 مشاركاً من أربع دول أعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي: الإمارات العربية المتحدة وعُمان والكويت والمملكة العربية السعودية.

5- الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار

825- انخفضت المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون بصورة غير مشروعة في أفغانستان بنسبة 95 في المائة، من 000 233 هكتار في عام 2022 إلى ما مجموعه 800 10 هكتار لا غير في عام 2023. ولوحظ انخفاض مماثل بنسبة 95 في المائة في إنتاج الأفيون غير المشروع، الذي انخفض من 200 6 طن في عام 2022 إلى 333 طنا لا غير في عام 2023.

826- ولم يتضح بعد تأثير الحظر الذي أعلنته السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع في أفغانستان في نيسان/ أبريل 2022 على زراعة خشخاش الأفيون وأنواع أخرى من المخدرات، وكذلك الحظر الأخير على زراعة القنب في آذار/مارس 2023، على أسواق المخدرات العالمية.

827- ولاحظ المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، في المناطق التي زارتها أفرقته الميدانية، صرامة تنفيذ الحظر المفروض على زراعة خشخاش الأفيون. فعلى سبيل المثال، كانت الأراضي المزروعة بخشخاش الأفيون تحرث على نفقة المزارعين، حيث كان المزارعون

يتحملون تكلفة الوقود وتوفير العمالة كعقاب على زراعته. وكان بعض المزارعين يحاولون زراعة الخشخاش سراً في أماكن خاصة، أو في صوبات زراعية، أو في مزارع الكروم، أو في مناطق نائية، ولكن السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع تقوم عند اكتشاف تلك المخالفات بإتلاف المزروعات، بل وتلقي القبض على المزارعين في بعض الحالات.

828- وارتفع سعر شراء الأفيون غير المشروع من المزارع ارتفاعا كبيرا من أواخر عام 2022 إلى عام 2023، حيث بلغ متوسط السعر في آب/أغسطس 2023 مقدار 408 دولارات، وهو ما يقرب من خمسة أضعاف السعر في فترة الـ 24 شهرا التي سبقت استيلاء الطالبان على الحكم.

829- وفي عام 2022، ظل درب البلقان، الذي يمر عبر جمهورية إيران الإسلامية وتركيا وبلدان البلقان، هو الدرب الرئيسي لتهريب الأفيونيات من أفغانستان إلى أسواق المقصد في وسط وغرب أوروبا. وبحسب أحدث البيانات عن المضبوطات، زاد الاتجار في الأفيونيات الأفغانية زيادة ملحوظة على امتداد الدرب الجنوبي، الذي يمر عبر جمهورية إيران الإسلامية وباكستان ثم عن طريق البحر أو الجو إلى أوروبا، إما مباشرة أو عبر جنوب آسيا أو أفريقيا أو الخليج. وفي الواقع، أصبحت الكميات الإجمالية من الهيروين والمورفين المتصلين بأفغانستان المضبوطة على طول الدرب الجنوبي أكبر من الكميات المضبوطة على طول الدرب الشمالي، الذي يمر عبر وسط آسيا، ويزود الأسواق في الاتحاد الروسي في المقام الأول.

830- وتراجع إجمالي كمية الأفيونيات التي ضبطتها الدول الأعضاء في المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، التي يقع معظمها على امتداد الدرب الشمالي، بواقع 16 في المائة في عام 2022 (6,4 أطنان) مقارنةً بعام 2021 (7,6 أطنان). وعلى وجه الخصوص، تراجعت كمية الهيروين التي ضبطتها هذه الدول بنسبة 30 في المائة، من 5,5 أطنان في عام 2021 إلى 3,9 أطنان في عام 2022، بينما زادت مضبوطات الأفيون زيادة طفيفة بنحو 6 في المائة، من 1,7 طن في عام 2021 إلى 1,8 طن في عام 2022.

831- وأبلغت إيران (جمهورية-الإسلامية) وتركيا، الواقعتان في بداية درب البلقان، حيث تعمل الأولى أيضاً بمثابة نقطة من نقاط الدخول للدرب الجنوبي، عن انخفاض كبير في كمية الهيروين المضبوطة في عام 2022 مقارنةً بالسنوات السابقة. وفي عام 2022، ضبطت تركيا 7,9 أطنان من الهيروين، وهي أقل كمية مضبوطات مسجلة في السنوات الخمس الماضية وتمثل انخفاضاً بواقع 64 في المائة مقارنةً بعام 2021 الذي ضبطت تركيا فيه 22,2 طناً من الهيروين. وبالمثل، انخفضت كمية الهيروين المضبوطة في جمهورية إيران الإسلامية بنسبة 32 في المائة (17,2 طناً في عام 2022) مقارنةً بالعام السابق (25,4 طناً في عام 2021). وتوضح سلطات البلدين أن هذا الانخفاض يمكن أن يُعزى إلى تعزيز أنشطة إنفاذ القانون على الحدود، فضلاً عن الجهود التي يبذلها المتجرون لإيجاد دروب بديلة، بما في ذلك استخدام الاتجار البحري عبر الدرب الجنوبي.

832- ولاحظت جمهورية إيران الإسلامية أيضاً انخفاضاً قدره 36 في المائة في مضبوطات الأفيون في عام 2022 (536 طناً) مقارنةً بعام 2021 (835 طناً) وانخفاضاً يناهز ثلاثة أضعاف في مضبوطات المورفين في عام 2022 (12,5 طناً) مقارنةً بعام 2021 (36,5 طناً).

833- ولا يزال صنع المخدرات الاصطناعية والاتجار بها يشكل تحدياً كبيراً للبلدان في غرب آسيا، ولا سيما في منطقة وسط آسيا دون الإقليمية، التي شهدت زيادة في عدد الجرائم المتصلة بالمخدرات المنطوية على تلك المواد. ولاحظت الدول الأعضاء في المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى زيادة بنسبة 24 في المائة في عدد المختبرات السرية التي جرى اكتشافها وتفكيكها على أراضيها، والتي استخدمت في صنع المخدرات الاصطناعية، بما في ذلك المؤثرات النفسانية الجديدة مثل القنبينات الاصطناعية، والكاثينونات الاصطناعية والفينيثيلامينات. فقد جرى اكتشاف 323 مختبراً في عام 2022 مقارنةً بـ260 مختبراً في عام 2021. وفككت كازاخستان 70 مختبراً في عام 2022 مقارنةً بـ37 مختبرا في عام 2021، وفككت قيرغيزستان 11 مختبرا في عام 2022 مقارنة بثلاثة مختبرات في عام 2021.

834- ويبدو أن بعض العوامل التي تسهم في زيادة صنع المخدرات الاصطناعية والاتجار بها تتمثل في البساطة النسبية لصنع تلك المواد وانخفاض تكاليف الصنع، وغياب اللوائح التنظيمية الفعالة، وسهولة الوصول إلى أحدث المعلومات حول أساليب صنع تلك المواد، فضلاً عن الاستخدام النشط لتكنولوجيات المعلومات، بما في ذلك شبكة الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي، للتسويق المفتوح والمغلق لتلك المواد والتجارة فيها. وأبلغت أيضاً دول وسط آسيا عن شيوع استخدام الخدمات البريدية في إرسال المخدرات الاصطناعية.

835- وفي هذا الصدد، لاحظت الهيئة أن قلة قليلة من البلدان في وسط آسيا تستخدم فعليا المنصات الإلكترونية التابعة لنظام آيونيكس ونظام بيكس للإبلاغ عن الحوادث التي تتعلق بالمخدرات غير المشروعة والمؤثرات النفسانية الجديدة وسلائفها. **وتود الهيئة أن تشجع جميع البلدان المعنية على تعزيز الاستخدام النشط للأدوات التي طورتها الهيئة لإعداد وتبادل المعلومات الاستخبارية الاستراتيجية والعملياتية المتصلة بأحدث الاتجاهات وطرائق العمل في الاتجار التي يستخدمها المتجرون المتورطون في صنع تلك المواد والاتجار فيها بصورة غير مشروعة.**

836- وأعربت دول وسط آسيا أيضا عن قلقها إزاء التهديد المتمثل في الاتجار بالمستحضرات الصيدلانية المحتوية على مواد خاضعة للمراقبة، التي تؤثر على أراضيها، مثل الترامادول والزوبيكلون والبريغابالين والزاليبلون ومواد أخرى.

837- وأبلغت دول وسط آسيا وأذربيجان عن زيادة كلية في المضبوطات من المؤثرات العقلية في عام 2022 مقارنةً بعام 2021. وعلى وجه الخصوص، أبلغت أذربيجان وأوزبكستان وكازاخستان عن بعض الزيادات في المضبوطات من مادة الأمفيتامين. ولاحظت

أذربيجان وقيرغيزستان زيادة في المضبوطات من مادة الميثامفيتامين، في حين أبلغت كازاخستان أيضاً عن زيادة في المضبوطات من عقار ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (MDMA).

838- وقد يؤدي الانخفاض الكبير في زراعة الأفيون في أفغانستان إلى تحول المتجرين نحو صنع المخدرات الاصطناعية، وقد أصبحت أفغانستان فعلياً من أكبر البلدان المنتجة للميثامفيتامينات في المنطقة. ووفقاً للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، يبدو أن مادة الميثامفيتامين في أفغانستان تُنتج من نبتة الإيفيدرا، التي تنمو برياً في البلد؛ ومن مادة الإيفيدرين الصيدلانية التي تستخرج من أدوية البرد التي تباع دون وصفة طبية؛ وربما من مادة الإيفيدرين التي تهرب إلى البلد. ومن أجل اتخاذ تدابير فعالة للتصدي للتهديد الذي يشكله صنع الميثامفيتامين في أفغانستان، تود الهيئة أن تشجع المكتب والشركاء الآخرين الذين يعملون في المنطقة على دعم الجهود الرامية إلى إجراء تحليل كيميائي مفصل لعينات الميثامفيتامين من أجل استبانة طرائق الصنع وطبيعة المواد الكيميائية المستخدمة في تلك العملية.

839- وزاد صنع الميثامفيتامين غير المشروع في أفغانستان، ويصل تهريب تلك المادة من أفغانستان حالياً إلى أسواق تمتد خارج منطقة جنوب غرب آسيا، وتحديداً شرق وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا ووسط آسيا وجنوب القوقاز وكذلك أفريقيا وأوروبا وأوقيانوسيا[163]. وفي أيار/مايو 2023، ضبطت كمية قياسية تقدر بنحو 2,5 طن من الميثامفيتامين تقارب قيمتها 1,45 بليون دولار في السوق غير المشروعة، في المياه الإقليمية الهندية في إطار عملية مشتركة بين هيئة مراقبة المخدرات الهندية والبحرية الهندية تستهدف الاتجار البحري في المخدرات الأفغانية المنشأ.

840- وشهدت منطقة جنوب غرب آسيا زيادة ملحوظة في مضبوطات الميثامفيتامين في عام 2022. وعلى وجه الخصوص، واصلت جمهورية إيران الإسلامية تسجيل زيادات كبيرة في مضبوطات الميثامفيتامين (البلوري) في السنوات الأخيرة. وفي عام 2022، ضبطت إيران 30,4 طناً من تلك المادة، مقابل 25,1 طناً في عام 2021، بزيادة قدرها 21 في المائة. وشهدت باكستان زيادة كبيرة في مضبوطات الميثامفيتامين في عام 2022 (4,4 أطنان مقابل 1,7 طن في عام 2021).

841- ولاحظت تركيا زيادات كبيرة في مضبوطات الميثامفيتامين منذ عام 2019، إذ سجلت أكبر مضبوطات سنوية على الإطلاق في عام 2022، عندما ضبطت 77,7 طناً، بزيادة تعادل أكثر من ضعف الكمية المضبوطة منذ عام 2019. وربما يرتبط ذلك بالتهريب المستمر لمادة الميثامفيتامين (التي يحتمل أن تكون أفغانية المنشأ) إلى تركيا من جمهورية إيران الإسلامية المجاورة أو عبرها. وعلى الرغم من أن المخدرات ربما تمر مرورا عابرا في طريقها إلى الأسواق في شرق وجنوب شرق آسيا ووسط آسيا وأوروبا وشمال أفريقيا، فإن بعضها قد ينتهي به الحال أيضاً في السوق المحلية في تركيا. وعلى الرغم من شيوع ضبط الميثامفيتامين في شكله البلوري في البلد، فإن كميات كبيرة من الميثامفيتامين السائل تُرى أيضا في تركيا. وقد أعربت السلطات التركية عن قلقها من أن الجماعات الإرهابية تغامر بالدخول في مجال الاتجار بالميثامفيتامين السائل نظراً لزيادة فرص إخفائه عن أجهزة إنفاذ القانون المعنية. وفي بعض الولايات، وخاصة في إسطنبول، اكتشفت مرافق يحول فيها الميثامفيتامين السائل إلى الشكل البلوري.

842- وأفادت تركيا أيضاً بأن القنبينات الاصطناعية، التي تستخدم في شكل السجائر، والسجائر الإلكترونية مؤخراً، لا تزال هي الفئة الأكبر من المؤثرات النفسانية الجديدة التي تكتشف في البلد، رغم تدابير المراقبة المتخذة ومنها نُهج التصنيف العامة المتبعة على النطاقين العالمي والوطني. ومع ذلك انخفضت مضبوطات القنبينات الاصطناعية في تركيا بنسبة 53 في المائة في عام 2022 (نحو طن واحد) مقارنةً بعام 2021 (2,2 طن).

843- ولا يزال صنع "الكبتاغون" المغشوش والاتجار به يشكلان خطراً جسيماً على الصحة العامة والأمن في بلدان منطقة الشرق الأوسط، وهي منطقة دون إقليمية ما زالت عرضة للاتجار في تلك المادة بسبب استمرار عدم الاستقرار السياسي والتحديات الاقتصادية والنزاعات الجارية، فضلاً عن الطلب القوي على تلك المادة. ووصلت المضبوطات من تلك المادة إلى مستوى قياسي في تلك المنطقة دون الإقليمية في عام 2021 (86 طناً)، بما يعادل تقريباً ضعف الكمية المضبوطة في عام 2020. وأبلغت الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية عن مضبوطات كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتشير المضبوطات الفردية أيضاً إلى تزايد استخدام أراضي الأردن والعراق في تهريب المخدرات من الجمهورية العربية السورية.

844- وبوجه عام، لا تزال أقراص "الكبتاغون" المصنوعة في الجمهورية العربية السورية ولبنان تزود الأسواق الاستهلاكية الكبرى في بلدان منطقة الخليج بالتهريب المباشر عن طريق البر أو البحر أو غير المباشر من خلال شحنات تمر عبر مناطق أخرى، مثل جنوب أوروبا. وتشير بيانات المضبوطات إلى احتمال وجود مقاصد جديدة لتلك المادة في شمال وغرب أفريقيا. وإضافة إلى ذلك، أبلغت تركيا عن استمرار الزيادات الكبيرة في حوادث ضبط "الكبتاغون" والكميات المضبوطة في عام 2022 (نحو 24 مليون قرص)، حيث زادت المضبوطات من تلك المادة بنسبة 73,6 في المائة مقارنة بعام 2021 (نحو 14 مليون قرص) وبنحو عشرة أضعاف مقارنة بعام 2020 (2,8 مليون قرص).

845- ويلاحظ المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أن هناك سوقا للميثامفيتامين آخذة في النمو على ما يبدو في منطقة الشرق الأوسط، بالتوازي مع الاتجار بـ"الكبتاغون"، حسبما يتضح من زيادة المضبوطات من ذلك العقار. ففي عام 2020، بلغ إجمالي المضبوطات من الميثامفيتامين المبلغ عنها في المنطقة دون الإقليمية 25,67 طناً، في حين بلغ الإجمالي في عام 2021 مقدار 34,2 طنا.

846- ولا تزال منطقة جنوب غرب آسيا من المناطق دون الإقليمية الرئيسية لإنتاج راتنج القنب والاتجار به، حيث استأثرت بنسبة

[163] تقرير المخدرات العالمي 2023.

35 في المائة من إجمالي الكميات المضبوطة على مستوى العالم في الفترة 2017–2021. ويبدو أن منطقة الشرق الأوسط أقل تأثراً بالاتجار بهذه المادة، حيث استأثرت بنسبة 2 في المائة من الكميات المضبوطة على مستوى العالم خلال تلك الفترة. وشهد عام 2021 انخفاضاً عاماً في مضبوطات راتنج القنب في كلتا المنطقتين دون الإقليميتين، وهو الاتجاه الذي تأثر بشكل رئيسي بالانخفاض الكبير في أفغانستان (من 422 طناً في عام 2020 إلى 159 طناً في عام 2021) وباكستان (من 354 طناً في عام 2020 إلى 165 طناً في عام 2021). وعلى الرغم من أن جمهورية إيران الإسلامية شهدت زيادة نسبتها 15 في المائة من عام 2020 (108 أطنان) إلى عام 2021 (124 طناً)، فإن عام 2022 شهد انخفاضاً حاداً في مضبوطات راتنج القنب في ذلك البلد (77 طناً، بما يمثل انخفاضاً بنسبة 46 في المائة مقارنةً بعام 2021).

847- وفي منطقة غرب آسيا، لا تزال أفغانستان هي البلد الذي ضُبطت فيه أغلب مضبوطات راتنج القنب في عامي 2020 و2021، تليها باكستان وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا ولبنان. ويُهرب راتنج القنب الأفغاني المنشأ من خلال وسط آسيا متجهاً في الأساس إلى مقاصد في تلك المنطقة دون الإقليمية وإلى الاتحاد الروسي. ويُهرب راتنج القنب المنتج في لبنان إلى بلدان أخرى في الشرق الأوسط وأوروبا.

848- وعلى الرغم من صعوبة تقديم تقديرات دقيقة لزراعة القنب غير المشروعة بسبب الافتقار إلى الجمع المنهجي للبيانات في معظم البلدان، فإن البيانات المحدودة المتاحة خلال الفترة 2011–2021 تشير إلى أن هناك مساحات كبيرة لزراعة القنب غير المشروعة في غرب آسيا، ولا سيما في أذربيجان وأفغانستان وأوزبكستان وقيرغيزستان وكازاخستان ولبنان.

849- وواصلت بلدان وسط آسيا اتخاذ تدابير للتصدي لزراعة القنب غير المشروعة وتنفيذ حملات سنوية لإبادة المحاصيل. ويوجه القنب المنتج في وسط آسيا في الأساس إلى الأسواق المحلية وتُهرب منه كميات محدودة إلى الاتحاد الروسي وفي بعض الأوقات إلى أوروبا. واستمرت كازاخستان في ملاحظة زيادة في زراعة القنب في عام 2022، إذ جرى اكتشاف 276 حالة من زراعة القنب غير المشروعة، بزيادة بنسبة 16 في المائة مقارنةً بالعام السابق. ورُصدت زيادات في زراعة القنب أيضاً في طاجيكستان وقيرغيزستان، بينما لاحظت أوزبكستان بعض التراجع في زراعته.

850- وأبلغت بلدان في غرب آسيا وجنوب غرب آسيا والشرق الأوسط عن مضبوطات بلغت مجتمعة 62 طناً من القنب في عام 2021 مقارنةً بـ15 طناً في عام 2011، مما يشير إلى زيادة إجمالية في الاتجار خلال تلك الفترة. ومن ناحية أخرى، شهدت بلدان وسط آسيا وجنوب القوقاز مجتمعة انخفاضاً في حجم المضبوطات، حيث بلغ إجمالي المضبوطات 14 طناً من القنب في عام 2021 مقارنةً بـ34 طناً في عام 2011. وفي الشرق الأوسط، كانت إسرائيل ولبنان أكثر بلدين ذكرتهما البلدان المجيبة على الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية للمكتب بوصفهما بلدان للمنشأ والمغادرة والعبور لمضبوطات القنب خلال الفترة 2017–2021، بينما في جنوب غرب آسيا، كانت أفغانستان هي البلد الأكثر ذكراً، وفي وسط آسيا، كانت كازاخستان وقيرغيزستان الأكثر ذكراً.

851- وفي الدول الأعضاء في المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، لا تزال مخدرات مجموعة القنب (القنب وراتنج القنب) تمثل الحصة الأكبر (نحو 53 في المائة، أو 28,8 طناً) من إجمالي كمية المخدرات المضبوطة في عام 2022 (55 طناً). وفي عام 2022، ضُبط 21,6 طناً من القنب في الدول الأعضاء في المركز الإقليمي، بانخفاض نسبته 30 في المائة عن الكمية المضبوطة في عام 2021 (30,4 طناً)؛ ولُوحظ انخفاض في كازاخستان والاتحاد الروسي وأوزبكستان، في حين شهدت أذربيجان وقيرغيزستان وطاجيكستان بعض الزيادة. وفي عام 2022، ضُبط 7,2 أطنان من راتنج القنب في الدول الأعضاء في المركز الإقليمي، بزيادة نسبتها 2,6 في المائة عن الكمية المضبوطة في عام 2021 (7 أطنان). وزادت مضبوطات القنب في قيرغيزستان بنسبة 14,1 في المائة، وفي طاجيكستان بنسبة 20,3 في المائة، وفي أوزبكستان بنسبة 25 في المائة؛ وفي بلدان أخرى، شُهد انخفاض يتراوح بين 11 و33 في المائة.

852- ويمثل الاتجار في الـ"skunk" (الظربان)، وهو نوع قوي للغاية من القنب، تحدياً في تركيا. وأبلغ البلد بأنه على الرغم من وجود تراجع في حجم الكمية الكلية من مضبوطات القنب في الفترة 2020–2022، فإن مضبوطات الـ"skunk" شهدت زيادات كبيرة خلال تلك الفترة. وعلى وجه الخصوص، وصل إجمالي كمية القنب المضبوطة في عام 2022 إلى 63,3 طناً، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 28 في المائة مقارنةً بعام 2020. وفي الوقت نفسه، بلغت مضبوطات الـ"skunk" 8,6 أطنان في عام 2022، بما يمثل زيادة قدرها 56 في المائة مقارنة بالسنة السابقة.

853- ولا يزال اليمن، وهو بلد عانى من نزاع محتدم في السنوات القليلة الماضية، يعاني من زراعة القات (*Catha edulis*) وتعاطيه على نطاق واسع، والقات مادة نباتية لا تخضع للمراقبة الدولية. ويبدو أن المزارعين في اليمن يزرعون القات للاستهلاك المحلي في المقام الأول، وإن كان بعضه يُهرَّب إلى المملكة العربية السعودية. ويبدو أن استمرار النزاع قد أسهم أيضاً في زيادة زراعة القات وتعاطيه، في ظل محاولة الناس الحفاظ على سبل رزقهم. ويبدو أن استهلاك القات ظل مستقراً رغم النزاع. وفي الوقت نفسه، ونظراً لكون القات من المحاصيل التي تستهلك المياه بكثافة، فإن زيادة زراعته قد تسهم كذلك في ندرة المياه بصفة عامة في البلد. وتشير المعلومات المحدودة المتاحة إلى أن اليمن تضرر أيضاً من الاتجار بمخدرات أخرى، من بينها راتنج القنب والميثامفيتامين و"الكبتاغون" والهيروين والكوكايين والميفيدرون.

854- ويتزايد استخدام تركيا كبلد عبور للكوكايين القادم من أمريكا اللاتينية أو الذي يمر عبر غرب أفريقيا باتجاه أسواق المقصد في أوروبا عبر درب البلقان. ومنذ عام 2014، زادت كمية المخدرات المضبوطة في البلد بمقدار سبعة أضعاف لتسجل رقماً قياسياً قدره 2,8 طن في عام 2021. ويتجه أيضا بعض الكوكايين الذي يمر عبر تركيا نحو الأسواق في الشرق الأوسط.

وفي عام 2022، ضبطت تركيا 2,3 طن من الكوكايين، بما يمثل انخفاضا نسبته 18 في المائة عن عام 2021. وفي 24 آذار/مارس 2023، أبلَغت السلطات في بيرو أنها ضبطت 2,3 طن من الكوكايين المخفي في صورة بلاط سيراميك كان متجهاً إلى تركيا عبر درب تهريب بحري آخذ في الاتساع. وتعتقد السلطات أن هذه الضبطية هي أول حالة على الإطلاق يخرج فيها الكوكايين من ميناء في بيرو متجهاً نحو تركيا. ومن الحوادث الكبرى الأخرى المتعلقة بالاتجار بالكوكايين قيام الجمارك الهولندية بضبط 1,1 طن من الكوكايين في حاوية قادمة من تركيا في 16 أيار/مايو 2023 في ميناء روتردام.

855- ويبدو أن إسرائيل ولبنان هما أبرز الأسواق المحلية للكوكايين في منطقة غرب آسيا. وحددت إسرائيل مصر وليبيا ولبنان (بهذا الترتيب) كبلدان عبور رئيسية للكوكايين الذي يدخل إلى أراضيها. ومنذ عام 2019، حددت ألمانيا وأوكرانيا وإيطاليا وباراغواي والبرازيل وبنما وتشيكيا واليونان إسرائيل كمقصد لبعض شحنات الكوكايين المضبوطة في تلك البلدان.

6- الوقاية والعلاج

856- واصل معظم بلدان المنطقة تنفيذ مجموعة واسعة من تدابير العلاج من تعاطي المخدرات والوقاية منه في عام 2022، بما في ذلك العمل على مستوى السياسات والمؤسسات وبناء القدرات من أجل تحسين خدمات الرعاية الصحية، وتنظيم الحملات العامة للتوعية بتعاطي المخدرات بمشاركة القطاعين الحكومي وغير الحكومي والوسائل الإعلامية والمجتمعات المحلية. ومع ذلك، لا يزال العديد من البلدان المتضررة بشكل مباشر بالنزاع الدائر في المنطقة يواجه تحديات فيما يتعلق بالموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ أنشطة الرصد والإبلاغ بفعالية فيما يتعلق بانتشار تعاطي المخدرات، وذلك لضمان وضع سياسات للمخدرات قائمة على الأدلة لصالح شعوبها.

857- ومن بين ما يُقدر بنحو 60 مليون شخص تعاطوا المؤثرات الأفيونية لأغراض غير طبية في عام 2021، وهو ما يمثل 1,2 في المائة من عدد السكان البالغين في العالم، يعيش نصفهم في جنوب آسيا أو جنوب غرب آسيا. ولا تزال منطقة الشرق الأوسط ومنطقة جنوب غرب آسيا المنطقتين دون الإقليميتين اللتين سجلتا بعضاً من أعلى مستويات انتشار تعاطي المؤثرات الأفيونية في عام 2021 (3,19 في المائة مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ 1,2 في المائة). والمخدرات الرئيسية التي تثير القلق في منطقة جنوب غرب آسيا هي الأفيونيات، وتحديداً الأفيون والهيروين، وفي الوقت نفسه لا يزال الاستعمال غير الطبي لعقار الترامادول يشكل تهديداً كبيراً على الصحة العامة في الشرق الأوسط.

858- ولا تزال منطقة وسط آسيا هي المنطقة دون الإقليمية التي تسجل أعلى معدلات انتشار لتعاطي الأفيونيات (0,9 في المائة مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ 0,6 في المائة).

859- وسجلت منطقة جنوب غرب آسيا أعلى معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في أوساط الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن (29,3 في المائة، أو 000 225 شخص، مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ 11,9 في المائة).

860- وفي عام 2022، لُوحظ اتجاه تنازلي في عدد الأشخاص المسجلين لدى مرافق العلاج من المخدرات في كازاخستان (136 18 مقارنةً بـ782 18 في عام 2021) وقيرغيزستان (672 7 مقارنةً بـ226 8 في عام 2021) وطاجيكستان (381 4 مقارنةً بـ749 4 في عام 2021). ولوحظت زيادة طفيفة في ذلك العدد في أذربيجان (097 35 مقارنةً بـ602 34 في عام 2021) وأوزبكستان (365 5 مقارنةً بـ035 5 في عام 2021).

861- وأصبح الاستعمال غير الطبي للمخدرات الاصطناعية، بما في ذلك المخدرات والمؤثرات النفسانية الجديدة الموصوفة طبيا، مصدراً للقلق المتزايد في وسط آسيا وجنوب القوقاز. وأبلغت أوزبكستان أن 40,5 في المائة من الذين تلقوا العلاج في المستشفيات في عام 2022 كانوا من متعاطي المخدرات الاصطناعية، بما في ذلك المستحضرات الصيدلانية ذات التأثيرات النفسانية، وكان متعاطو القنبينات هم ثاني فئة أكثر شيوعاً (17,8 في المائة)، يليهم متعاطو المخدرات المتعددة (16,8 في المائة) ومتعاطو الهيروين (15,5 في المائة).

862- وبحسب دراسة أجريت مؤخراً في تركيا على أشخاص جرى التحقيق معهم في جرائم متصلة بالمخدرات خلال عام 2022، ما زال القنب هو المخدر الأكثر تعاطياً (49,2 في المائة)، يليه الميثامفيتامين (24,9 في المائة)، والهيروين (6,8 في المائة)، والمستحضرات الصيدلانية الاصطناعية (5,9 في المائة)، والقنبينات الاصطناعية (المعروفة محلياً أيضاً باسم "بونزاي" (*bonzai*)، وتمثل 4,3 في المائة). وأبلغت تركيا أيضاً أنه من بين إجمالي عدد المرضى الذين تلقوا العلاج في المرافق الصحية في عام 2022 (وعددهم الإجمالي 911 302 مريضاً خارجياً و187 18 مريضاً داخلياً)، عُولج 37,4 في المائة من تعاطي الهيروين (وهي نسبة أقل من النسبة المسجلة في عام 2021 والبالغة 43 في المائة)، وعُولج 37,8 في المائة من تعاطي الميثامفيتامين (بزيادة كبيرة عن النسبة المسجلة في عام 2021 والبالغة 25,6 في المائة)، وعُولج 7 في المائة من تعاطي القنب (وهي نسبة أقل من النسبة المسجلة في عام 2021 والبالغة 11,6)، وعُولج 1,3 في المائة من تعاطي القنبينات الاصطناعية (وهي نسبة أقل من النسبة المسجلة في عام 2021 والبالغة 5,8 في المائة)، وعُولج 7 في المائة من تعاطي الأفيونيات (بزيادة عن النسبة المسجلة في عام 2021 والبالغة 4,2 في المائة)، وعُولج 2,9 في المائة من تعاطي الكوكايين (مقارنةً بنسبة 2,7 في المائة في عام 2021) وعُولج الباقون من "الإكستاسي" وغيره من أنواع المخدرات.

863- ورغم أنه لا يزال من الصعب الحصول على بيانات دقيقة بشأن معدل انتشار تعاطي "الكبتاغون" في منطقة الشرق الأوسط، تشير المضبوطات القياسية من هذا المخدر في عام 2021 والعديد من البيانات النوعية إلى أن هذه المادة لا تزال من أكثر العقارات انتشارا في تلك المنطقة دون الإقليمية.

864- وهناك زيادة أيضاً في تعاطي الميثامفيتامين في أفغانستان وفي منطقة جنوب غرب آسيا الأوسع بشكل عام في السنوات الأخيرة.

865- ولا يزال تعاطي الميثامفيتامين يشكل تهديداً متزايداً على صحة سكان تركيا، نظراً لزيادة معدلات الاتجار في تلك المادة خلال السنوات السابقة وتسجيل مضبوطات قياسية منها في عام 2022. واستمرت نسبة الوفيات المتصلة بتعاطي مادة الميثامفيتامين من بين جميع الوفيات الناجمة عن تعاطي المخدرات في تركيا في التزايد على مدى السنوات القليلة الماضية، من 6,2 في المائة (41 من أصل 657 حالة وفاة متصلة بتعاطي مواد الإدمان) في عام 2018 إلى 31,2 في المائة (98 من أصل 314 حالة وفاة) في عام 2020، وإلى 46,3 في المائة (125 من أصل 270 حالة وفاة) في عام 2021، وأخيراً إلى 56,9 في المائة (140 من 246 حالة وفاة) في عام 2022. ومن أجل التصدي لذلك التهديد، نُفذت عدة برامج للوقاية من تعاطي المخدرات في عام 2022، من بينها مشروع يهدف إلى زيادة الوعي بالأضرار وحالات الوفاة الناجمة عن الميثامفيتامين، علاوة على تنفيذ نمائط تدريب لفائدة القائمين على إنفاذ القانون من أجل التصدي لتهديد الميثامفيتامين في سياق خطة عمل الميثامفيتامين التي بدأت في 2 آب/أغسطس 2022.

هاء- أوروبا

تشكل كمية وتنوع المواد المتاحة في أسواق المخدرات غير المشروعة في أوروبا مصدر قلق كبير بشأن الصحة العامة، وتثير تحديات جديدة أمام إنفاذ القانون والتنظيم وتقديم العلاج والخدمات الرامية إلى الحد من العواقب الصحية والاجتماعية السلبية الناجمة عن تعاطي المخدرات.

واصلت عدة بلدان أوروبية إنشاء أسواق خاضعة للتنظيم للقنب المستخدم في الأغراض غير الطبية. ولا يبدو أنَّ هذه البرامج تتسق مع اتفاقيات مراقبة المخدرات.

شهدت عدة بلدان أوروبية زيادة في الاستخدام غير الطبي للكيتامين مما أدى إلى زيادة عدد الأفراد الذين يلتمسون العلاج. ويؤكد ذلك ضرورة الرصد الدقيق للكيتامين واستمرار التعاون الدولي من أجل مكافحة توزيعه غير المشروع.

1- التطورات الرئيسية

866- لا تزال البلدان في أوروبا تواجه مخاطر وشواغل صحية متنامية بسبب الظهور السريع لطائفة أوسع من المواد ولنمط من تعاطي المخدرات آخذ في التعقيد على نحو متزايد. وقد فرضت المعرفة المحدودة بالمخاطر الصحية للمخدرات الاصطناعية الجديدة، ولا سيما الأكثر حداثة عند استخدامها في خلائط، تحديات كبيرة على تقديم العلاج والخدمات الرامية إلى الحد من العواقب الصحية والاجتماعية السلبية الناجمة عن تعاطي مثل هذه المخدرات. لذلك ينبغي تقديم دعم أكبر إلى سلطات إنفاذ القانون والسلطات الصحية لرصد الوضع وتثقيف المتعاطين بشأن المخاطر الصحية لتعاطي المخدرات المتعددة.

867- ويثير التوافر والاستهلاك المتزايدان لمجموعة متنوعة من المنتجات القائمة على القنب في أوروبا تحديات تنظيمية كبيرة أمام السلطات في المنطقة. وفي حين وضعت معظم البلدان برامج للقنب الطبي، يواصل البعض منها اتخاذ خطوات لإنشاء أسواق خاضعة للتنظيم للقنب المستخدم في الأغراض غير الطبية. واعتمدت مالطة السياسة الوطنية للمخدرات للفترة 2023–2033 واستضافت المؤتمر الوزاري الثاني مع أربع دول أوروبية أخرى لمناقشة اللوائح المتعلقة باستخدام القنب لأغراض غير طبية. وأقرت لكسمبرغ مشروع قانون يسمح بزراعة القنب في المنزل لأغراض الترفيه، وقدمت ألمانيا مزيداً من التفاصيل عن مشروعيهما التشريعيين التجريبيين بشأن زراعة القنب وتوزيعه لأغراض غير طبية على نطاق محدود. واستهلت حكومة مملكة هولندا المرحلة الابتدائية من "تجربة القنب" وأجريت تجارب طليعية أخرى في سويسرا.

868- وفي عام 2021، واجهت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تصاعدا مقلقا في الاتجار غير المشروع بالمخدرات وعمليات اعتراضه. وارتفعت المضبوطات الكلية للكوكايين إلى مستوى غير مسبوق، حيث بلغت 303 أطنان في الإجمال. وتبدت هذه الزيادة الملحوظة بجلاء بشكل خاص في الموانئ الأوروبية الأصغر حجما. وإضافة إلى ذلك، بلغت مضبوطات المؤثرات النفسانية الجديدة 8,5 أطنان، وكانت المواد المضبوطة في الغالب من القنبينات الاصطناعية والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية الجديدة. ويمثل هذا الارتفاع الملحوظ في المخدرات غير المشروعة من حيث كميتها وتنوعها على السواء تحديا كبيرا آخذا في التطور أمام جهود مراقبة المخدرات داخل الاتحاد الأوروبي.

869- ولاحظ المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة ازدياد الاستخدام غير الطبي للكيتامين في جميع أنحاء أوروبا، مما أثار مخاوف بشأن احتمال حدوث تداعيات صحية شديدة. وأفادت إسبانيا وإيطاليا وبلجيكا وفرنسا بزيادة عدد الأفراد الذين يلتمسون العلاج من تعاطي هذه المادة، مما يؤكد الحاجة إلى الرصد الدقيق للتعاطي ولتأثيره في الصحة العامة على حد سواء. وفي عام 2022، نشر المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان بيانات عن الكيتامين المكتشف في مياه الصرف الصحي، حيث سجلت أعلى الكميات في مدن تقع في إسبانيا وإيطاليا والبرتغال والدانمرك. وفي الفترة الممتدة من كانون الأول/ديسمبر 2022 إلى كانون الثاني/يناير 2023، شاركت عدة بلدان أوروبية في عملية "الضربة القاضية" التي نفذتها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الهيئة)، والتي كان الهدف منها مكافحة صنع وتوزيع عدة مواد بصورة غير مشروعة، وكان من ضمنها الكيتامين، الذي كان يجري الاتجار به عن طريق مجموعة متنوعة من خدمات البريد والبريد الخاص.

2- التعاون الإقليمي

870- في الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2022 إلى كانون الثاني/يناير 2023، شاركت إسبانيا وإستونيا وألمانيا وآيسلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا والبوسنة والهرسك وتشيكيا وفرنسا ولاتفيا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة وهنغاريا في عملية "الضربة القاضية" التي نفذتها الهيئة. وركزت العملية على تبادل المعلومات الاستخبارية بغية استبانة وتفكيك نقاط الصنع والتوزيع غير المشروعين التي تشمل مواد الكاريزوبرودول و4،1-بوتانيديول والفلوبرومازيبام وغاما-بوتيرولاكتون والكيتامين غير الطبية التي تهرَّب عن طريق البريد الدولي والبريد السريع والبريد الخاص والطرائق ذات الصلة.

871- وفي كانون الثاني/يناير 2023، قام المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان بتحديث مذكرة التفاهم التي أبرمها مع وزارة الصحة في أوكرانيا. وسوف يتيح هذا الترتيب الجديد تعزيز التعاون في مجال جمع المعلومات عن حالة المخدرات والمشروبات الكحولية، ومعالجتها وتلخيصها وتحليلها، وسوف ييسر عملية المقارنة بين بيانات الاتحاد الأوروبي عن المخدرات وبيانات أوكرانيا.

872- وفي شباط/فبراير 2023، ألقي القبض على 20 مشتبهاً به في غسل الأموال والاتجار بالمخدرات في إسبانيا نتيجة إجراء تحقيق مشترك مدعوم من وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول). وشاركت في العملية وحدات من الحرس المدني في إسبانيا والمديرية المركزية لمكافحة المخدرات في إيطاليا، وأسفرت عن ضبط أكثر من 5,5 ملايين يورو من الموجودات المتأتية من جرائم وأكثر من طنَّين من المخدرات.

873- وفي حزيران/يونيه 2023، نظَّم برنامج التعلم التابع للهيئة حلقة عمل افتراضية لمدة يومين ركزت على إذكاء الوعي بشأن توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية في إطار الجهود المستمرة التي تبذلها الهيئة في دعم الدول الأعضاء من ناحية ضمان توافر الأدوية الأساسية مع العمل على منع تسريبها وإساءة استعمالها. وضمت الفعالية موظفين لدى السلطات الوطنية المختصة في سبعة بلدان، وهي الاتحاد الروسي وأذربيجان وأرمينيا وأوزبكستان وبيلاروس وطاجيكستان وقيرغيزستان، إلى جانب مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة شملت ممثلين عن رابطات معنية بالرعاية الملطفة وخبراء في مجال مراقبة المخدرات والصحة العامة وأعضاء في المجتمع الدولي. وناقش المشاركون على مدار اليومين مواضيع متنوعة تتعلق بتحسين إمكانية الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية، بما في ذلك الأطر التنظيمية، والعوائق التي تحول دون الحصول عليها، وأهمية التعاون على الصعيدين الوطني والدولي.

874- وقد سجل ما مجموعه 171 من موظفي مراقبة المخدرات من السلطات الوطنية المختصة في 35 بلداً أوروبياً من أجل استخدام نمائط التعلم الإلكترونية في إطار برنامج التعلم التابع للهيئة. وقد أعد برنامج التعلم التابع للهيئة حتى الآن خمس نمائط إلكترونية تغطي المواضيع التالية: المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف والإطار الدولي لمراقبة المخدرات وضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة بكميات كافية للأغراض الطبية والعلمية. وهذه النمائط الإلكترونية متاحة مجاناً لموظفي السلطات الوطنية المختصة الذين يسجلون أنفسهم لاستخدامها عن طريق برنامج التعلم التابع للهيئة.

875- وفي حزيران/يونيه 2023، عُقد اجتماع لفريق الخبراء العامل المعني بالسلائف التابع لميثاق باريس في صوفيا. وانضم إلى الاجتماع مشاركون من 34 بلداً و10 هيئات دولية وإقليمية. وصيغ ما مجموعه 10 توصيات لاستعراضها وإقرارها في الاجتماع السابع عشر للفريق الاستشاري المعني بالسياسات المزمع عقده في فيينا يومي 11 و12 كانون الأول/ديسمبر 2023.

876- وفي أيار/مايو 2023، قامت صربيا بالتعاون مع اليوروبول وبلجيكا وفرنسا وهولندا (مملكة-) بتفكيك واحدة من أكبر منظمات الاتجار بالمخدرات في منطقة البلقان. وخلال العملية، ألقي القبض على ما مجموعه 23 فرداً، من بينهم القادة الثلاثة للمنظمة الذين اعتبرتهم اليوروبول أهدافاً بالغة الأهمية. وضُبط ما مجموعه 15 مركبة ومبلغاً قدره 3 ملايين يورو.

877- وفي حزيران/يونيه 2023، دعمت وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية (يوروجست) واليوروبول سلطات إنفاذ القانون في ألمانيا وإيطاليا وهولندا (مملكة-) في تفكيك شبكة دولية للمتَّجرين بالمخدرات. وألقي القبض خلال العملية على 35 مشتبهاً به وضُبط مبلغ قدره مليون يورو.

878- وفي حزيران/يونيه 2023، دعمت اليوروبول البوسنة والهرسك في كشف وتفكيك شبكة إجرامية تعمل على نطاق واسع كانت متورطة في الاتجار بالمخدرات والأسلحة وغسل الأموال والفساد. وركز التحقيق على أنشطة شبكة إجرامية ضالعة بصورة رئيسية في إنتاج المخدرات والاتجار بها في غرب البلقان والاتحاد الأوروبي وأمريكا الجنوبية. وخلال العملية، ألقي القبض على 38 مشتبهاً به وضُبط أكثر من 300 كيلوغرام من القنب، فضلاً عن حجز ممتلكات عقارية ونقد بقيمة إجمالية زادت عن 6 ملايين يورو.

879- وفي حزيران/يونيه 2023، وافق المجلس الأوروبي على إنشاء وكالة جديدة لمكافحة المخدرات تابعة للاتحاد الأوروبي. وسوف تحل الوكالة الجديدة، أي وكالة الاتحاد الأوروبي لمكافحة المخدرات، محل المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان. وستعزَّز ولاية الوكالة وستنطوي على مهام من قبيل إعداد تقييمات التهديدات الأمنية، وتعزيز التعاون مع جهات التنسيق الوطنية، وتطوير التدخلات القائمة على الأدلة.

880- وفي تموز/يوليه 2023، شارك برنامج غريدس التابع للهيئة في تدريب على بناء القدرات في بودابست لموظفي إنفاذ القانون من الشرطة وإدارة الجمارك ووكالات الأمن البريدي. وكانت هذه الدورة التدريبية من تنظيم إدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة، وركزت على تعزيز المعارف والمهارات اللازمة لاستبانة المواد الخطرة واعتراضها بأمان. وتلقى المشاركون دروسا بشأن استخدام الأدوات العالية الدقة لاستخلاص المعلومات الاستخبارية وتحديد

الأهداف التابعة لنظام آيونيكس وبرنامج غريدس بغرض تحسين تبادل المعلومات الاستخبارية على الصعيد العالمي.

3- توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية، بما في ذلك تقديم التقارير إلى الهيئة

881- تقتضي المعاهدات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات أن تقدم الدول الأطراف تقارير إحصائية سنوية إلى الهيئة. وتمكِّن هذه التقارير الهيئة من رصد الأنشطة المشروعة المتعلقة بمواد خاضعة للمراقبة الدولية وتقييم مستوى توافر تلك المواد للأغراض الطبية والعلمية المشروعة.

882- وقد طرأت زيادة كبيرة على توافر المسكنات الأفيونية في أوروبا خلال العقدين الماضيين، حيث ارتفع مستوى استهلاك المسكنات الأفيونية من 944 73 جرعة يومية إحصائية لكل مليون نسمة (S-DDDpm) في عام 2002 إلى 959 221 جرعة لكل مليون في عام 2021. ولكن يظهر اختلاف بسيط في هذا النمط بين أنحاء مختلفة من المنطقة. فقد استأثر غرب أوروبا بغالبية الاستهلاك في عام 2021 (696 212 جرعة، أو 95 في المائة من إجمالي الاستهلاك). وأبلغت إسبانيا وألمانيا وآيسلندا وبلجيكا وجبل طارق وسويسرا والنمسا وهولندا (مملكة-) عن استهلاك تجاوز 000 10 جرعة. وارتفع الاستهلاك في جنوب شرق أوروبا من 056 2 جرعة في عام 2002 إلى 410 8 جرعات في عام 2021. وأبلغ الجبل الأسود ورومانيا وصربيا وكرواتيا عن مستوى استهلاك بلغ 000 1 جرعة. وشهد شرق أوروبا أيضاً زيادة في الاستهلاك، وإن كانت أقل من غيرها (من 344 جرعة في عام 2002 إلى 851 جرعة في عام 2021). ومن بين المؤثرات الأفيونية المختلفة، كان استهلاك الفنتانيل هو الأكثر شيوعاً في عام 2021 (159 156 جرعة)، يليه الأوكسيكودون (478 26 جرعة يومية إحصائية لكل مليون) والمورفين (372 21 جرعة).

883- ويشجع القرار 6/54 الذي اعتمدته لجنة المخدرات في عام 2011 الدول الأعضاء على إبلاغ الهيئة عن استهلاك المؤثرات العقلية. وعلى الرغم من إبلاغ بعض الدول الأوروبية بانتظام عن استهلاك هذه المؤثرات على مرِّ السنوات العشر الماضية، فإنَّ نسبة البلدان الأوروبية التي تقوم بذلك تراجعت من 41 في المائة في عام 2011 إلى 32,5 في المائة في عام 2021.

884- وفيما يتعلق بالسلائف الكيميائية، تقدم الدول الأعضاء طوعاً تقديرات لاحتياجاتها السنوية المشروعة من واردات سلائف كيميائية معينة يكثر استخدامها في صنع المنشطات الأمفيتامينية بصورة غير مشروعة، وذلك في إطار القرار 3/49 الصادر عن لجنة المخدرات. ويُطلَب توفير الاحتياجات المشروعة السنوية من مواد من بينها الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، وهما مادتان تستخدمان أيضاً للأغراض الطبية، وبقدر الإمكان، من المستحضرات المحتوية على هاتين المادتين التي يمكن استعمالها بسهولة أو استخلاصها بوسائل ميسورة الاستخدام. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، قدَّم 40 بلداً (89 في المائة) من أصل 45 بلداً في القارة الأوروبية، تقديراً واحداً على الأقل للاحتياجات المشروعة السنوية من واردات الإيفيدرين أو مستحضرات الإيفيدرين أو السودوإيفيدرين أو مستحضرات السودوإيفيدرين إلى الهيئة. غير أنَّ بلدين (5 في المائة) منهم لم تحدِّث تقديراتها في السنوات العشر الماضية، مما يقوض إمكانية استخدام الاحتياجات المشروعة السنوية كأداة لإرشاد البلدان المصدِّرة فيما يتعلق بالاحتياجات المشروعة للبلدان المستورِدة، ومن ثم، لمنع حدوث فائض في العرض والتسريب إلى قنوات غير مشروعة، فضلاً عن ضمان توافر تلك المواد للأغراض المشروعة.

885- ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية في التقارير التقنية للهيئة لعام 2023 عن المخدرات[164] والمؤثرات العقلية[165] وتنفيذ المادة 12 من اتفاقية سنة 1988[166]. وفضلاً عن ذلك، يتيح الموقع الشبكي للهيئة الاطلاع على منشور دليل تقدير الاحتياجات من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية الذي أعدته الهيئة ومنظمة الصحة العالمية لكي تستخدمه السلطات الوطنية المختصة، والوثيقة المعنية بالمسائل التي يمكن للحكومات أن تنظر فيها لدى تحديد احتياجاتها السنوية المشروعة من واردات الإيفيدرين والسودوإيفيدرين.

4- التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

886- في كانون الأول/ديسمبر 2022، اعتمد فريق بومبيدو برنامج عمل جديد للفترة 2023–2025، واضعاً الأولويات الأربع التالية: '1' تعزيز السياسات المستدامة المتعلقة بالمخدرات والإدمان بما يتفق مع مبادئ حقوق الإنسان؛ '2' صون المجتمعات الديمقراطية عبر التصدي للإدمان الذي يؤثر في استقلالية الإنسان؛ '3' حماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى الفئات الضعيفة والمعرضة للخطر التي تعاني من مشاكل تعاطي المخدرات والإدمان عليها؛ '4' الحد من توافر المخدرات غير المشروعة ومنع تسريب السلائف. ويضع البرنامج الجديد بنود العمل ذات الصلة المتعلقة بكل واحدة من الأولويات، ويتعين تحقيق النتائج المنشودة واتخاذ إجراءات بشأنها وفقاً لجداول زمنية محددة لكل نشاط على حدة.

887- وقد وضعت عدة بلدان أوروبية أحد القنبينات وهو الهيكساهيدروكانابينول ومشتقاته تحت المراقبة الوطنية بسبب ازدياد توافره في غرب أوروبا والتأثير الصحي الخطير المرتبط بتعاطيه. ومنذ 13 حزيران/يونيه 2023، حظرت فرنسا إنتاج وبيع واستخدام الهيكساهيدروكانابينول (HHC) وخلات-الهيكساهيدروكانابينول (HHCO) والهيكساهيدروكسيكانابيفورول (HHCP). ونفذت تدابير مماثلة في بلدان أخرى، منها بلجيكا والسويد وقبرص.

[164] E/INCB/2023/2.
[165] E/INCB/2023/3.
[166] E/INCB/2023/4.

888- واعتمدت ألبانيا مشروع قانون لتنظيم إنتاج القنب للأغراض الطبية والصناعية في تموز/يوليه 2023. ويقضي التشريع المقترح أن تقتصر جميع عمليات زراعة القنب وإنتاجه والاتجار به للأغراض الطبية والصناعية على التصدير فقط، وسوف تُنشأ هيئة وطنية لمراقبة تلك الأنشطة ورصدها. ولن يكون هناك حد مفروض على نسبة التتراهيدروكانابينول (THC) الموجودة في القنب المخصص للأغراض الطبية، في حين سيكون الحد الأقصى المسموح به من هذه المادة في القنب المخصص للأغراض الصناعية 0,8 في المائة.

889- وفي حزيران/يونيه 2023، اعتمدت مالطة السياسة الوطنية للمخدرات للفترة 2023-2033، التي تهدف إلى الحد من الطلب والعرض فيما يخص المخدرات غير المشروعة في البلد. وفي أيلول/سبتمبر 2023، استضاف البلد أيضا مؤتمره الوزاري الثاني مع أربع دول أوروبية أخرى (ألمانيا وتشيكيا ولكسمبرغ وهولندا (مملكة-)) لمناقشة التطورات المتعلقة باللوائح والقوانين الخاصة باستخدام القنب لأغراض غير طبية أو غير علمية.

890- وأقرت حكومة لكسمبرغ مشروع قانون يسمح بزراعة القنب في المنزل وحيازته لأغراض غير طبية في حزيران/يونيه 2023. وبموجب القانون الجديد، سيسمح للبالغين بزراعة عدد يصل إلى أربع نبتات قنب لكل أسرة معيشية للاستخدام الخاص غير الطبي، بشرط ألا تكون الزراعة مرئية من الخارج.

891- وفي نيسان/أبريل 2023، وافقت حكومة التشيك على خطة عمل لسياسة مكافحة الإدمان للفترة 2023-2025. وتحدد خطة العمل خمسة مجالات ذات أولوية وهي: الوقاية من الإدمان والعلاج منه؛ وإنشاء سوق خاضعة للتنظيم للمواد التي يمكن إدمانها؛ وتحصيل الضرائب وفقاً لمستوى مخاطر المنتجات التي يمكن إدمانها؛ ودعم وضع سياسة متوازنة لمكافحة الإدمان؛ والتقليل إلى أدنى حد من أثر الأزمة في أوكرانيا على حالة الإدمان الوطنية. وأحد الأنشطة المحددة التي يتعين الاضطلاع بها في إطار هذه الخطة هو وضع نموذج لسوق القنب المستخدم لأغراض غير طبية الخاضعة لرقابة تنظيمية وتقديمها للمناقشة في البلد.

892- ووافقت الحكومة الألمانية، عقب صدور إعلان في عام 2022 بشأن استخدام القنب للأغراض غير الطبية في ألمانيا، على مشروع قانون ينظم توافر القنب في آب/أغسطس 2023. وسوف يستند تنفيذ هذا القانون إلى ركيزتين، تمكِّن أولاهما الراشدين من الزراعة في الأماكن الخاصة لأغراض الاستهلاك الشخصي، وكذلك تمكِّن الرابطات غير الربحية و"النوادي الاجتماعية" التي يصل عدد أعضائها إلى 500 عضو من الزراعة غير التجارية على صعيد المجتمعات المحلية. وسوف تقتصر الزراعة في الأماكن الخاصة على ثلاث شتلات ويجوز للفرد حيازة أقل من 25 غراماً في الأماكن العامة. وسوف تسمح الركيزة الثانية بتوزيع القنب في متاجر متخصصة في مناطق محددة ولفترة محدودة. وسوف تجري دراسة وتقييم آثار سلسلة إمداد القنب للأغراض التجارية على الصحة وحماية الشباب ضمن المشاريع التجريبية ذات الصلة. ومن المتوقع أن يدخل مشروع القانون المتعلق بالركيزة الأولى حيز النفاذ في نهاية عام 2023.

893- وفي شباط/فبراير 2023، أعلنت مملكة هولندا قرارها باستهلال المرحلة الابتدائية من "تجربة القنب" الخاصة بها، وذلك بعد إقرارها قانون تجربة سلسلة توريد القنب الخاضعة للمراقبة في تموز/يوليه 2020 والمرحلة التحضيرية اللاحقة للتجربة. وخلال المرحلة الابتدائية، التي يتوقع أن تبدأ في كانون الأول/ديسمبر 2023، سوف يتمكن مزارعو القنب في بلديتي تيلبورغ وبريدا من توصيل القنب إلى المقاهي على نطاق ضيق. وتقتصر المرحلة الابتدائية على البلديتين المشاركتين، وعلى وجود مخزون تجاري يبلغ 500 غرام من المنتجات الخاضعة للتنظيم ولمدة أقصاها ستة أشهر.

894- وأعطت سويسرا الإذن بإجراء تجارب طليعية تنطوي على التوزيع الخاضع للمراقبة للقنب المخصص للأغراض غير الطبية، وذلك بعد تعديل تشريعاتها المتعلقة بالمخدرات في عام 2021. وتضطلع السلطات على مستوى الأقاليم والبلديات، لا على المستوى الاتحادي، بتنفيذ هذه التجارب، ولا يزال الاستخدام غير الطبي للقنب محظوراً بموجب قانون المخدرات، ما عدا ذلك المستخدم لأغراض التجارب الطليعية. ولغاية حزيران/يونيه 2023، أعطي الإذن بإجراء تجارب طليعية في خمس مدن رئيسية (بازل وبرن وجنيف ولوزان وزيورخ)، وكان من المقرر توزيع القنب المخصص للأغراض غير الطبية في الصيدليات والنوادي الاجتماعية لتعاطي القنب والمتاجر غير الربحية وعبر قنوات أخرى. ومن غير المتوقع صدور نتائج تقييم التجارب الطليعية قبل عام 2024.

895- **وتود الهيئة أن تذكِّر جميع الأطراف في اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة بأنَّ الفقرة (ج) من المادة 4 منها تقتضي بأن تتخذ الأطراف التدابير التشريعية والإدارية اللازمة لقصر إنتاج المخدرات وصنعها وتصديرها واستيرادها وتوزيعها والاتجار بها واستعمالها وحيازتها على الأغراض الطبية والعلمية دون سواها، رهناً بمراعاة أحكام الاتفاقية.**

896- وعدلت سويسرا لوائحها المتعلقة بتحرير الوصفات الطبية بشأن ثنائي أسيتيل المورفين في نيسان/ أبريل 2023، مراعية الاحتياجات الخاصة للمرضى الأكبر سناً والأقل قدرة على الحركة ممن يعانون من أمراض مصاحبة. وينص التعديل على إمكانية تفويض إعطاء ثنائي أسيتيل المورفين إلى مؤسسات خارجية مناسبة مثل الصيدليات، وعلى إمكانية تزويد المرضى بعدة جرعات منزلية للعلاج في حالات محددة تخضع لإشراف صارم.

897- وعدلت مملكة هولندا قانونها المتعلق بالأفيون من أجل إخضاع أكسيد النيتروز للمراقبة الوطنية، بسبب الأثر الصحي الضار المرتبط بتعاطيه وبناء على توصية مركز التنسيق المعني بتقييم المخدرات الجديدة ورصدها. ومنذ 1 كانون الثاني/

يناير 2023، أصبح إنتاج أكسيد النيتروز وحيازته والاتجار به مقتصراً على الصناعات الغذائية والأغراض الطبية.

898- وفي شباط/فبراير 2023، اعتمد برلمان كرواتيا استراتيجية وطنية جديدة بشأن سياسات الإدمان. وتضع الاستراتيجية الجديدة الأولويات والأهداف والتدابير الخاصة فيما يتعلق بالإدمان والإدمان السلوكي (على المشروبات الكحولية أو التبغ أو المخدرات أو القمار أو المراهنة واستخدام الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي)، وترمي هذه الاستراتيجية إلى الحد من الطلب على المواد غير المشروعة والحد من توافرها في البلد بحلول عام 2023. وسوف تنفَّذ هذه الاستراتيجية من خلال خطتي عمل تنفيذيتين.

899- وفي آذار/مارس 2023، اعتمدت فرنسا استراتيجية مشتركة بين الوزارات من أجل حشد الجهود لمكافحة السلوك الإدماني للفترة 2023–2027، وهي ترمي إلى معالجة جميع السلوكيات الإدمانية باعتبارها مشكلة شاملة. وفي هذا الإطار، تكون الأولوية للوقاية والتثقيف من أجل تزويد الجميع بالمعارف العلمية والمهارات النفسية والاجتماعية لتجنب المخدرات وغيرها من السلوكيات الإدمانية. وسوف تكثَّف التدابير الرامية إلى منع السلوكيات الإدمانية في مختلف المؤسسات الاجتماعية وتُدمج في مشاريع الخدمات.

900- وفي أيار/مايو 2023، اعتمد برلمان ليتوانيا جدول أعمال وطني بشأن مراقبة المخدرات والتبغ والمشروبات الكحولية ومنع استهلاكها والحد من ضررها. ويركز جدول الأعمال الوطني، الذي يرمي إلى تحديد أهداف سياسة طويلة الأجل ومجالات تركيزها ومؤشرات أثرها، على الحد من الطلب على المخدرات والتبغ والمشروبات الكحولية وعلى الحد من عرضها ومن الضرر الذي تلحقه بالفرد والمجتمع والدولة.

901- وتنشر سلوفاكيا حالياً استراتيجية جديدة للمخدرات للفترة الممتدة حتى عام 2030. وتتمثل إحدى ركائز هذه الاستراتيجية في زيادة التعاون على الصعيدين الوطني والدولي. وسوف تتعاون عدة وزارات من أجل تحقيق الأهداف المشتركة، بينما تركز قوة الشرطة السلوفاكية على الكشف عن الجماعات المنظمة على الصعيدين الوطني والدولي على السواء. وسوف تضطلع قوة الشرطة بالمهام الرئيسية المتمثلة في الكشف عن المختبرات التي تصنع مؤثرات نفسانية جديدة، وكشف الجرائم العابرة للحدود، وإعطاء الأولوية لحماية نقاط الدخول إلى البلد.

902- وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، سنَّ الجبل الأسود لائحة قواعد بشأن طرق التخلص من المخدرات والاحتفاظ بسجلات للمخدرات التي ضُبطت وجرى التخلص منها. ونُشرت لائحة القواعد في الجريدة الرسمية للجبل الأسود في العدد 2022/132 المؤرخ 5 كانون الأول/ديسمبر 2022، ودخلت حيز النفاذ في 13 كانون الأول/ديسمبر 2022.

5- الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار

903- يشير التقرير الأوروبي بشأن المخدرات لعام 2023 الصادر عن المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان إلى استمرار الزيادة في درجة تعقيد عملية صنع المخدرات غير المشروعة في أوروبا. ففي عام 2021، فُكِّك ما مجموعه 434 مختبراً لصنع المخدرات الاصطناعية في الاتحاد الأوروبي. وكانت بعض مواقع الإنتاج هذه عبارة عن مرافق كبيرة الحجم. وقدرات إنتاج المخدرات الاصطناعية كبيرة عموماً، وتزداد عمليات الإنتاج تنوعاً، حسبما يتضح من الضبطية الأخيرة لسلائف أولية مستخدمة في صنع السلائف الكيميائية اللازمة لإنتاج الأمفيتامين والميثامفيتامين ومادة الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين، متحايلة بذلك على تدابير المراقبة القائمة.

904- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، أبلغت الشرطة الوطنية وجهاز الضرائب في إسبانيا عن تفكيك مختبر سري في برشلونة دأب على إنتاج مؤثرات نفسانية جديدة خطيرة، وتحقق ذلك باستخدام معلومات مقدمة من خلال برنامج غريدس التابع للهيئة. وألقي القبض على ثلاثة أشخاص، وضُبطت مواد معدة لإنتاج أكثر من 000 500 7 جرعة من المؤثرات النفسانية الجديدة، مثل المنشط المعروف باسم "monkey powder"، والقنبين الاصطناعي ADB-BUTINACA والكاثينون الاصطناعي *alpha*-PiHP. وتُشحَن هذه المخدرات الاصطناعية إلى جميع أنحاء العالم، إلى مناطق منها أوروبا وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا، بالطرود البريدية.

905- وفي عام 2021، ارتفع عدد المختبرات السرية المفككة التي تنتج الكوكايين والميثامفيتامين في بلدان الاتحاد الأوروبي. وبقيت عمليات الصنع غير المشروع للأمفيتامين مستقرة، بينما تراجع الكشف عن مواقع صنع مادة الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين بمقدار الربع، مما يعكس على الأرجح التحول إلى إنتاج مواد أخرى.

906- وأبلغ ما مجموعه 12 دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي عن تفكيك ما مجموعه 261 مختبراً للميثامفيتامين في عام 2021، بزيادة قدرها 23 في المائة مقارنة بعام 2020 (عندما فُكِّك 213 مختبراً). وشملت تلك المختبرات مرافق متنوعة من متوسطة وكبيرة الحجم في مملكة هولندا (15) وبلجيكا (9). وفككت تشيكيا مواقع صغيرة إلى متوسطة الحجم لصنع الميثامفيتامين (188).

907- وضُبط ما مجموعه 723 كيلوغراماً من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين (أقراص ومسحوق) في 15 بلداً من بلدان الاتحاد الأوروبي. وفي المقابل، ضُبط 955 كيلوغراماً في عام 2021 (انخفاض نسبته 24 في المائة مقارنة بعام 2020) في 12 بلداً (زيادة نسبتها 25 في المائة مقارنة بـ8 بلدان نفذت فيها ضبطيات من هذا القبيل في عام 2020). وإضافة إلى ذلك، ضُبط 100 5 لتر من مادة BMK و9,7 أطنان من مادة MAPA (المستخدمة في صنع P-2-P) و4,5 أطنان من مادة MAMDPA (المستخدمة في صنع 3,4-MDP-2-P) في الاتحاد الأوروبي في عام 2021.

908- وضبطت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كمية قياسية من الكوكايين خلال عام 2021 بلغت 303 أطنان. واستأثرت إسبانيا (49 طناً) وبلجيكا (96 طناً) وهولندا (مملكة-) (72 طناً) بثلاثة أرباع مجمل الكوكايين المضبوط. وارتفعت المضبوطات في ثاني أكبر ميناء أوروبي (أنتويرب) من 91 طناً في عام 2021 إلى 110 أطنان في عام 2022. وأصبح الاتجاه الجديد هو استهداف الموانئ الأصغر حجماً في أنحاء أوروبا بصورة متزايدة. وفي المملكة المتحدة، ارتفعت مضبوطات الشرطة وقوات حرس الحدود من الكوكايين بنسبة 68 في المائة، من 141 11 كيلوغراماً في السنة المنتهية في آذار/مارس 2021 إلى 767 18 كيلوغراماً في السنة الأخيرة (السنة المالية المنتهية في آذار/مارس 2022)، وهي أعلى كمية مضبوطة على الإطلاق. ويعزى ذلك إلى زيادة عدد المضبوطات التي تزن 100 كيلوغرام أو أكثر التي نفذتها قوات حرس الحدود في المملكة المتحدة.

909- وقد حدث التوسع غير المسبوق في السوق العالمية للكوكايين عقب التغيرات الكبيرة التي طرأت على أسواق المصدر والمقصد على حد سواء. ونحو عام 2012، أدى الانخراط المتزايد لجماعات من منطقة البلقان، التي تشتري الكوكايين مباشرة من أمريكا اللاتينية، إلى زيادة المنافسة بين المتجرين الذين يمدون الأسواق في غرب ووسط أوروبا، وهي ثاني أكبر أسواق المقصد للمخدرات، مما أفضى إلى تحسن كفاءة سلسلة الإمداد، وزيادة النقاوة وخفض الأسعار، ومهد الطريق أمام زيادة الاستهلاك باطراد.

910- وبقي القنب أكثر المخدرات المضبوطة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في عام 2021. وسجلت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مضبوطات مجموعها 000 202 ضبطية شملت 816 طناً من راتنج القنب، ارتفاعا من 588 طناً المضبوطة في عام 2020. وفي الوقت نفسه، وقعت 000 240 حادثة تتعلق بمصادرة عشبة القنب، حيث بلغ مجموع الكمية المصادرة 256 طناً، مقابل 157 طناً في السنة السابقة. وعلى نحو منفصل، نفَّذت تركيا 800 9 عملية ضبط (33 طناً) لراتنج القنب و500 52 عملية ضبط (31 طناً) لعشبة القنب.

911- وأفادت السلطات الإيطالية بأنَّ الموانئ الإيطالية ولا سيما ميناء جويا تاورو الجنوبي تستخدم منذ عام 2020 بصورة متزايدة كنقاط لإعادة شحن الكوكايين الذي يهرَّب شرقاً باتجاه الموانئ الواقعة على بحر إيجه والبحر الأسود. وفي تلك الموانئ، تتلقى الجماعات الإجرامية في البلقان شحنات كبيرة من الكوكايين قادمة من أمريكا الجنوبية، وتكفل توزيعها بالجملة ونقلها إلى أسواق ومناطق تخزين في أوكرانيا (قبل النزاع المسلح) وبلغاريا ورومانيا واليونان. ولوحظ أيضاً حدوث تطورات هامة في تركيا، حيث تضاعفت المضبوطات أربع مرات تقريباً بين عامي 2014 و2017 (من 393 كيلوغراماً إلى 485 1 كيلوغراماً)، وفي رومانيا، حيث بدأ عدد مضبوطات الكوكايين يزداد في عام 2015، وهو يعكس على الأرجح حركة سوق التجزئة المحلية، وطرأت زيادة مماثلة في بلغاريا بدأت بالظهور بعد ذلك بعامين.

912- وفي أيار/مايو 2022، أصدر المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان منشوره السنوي عن تحليل مياه الصرف الصحي. وتضمن المنشور بيانات مستقاة من 104 مدن وأشار إلى وجود أنماط جغرافية متميزة لتعاطي المخدرات عبر مدن أوروبية مختلفة. وظل تعاطي الكوكايين مرتفعاً في المدن الواقعة في غرب وجنوب أوروبا، وخصوصاً في إسبانيا والبرتغال وبلجيكا وهولندا (مملكة-). وأظهر الكشف عن الأمفيتامين في مياه الصرف الصحي أنَّ هذه المادة موجودة بنسب أقل بكثير في المدن الواقعة في جنوب أوروبا، وإن لوحظت زيادة فيها. وفي الوقت نفسه، اكتشفت أكبر كميات في بلدان شمال أوروبا (ألمانيا وبلجيكا والسويد وفنلندا وهولندا (مملكة-)). وتركزَّت آثار الميثامفيتامين بقدر أكبر في المناطق التي سبق وصودفت فيها هذه المادة (إسبانيا وشرق ألمانيا وبلجيكا وتركيا وتشيكيا وسلوفاكيا). وفي الوقت الذي ظل فيه وجود الميثامفيتامين منخفضاً جداً في مناطق أخرى، فقد لوحظت زيادة في بلدان جنوب ووسط أوروبا. ووجد أعلى تركيز من الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين في إسبانيا والبرتغال وبلجيكا وهولندا (مملكة-). ونُشرت للمرة الأولى على الإطلاق بيانات متعلقة بالكيتامين، ولوحظ وجود أعلى تركيز منه في مدن في إسبانيا وإيطاليا والبرتغال والدانمرك.

913- وفي تموز/يوليه 2023، ضبطت الشرطة الألمانية نحو 300 كيلوغرام من الأمفيتامين وفككت أكبر مختبر للمخدرات لصنع أقراص "الكبتاغون" المغشوشة في التاريخ الألماني. وفضلاً عن ضبط 300 كيلوغرام من العنصر الفعال، ضُبط 2,5 طن من مواد التخفيف وآلة لصنع الأقراص وعدة أزواج من ختَّامات مكبس الأقراص عليها شعار "الكبتاغون". وفي تقرير مشترك، بحثت الشرطة الألمانية والمركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان دور أوروبا في الاتجار "بالكبتاغون". ومن أبرز ما جاء في التقرير أنَّ الكمية الإجمالية للأمفيتامين المضبوط في الاتحاد الأوروبي مستقرة نسبياً، ولكن ضُبطت كميات كبيرة من أقراص "الكبتاغون" في الاتحاد الأوروبي أثناء عبورها إلى شبه الجزيرة العربية. وضبطت تركيا كميات من الأمفيتامين أكثر مما ضبط الاتحاد الأوروبي بأكمله في عامي 2017 و2018، وذلك نتيجة ضبطيتين كبيرتين لأقراص "الكبتاغون" (6,6 أطنان و5,7 أطنان، على التوالي). ويشير التقرير إلى احتمال وجود صلة بين تراجع عمليات الضبط في تركيا وزيادتها في الاتحاد الأوروبي، وقد يُعزى ذلك إلى تغير دروب التهريب.

914- وفي عام 2021، سجلت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي رقماً قياسياً عبر ضبط 8,5 أطنان من المؤثرات النفسانية الجديدة. وتتضمن المواد المبلغ عنها القنبينات الاصطناعية، والهيكساهيدروكانابينول، والكاثينونات الاصطناعية، ومؤثرات أفيونية اصطناعية جديدة، ومؤثرات أفيونية مشتقة من البنزيميدازول. وكان نصف المواد التي أبلغ عنها نظام الإنذار المبكر التابع للاتحاد الأوروبي من القنبينات الاصطناعية (24)، وهذا يمثل زيادة بنسبة 60 في المائة مقارنة بعام 2020 الذي اكتُشفت فيه 15 مادة من القنبينات الاصطناعية الجديدة. ويُعزى هذا التنوع المتزايد على الأرجح إلى محاولات منتجي

المخدرات غير المشروعة للتحايل على الحظر الذي فرضته الصين في عام 2021 على فئة القنبينات الاصطناعية. وتتراوح التقديرات الوطنية لتعاطي الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و34 عاماً) للمؤثرات النفسانية الجديدة (باستثناء الكيتامين) بين 0,1 في المائة في لاتفيا و5,1 في المائة في رومانيا. وفي نهاية عام 2022، كان المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان يرصد ما مجموعه 930 مؤثراً نفسانياً جديداً، أُبلغ عن 41 مادة منها لأول مرة في أوروبا في عام 2022.

915- ومنذ عام 2009، استبين 74 مؤثراً أفيونياً جديداً في سوق المخدرات الأوروبية. ولكن في عام 2022 استبين مؤثر أفيوني جديد واحد فقط. وتشير البيانات الأولية لعام 2023 إلى اكتشاف مؤثرات أفيونية مشتقة من البنزيميدازول بصورة متزايدة في لاتفيا، في حين أبلغت الشرطة الإستونية أيضاً عن ضبط خلائط متعددة تحتوي على الميتونيتازين الممزوج بالبرومازولام ومهدئ الحيوانات الزَيلازين. وقد أُدرج الميتونيتازين في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة، بينما لا يخضع البرومازولام والزَيلازين حالياً للمراقبة الدولية.

916- وأفادت قبرص بأنه في عام 2022 سُجل ما مجموعه 017 1 حالة تتعلق بمواد غير مشروعة مسببة للإدمان، شملت 084 1 شخصاً، بما في ذلك 136 حالة تتعلق بنبتات القنب، و166 حالة تتعلق بحبوب الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين، وضبط نحو 348 كيلوغراماً من عشبة القنب، و39 كيلوغراماً من راتنج القنب، و38 كيلوغراماً من الكوكايين، و1,5 كيلوغرام من المخدرات الاصطناعية، و3,5 كيلوغرامات من الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين، و4,4 كيلوغرامات من الميثامفيتامين.

917- وأفادت إستونيا بحدوث ارتفاع حاد في عام 2022 في عدد حالات الوفيات المتصلة بتعاطي المخدرات من المؤثرات الأفيونية الاصطناعية الشبيهة بالفنتانيل أو المشتقة من البنزيميدازول. وعلى الرغم من أن تلك المواد ما زالت تُهرب بصورة رئيسية عن طريق البر باستخدام المركبات، بما في ذلك الشاحنات، أو عن طريق البريد، فقد لوحظ في بعض الحالات تهريبها بواسطة طائرات مسيَّرة. ويبدو أنَّ الاتجار الواسع النطاق في إستونيا يرتبط بقيام البائعين ببيع مواد متعددة، باستخدام هياكل تجارية قانونية، وبشبكات غسل الأموال. وأصبحت منصات التواصل الاجتماعي المشفرة تستخدم بصورة متزايدة لبيع مثل هذه المواد.

918- وأفاد الاتحاد الروسي أنه في عام 2022 سجلت وكالات إنفاذ القانون أكثر من 000 177 جريمة تتعلق بالمخدرات غير المشروعة. وكان من بين هذه الجرائم 895 110 جريمة متصلة بالاتجار بتلك المواد، و829 جريمة انطوت على عمليات ضبط تتعلق بصنع المخدرات. وفضلاً عن ذلك، حُجب 800 82 موقع ورابط تُحيل إلى موارد تحتوي على معلومات عن الاتجار بالمخدرات.

6- الوقاية والعلاج

919- يملك معظم البلدان الأوروبية نظماً دقيقة لجمع أحدث البيانات المتعلقة بالانتشار والعلاج، ولكن العدد المتزايد من المواد الجديدة إلى جانب الأنماط المتزايدة التعقيد لتعاطي المخدرات المتعددة، فرض تحديات كبيرة على السلطات من ناحية تقديم خدمات الوقاية والتعرف على المخدرات والعلاج. ويشير المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان إلى استمرار وجود تفاوت من حيث نطاق التغطية وتيسر الحصول على العلاج والخدمات الرامية إلى الحد من العواقب الصحية والاجتماعية السلبية الناجمة عن تعاطي المخدرات، داخل البلدان وفيما بينها على حدٍّ سواء، وهي لا ترقى في بعض الحالات إلى مستوى احتياجات البلدان.

920- ويُبرِز نمط تعاطي المخدرات المتعددة المتزايد التعقيد، إلى جانب التوافر الأكبر للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية والمنشطات الاصطناعية، الحاجة إلى استعراض توزيع وإعطاء النالوكسون، المادة المناهضة ذات المفعول الأفيوني، ووضع تدابير أكثر فعالية من أجل الحد من الوفيات الناجمة عن الجرعات المفرطة من المخدرات وحالات التسمم المرتبطة بالمخدرات.

921- ويشير التقرير الأوروبي بشأن المخدرات لعام 2023 إلى أنَّ القنب لا يزال المادة الأكثر استخداماً في أوروبا، حيث أفاد زهاء 22,6 مليون راشد (8 في المائة من الراشدين) بتعاطيه في عام 2021. أما المادة الثانية الأكثر استخداماً فهي الكوكايين، حيث أفاد نحو 3,7 ملايين راشد (1,3 في المائة من الراشدين) بتعاطيه في العام الماضي. وبقي تعاطي الهيروين مستقراً، حيث أفاد زهاء 1 مليون شخص (0,3 في المائة من الراشدين) بتعاطي هذه المادة في عام 2021.

922- وتشير البيانات المستقاة من الدراسة الاستقصائية للجرائم في إنكلترا وويلز لعام 2022 إلى وجود نمط مماثل لتعاطي المخدرات، حيث أفيد بأنَّ القنب هو أكثر المخدرات تعاطيا في إنكلترا وويلز. وفي عام 2022، أفاد زهاء 7 في المائة من الراشدين بتعاطيهم القنب في العام السابق، وأفاد 2 في المائة كذلك بتعاطيهم مسحوق الكوكايين. وانخفض انتشار تعاطي "الإكستاسي" إلى أدنى مستوياته (0,7 في المائة) في عام 2022، وقد يعزى ذلك إلى القيود التي فرضتها الحكومة على الاتصال الاجتماعي أثناء جائحة كوفيد-19.

923- أفاد الاتحاد الروسي بأنه في 1 كانون الثاني/يناير 2023، ظل عدد المرضى الذين يتلقون العلاج من اضطرابات تعاطي المخدرات عند نفس مستوى العام السابق (700 229)، من بين 700 391 من المرضى المسجلين في المؤسسات الطبية المتخصصة التابعة لوزارة الصحة. وبلغ عدد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات الذين سجلوا في هذه المؤسسات لأول مرة ما مجموعه 000 14 شخص.

924- وبالمثل، يشير تقرير المخدرات العالمي لعام 2023 إلى أنَّ المؤثرات الأفيونية هي أشيع المخدرات الرئيسية التي يساء استخدامها في أوساط الأشخاص الذين يعالجون من تعاطي المخدرات في معظم أنحاء أوروبا. ومن بين مختلف المناطق دون الإقليمية، لا يزال شرق أوروبا به أعلى معدل تقديري لانتشار متعاطي المخدرات بالحقن (1,3 في المائة من السكان الراشدين)، وأعلى معدل لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية في أوساط الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن في أوروبا (25,4 في المائة).

925- ويشير المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إلى أنَّ أوكرانيا من البلدان التي لديها أعلى معدل لانتشار الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. ففي الفترة 2018–2020، كان هناك نحو 350 000 شخص يتعاطون المخدرات بالحقن في البلد (1,17 في المائة من السكان الراشدين). وتشمل المؤثرات الأفيونية المحقونة الهيروين والميثادون المتأتيين من أسواق غير مشروعة. ويقدر أنَّ 20,3 في المائة من الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية وأنَّ أكثر من النصف مصابون بالتهاب الكبد C. ويشير تعطل الخدمات الأساسية في البلد منذ بداية الأزمة الحالية في عام 2022 إلى أنَّ الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات يواجهون صعوبات في الحصول على تشخيص الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في الوقت المناسب وتلقي العلاج بمضادات الفيروسات القهقرية من دون انقطاع.

926- ويمتلك جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والنرويج برامج للإبر والمحاقن، غير أنَّ نطاق هذه البرامج وتيسير إمكانية الوصول إليها لا يزالان يمثلان تحدياً. وحققت 5 بلدان فقط من أصل 17 بلداً تتوافر بيانات بشأنها الغايات التي وضعتها منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بتقديم الخدمات في عام 2021. ويستخدم العلاج بالمواد الناهضة ذات التأثير الأفيوني في جميع البلدان الأوروبية، ويُعترف بدوره الأساسي في التخفيف من الوفيات الناجمة عن جرعات مفرطة من المخدرات. والميثادون هو المادة الناهضة الأكثر استخداماً، حيث يتلقاه 56 في المائة من الزبائن، بينما يتلقى 35 في المائة منهم الأدوية المحتوية على البوبرينورفين. وفي ضوء المخاطر الصحية الناجمة عن تزايد أعداد المخدرات غير المشروعة، أبلغ عدد كبير من البلدان أيضاً عن تنفيذ خدمات التعرف على المخدرات، وبرامج جرعات النالوكسون التي تؤخذ إلى المنزل، وغرف تعاطي المخدرات تحت الإشراف.

927- وتشير أحدث البيانات التي أتيحت للمركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان إلى أنَّ تعاطي القنب كان السبب الرئيسي للحصول على علاج متخصص للمرة الأولى. ويقدَّر أنَّ 55 000 تقريباً من متعاطي القنب حصلوا على علاجهم الأول في عام 2021، وهي نسبة تمثل 45 في المائة من الحالات الجديدة. وكان معظم متعاطي القنب الذين يتلقون العلاج من الذكور، وبلغ متوسط أعمارهم 26 عاماً. وقد انخفض العدد الإجمالي لمتلقي العلاج لأول مرة بقدر طفيف مقارنة بعددهم قبل تفشي جائحة كوفيد-19، غير أنَّ استعراضاً أجراه المركز مؤخراً بيَّن ازدياداً في خيارات العلاج المتاحة التي يقدَّم بعضها عن طريق التطبيب عن بعد أو التطبيقات الرقمية.

928- ويقدَّر عدد متلقي العلاج للمرة الأولى من الكوكايين بنحو 25 000 شخص في عام 2021، مما يجعله ثاني مخدر رئيسي يتعاطاه متلقو العلاج لأول مرة ضمن الاتحاد الأوروبي. والكوكايين موجود غالبا في شكل مسحوق الكوكايين، ولكنه يوجد أيضاً في بعض الأحيان في شكل الكوكايين الحصوي "الكراك"، وقد مثَّل 27 في المائة من حالات التسمم الحاد التي تصل إلى أقسام الطوارئ في المستشفيات، وكان أكثر المواد ارتباطاً بمثل هذه الحالات. وكان معظم متعاطي الكوكايين الذين يتلقون العلاج من الذكور، وبلغ متوسط أعمارهم 33 عاماً. ويقدَّر عدد الذين بدأوا العلاج في عام 2021 من متعاطي كوكايين "الكراك" بنحو 7 500 متعاطٍ، مما يدلُّ على التوسع في تعاطي هذه المادة في صفوف الفئات المهمشة.

929- وشهد عدد الوفيات الناجمة عن تعاطي المخدرات في الاتحاد الأوروبي ارتفاعاً طفيفاً في عام 2021، حيث تجاوز 6 000 وفاة (كان نحو 5 800 وفاة في عام 2020)، ويرجع ذلك أساساً إلى البيانات الجديدة التي أبلغت عنها ألمانيا. وعلى الرغم من أن المؤثرات الأفيونية، بما فيها الهيروين ومستقلباته، التي تُتعاطى في كثير من الأحيان بالاقتران مع مواد أخرى، ترتبط بصورة رئيسية بالوفيات الناجمة عن جرعات مفرطة، فإنَّ عدداً متزايداً من الوفيات في بلدان البلطيق يعزى إلى تعاطي المخدرات المتعددة التي تتضمن مؤثرات أفيونية اصطناعية مثل البنزيميدازول ومشتقات الفنتانيل. وفضلاً عن ذلك، لوحظت أيضاً زيادة كبيرة في الوفيات الناجمة عن جرعات مفرطة في أوساط متعاطي المخدرات الأكبر سناً (الذين تتراوح أعمارهم بين 50 و64 عاماً). ويستدعي ظهور مؤثرات أفيونية اصطناعية جديدة بصورة متزايدة وما تتسبب به من تأثير صحي ضار تقديم خدمات وقائية وعلاجية ذات أهداف محددة بدقة أكبر.

930- وأشار كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان إلى الزيادة التي طرأت على الاستخدام غير الطبي للكيتامين في أوروبا في السنوات الأخيرة. والكيتامين مدرج في قائمة منظمة الصحة العالمية النموذجية للأدوية الأساسية. وهو يستخدم في الطب البشري والبيطري بصفة رئيسية كمادة تخدير، كما يستخدم في علاج الألم الحاد القصير الأجل. ومع ذلك، يشيع سوء استخدامه أيضاً إما عن طريق الاستنشاق أو الحقن. وفي بعض الأحيان يُعثر على الكيتامين أيضاً مضافاً إلى مخدرات أخرى. ومن الممكن أن يتسبب الاستخدام الطويل الأجل للكيتامين في مشاكل صحية خطيرة. وبما أنَّ بعض البلدان الأوروبية (إسبانيا وإيطاليا وبلجيكا وفرنسا) أبلغت عن حدوث زيادة مؤخرا في عدد الأشخاص الذين يتلقون العلاج من الاستخدام غير الطبي للكيتامين، ينبغي رصد استخدامه وأثره الصحي عن كثب.

931- ويلفت تقرير خاص للمركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان الانتباه إلى تعاطي أكسيد النيتروز باعتباره مصدر قلق

متزايد لأوروبا، خصوصاً في أوساط الشباب. وبالنظر إلى أنَّ الحصول على هذه المادة أصبح أكثر سهولة وأرخص سعراً خلال السنوات القليلة الماضية، نمت شعبيتها ويعود ذلك جزئياً أيضاً إلى التصور العام بأن المخاطر الصحية المقترنة باستخدامها منخفضة. وقد أبلغت بعض البلدان عن حالات تسمم وحروق وإصابات رئوية، ويمكن أن يؤدي التعاطي المطول لهذه المادة إلى حدوث تلف في الأعصاب. لذلك ينبغي إيلاء قدر أكبر بكثير من الاهتمام لهذه المادة في برامج الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات.

932- وكذلك لوحظ وجود اهتمام متزايد بالإمكانات العلاجية لعقارات المؤثرات الإدراكية وبالمخاطر التي يمكن أن تترتب على استخدامها دون رقابة تنظيمية. وقد أجريت دراسات سريرية بشأن استخدام عقارات المؤثرات الإدراكية في بعض البلدان، إلا أن معظم الأعمال التجارية التي تتعلق بالصحة والعافية والسياحة والتي تنطوي على استخدام المؤثرات الإدراكية تعمل دون خضوع لرقابة تنظيمية تذكر. وقد يؤدي تعاطي هذه المواد تجريبيا دون إشراف، حتى بجرعات متناهية الصغر على سبيل العلاج الذاتي، إلى تعريض بعض الفئات الضعيفة إلى الخطر.

933- وتقدم أحدث التقارير الوطنية عن السلوك الصحي لدى الأطفال في سن المدرسة معلومات محدَّثة عن أنماط تعاطي المخدرات في أوساط الشباب في بعض البلدان الأوروبية (إيطاليا واسكتلندا وغرينلند وفنلندا والنمسا واليونان). وظل القنب أكثر المخدرات شعبية في أوساط الأطفال الذين يبلغون من العمر 15 عاماً في عامي 2021 و2022؛ وأبلغت السويد عن زيادة تعاطي القنب في أوساط الفتيان، وسجلت النمسا اتجاهاً تصاعدي لدى الفتيات.

934- وفي المملكة المتحدة، تكشف دراسات استقصائية أجريت مؤخراً بين تلاميذ المدارس الثانوية تراجعاً في انتشار تعاطي المخدرات غير المشروعة، في إحدى مراحل الحياة ومنذ وقت قريب، حيث انخفضت نسبة التلاميذ الذين أبلغوا عن تعاطيهم أي نوع من المخدرات من 24 في المائة (2018) إلى 18 في المائة (2021). وكان هناك اتجاه مماثل بين أولئك الذين أبلغوا عن تعاطي أي نوع من المخدرات في العام السابق، حيث انخفضت نسبة هؤلاء الأفراد من 17 في المائة (2018) إلى 12 في المائة (2021).

935- وفي إستونيا، تجري منذ عام 2021 دراسات على الرواسب الموجودة في المحاقن المستعملة في إطار تقديم العلاج والخدمات بغرض الحد من العواقب الصحية والاجتماعية السلبية الناجمة عن تعاطي المخدرات، مما يتيح فهماً أفضل للمخدرات التي يجري تعاطيها بالحقن في مختلف المناطق والمواقع التي يقدَّم فيها العلاج والخدمات. وفي عام 2022، احتوى أكثر من نصف المحاقن على الأمفيتامين (66 في المائة)، يليه الميثامفيتامين (28 في المائة) ومواد أخرى. وعُثر أيضاً على الأيزوتونيتازين ومؤثرات أفيونية اصطناعية أخرى مثل الفنتانيل والفورانيلفنتانيل والكارفنتانيل.

واو- أوقيانوسيا

أكدت الدول الجزرية في المحيط الهادئ تحول بلدانها من مجرد مواقع عبور على طول دروب الاتجار بالمخدرات إلى أسواق مقصد للمخدرات الاصطناعية، الأمر الذي يفرض تحديات كبيرة على المجتمعات المحلية ونظم الصحة العامة فيها. وأبلغت أجهزة إنفاذ القانون والجمارك في هذه البلدان عن مضبوطات مخدرات متعددة، لا سيما من القنب والميثامفيتامين. واعترف بأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، لا سيما الاتجار بالمخدرات، تعتبر أحد أصعب التحديات التي تواجه منطقة المحيط الهادئ.

تحاول جماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية تهريب كميات غير مسبوقة من الكوكايين إلى أستراليا، وإن ظلت سوق الميثامفيتامين هي السوق السائدة للمخدرات غير المشروعة. وشددت سلطات إنفاذ القانون على الحاجة إلى التصدي للجريمة المنظمة والعنف المتصلين بتهريب المخدرات بكميات كبيرة إلى المنطقة.

1- التطورات الرئيسية

936- يسلط تقرير "Pacific security outlook report 2022–2023" الذي يعرض توقعات أمن المحيط الهادئ لعام 2022–2023 والصادر عن منتدى جزر المحيط الهادئ الضوء على الجريمة المنظمة عبر الوطنية باعتبارها أحد مجالات التركيز ذات الأولوية في المنطقة. وأشار التقرير إلى أن جماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية تكيفت مع إغلاق الحدود إبان جائحة كوفيد-19، مما أدى إلى زيادة القنوات والمنصات المتاحة للنشاط غير المشروع، مع توقع حدوث زيادة في نشاط الجريمة عبر الوطنية مع إعادة فتح الحدود في جميع أنحاء المنطقة. ومثَّل استيراد المخدرات وشحنها العابر وبيعها وحيازتها، إلى جانب الاتجار بالسلائف، أكثر أنشطة الجريمة عبر الوطنية انتشارا في المنطقة. وفي حين أن الدول الجزرية في المحيط الهادئ كانت تتأثر بشكل أساسي في الماضي باعتبارها نقاط عبور، فقد نمت أسواق المخدرات غير المشروعة المحلية في جميع أنحاء المنطقة على مدى السنوات العشر الماضية، مما أدى إلى زيادة الاضطرابات ومشاكل الصحة العقلية الناجمة عن تعاطي المخدرات. وأبلغت بعض البلدان أيضا عن زيادة معدلات الجرائم المتصلة بالاتجار بالمخدرات، مثل السطو والعنف والتخويف والابتزاز، وفي البلدان الأكبر، زيادة استخدام الأسلحة النارية. وفي بلدان مثل تونغا وفيجي وكيريباس ونيوزيلندا، لوحظ أن تعاطي المخدرات غير الطبية يضر بالأسر، مع زيادة خطر العنف الجنسي وإهمال الأطفال وسوء النتائج على مستوى الصحة والتعليم والعمل. وأشار التقرير أيضا إلى استبانة علاقة سببية بين تعاطي المخدرات غير المشروعة وعمل الأطفال في كيريباس.

937- وأشار تقرير التنمية المستدامة الثاني الرباعي السنوات لمنطقة المحيط الهادئ لعام 2022 (*Second Quadrennial Pacific Sustainable Development Report 2022*) الذي يصدر كل أربع سنوات عن منتدى جزر المحيط الهادئ إلى أن أربعة[167] فقط من

[167] تونغا وجزر مارشال وفيجي وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة).

الدول الأعضاء في المنتدى أطراف في جميع الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، وبالتالي فإن التشريعات المتعلقة بالمخدرات في بعض الدول الجزرية في المحيط الهادئ متقادمة وغير مؤهلة لمعالجة القضايا المستجدة. وتواجه المنطقة تزايدا في مستويات الجريمة وإساءة استعمال المخدرات، فعلى الرغم من التعهدات التي قطعتها الدول الجزرية في المحيط الهادئ بالتصدي للاتجار والجريمة عبر الوطنية، لا يزال هناك نقص في المعلومات عن الاتجار بالمخدرات. غير أن ثمة جهودا جارية بين الهيئات الإقليمية للجمارك وإنفاذ القانون، مثل منظمة الجمارك في أوقيانوسيا، ورؤساء شرطة جزر المحيط الهادئ، لتحسين جمع البيانات عن الجريمة عبر الوطنية وتحليلها.

938- وكانت الهيئة قد أبرزت في تقارير سابقة أن الدول غير الأطراف في الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات تتركز في أوقيانوسيا، التي لا تزال شديدة التعرض لخطر الاتجار بالمخدرات والسلائف نظرا لحدودها البحرية الشاسعة. **وتكرر الهيئة دعوتها غير الأطراف إلى اتخاذ خطوات من أجل الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات وتنفيذها تنفيذا تاما لتيسير إجراءات مكافحة مشكلة المخدرات بجميع أشكالها. وتشجع الهيئة أيضا الشركاء الإقليميين والثنائيين على دعم بلدان المنطقة تحقيقا لهذه الغاية، بغية ضمان استفادة هذه الدول من تنفيذ الاتفاقيات، وخصوصا في تحسين توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية، ومنع الاتجار بالمخدرات والتصدي له، وتعزيز التعاون الدولي في المسائل الجنائية، وتوفير الوقاية القائمة على الأدلة، وخدمات العلاج وإعادة التأهيل.**

939- وعلى الرغم من أن سوق الميثامفيتامين لا تزال أكبر سوق للمنشطات غير المشروعة في أستراليا، تحاول جماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية تهريب كميات غير مسبوقة من الكوكايين إلى أستراليا. وأثبت تحليل لمياه الصرف الصحي استهلاك ما لا يقل عن 3,3 أطنان من الكوكايين في أستراليا في فترة الـ12 شهرا من أيلول/سبتمبر 2021 إلى آب/أغسطس 2022؛ وأقل من 5,6 أطنان خلال فترة الاثنى عشر شهرا المنتهية في آب/أغسطس 2020. وفي عامي 2022 و2023، ضُبطت كميات كبيرة من الكوكايين في أوقيانوسيا.

940- وفي عام 2023، أطلق المكتب المعني بالمخدرات والجريمة برنامجا جديدا لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية مقره فيجي يهدف إلى دعم الدول الجزرية في المحيط الهادئ في التصدي للجريمة السيبرانية وغسل الأموال والجريمة البيئية والاتجار.

2- التعاون الإقليمي

941- عُقد الاجتماع الرابع المشترك لرؤساء أمن المحيط الهادئ في مدينة نادي، فيجي، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، وحضره قادة أمنيون من 25 بلدا. واتفق المشاركون على إقامة شراكة لتبادل المعلومات من أجل تعزيز الأمن البحري الإقليمي، بغية التخفيف من حدة القضايا الأمنية التي تواجهها الدول الجزرية في المحيط الهادئ نتيجة تغير المناخ وصيد الأسماك غير المشروع والاتجار بالمخدرات وغير ذلك من التهديدات.

942- وعقد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2022 في مدينة نادي حلقة عمل إقليمية بشأن المخدرات الاصطناعية بمشاركة خبراء في إنفاذ القانون والصحة العامة والطب الشرعي من تونغا وجزر سليمان وساموا وفانواتو وفيجي. وأكد المشاركون خلال حلقة العمل أن بلدانهم أصبحت مقصدا للمخدرات الاصطناعية، بالإضافة إلى كونها نقاط عبور للاتجار بالمخدرات بين شرق وجنوب شرق آسيا والقارة الأمريكية. ولا يزال القنب يشكل مصدر قلق كبير في المنطقة، إلا أن عدة بلدان، منها تونغا وساموا وفيجي، أفادت بأن الميثامفيتامين أصبح الآن المخدر الأكثر إثارة للقلق وأنه يسبب ضغطا على نظم الصحة العامة. وأقر المشاركون بنقص البيانات المتعلقة بالمخدرات داخل المنطقة وبآثارها، وكذا بمحدودية القدرات المتاحة لإجراء اختبارات الطب الشرعي.

943- وفي الفترة من 28 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 9 كانون الأول/ديسمبر 2022، عقدت منظمة الجمارك في أوقيانوسيا، بالشراكة مع الهيئة والاتحاد البريدي العالمي وقوة الحدود الأسترالية ودائرة التفتيش البريدي في الولايات المتحدة، نشاطا تدريبيا لمدة أسبوعين في هاغاتنا، غوام، لمنطقة شمال المحيط الهادئ دون الإقليمية. وركز الأسبوع الأول من التدريب على استخدام التطبيق المحمول الخاص بالزوارق الصغيرة الصادر عن منظمة الجمارك في أوقيانوسيا، وتكنولوجيا "شبكة وصول جميع الشركاء" وكلاهما يوفران منصة آمنة لتبادل المعلومات. وركز الأسبوع الثاني على كشف واعتراض الطرود المشبوهة التي تصل عن طريق الشحن الجوي والبريد السريع الخاص والبريد العادي، مع التركيز على المؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية والمواد من نوع الفنتانيل إلى جانب المخدرات الخاضعة للمراقبة. ونظم برنامج "غريدس" حلقة عمل للتوعية وبناء القدرات بشأن الاعتراض المأمون للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية والمواد الكيميائية ذات الصلة، وبشأن تبادل الاستخبارات على المستويين الأقاليمي والإقليمي والتعاون عبر الحدود لتسعة عشر من كبار موظفي الجمارك والأمن البريدي. وركز التدريب على بناء القدرات من أجل تعزيز الاتصالات بين سلطات منطقة شمال المحيط الهادئ دون الإقليمية بشأن نهُج المناولة المأمونة للمؤثرات الأفيونية والمواد المتصلة بالفنتانيل واعتراضها.

944- وفي الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2022 إلى كانون الثاني/يناير 2023، شاركت سلطات أستراليا وتونغا وجزر سليمان وجزر ماريانا الشمالية وفيجي وكيريباس وميكرونيزيا (ولايات- الموحدة) ونيوزيلندا في عملية "الضربة القاضية" التي أطلقها برنامج غريدس، بهدف استبانة وتفكيك نقاط الصنع والتوزيع غير المشروعة لمواد الكاريسوبرودول و4,1-بوتانديول والفلوبرومازيبام والغاما-بوتيرولاكتون والكيتامين غير الطبية التي يُتجر بها عن طريق خدمات البريد الدولي والبريد السريع العام والبريد السريع الخاص والطرائق ذات الصلة.

945- وعقدت منظمة الجمارك في أوقيانوسيا حلقة عمل لمدة أسبوعين في تونغا، في الفترة من 20 إلى 31 آذار/مارس 2023، بدعم من الهيئة واتحاد البريد العالمي وقوة الحدود الأسترالية ودائرة التفتيش البريدي في الولايات المتحدة. وحضر حلقة العمل موظفو جمارك من بابوا غينيا الجديدة وبولينيزيا الفرنسية وتونغا وجزر سليمان وجزر كوك وساموا وفانواتو وفيجي وكاليدونيا الجديدة وكيريباس ونيوي، وركزت الحلقة على الاستخبارات المتعلقة بالزوارق الصغيرة، بما في ذلك استخدام تطبيق الهواتف المحمولة الخاص بالزوارق الصغيرة في المحيط الهادئ الصادر عن منظمة الجمارك في أوقيانوسيا. ويستخدم التطبيق حاليا أكثر من 300 مسؤول تمكنوا من تسجيل أكثر من 000 2 حركة أسفرت عن توقيف 200 1 سفينة. وخلال الأسبوع الثاني من حلقة العمل، عُقد تدريب على التفتيش البريدي واستخدام أدوات جمع المعلومات الاستخبارية بقيادة برنامج غريدس لفائدة 32 من موظفي إنفاذ القانون من أجهزة الشرطة والجمارك والأمن البريدي من 14 بلدا وإقليما في منطقة جنوب المحيط الهادئ دون الإقليمية. وعقد برنامج غريدس تدريبا لاحقا لسلطات ساموا في 4 نيسان/أبريل 2023. وأُخذ في كلا النشاطين التدريبيين اللذين نظمتهما الهيئة بمنهج عملي يشمل استبانة واعتراض المواد الخطرة بصورة مأمونة. وتلقى المشاركون أيضا دروسا في استخدام الأدوات العالية الدقة لاستخلاص المعلومات الاستخبارية وتحديد الأهداف التابعة لنظام آيونيكس وبرنامج غريدس بغية تحسين تبادل المعلومات الاستخبارية عبر الحدود.

946- وعقد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تدريبا إقليميا لوكالات متعددة حول التحقيقات المتعلقة بالعملات المشفرة والشبكة الخفية في آذار/مارس 2023، في مدينة نادي. وركز التدريب على التكنولوجيات الجديدة القائمة على الإنترنت التي تُستغل لتيسير الاتجار بالمؤثرات الأفيونية والمخدرات الاصطناعية.

947- ونفذ البرنامج العالمي لمكافحة الجريمة البحرية التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع البحرية الأمريكية، نشاطا تدريبيا لمدة أسبوع، في أيار/مايو 2023، في إدارة مسرح الجريمة البحرية لفائدة شعبة الشرطة البحرية والقوات البحرية والإنفاذ الجمركي في سوفا، فيجي. ويأتي هذا النشاط استكمالا للتدريب الافتراضي الذي أجري في عامي 2021 و2022 لمشاركين من تونغا وساموا وفانواتو وفيجي وكيريباس، وتمثَّل الهدف منه في تهيئة بيئة بحرية أكثر أمانا من خلال مكافحة الأنشطة غير المشروعة مثل الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر والصيد غير القانوني.

948- وعقدت القمة العالمية الأولى للجريمة المنظمة الخطيرة عبر الوطنية في سيدني في حزيران/ يونيه 2023 وحضرها كبار ضباط إنفاذ القانون من 46 دولة. وركزت الفعالية على إقامة شراكات لتعطيل الاتجار غير المشروع بالمخدرات والتصدي للجريمة عبر الوطنية.

949- وعقد برنامج غريدس الاجتماع العملياتي السنوي السادس بشأن مكافحة الاتجار بالعقاقير الاصطناعية والمواد الكيميائية الخطرة من خلال خدمات البريد والبريد السريع الخاص والشحن الجوي، في فيينا من 11 إلى 15 أيلول/سبتمبر 2023. وضمت هذه الفعالية أكثر من 100 موظف من 30 حكومة ومنظمة دولية، من بينهم ثلاثة مشاركين من فيجي ومنظمة الجمارك في أوقيانوسيا. كما عقد عدد من البلدان المشاركة اجتماعات ثنائية ومتعددة الأطراف متعلقة بالقضايا لتعزيز التعاون عبر الحدود، بتيسير من الهيئة.

950- وفي الفترة من 18 إلى 22 أيلول/سبتمبر 2023، عقد برنامج غريدس فعالية توأمة في مدينة نادي لدول جزر المحيط الهادئ بشأن التعاون الإقليمي في مجال إنفاذ القانون، وبناء الثقة، وتنمية العلاقات، والربط الشبكي النشط، والتوعية بالمؤثرات الأفيونية والمواد المرتبطة بالفنتانيل والمؤثرات النفسانية الجديدة، والوصول إلى أدوات تحسين الاستخبارات والتدريب عليها (الاستخبارات العالية الدقة التابعة لبرنامج غريدس) ونظام الإخطار الآمن والآني عن الاتجار (آيونيكس).

951- وأكمل موظفو الجمارك وإنفاذ القانون في المنطقة تدريبا على اكتشاف ومنع الجرائم عبر الوطنية في المحيط الهادئ نظمته كلية أمن المحيط الهادئ الأسترالية في مدينة نادي، في أيار/مايو 2023. وشارك من منظمة الجمارك في أوقيانوسيا موظفون من جزر سليمان وجزر كوك وساموا وفيجي وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة). وفي عام 2023، عقدت الشرطة الاتحادية الأسترالية تدريبا في مجال الطب الشرعي ومسرح الجريمة لأعضاء من الشرطة الملكية لجزر سليمان حول جملة مواضيع منها ضبط المخدرات والاختبار الأولي للمخدرات.

952- وتَسجَّل لاستخدام نمائط التعلم الإلكتروني التابعة للهيئة ما مجموعه 26 من مسؤولي مراقبة المخدرات لدى السلطات الوطنية المختصة في تسعة بلدان في أوقيانوسيا، وهي: أستراليا، بابوا غينيا الجديدة، تونغا، جزر سليمان، جزر كوك، فانواتو، فيجي، كيريباس، نيوزيلندا. وقد صمم برنامج التعلم التابع للهيئة حتى الآن خمس نمائط إلكترونية تغطي المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف والإطار الدولي لمراقبة المخدرات، وضمان كفاية توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية. وهذه النمائط متاحة مجانا لموظفي السلطات الوطنية المختصة عند تسجلهم في برنامج التعلم التابع للهيئة. وعلى الصعيد العالمي، مُنح 462 1 مسؤولا من السلطات الوطنية المختصة في 154 بلدا وإقليما، حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، إمكانية الوصول إلى نمائط التعلم الإلكتروني التابعة للهيئة.

3- توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية، بما في ذلك تقديم التقارير إلى الهيئة

953- تقتضي المعاهدات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات من الدول الأطراف أن تقدم تقارير إحصائية إلى الهيئة على أساس سنوي. وتمكن هذه التقارير الهيئة من رصد الحركة المشروعة للمواد الخاضعة للمراقبة الدولية، وضمان توافر هذه المواد للأغراض الطبية والعلمية والصناعية. وقد قدمت معظم بلدان وأقاليم

أوقيانوسيا التقارير المطلوبة بشأن المخدرات الخاضعة للمراقبة بموجب اتفاقية 1961 بصيغتها المعدلة لعام 2021. وفيما يتعلق بالمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة بموجب اتفاقية سنة 1971، قدم حوالي ثلاثة أرباع البلدان والأقاليم التقارير المطلوبة عن السنوات الخمس الماضية، تضمنت معظم المعلومات المطلوبة. ولم يتخلف إلا عدد قليل من البلدان عن تقديم أي من التقارير المطلوبة عن المخدرات والمؤثرات العقلية خلال السنوات الخمس الماضية.

954- وفي عام 2002، بلغ مستوى استهلاك المسكنات الأفيونية في أوقيانوسيا، معبرا عنه بالجرعات اليومية المحددة للأغراض الإحصائية لكل مليون نسمة (فيما يلي "جرعة")، 974 14 جرعة. وتضاعف المستوى بحلول عام 2021 ليصل إلى 167 29 جرعة. واستهلكت أكبر الكميات المسجلة في عام 2021 في أستراليا (675 7 جرعة) ونيوزيلندا (508 6 جرعات). ومع ذلك، أبلغ عدد من الأقاليم الصغيرة عن مستويات عالية من الجرعات اليومية المحددة للأغراض الإحصائية كذلك (جزيرة نورفولك، 565 7 جرعة؛ وكاليدونيا الجديدة، 176 3 جرعة؛ وبولينيزيا الفرنسية، 946 1 جرعة) نظرا لأن كميات المسكنات الأفيونية المبلغ عنها يعبَّر عنها بطريقة قياسية هي الجرعات اليومية للفرد الواحد، وبالتالي تترجم الكميات الفعلية الصغيرة من المؤثرات الأفيونية إلى مستوى عال من الجرعات اليومية المحددة للأغراض الإحصائية، في ضوء العدد المحدود من السكان. وأبلغت جزر واليس وفوتونا عن 721 جرعة يومية تليها بالاو (463 جرعة)، فجزيرة كريسماس (459 جرعة)، فساموا (209 جرعات)، ثم فيجي (170 جرعة). وأبلغت بلدان أخرى في المنطقة عن كميات أقل أو لم تبلغ عن أي كميات. وتركز معظم الاستهلاك في أوقيانوسيا في الفنتانيل (893 16 جرعة)، يليه المورفين (850 5 جرعة)، ثم الأوكسيكودون (518 5 جرعة)، ثم البيثيدين (225 جرعة)، ثم الهيدروموروفون (159 جرعة).

955- ولا يزال من الصعب تحديد مستويات استهلاك المؤثرات العقلية في أوقيانوسيا نظرا لأن الهيئة لم تتلق بيانات عن استهلاك أي مؤثرات عقلية إلا من أقل من نصف بلدان وأقاليم المنطقة خلال السنوات الخمس الماضية.

956- تشجع الهيئة بلدان وأقاليم أوقيانوسيا التي لم تقدم التقارير بموجب الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، وخصوصا عن استهلاك المؤثرات العقلية، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن وأن تتخذ التدابير اللازمة لضمان حصول سلطاتها الوطنية المختصة على ما يكفي من الموارد والتدريب لإعداد التقارير في الوقت المناسب. ومن شأن ذلك أن يحسن على نحو كبير فعالية وكفاءة سير عمل النظام الدولي لمراقبة المخدرات. وتشجع الهيئة الشركاء الثنائيين على تقديم الدعم، بما في ذلك المساعدة التقنية، في هذا المجال.

957- وتشدد الهيئة على عدم كفاية ما هو متوفر من العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية في بعض بلدان المنطقة، وتؤكد أهمية ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية والوصول إليها على نحو كاف للأغراض الطبية.

958- وفيما يتعلق بالسلائف الكيميائية، تقدم الدول الأعضاء طوعا تقديرات لاحتياجاتها المشروعة السنوية من واردات سلائف كيميائية معينة يكثر استخدامها في صنع المنشطات الأمفيتامينية بصورة غير مشروعة في سياق قرار لجنة المخدرات 3/49. ويطلب تقديم الاحتياجات السنوية المشروعة من جملة مواد أخرى من بينها الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، وهما مادتان لهما أيضا استخدامات طبية، وبقدر الإمكان، الاحتياجات من المستحضرات المحتوية على هاتين المادتين التي يمكن استعمالها بسهولة أو استخلاصها بوسائل ميسورة الاستخدام.

959- ومن بين بلدان أوقيانوسيا البالغ عددها 16 بلدا، قدمت ثمانية بلدان (50 في المائة) تقديرا واحدا على الأقل إلى الهيئة لاحتياجاتها السنوية المشروعة من واردات الإيفيدرين أو مستحضرات الإيفيدرين أو السودوإيفيدرين أو مستحضرات السودوإيفيدرين. ولم تقدم ثلاث حكومات، أو 38 في المائة، من تلك البلدان الثمانية، أي تقديرات محدثة خلال السنوات العشر الماضية، الأمر الذي يقوض إمكانية استخدام الاحتياجات السنوية المشروعة كأداة لإرشاد البلدان المصدرة لاستبانة الاحتياجات المشروعة للبلدان المستوردة، مما يسهم في منع العرض المفرط لتلك المواد وتسريبها إلى قنوات غير مشروعة، فضلا عن ضمان توافرها للأغراض المشروعة. وقدم بَلَدان في أوقيانوسيا، وهما جزر مارشال وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة)، احتياجاتهما المشروعة السنوية إلى الهيئة لأول مرة خلال السنوات الخمس الأخيرة.

960- ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية في التقارير التقنية التي أعدتها الهيئة لعام 2023 بشأن المخدرات[168] والمؤثرات العقلية[169] وتنفيذ المادة 12 من اتفاقية سنة 1988[170]. وفضلا عن ذلك، يمكن الاطلاع في الموقع الشبكي للهيئة على منشور دليل تقدير الاحتياجات من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية، الذي أعدته الهيئة ومنظمة الصحة العالمية لكي تستخدمه السلطات الوطنية المختصة، والوثيقة المعني بالمسائل التي يمكن أن تنظر فيها الحكومات لدى تحديد احتياجاتها السنوية المشروعة من واردات الإيفيدرين والسودوإيفيدرين.

4- التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

961- في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، تخرجت تسع فرق للكشف عن المخدرات بواسطة الكلاب من برنامج الكشف بواسطة الكلاب في المحيط الهادئ الذي أطلقته الشرطة النيوزيلندية والجمارك النيوزيلندية. وضمت هذه الفرق سلطات إنفاذ القانون والجمارك في بولينيزيا الفرنسية وتونغا وساموا وفيجي ونيوزيلندا.

962- ونشر المجلس الاستشاري الوطني الأسترالي المعني بالكحول والمخدرات الأخرى بيانه الأول، في حزيران/يونيه 2023، الذي تضمن عرضا للمناقشات التي شملت جملة أمور من بينها خيارات

[168] E/INCB/2023/2.
[169] E/INCB/2023/3.
[170] E/INCB/2023/4.

التصدي لنقص القوى العاملة في مجال طب الإدمان، والفوائد المحتملة لوضع خطة وطنية للبحوث المتعلقة بالكحول والمخدرات الأخرى، وتنفيذ الإطار الوطني لجودة خدمات العلاج من المخدرات والكحول، الذي نشر تحديث له في نيسان/أبريل 2023.

963- وأعلنت الشرطة في ولاية نيو ساوث ويلز الأسترالية، في تموز/يوليه 2023، عن إنشاء فرقة عمل جديدة لتنسيق التحقيقات والعمليات المتعلقة بحوادث إطلاق النار الأخيرة التي وقعت في أماكن عامة في سيدني والتي يعتقد أنها ترتبط بالجريمة المنظمة وإمدادات المخدرات غير المشروعة. وتعين على فرقة العمل أيضا اعتماد نهج استباقي لوقف أي نشاط محتمل في المستقبل، بغية استعادة الشعور بالأمان في المجتمع. وازدادت جرائم القتل المرتبطة بالجريمة المنظمة في نيو ساوث ويلز خلال الفترة المشمولة بالتقرير 22/2021، وصاحب الانخفاض الكبير في الشحن البحري والجوي إلى أستراليا خلال جائحة كوفيد-19 زيادة المنافسة بين جماعات الجريمة المنظمة على شبكات الاتجار بالمخدرات. كما أن ارتفاع سعر الكوكايين للضعف تقريبا مقارنة بأسعار ما قبل الجائحة شكَّل حافزا ماليا كبيرا لجماعات الجريمة المنظمة.

964- واعتبارا من 1 تموز/يوليه 2023، أصبح بإمكان المعالجين النفسيين المصرح لهم بمزاولة المهنة في أستراليا وصف الأدوية التي تحتوي على السيلوسيبين والميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين لعلاج الاكتئاب المقاوم للعلاج واضطراب ما بعد الصدمة، على التوالي. وستدرج هاتان المادتان كأدوية، لتلك الأغراض المحددة، في الجدول 8 (العقاقير الخاضعة للمراقبة) ضمن معيار السموم. في حين ستبقى المادتان في الجدول 9 (المواد المحظورة)، لجميع الأغراض الأخرى، مما يحد من استخدامهما في التجارب السريرية. ويستلزم وصف الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين أو السيلوسيبين، في الحالات المذكورة أعلاه، أن يكون الأطباء النفسيون مسجلين في نظام مصدري الوصفات الطبية المعتمدين، وأن يحصلوا على الموافقة من لجنة أخلاقيات البحوث البشرية. وأصدرت الكلية الملكية الأسترالية والنيوزيلندية للأطباء النفسيين توجيهات للأطباء النفسيين للمساعدة في منع تعرض المرضى الموصوفة لهم هذه المواد لآثار سلبية. وظل الإعلان عن السيلوسيبين والميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين لجمهور المستهلكين في أستراليا عملا مخالفا للقانون. وفي عام 2023، أعلنت هيئة إدارة السلع العلاجية الأسترالية أنها بصدد إعطاء الأولوية للعمل على وقف الإعلانات غير القانونية لهذه المواد، إلى جانب القنب الطبي، عن طريق اتخاذ تدابير تشمل التثقيف، وجمع واستخدام المعلومات الاستخبارية، وإجراءات الامتثال.

965- ودخل قانون عام 2022 المعدِّل لقانون مخدرات الارتهان في إقليم العاصمة الأسترالية (الاستخدام الشخصي) حيز النفاذ في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وبموجب التعديل، يمكن تحرير مخالفة ارتكاب جريمة مخدرات بسيطة بحق الأشخاص الذين يعثر معهم على كميات صغيرة من مخدرات معينة، ويمكن إخلاء سبيل الشخص بدفع غرامة قدرها 100 دولار أسترالي أو بالمشاركة في تقييم في إطار برنامج التحويل عن المخدرات غير المشروعة وجلسة للحد من الضرر، بدلا من مواجهة عقوبة محتملة بالسجن. ويحدد التعديل الكميات الصغيرة من الأمفيتامين والكوكايين والميثامفيتامين بمقدار 1,5 غرام، ومن المواد الأخرى على النحو التالي: 1,5 غرام من الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين؛ 50 غراما من القنب المجفف؛ 150 غراما من القنب المحصود؛ 1 غرام من الهيروين؛ 0,001 غرام من حمض الليسرجيك أو ثنائي إيثيلاميد حمض الليسرجيك؛ 1,5 غرام من السيلوسيبين.

966- وسُلط الضوء على إذكاء الوعي بشأن المخدرات في المدارس ومؤسسات التعليم العالي باعتبارها أولوية للعمل الشرطي في فيجي، حيث نُظمت أنشطة في المدارس في تموز/يوليه 2023. وعقد مكتب المخدرات حلقة عمل استباقية حول المخدرات لفائدة ضباط الشرطة في نيسان/أبريل 2023، في لاباسا، فيجي.

967- وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، صدرت أوامر التصنيف المؤقت للمخدرات بموجب قانون إساءة استعمال المخدرات النيوزيلندي لعام 1975 لفترات تمتد لعام واحد بشأن مادة البرومازولام المشتقة من البنزوديازيبين والقنبينات الاصطناعية ADB-5Br-INACA وMDMB-5Br-INACA وMDMB-INACA باعتبارها مخدرات خاضعة للمراقبة ضمن الفئة جيم 1. وهذه المواد غير خاضعة حاليا للمراقبة الدولية.

968- وأدت التعديلات التي أدخلت على لوائح إساءة استعمال المخدرات لعام 1977 والتي دخلت حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر 2022 إلى توسيع خدمة الوصفات الطبية الإلكترونية النيوزيلندية بحيث يمكن لمصدري الوصفات الطبية إصدار وصفات معفاة من التوقيع عليها لأدوية تحتوي على مخدرات خاضعة للمراقبة. وتمثل الهدف من ذلك في تخفيف العبء الإداري على مصدري الوصفات الطبية والصيادلة، إذ كان يشترط سابقا على مصدري الوصفات الطبية تقديم نسخة مطبوعة موقعة عند إصدار أي وصفة طبية لدواء يحتوي على عقار خاضع للمراقبة. وتمثل الهدف النهائي من التعديلات في تحسين حصول الأشخاص الخاضعين للرعاية الملطفة أو الذين يعانون من حالات مزمنة مثل اضطراب نقص الانتباه مع فرط النشاط والسرطان على الأدوية الخاضعة للمراقبة ضمن الفئة باء. ومن شأن تلك التعديلات أيضا أن تسمح بسريان الوصفات الطبية للمخدرات الخاضعة للمراقبة من الفئة باء لفترة تصل إلى ثلاثة أشهر عند إصدارها عبر النظام، وهو ما يُتوقع أن يحسن إمكانية وصول المرضى لها. ولاحقا، اتخذ مجلس الوزراء قرارا في تموز/يوليه 2023 بتخفيض الحد الأقصى لمدة سريان الوصفات الطبية للمؤثرات الأفيونية من ثلاثة أشهر إلى شهر واحد، على أن يطبق على المؤثرات الأفيونية من الفئتين باء وجيم على حد سواء، ليصبح الحد الأقصى لوصف المؤثرات الأفيونية من الفئة جيم (مثل الكودايين) متوافقا مع الحد الأقصى للمؤثرات الأفيونية من الفئة باء. وأدخلت تلك التعديلات لخفض مخاطر الضرر المرتبط بوصف المؤثرات الأفيونية مع ضمان إجراء مراجعة سريرية منتظمة واستمرار توفير هذه الأدوية. ومن المقرر أن تدخل التعديلات حيز النفاذ في أواخر عام 2023. وفضلا عن ذلك، نُفذ عدد من التدابير الوقائية المؤقتة لإدارة المخاطر المرتبطة بوصف المؤثرات الأفيونية، بما في ذلك لوائح تحدد من يمكنه وصف الأدوية

الأفيونية، وترصد ممارسات وصف الأدوية والإرشادات السريرية والعقوبات المهنية في حالة وصف الأدوية على نحو غير مناسب، والجدول الصيدلاني للأدوية، الذي يتضمن معايير لوضع حد لكمية المؤثرات الأفيونية من الفئة باء التي يجوز وصفها وصرفها.

969- وفي عام 2022، أطلقت بالاو استراتيجيتها المتعلقة بالأمن القومي، والتي تتكون من ست ركائز، إحداها الجريمة عبر الوطنية. ولاحظت الحكومة أنه على الرغم من أن أسواق المخدرات غير المشروعة في البلد محدودة إلى حد ما، فهي لا تزال تتعارض مع قوانين البلد وثقافته وقيمه. وتوضح الاستراتيجية الأثر السلبي لتعاطي المخدرات غير المشروعة على الصحة العامة وعلى نظام الرعاية الصحية الوطني، وتبرز الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية الكبيرة للميثامفيتامين. وفي شباط/فبراير 2023، وُقعت مذكرة تفاهم بين مكتب السلامة العامة ووزارة العدل ومكتب بالاو للجمارك وحماية الحدود ووزارة المالية لتعزيز التعاون في مجال إنفاذ القانون وإدارة الحدود في البلد.

970- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، اجتمعت هيئات الشرطة والسجون والخدمات الإصلاحية في ساموا مع منظمة البحث العلمي في ساموا لمناقشة التعاون المستقبلي على صعيد اختبار المخدرات لدعم تحقيقات الشرطة والمحاكمات القضائية.

971- وفي شباط/فبراير 2023، عُقد تدريب في تونغا لضباط إنفاذ القانون على تشغيل طائرة مسيَّرة تم شراؤها من خلال صندوق مواجهة المخدرات غير المشروعة.

5- الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار

972- ازدادت مضبوطات المخدرات والسلائف على الحدود الأسترالية بنسبة 18,1 في المائة في الفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 28 شباط/فبراير 2023 مقارنة بالفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 28 شباط/ فبراير 2022، مع ضبط مستويات غير مسبوقة من الكوكايين. ونفذت منظمة الجمارك العالمية والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة وقوة الحدود الأسترالية عملية Tin Can، من 14 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 9 كانون الأول/ديسمبر 2022، بالتعاون مع أعضاء من مجلس النقل البحري العالمي، وبمشاركة وكالات إنفاذ القانون من 58 بلدا. وأسفرت العملية، التي ركزت على التصدي للجريمة المنظمة والتهديدات الداخلية التي تستغل سلسلة توريد الحاويات، عن ضبط 98,7 طنا من الكوكايين و314 كيلوغراما من القنب إجمالا. واستنادا إلى تحليل مياه الصرف الصحي، أشارت التقديرات إلى أن المخدرات التي وصلت إلى الحدود لم يضبط منها سوى كمية تصل إلى الربع.

973- ويهرب الميثامفيتامين إلى أستراليا من منطقة ميكونغ في جنوب شرق آسيا والمكسيك وبلدان أخرى، حيث يأتي نحو 70 في المائة من الميثامفيتامين المضبوط في أستراليا من ميانمار. وازدادت كمية الميثامفيتامين المخبأة في عبوات الشاي، أو "ميثامفيتامين حزم الشاي"، المضبوطة في أستراليا منذ عام 2019. وقد استخدمت الجماعات الإجرامية تصاميم عبوات الشاي على مدى العقد الماضي لإخفاء وتسويق الميثامفيتامين المنتج بصورة غير مشروعة في جنوب شرق آسيا. وضبطت الشرطة الاتحادية الأسترالية أكثر من طنين من ذلك الميثامفيتامين في عام 2022، وحددت إندونيسيا وتايلند وفييت نام وماليزيا وميانمار باعتبارها أكبر خمسة بلدان تسهم في استيراده. واستهدفت الشرطة الاتحادية الأسترالية عصابات الدراجات النارية الخارجة عن القانون الضالعة في تهريب الميثامفيتامين من أفغانستان إلى أستراليا. ومنذ عام 2021، مُنع وصول أكثر من 250 كيلوغراما من الميثامفيتامين المنتج في أفغانستان إلى أستراليا، حيث اعتُرض معظم الكمية خارج البلاد، بما في ذلك في باكستان. وضبطت قوة الحدود الأسترالية، في عام 2022، 26 كيلوغراما من الميثامفيتامين المنتج في أفغانستان في 19 عملية توريد منفصلة، كانت مخبأة بشكل أساسي في طرود مرسلة بالبريد الدولي.

974- وأشارت البيانات الأولية إلى زيادة مضبوطات الجمارك النيوزيلندية من الميثامفيتامين من 844 كيلوغراما في عام 2021 إلى 1 819 كيلوغراما في عام 2022. وشهد كانون الثاني/يناير 2023 مستوى قياسيا من المضبوطات بلغ 713 كيلوغراما من الميثامفيتامين على الحدود النيوزيلندية كانت مخبأة في شحنة من شراب القيقب آتية من كندا. وفي آذار/مارس 2023، ضبط 83 كيلوغراما من الميثامفيتامين في بورت نابير، نيوزيلندا، كانت متجهة إلى السوق المحلية؛ وهي تمثل أول عملية ضبط كبيرة للمخدرات تصل من جنوب أفريقيا عن طريق الشحن البحري. ولأول مرة، ضبطت الجمارك النيوزيلندية، في آذار/مارس 2023، 15,24 كيلوغراما من الميثامفيتامين البلوري المهرب من أفغانستان مباشرة عن طريق البريد في ثلاث شحنات.

975- ولوحظت زيادة كبيرة في تهريب الكوكايين إلى نيوزيلندا. ففي كانون الثاني/يناير 2023، أسفرت عملية مشتركة للشرطة والجمارك وقوات الدفاع عن ضبط 348 3 كيلوغراما من الكوكايين في المحيط الهادئ شمال شرق نيوزيلندا، يعتقد أنها كانت متجهة إلى أستراليا.

976- وضبطت أستراليا، في تموز/يوليه 2023، كمية قياسية بلغت 174 كيلوغراما من الكيتامين، وهي مادة لا تخضع للمراقبة الدولية، بما في ذلك 80 كيلوغراما من الكيتامين كانت مخبأة داخل شحنة أسمنت سائل من إسبانيا، إلى جانب 25 كيلوغراما من الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين. وفي أيار/مايو 2023، صادرت قوة الحدود الأسترالية 84 كيلوغراما من الكيتامين كانت مخبأة داخل شاحنات تجارية جديدة مستوردة إلى البلد. وفي نيوزيلندا، أفيد بأن كمية الكيتامين المضبوطة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل 2023 كانت أكبر بكثير من الكمية المضبوطة في نفس الفترة من عام 2022. وشهد آذار/مارس 2023 أكبر كمية شهرية من مضبوطات الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين في نيوزيلندا منذ كانون الثاني/يناير 2019، تمثلت أساسا في ضبطية واحدة كبيرة بلغت حوالي 20 كيلوغراما.

977- وأصدرت الشرطة الاتحادية الأسترالية، في شباط/فبراير 2023، تحذيرا بشأن المخدرات الاصطناعية في ضوء استيراد منشط اصطناعي جديد، وهو ثنائي ميثيل البنتيلون، إلى البلد، اكتشف لأول مرة في أستراليا في تشرين الأول/أكتوبر 2021. وتمكنت قوة الحدود الأسترالية من اكتشاف 44 شحنة من هذه المادة في عام 2022. وتراوحت مضبوطات الشرطة الاتحادية الأسترالية للمادة المخبأة في طرود بريدية وشحنات جوية بين حوالي 100 غرام و10 كيلوغرامات. وشهدت نيوزيلندا، في عام 2022، زيادة كبيرة في الكشف عن مؤثرين نفسانيين جديدين هما ثنائي ميثيل البنتيلون والبرومازولام، وقد حلّا محل اليوتيلون والإيتزولام في السوق غير المشروعة. وبالإضافة إلى ذلك، استُبينت المؤثرات النفسانية الجديدة التالية لأول مرة في نيوزيلندا في عام 2022: الديسكلورو إيتزولام، الفلوبروتيزولام، الفلوبرومازيبام، الإيتونيتازبين، الميتونيتازين، 2-فلوروديسكلوروكيتامين، 25B-NBOH، MDMB-5Br-INACA، MDMB-INACA، 3,4-methylenedioxy-N-tert-butylcathinone، N-cyclohexylmethylone،ADB-FUBIATA، الجيدازيبام، الفلوركسيتامين.

978- ولا تزال الدول الجزرية في المحيط الهادئ تُستخدم في تهريب المخدرات إلى أستراليا ونيوزيلندا، وهو ما يتضح في عدد من الضبطيات، مثل ضبط 247 كيلوغراما من الكوكايين من يخت راسٍ في تاونسفيل، أستراليا، كان قد أبحر من فانواتو، وفي عملية لتهريب الميثامفيتامين إلى أستراليا عبر فيجي.

979- وأبلغت الشرطة وسلطات الجمارك في فيجي عن مضبوطات من القنب والكوكايين والكيتامين والميثامفيتامين في عام 2023، سواء داخل البلد أو على الحدود. واستمرت زراعة القنب في فيجي، حيث أبلغت سلطات إنفاذ القانون عن القضاء على أكثر من 6 000 نبتة قنب في جزيرة كادافو وفي مرتفعات فونيكوكو في أيار/مايو وتموز/يوليه 2023. وفي حزيران/يونيه 2023، أبلغت شرطة ناورو عن ضبط 15 نبتة قنب في مقاطعة أنيباري.

980- وفي آذار/مارس 2023، جرت محاولة لتهريب 52 كيلوغراما من الميثامفيتامين من بابوا غينيا الجديدة إلى أستراليا في "رحلة مجهولة" أقلعت من وسط كوينزلاند وعادت إليه. ويشير مصطلح الرحلة المجهولة إلى رحلة طائرة خفيفة غير مسجلة في سجلات الطيران أو مسجلة على نحو مزيف، أو تحلق على ارتفاع منخفض جدا، أو تلجأ إلى إيقاف تشغيل أنظمة مراقبة الطيران فيها لتجنب الكشف عنها لدى سلطات إنفاذ القانون أو بواسطة أنظمة مراقبة الطيران.

981- وأعربت هيئات الشرطة والسجون والخدمات الإصلاحية في ساموا عن بالغ قلقها إزاء الاتجاه المتزايد لاستخدام الأجهزة الإلكترونية في تداول المخدرات، ولا سيما الميثامفيتامين. وأبلغ عن العديد من مضبوطات القنب والميثامفيتامين في البلد في عام 2023.

982- وفي نيسان/أبريل 2023، تمكن موظفو الجمارك في تونغا من اعتراض أكثر من 1 كيلوغرام من الميثامفيتامين المهربة داخل شحنة مرسلة من الولايات المتحدة بمساعدة كلاب كشف تابعة لشرطة تونغا. وتُضبط كميات صغيرة من الميثامفيتامين والقنب على المستوى المحلي بصورة منتظمة داخل البلد.

983- ويمكن الاطلاع على معلومات عن مراقبة السلائف والمواد الكيميائية التي يكثر استعمالها في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية في تقرير الهيئة لعام 2023 عن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية سنة 1988[171].

6- الوقاية والعلاج

984- لا تزال ثمة مؤشرات على أن الدول الجزرية في المحيط الهادئ تشهد مستويات متزايدة من تعاطي المخدرات والطلب على العلاج، لأسباب منها تهريب المخدرات عبر المنطقة. بيد أن البيانات المتعلقة بحالة تعاطي المخدرات في المنطقة لا تزال غير متاحة. **وتكرر الهيئة توصيتها بأن تعطي الدول الجزرية في المحيط الهادئ الأولوية لجمع بيانات عن مدى تعاطي المخدرات وأنماطه وعن الطلب على العلاج من الاضطرابات المتصلة بتعاطي المخدرات. فمن شأن هذه البيانات أن تساعد في وضع سياسات محددة الأهداف وقائمة على الأدلة لمكافحة المخدرات وتحسين خدمات الوقاية من المخدرات وعلاجها. وتحث الهيئة الشركاء الثنائيين والمنظمات الإقليمية والدولية على تقديم الدعم للدول الجزرية في المحيط الهادئ تحقيقا لهذه الغاية.**

985- وفي جزر سليمان، أصبح استخدام إحدى المواد الجديدة، وهي مادة "الكوبن"، مصدر قلق بالغ في المدارس. وتتكون هذه المادة من التبغ ومواد أخرى مثل معجون الأسنان والجير المرجاني، وقد أفيد بأن لها تأثيرا نفسانيا، إلى جانب ما تسببه من آثار جانبية مثل القيء والصداع. وأفيد أيضا بأنها تؤثر سلبا على التركيز وتؤدي إلى الارتهان. وتوصلت دراسة استقصائية شملت أطفال المدارس الذين تتراوح أعمارهم بين 8 و20 عاما إلى انتشار تعاطي "الكوبن" بشكل كبير بين المراهقين. ولمواجهة ذلك، نفذت قوة الشرطة الملكية لجزر سليمان (شرطة جزر سليمان) وبرنامج الشراكة في المجال الشرطي بين شرطة جزر سليمان والشرطة الاتحادية الأسترالية، بالتعاون مع إدارة الشرطة المجتمعية الوطنية التابعة لشرطة جزر سليمان، برنامج توعية بشأن "الكوبن" في المدارس في هونيارا. وتضمن البرنامج تفاعلا بين الميسرين والطلاب، وعروضا توضيحية إعلامية لتثقيف الطلاب حول مخاطر "الكوبن"، واستبانة المخاطر وعوامل الحماية، وكيفية التصدي لضغوط الأقران. ولوحظ انخفاض في تعاطي هذه المادة بعد تنفيذ البرنامج.

986- وأظهر تحليل لمياه الصرف الصحي شمل حوالي 55 في المائة من سكان أستراليا بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر 2022 انخفاض استهلاك الهيروين والأوكسيكودون والقنب، بينما ازداد استهلاك الميثامفيتامين والكوكايين والميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين والتينامفيتامين (الميثيلين ديوكسي أمفيتامين) والفنتانيل والكيتامين. وجاءت الزيادة في استهلاك الكوكايين بعدما سجل انخفاضا قياسيا

---

[171] E/INCB/2023/4.

في آب/أغسطس 2022. وبدأ استهلاك الفنتانيل في التزايد منذ نيسان/أبريل 2022 متجاوزا استهلاك الأوكسيكودون للمرة الأولى منذ نيسان/ أبريل 2021. وشوهدت انخفاضات قياسية في استهلاك الأوكسيكودون في كانون الأول/ديسمبر 2022 (خارج عواصم الولايات) وفي شباط/فبراير 2023 (داخل عواصم الولايات).

987- وبحسب نتائج دراسة شملت مجموعة رصد تتألف من بالغين مقيمين في عواصم الولايات الأسترالية تعاطوا المخدرات عن طريق الحقن مرة في الشهر على الأقل خلال الأشهر الستة الماضية، ظل انتشار تعاطي الهيروين في الأشهر الستة الماضية (53 في المائة) والميثامفيتامين (81 في المائة) والمورفين غير الموصوف طبيا (14 في المائة) والفنتانيل غير الموصوف طبيا (5 في المائة) مستقرا في عام 2022 مقارنة بعام 2021. وخلال الفترة ذاتها، ازداد تعاطي القنب غير الموصوف و/أو المنتجات المرتبطة بالقنبينات خلال الأشهر الستة الماضية زيادة كبيرة، من 67 في المائة في عام 2021، وهو أدنى مستوى منذ بدء الرصد، إلى 72 في المائة في عام 2022. وأفاد نصف المستجيبين الذين استعملوا هذه المنتجات مؤخرا عن تعاطيها بشكل يومي، كما كان الحال في العام السابق. وأظهرت دراسة استقصائية أجريت على الأشخاص الذين يتعاطون الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين وغيره من المنشطات بشكل منتظم انخفاضا كبيرا في معدلات تعاطي الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين في الآونة الأخيرة من 95 في المائة في عام 2021 إلى 88 في المائة في عام 2022، ليصل إلى أدنى مستوياته منذ بدء الرصد في عام 2003. وازداد تعاطي الميثامفيتامين بصورة كبيرة في الآونة الأخيرة خلال عام 2022 (31 في المائة) مقارنة بعام 2021 (26 في المائة). وظل تعاطي الكوكايين مستقرا في الآونة الأخيرة خلال عام 2022، وإن ارتفع معدل التعاطي الأسبوعي إلى 11 في المائة (من 7 في المائة في عام 2021). وانخفض تعاطي القنب بين العينة في الآونة الأخيرة من 84 في المائة إلى 79 في المائة خلال الفترة نفسها.

988- وفي أستراليا، لا تزال الأمفيتامينات تمثل أشيع أنواع المخدرات التي يلتمس الناس العلاج منها، ولا سيما الميثامفيتامين يليه القنب ثم الهيروين. ومع ذلك، استمر عدد حالات العلاج من الأمفيتامينات في الانخفاض خلال الفترة المشمولة بالتقرير 22/2021 البالغة 12 شهرا، بعد أن تضاعف عددها ثلاث مرات تقريبا بين الفترتين المشمولتين بالتقرير 13/2012 و20/2019 اللتين تبلغ كل منهما 12 شهرا. وانخفض عدد حالات العلاج من المؤثرات الأفيونية الصيدلانية إلى 700 4 حالة خلال الفترة المشمولة بالتقرير 22/2021 البالغة 12 شهرا، مقارنة بمستوى الذروة البالغ 700 7 حالة علاج خلال الفترة المشمولة بالتقرير 14/2013 البالغة 12 شهرا. وارتفع عدد حالات العلاج من البنزوديازيبينات إلى 200 3 خلال الفترة المشمولة بالتقرير 22/2021 البالغة 12 شهرا.

989- واستنادا إلى التقديرات الأولية، سُجلت 788 1 حالة وفاة ناجمة عن المخدرات في أستراليا في عام 2021، وهو ما يمثل 1 في المائة من جميع الوفيات المسجلة في البلاد في ذلك العام. وانخفض المعدل المقدر للوفيات الناجمة عن الجرعات الزائدة التي تتضمن المؤثرات الأفيونية، باعتبارها أكثر أنواع المواد المستبانة شيوعا، في عام 2021 مقارنة بعام 2020. وانخفض معدل الوفيات الناجمة عن الجرعات الزائدة التي تنطوي على المنشطات الأمفيتامينية في عام 2021 مقارنة بعام 2020 الذي سجل فيها هذا المعدل مستوى قياسيا.

990- ووفقا للمسح الصحي النيوزيلندي للفترة من تموز/يوليه 2021 إلى تموز/يوليه 2022، بلغت نسبة البالغين المتعاطين للقنب 14,7 في المائة خلال الأشهر الاثنى عشرة الماضية، مقارنة بما نسبته 15,3 في المائة في الفترة من تموز/يوليه 2020 إلى تموز/يوليه 2021. وأشارت التقديرات إلى أن تعاطي القنب على أساس أسبوعي بلغ 4,3 في المائة بين البالغين، وهو مستوى مماثل للعام السابق (4,5 في المائة). وأشارت التقديرات إلى أن تعاطي الكوكايين خلال العام السابق بلغ 1,1 في المائة بين البالغين، وهو مستوى مماثل للعام السابق (1 في المائة). وانخفض تعاطي "الإكستاسي" بين البالغين خلال العام السابق من 4,8 في المائة إلى 4,3 في المائة، بينما زاد تعاطي المنشطات الأمفيتامينية من 1 في المائة إلى 1,3 في المائة بين البالغين. وتضاعف الاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية خلال العام السابق بين البالغين ليصل إلى 1,2 في المائة. كما زاد الانتشار السنوي للاستعمال غير الطبي للمهدئات والمهلوسات مقارنة بالعام السابق من 0,9 في المائة إلى 1,2 في المائة، ومن 1,9 في المائة إلى 2,5 في المائة على التوالي.

991- وأظهر تحليل لمياه الصرف الصحي، شمل حوالي 75 في المائة من سكان نيوزيلندا، انخفاض استهلاك الميثامفيتامين والميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين في الربع الأخير من عام 2022 مقارنة بمتوسط الاستهلاك في الأرباع الأربعة السابقة. وتبين زيادة استهلاك الكوكايين مقارنة بمتوسط الاستهلاك المكتشف خلال الأرباع الأربعة السابقة. ولم يكتشف الهيروين بكميات يمكن الإبلاغ عنها في عام 2022، ولم يكتشف الفنتانيل بمستوى يمكن الإبلاغ عنه إلا في الربع الثالث وذلك في منطقتين.

992- وخلال العام المنصرم، أصدر نظام High Alert للإنذار المبكر في نيوزيلندا إخطارات عن مجموعة خطيرة من المؤثرات الأفيونية الاصطناعية المرتبطة بالإدخال إلى المستشفى لعلاج حالات خطيرة، واكتُشف منشط *alpha*-PV القوي في مسحوق أبيض جرى التلاعب بطريقة عرضه ليظهر على أنه ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين، واكتشف القنبين الاصطناعي MDMB-4en-PINACA في مسحوق أصفر كان يفترض أنه عقار N,N-Dimethyltryptamine (ثنائي ميثيل التريبتامين). كما أعادت الخدمة إصدار إخطار عن الأضرار الجسيمة المرتبطة بالميتونيتازين، وهو مؤثر أفيوني قوي للغاية، وأقراص أوكسيكودون مزيفة تبين أنها تحتوي على مادة الميتونيتازين، قد تكون مرتبطة بحالة وفاة واحدة وبسلسلة من الإدخالات إلى المستشفى لعلاج حالات خطيرة. ويبدو أن الاستعمال غير الطبي للكيتامين قد بدأ في الازدياد في نيوزيلندا، ولوحظت زيادة في نظائر الكيتامين في البلد في النصف الأول من عام 2023. وفي ولاية كوينزلاند الأسترالية، صدر تحذير رسمي في نيسان/أبريل 2023 بشأن انتشار أقراص زاناكس مزيفة تبين أنها تحتوي على البروتونيتازين، وهو مؤثر أفيوني قوي للغاية، وعلى البروميازولام، وهو بنزوديازيبين غير طبي. وتبين ارتباط حالتي وفاة بتعاطي هذه الأقراص.

الفصل الرابع-

التوصيات المقدمة إلى الحكومات والأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والوطنية المعنية

993- تودُّ الهيئة، بعد أن استعرضت تنفيذ الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، أن تقدم إلى الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية استنتاجاتها وتوصياتها الرئيسية الواردة أدناه.

دور الإنترنت، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، والعواقب المترتبة على الاتجار بالمخدرات وتعاطيها

994- اعتمد المجتمع الدولي الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971 قبل ظهور الإنترنت، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 قبل فترة وجيزة من الانتشار العالمي للتغييرات الهائلة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وقد ثبت أن شبكة الإنترنت تتيح فرصا لدعم أهداف الاتفاقيات، كما تمنح فرصا لتقويض تلك الأهداف، فهي تمكِّن الاتصالات التي تيسر التجارة بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية والاتجار بها وتعاطيها.

995- وقد تكيف المجرمون مع البيئة المعلوماتية والتكنولوجية الجديدة. ويتوافق نمو الاتجار بالمخدرات عبر الإنترنت مع الاتجاه الأوسع في استخدام الإنترنت والتجارة التي تُيسر عبر الإنترنت، وقد تطور دور الإنترنت في الاتجار بالمخدرات وفي الحصول على السلائف الكيميائية والمعدات اللازمة لصنع المخدرات غير المشروعة، ولكنه لم يسفر بعد عن تغيير جذري في سلاسل توريد المخدرات. وفي حين لا تزال حصة المعاملات غير المشروعة عبر الإنترنت ضئيلة، فإن الحصة التي تمثلها من سوق المخدرات العالمية تزداد كل عام، وتتمتع أسواق المخدرات التي تيسرها الإنترنت بإمكانات توسع أكبر في ظل استمرار تطور المكونات التكنولوجية وتزايد أعداد سكان العالم الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي.

996- وفي الوقت الحالي، تتمثل التحديات الملحة على المستوى الكلي أمام المراقبة الدولية للمخدرات في إساءة استعمال السلائف الكيميائية المحورة والأولية والمؤثرات النفسانية الجديدة وتسريبها من التجارة الداخلية وتطور تلك المواد، بما في ذلك المؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية، التي لا تخضع للمراقبة الدولية. وعلى المستوى الجزئي، أدت الإنترنت وبوجه خاص وسائل التواصل الاجتماعي، بالاقتران مع تكنولوجيات التشفير، إلى زيادة توافر المخدرات في السوق غير المشروعة، مما زاد من صعوبة التدخلات المعنية بإنفاذ القانون.

997- ومن مجالات الاهتمام الرئيسية المتعلقة بالإنترنت ومراقبة المخدرات ما يلي: تيسير الربط بين بائعي السلع غير المشروعة والمشترين المحتملين في جميع أنحاء العالم من خلال توسع إمكانية الوصول إلى الإنترنت، وتكنولوجيات وابتكارات التشفير التي تساعد على إخفاء هويات المستخدمين، والهواتف المشفرة أو الهواتف المزودة ببرنامج التشفير "PGP" التي تشغل برمجيات متخصصة، والأسواق المشفرة وأسواق الشبكة العميقة، وزيادة توافر وانتشار منصات التواصل الاجتماعي، وإساءة استغلال منصات التجارة الإلكترونية المشروعة وصيدليات الإنترنت. ويتعين على المجتمع الدولي أن ينظر في هذه المسائل بشكل جماعي، معتمدا في ذلك على خبرة المتخصصين من مختلف المنظمات في مجالات الجريمة السيبرانية وغسل الأموال، وكذلك في مجال الاتجار بالمخدرات والأسلحة النارية والتزييف وغير ذلك من أشكال التهريب.

998- وتعتمد مواجهة التحديات واغتنام الفرص التي توفرها الإنترنت حاليا على التعاون الطوعي مع شركات وسائل التواصل الاجتماعي. ويستلزم الاتجار بالمخدرات الميسر بالإنترنت باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي التقليدية تدابير جديدة ومتزامنة تقوم على شراكات بين القطاعين العام والخاص. ويقتضي هذا جهدا على مدى أطول من أجل بناء توافق دولي في الآراء وتحسين قدرة الحكومات على العمل مع القطاع الخاص. وينبغي أن تشمل شراكات القطاعين العام والخاص الصناعات الأساسية والأوساط

الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية التي تعمل مع الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات في تطوير تدابير استجابة فعالة.

التوصية 1: توفر شبكة الإنترنت الإمكانية لتحسين المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الاستعمال غير الطبي للمخدرات، بينما تتيح في الوقت نفسه فرصا جديدة للاتجار بالعقاقير الخاضعة للمراقبة والاستعمال غير الطبي لها. ولتحقيق الاستفادة المثلى من الفرص التي توفرها الإنترنت، ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتنظيم حملات لمنع تعاطي المخدرات، وكذلك لتعزيز رسائل التوعية بالمخاطر المتصلة بالمخدرات. وفي الوقت نفسه، وللتخفيف من حدة المخاطر، يتعين على المجتمع الدولي أن ينظر في هذه المسألة بشكل جماعي، معتمدا في ذلك على خبرة المتخصصين من مختلف المنظمات في مجالات الجريمة السيبرانية وغسل الأموال، وكذلك الاتجار بالمخدرات والأسلحة النارية والتزييف وغير ذلك من أشكال التهريب.

999- وللاطلاع على توصيات إضافية ومزيد من التفاصيل عن الإجراءات المقترحة، يرجى الرجوع إلى القسم المعنون "دور الإنترنت، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، والعواقب المترتبة على الاتجار بالمخدرات وتعاطيها" الوارد في الفصل الأول من هذا التقرير.

الانضمام العالمي إلى الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات

1000- تمثل الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات توافق الآراء الدولي بشأن المتطلبات المتعلقة بمراقبة التجارة المشروعة في المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية التي يمكن تسريبها، وبشأن التدابير اللازمة لتيسير الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة وتوافرها للأغراض الطبية والعلمية المشروعة. وتوفر الاتفاقيات إطارا معياريا مشتركا للمراقبة الدولية الفعالة للمخدرات، لا سيما بصفتها الأساس القانوني للتعاون وتسليم المطلوبين وتبادل المساعدة القانونية على الصعيد الدولي. ولذلك تداوم الهيئة على التواصل مع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في واحدة أو أكثر من الاتفاقيات الثلاث، بهدف دعمها في هذا المسعى وتشجيعها على إدماج الاتفاقيات إدماجا شاملا في قوانينها الوطنية. وعندما تصبح الدول أطرافا في هذه الاتفاقيات، فإنها تدلل بذلك على قبولها بمسؤولياتها العامة والمشتركة عن الوفاء بتلك المتطلبات الدنيا بغية تحقيق هدف الاتفاقيات، وهو صون صحة البشرية ورفاهها.

التوصية 2: تؤكد الهيئة مجددا أن تصديق جميع دول العالم على اتفاقيات مراقبة المخدرات أمر مهم من أجل تعزيز الإطار الدولي لمراقبة المخدرات المشروعة ومنع المتجرين من استهداف الدول غير الأطراف بسبب مواطن ضعف فعلية أو متصورة في نطاق مراقبة المواد المجدولة. وبناء على ذلك، تحث الهيئة الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في واحد أو أكثر من هذه الصكوك على أن تبادر إلى ذلك دون إبطاء وأن تتخذ الخطوات اللازمة لضمان تنفيذ هذه الصكوك تنفيذا كاملا ضمن نظمها القانونية الوطنية.

الاستعمال غير الطبي للقنَّب

1001- ما زالت الهيئة تكرر إعرابها عن القلق إزاء تقنين استعمال القنب في غير الأغراض الطبية والعلمية في عدة ولايات قضائية، وإزاء نظر ولايات قضائية أخرى في اتخاذ إجراءات مماثلة. وتؤكد الهيئة من جديد أن اتفاقية سنة 1961، بصيغتها المعدلة واتفاقيتي سنة 1971 وسنة 1988 تقصر استعمال جميع المواد الخاضعة للمراقبة على الأغراض الطبية والعلمية.

1002- والتطورات التي شهدتها بعض البلدان القليلة التي قننت استعمال القنب في الأغراض غير الطبية أو سمحت به أو أخذت تتسامح مع تقنين ذلك الاستعمال على المستوى دون الوطني إنما تضعف من الطابع العالمي لنطاق الانضمام للاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، وتوهن الالتزام بتنفيذها، الذي أكدته الدول الأعضاء مجدداً أثناء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المعقودة في عام 2016، وفي الإعلان الوزاري لعام 2019 بشأن تعزيز إجراءاتنا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ابتغاء التعجيل بتنفيذ التزاماتنا المشتركة بالتصدِّي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها.

التوصية 3: تود الهيئة أن تشير إلى الفصل المواضيعي الوارد في تقريرها السنوي لعام 2022 الذي يتناول الاتجاه نحو تقنين استعمال القنب للأغراض غير الطبية وغير العلمية، وتود أن تُذكِّر جميع الأطراف في اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة بأن الفقرة (ج) من المادة 4، ومع مراعاة أحكام تلك الاتفاقية، تنص على قصر إنتاج المخدرات وصنعها وتصديرها واستيرادها وتوزيعها والاتجار بها واستعمالها وحيازتها على الأغراض الطبية والعلمية دون سواها. ويجب على الأطراف الموقعة على الاتفاقيات الثلاث لمراقبة المخدرات معالجة الشد الواضح بين هذا الحكم والاتجاه نحو التقنين.

الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات وحقوق الإنسان

1003- إن الهدف الأساسي للاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات هو صون صحة البشر ورفاههم، بما في ذلك التمتع الكامل بحقوق الإنسان. وأي إجراءات تنتهك حقوق الإنسان تتخذها الدول باسم سياسات مراقبة المخدرات لا تتسق مع الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات. واللجوء إلى إجراءات خارج نطاق القضاء للتصدي للأنشطة المشتبه في صلتها بالمخدرات أمرٌ لا يمكن تبريره بموجب القانون الدولي، ولا سيما بموجب الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات.

التوصية 4: تكرر الهيئة مناشدتها للحكومات أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لمنع الاستهداف خارج نطاق القضاء للأشخاص المشتبه في ضلوعهم في جرائم متصلة بالمخدرات. كما تؤكد الهيئة من جديد بأشد العبارات الممكنة أن التدابير المتخذة خارج نطاق القضاء للتصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات هي انتهاك لاتفاقيات مراقبة المخدرات ولحقوق الإنسان الأساسية، التي تستلزم التصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات من خلال عمليات رسمية، مع التقيُّد بالإجراءات القانونية الواجبة. وتُدعى الحكومات إلى التحقيق في جميع الحالات التي اتُّخذت فيها إجراءات خارجة عن نطاق القضاء بزعم أنها اتُّخذت باسم مراقبة المخدرات، وملاحقة المسؤولين عن ذلك قضائيا.

1004- وتلاحظ الهيئة بقلق التقارير العمومية التي تفيد باستمرار استخدام عقوبة الإعدام في الجرائم المتصلة بالمخدرات في عدد من البلدان.

التوصية 5: تشير الهيئة إلى أنه وفقا للاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، يظل تحديد العقوبات الواجبة التطبيق على السلوكيات المتصلة بالمخدرات حكرا على الدول الأطراف، إلا أنها تشجع جميع الدول التي لا تزال توقع عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات على أن تنظر في إلغاء عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات، وعلى أن تخفف أحكام الإعدام التي صدرت بالفعل، في ضوء الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة وكذلك القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وسائر هيئات الأمم المتحدة بشأن توقيع عقوبة الإعدام على فئة الجرائم المتصلة بالمخدرات.

1005- ونظرا للتوافر المحدود لخدمات العلاج المناسبة، يوجَّه عدد متزايد من المرضى إلى مرافق العلاج الإلزامي، التي لوحظ تدهور الأوضاع فيها في بعض البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من الدعوة الموجهة من عدد من وكالات الأمم المتحدة في عام 2012، فإن العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم لا تزال مبقية على النظم الإلزامية لعلاج من يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات.

التوصية 6: تدعو الهيئة الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بتحويل جهودها من خدمات العلاج الإلزامي غير الطوعي للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات إلى بدائل للسجن والعقوبة في سياق العلاج من تعاطي المخدرات وإعادة التأهيل، إلى القيام بذلك.

علاج المخدرات وإعادة التأهيل

1006- على مدى العقد الماضي، سلط المجتمع الدولي الضوء على الحاجة إلى العلاج الطوعي للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، واعتماد نُهُج تركز على الصحة والناس وحقوق الإنسان. إلا أن العديد من البلدان ما زالت تفتقر لآليات جمع المعلومات عن نطاق تعاطي المخدرات وطبيعته والطلب على العلاج. وهذا يعوق القدرة على تحديد نطاق تعاطي المخدرات وعواقبه. وهو يعوق أيضا سعي الحكومات والمجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير للتصدي بفعالية من خلال برامج قائمة على الأدلة للوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات.

التوصية 7: تشجع الهيئة البلدان على أن تعطي أولوية لجمع البيانات المتعلقة باتجاهات تعاطي المخدرات والطلب على العلاج للاسترشاد بها في وضع النهُج القائمة على الأدلة في مجال الوقاية والعلاج، وتشجع الشركاء الثنائيين والمنظمات الإقليمية والدولية على تقديم الدعم لتحقيق هذه الغاية.

التوصية 8: تشجع الهيئة الحكومات على أن تعزز بناء القدرات في مجال إدارة تعاطي المخدرات، وجمع البيانات وتبادلها، والسياسات العمومية، وخدمات العلاج وإعادة التأهيل، وعلى أن تواصل التعاون مع المجتمع الدولي في هذا الصدد.

التوصية 9: تحث الهيئة الحكومات على أن تضمن إمكانية الحصول على خدمات العلاج الطوعي القائم على الأدلة بما يتماشى مع المعايير الدولية لعلاج اضطرابات تعاطي المخدرات التي وضعها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية. ولدى القيام بذلك، ينبغي للحكومات أن تعالج التفاوتات المنهجية وأن تكفل الشمولية في خدمات العلاج، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة. كما تشجع الهيئة الدول الأعضاء على أن تواصل التركيز على المبادرات الرامية إلى مكافحة الوصم والتمييز فيما يتعلق بالأشخاص الذين يتعاطون المخدرات.

التوصية 10: تحث الهيئة الدول الأعضاء على تنفيذ آليات للاستعراض المستمر موجهة نحو خدمات العلاج في أراضيها، بهدف ضمان تماشيها مع المعايير الدولية لعلاج اضطرابات تعاطي المخدرات التي وضعها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية.

توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية

1007- من خلال الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، التزم المجتمع الدولي بضمان توافر المخدرات التي تعتبر ضرورية للأغراض الطبية والعلمية وعدم تقييدها دون مبرر. وعلى الرغم من ذلك الالتزام، ما زال هناك اختلال كبير في توافر المواد الخاضعة للمراقبة على الصعيد العالمي، وهو اختلال لا يتعارض فحسب مع هدف الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات المتمثل في تعزيز صحة البشرية ورفاهها، بل يتناقض أيضا مع العديد من صكوك حقوق الإنسان التي تتضمن الحق في الصحة أو الرعاية الطبية، التي تشمل أيضا الرعاية الملطفة. وتؤكد البيانات المتاحة وجود تباين فيما بين المناطق في استهلاك المسكنات الأفيونية لعلاج الألم.

التوصية 11: تؤكد الهيئة مجددا على ضرورة تحسين توافر المسكنات الأفيونية والحصول عليها، وعمليات وصفها طبيا واستخدامها في جميع البلدان والأقاليم، وتكرر دعوتها إلى رسم سياسات عمومية محددة الأهداف تدعمها الحكومات والنظم الصحية والأخصائيون الصحيون والمجتمع المدني ومنظمات وجماعات المرضى وصناعة المستحضرات الصيدلانية والمجتمع الدولي.

1008- وفي مناطق قليلة من العالم، ظل توافر بعض المواد الخاضعة للمراقبة في البلدان، وخصوصا المسكنات الأفيونية، عند مستويات مرتفعة، وإن لوحظ أن مستويات استهلاك تلك المواد قد انخفضت في السنوات الأخيرة.

التوصية 12: تسلط الهيئة الضوء على أهمية ضمان إتاحة العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية للأغراض المشروعة، مع وضع سياسات وممارسات مناسبة لتجنب الإفراط في وصفها ومنع إساءة استعمالها. وتُذكِّر الهيئة الحكومات بضرورة تعزيز اتباع ممارسات مسؤولة فيما يتعلق بالوصفات الطبية وضوابط التوزيع لتجنب التسريب إلى القنوات غير المشروعة والإفراط في الاستهلاك الذي يؤدي إلى الارتهان والأضرار المرتبطة به.

ممارسات الهيئة المتبعة في جمع البيانات وتحليلها

1009- يمثل تقديم البيانات الإحصائية الشاملة والموثوقة بانتظام من الحكومات إلى الهيئة مقوِّماً حيويًّا لضمان الأداء الشامل للنظام الدولي لمراقبة المخدرات وتحليل الاتجاهات العالمية. وتوفر البيانات الجيدة النوعية معلومات ضرورية ليس فقط لضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية على نحو كاف، وإنما أيضا للكشف عن عمليات تسريب المواد الخاضعة للمراقبة لأغراض غير مشروعة.

التوصية 13: تشجع الهيئة البلدان والأقاليم التي لم تقدم التقارير المطلوبة بموجب المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، وأن تتخذ التدابير اللازمة لضمان حصول سلطاتها الوطنية المختصة على الموارد الكافية لإعداد التقارير في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، تتيح الهيئة إمكانية التدريب، بما في ذلك من خلال برنامج الهيئة للتعلُّم، لدعم بناء القدرات في مجال الإبلاغ.

1010- وتتيح الهيئة للحكومات منصات النظام الدولي لأذون الاستيراد والتصدير (I2ES) ونظام "بن أونلاين" ونظام "بن أونلاين لايت"، التي تيسر التجارة المأمونة في المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية الخاضعة للمراقبة الدولية وغير الخاضعة لها، إلى جانب نظام "بيكس" ونظام "آيونيكس" للسماح لسلطات مراقبة المخدرات بالتبادل الآني للمعلومات للإبلاغ عن حوادث الاتجار بالسلائف الكيميائية والعقاقير الاصطناعية.

التوصية 14: تحث الهيئة الحكومات على أن تستخدم بنشاط نظام "بن أونلاين" ونظام "بن أونلاين لايت" ونظام "بيكس" ونظام "آيونيكس"، والمشاركة في أنشطة برنامج "غريدس" من أجل منع تسريب المواد الخاضعة للمراقبة الدولية والسلائف المجدولة والمواد الكيميائية غير المجدولة ومعدات صنع المخدرات بصورة غير مشروعة والمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية والمواد الخطيرة ذات الصلة، والتحقيق في حوادث الاتجار المتعلقة بها.

برنامج الهيئة للتعلُّم

1011- سلم المجتمع الدولي في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثلاثين، المعنونة "التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدِّرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال"، بأهمية بناء القدرات من أجل ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية بكميات كافية للأغراض الطبية والعلمية، والعمل في الوقت نفسه على منع تسريبها وإساءة استعمالها. وجددت الدول الأعضاء التأكيد على هذا الالتزام من خلال اعتماد قرار لجنة المخدِّرات 5/62 المعنون "تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع تقديرات وتقييمات وافية للاحتياجات من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية"، في آذار/مارس 2019. وفي ذلك القرار، شجعت اللجنة الهيئة على مواصلة تنفيذ أنشطة لبناء القدرات والتدريب لفائدة السلطات الوطنية المختصَّة من خلال برنامج التعلُّم العالمي التابع للهيئة. والتقارير الوطنية الدقيقة ضرورية لضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة للاستعمال في الأغراض الطبية والعلمية. وقد أدى تأثير الدورات التدريبية لبرنامج الهيئة للتعلُّم، كما يتضح من البيانات المتاحة، إلى تحسن جودة البيانات المقدمة إلى الهيئة وحسن توقيتها.

1012- وقد أعدت الهيئة خمس نمائط إلكترونية لدعم الحكومات في المجالات الرئيسية المتعلقة بالامتثال للمعاهدات. وتركز ثلاث من تلك النمائط الإلكترونية على النظم التالية: (أ) تقدير الاحتياجات الطبية والعلمية المشروعة السنوية من العقاقير المخدرة؛ و(ب) تقييم الاحتياجات الطبية والعلمية المشروعة السنوية من المؤثرات العقلية؛ و(ج) تقديرات الاحتياجات السنوية المشروعة من واردات سلائف المنشطات الأمفيتامينية. وتركز نميطة إلكترونية أخرى على الإطار الدولي لمراقبة المخدرات والدور الذي تضطلع به الهيئة، وتدعم النميطة الإلكترونية الخامسة، التي أعدت وأطلقت في عام 2022، الحكومات في جهودها الرامية إلى ضمان توافر العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية على نحو كاف. وتوفر جميع النمائط الإلكترونية تدريبا تفاعليا يحدد المشاركون وتيرته.

التوصية 15: تدعو الهيئة الحكومات إلى أن تنظر في دعم برنامج الهيئة للتعلُّم بنشاط من خلال المشاركة في أنشطته، وأن تنظر في توفير الموارد اللازمة لضمان استمرار تلك الأنشطة.

التوصية 16: تُشجِّع الهيئة الحكومات على أن تقوم بتسجيل مسؤولي سلطاتها الوطنية المختصة للاستفادة من النمائط الإلكترونية وعلى تقديم تعقيبات واقتراحات بشأن المجالات التي تتطلب استحداث المزيد من التدريب.

ضمان تيسُّر الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة وتوافرها في حالات الطوارئ الإنسانية على الصعيد الدولي

1013- لم يؤد تزايد عدد حالات الطوارئ الناجمة عن تغير المناخ والنزاعات المسلحة إلى زيادة الطلب على المساعدة الإنسانية الدولية فحسب، بل زاد أيضا من الطلب على المواد الخاضعة للمراقبة لتوفير الرعاية الأساسية اللازمة في سياقات الأزمات الإنسانية. ومنذ بداية عام 2020، عندما كان عدد متزايد من البلدان يعلن حالات طوارئ وطنية تتعلق بجائحة كوفيد-19، اختُبرت فعالية تدابير الرقابة المبسطة خلال حالات الطوارئ. وأجرت الهيئة استعراضا ومناقشة للدروس المستفادة من تنفيذ تلك التدابير فيما بين السلطات المختصة والمنظمات الإنسانية الدولية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتمثلت نتيجة ذلك الاستعراض في وثيقة بعنوان "الدروس المستفادة من البلدان ومنظمات المعونة الإنسانية في تيسير الإمداد بالمواد الخاضعة للمراقبة في الوقت المناسب أثناء حالات الطوارئ"، تتضمن إجراءات هامة يمكن للحكومات اتخاذها بغية تحسين تأهبها لحالات الطوارئ، وتحدد الإجراءات التي يمكن اتباعها في حالات الطوارئ.

التوصية 17: تشجع الهيئة الحكومات بشدة على أن تستعرض التشريعات الوطنية القائمة بشأن المواد الخاضعة للمراقبة وإجراء تعديلات و/أو اعتماد أحكام جديدة تتيح قدرا أكبر من المرونة في استيراد وتصدير هذه المواد خلال حالات الطوارئ. ويشمل هذا السماح بالتصدير والاستيراد في غياب أذون الاستيراد و/أو التقديرات المقابلة، مع تحديد واضح للظروف التي يجوز فيها التحلي بهذه المرونة.

مناطق التجارة الحرة والاتجار بالمخدرات والسلائف

1014- تؤدي مناطق التجارة الحرة، والمعروفة أيضا باسم المناطق الحرة أو الموانئ الحرة، دورا محوريا في تعزيز التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. وتقوم هذه المناطق المحددة، التي غالبا ما تكون معفاة من الكثير من الرسوم الجمركية واللوائح المنظمة للاستيراد والتصدير المعتادة، بتعزيز حركة البضائع وتشجيع الاستثمار الأجنبي وخلق فرص العمل. ومع ذلك، فهي عرضة لسوء الاستخدام في أنشطة غير مشروعة. ويؤدي الإشراف المحدود، إن وجد، الذي تمارسه السلطات الجمركية على شحنات البضائع الواردة من الخارج إلى مناطق التجارة الحرة، أو الصادرة من هذه المناطق إلى بلدان أجنبية، إلى تسريع حركة البضائع، مما يخفض تكاليف المعاملات من ناحية، ومن ناحية أخرى، يسمح للممنوعات بالتحرك دون اكتشافها عبر تلك المناطق. وبشكل عام، أدى تخفيف الرقابة الجمركية في مناطق التجارة الحرة إلى جعل تلك المناطق عرضة بشكل متزايد للعديد من الانتهاكات التي ترتكبها الجهات الإجرامية.

التوصية 18: تؤكد الهيئة مجددا على أنه يتعين على الدول الأطراف في الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات تطبيق تدابير لمراقبة المخدرات في الموانئ الحرة والمناطق الحرة لا تقل صرامة عن التدابير المطبقة في الأنحاء الأخرى من أراضيها، وأن يكون لها خيار تطبيق تدابير أكثر صرامة، على النحو المبين في الاتفاقيات[172]. ومن الضروري ضمان احترام تدابير مراقبة المخدرات في الموانئ الحرة والمناطق الحرة لمنع الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية الخاضعة للمراقبة الدولية.

الجرائم المتصلة بالمخدرات والبيئة

1015- يتخذ تأثير الأنشطة غير المشروعة المتصلة بالمخدرات على البيئة أشكالا مختلفة في جميع أنحاء العالم، منها إزالة الغابات، وتلوث الأنهار والتربة، وتسمم الحيوانات والبشر. وبصورة غير مباشرة، يمكن أيضا ربط إنتاج المخدرات وصنعها والاتجار بها بصورة غير مشروعة بأنشطة أخرى ضارة بالبيئة، مثل التعدين غير المشروع. وكثيرا ما يكون أثر تلك الأنشطة سلبيا للغاية على المجتمعات المحلية، لأنه قد يدمر سبل كسب الرزق ويؤدي إلى العنف وتعاطي المخدرات بين السكان في المناطق النائية. وفي حين أن الصلة بين الأنشطة غير المشروعة المتصلة بالمخدرات والعواقب البيئية لا تزال تتطلب مزيدا من البحث، فإن هناك أدلة متزايدة على وجود روابط هامة بينهما.

التوصية 19: تدعو الهيئة الحكومات إلى أن تتخذ، بدعم من المجتمع الدولي، إجراءات عاجلة للتصدي لهذه التهديدات، مع إعطاء الأولوية لسلامة ورفاه السكان المحليين والأصليين والفئات السكانية الضعيفة، وكذلك لحماية البيئة. وعلاوة على ذلك، تحث الهيئة الحكومات على أن تتعاون مع المجتمع الدولي ومع منظومة الأمم المتحدة في تحسين البحوث والبيانات المتاحة عن ديناميات المخدرات غير المشروعة والبيئة والآثار ذات الصلة في جميع مناطق العالم.

انتشار المؤثرات الأفيونية الاصطناعية الشديدة المفعول غير المتصلة بالفنتانيل

1016- إضافة إلى النسبة الكبيرة من الوفيات الناجمة عن تعاطي جرعات مفرطة ناتجة عن صنع الفنتانيل بصورة غير مشروعة، تُصادَف في أسواق المخدرات في جميع أنحاء العالم مؤثرات

[172] انظر الفقرة 2 من المادة 31 من اتفاقية سنة 1961، والفقرة 3 (أ) من المادة 12 من اتفاقية سنة 1971، والمادة 18 من اتفاقية سنة 1988.

أفيونية اصطناعية ناشئة حديثا وشديدة المفعول وغير متصلة بالفنتانيل. وعلى غرار الفنتانيل ونظائره، تتيح شدة مفعول العديد من هذه المؤثرات الأفيونية غير المتصلة بالفنتانيل، مثل نظائر مجموعة النيتازين، تهريب كميات أصغر للمستعملين النهائيين عن طريق الخدمات اللوجستية والبريدية السريعة في جميع أنحاء العالم. وتُستغل المنصات والخدمات عبر الإنترنت، بما في ذلك التجارة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي وخدمات البحث والخدمات المالية، بواسطة البائعين الذين يسوِّقون هذه المؤثرات الأفيونية الخطرة التي لا تُعرف لها استعمالات مشروعة. ولمساعدة الحكومات على التصدي لهذا التهديد، تتعهد الهيئة قائمة تضم المواد المتصلة بالفنتانيل والمؤثرات الأفيونية غير المتصلة بالفنتانيل التي ليس لها استعمال معروف في المجال الطبي أو الصناعي أو في غير ذلك من أوجه الاستعمال المشروعة.

التوصية 20: تُشجِّع الهيئة جهات الاتصال لدى هيئات إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية في الحكومات والمنظمات الدولية على أن تستفيد من مجموعة أدوات مكافحة الاتجار المملوكة للهيئة، ومنها: نظام "آيونيكس" للتبادل الآني المؤمن للمعلومات؛ ومنصات الاستهداف الاستراتيجية والعملياتية لبرنامج "غريدس" للمعلومات الاستخبارية؛ ومنصة بيئة التدريب الفردي للتعلم الإلكتروني (ELITE) الموصى بها في قرار لجنة المخدرات 2/66؛ وأداة رصد منصات الإنترنت بحثا عن ظهور مؤثرات أفيونية جديدة (SNOOP) للكشف عن أسواق البائعين عبر الإنترنت وتفكيكها، إلى جانب التدريب على برنامج "غريدس" التابع للهيئة.

التوصية 21: تُشجِّع الهيئة جميع الحكومات على أن تجعل الهيئات الحكومية التنظيمية والمعنية بالقانون ذات الصلة فيها تنضم إلى هيئات الحكومات الأخرى التي تتبادل بالفعل المعلومات آنيا من خلال خاصية الاتصال الجماعي في نظام "آيونيكس" فيما يتعلق بالمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية والمخدرات ذات الصلة التي يجري ضبطها أو إيقافها أو غير ذلك من الشحنات المشبوهة، وتيسير إجراء التحقيقات الاقتفائية التي تشمل هذه المواد.

التوصية 22: الهيئة مستعدة لمساعدة الحكومات على الاستعانة بشركائها المعنيين من القطاع الخاص بهدف القيام طوعا باستبانة أوجه استغلال الأنشطة التجارية المشروعة من جانب المتجرين بالمؤثرات الأفيونية الاصطناعية الخطيرة غير الخاضعة للمراقبة الدولية التي لا يُعرف لها استعمال مشروع، ومنع ذلك الاستغلال والقضاء عليه. وتُشجِّع الحكومات على الاستفادة من سلسلة من المبادئ التوجيهية العملية التي أعدت في إطار برنامج "غريدس" التابع للهيئة لتعزيز التعاون الطوعي مع قطاعات صناعات البريد السريع وشحن البضائع والتجارة الإلكترونية والخدمات المتصلة بالإنترنت.

التوصية 23: تدعو الهيئة جميع الحكومات، ومن خلالها الشركاء في دوائر الصناعة، إلى أن تستفيد من قائمة الهيئة الخاصة بالمواد ذات الصلة بالفنتانيل والمؤثرات الأفيونية غير المتصلة بالفنتانيل التي ليس لها استعمال معروف في المجال الطبي أو الصناعي أو في غير ذلك من أوجه الاستعمال المشروعة، وأن تمتنع طوعا عن أي عمليات صنع أو تسويق أو استيراد أو تصدير أو توزيع لتلك المواد خارج نطاق الأغراض البحثية والتحليلية المحدودة.

العقاقير المخدرة

1017- تشير الهيئة، وقد استعرضت أحدث المعلومات والبيانات المستجدة عن حجم العرض من الخامات الأفيونية والطلب على الأفيونيات للأغراض الطبية والعلمية، إلى أن البيانات الواردة من البلدان المنتجة والبلدان المصنعة تشير إلى أن حجم العرض من المواد الخام الأفيونية الغنية بالمورفين والثيباين، على السواء، محسوب أنه يكفي لتغطية حجم الطلب للأغراض الطبية والعلمية، حسبما عبرت عنه البلدان، إلا أن هناك أوجه تباين ملحوظة بين البلدان في توافر المخدرات لأن بلدانا كثيرة لا تقدِّر بدقة احتياجاتها الطبية من المسكنات الأفيونية أو لا تتوافر لها سوى فرص محدودة للحصول عليها.

1018- كما تذكِّر الهيئة البلدان التي تزرع خشخاش الأفيون الغني بالنوسكابين بأن تقدم معلومات بطريقة متسقة ومنتظمة عن زراعة خشخاش الأفيون الغني بالنوسكابين، وعن الاستخدام المقصود منه، وأن تبلغ الهيئة عن أي استخلاص واستخدام للقلويدات الخاضعة للمراقبة الدولية، وإن كان النوسكابين نفسه ليس مادة خاضعة للمراقبة الدولية، بالنظر إلى أنه يمكن استخراج كميات كبيرة من القلويدات الخاضعة للمراقبة الدولية من خشخاش الأفيون الغني بالنوسكابين.

التوصية 24: تحث الهيئة البلدان الرئيسية التي تقوم بالزراعة على أن تضمن، بالتعاون مع الهيئة، عدم وجود نقص في الأسواق العالمية في الخامات الأفيونية الغنية بالثيباين والكوديين والأوريبافين.

التوصية 25: بالنظر إلى أنه يمكن استخراج كميات كبيرة من القلويدات الخاضعة للمراقبة الدولية، ولا سيما المورفين، من خشخاش الأفيون الغني بالنوسكابين، تذكِّر الهيئة البلدان بأن تقدم معلومات بصورة متسقة ومنتظمة عن زراعة خشخاش الأفيون الغني بالنوسكابين، وأن تبلغ الهيئة عن أي استخلاص واستعمال لقلويد المورفين من هذا الصنف.

المؤثرات العقلية

1019- لا تلزم اتفاقية سنة 1971 الحكومات بأن تقدم معلومات عن حالات تسريب المؤثرات العقلية من القنوات المشروعة أو مضبوطاتها مباشرة إلى الهيئة، وإن كان عدد من الحكومات يقدم هذه المعلومات إلى الهيئة بالفعل على أساس طوعي. وتعرب الهيئة عن امتنانها للبلدان التي تقدم طوعا تقارير أو معلومات أخرى

عن المضبوطات أو غير ذلك من جهود الاعتراض المتعلقة بالاتجار بالمؤثرات العقلية أو تسريبها.

التوصية 26: تهيب الهيئة بالحكومات أن توافيها مباشرة بأي معلومات عن حالات تسريب المؤثرات العقلية، أو محاولات تسريبها، وأن تبقيها على علم بالتطورات في مجال الاتجار بالمؤثرات العقلية.

السلائف الكيميائية

1020- لا يوجد بلد بمنأى عن محاولات المهربين الرامية إلى الحصول على مواد كيميائية لأغراض غير مشروعة، وإن كان يزداد خطر استهداف المتجرين للأقاليم الملتبسة الوضعية أو المتنازع عليها، أو التي لا تندرج فعليا، في أي وقت معين، في نطاق سيطرة السلطات الوطنية المختصة التابعة لكيان معترف به دوليا. وقد أعربت الهيئة، في عدة مناسبات، عن قلقها إزاء تزايد خطر الاتجار بالسلائف الكيميائية في هذه البلدان أو الأقاليم. وهذه المناطق معرضة بوجه خاص للاستغلال من جانب المتجرين الذين يسعون إلى تسريب السلائف الكيميائية من القنوات المشروعة. وتواجه البلدان التي ترغب في تصدير السلائف الكيميائية إلى المناطق التي تواجه نزاعات أو ذات الوضع السياسي المبهم تحديات عملية في ضمان عدم التسريب من التجارة المشروعة بالسلائف الكيميائية.

التوصية 27: تثني الهيئة على جميع الجهود التي تسهم في ضمان توافر السلائف الخاضعة للمراقبة من أجل الأغراض المشروعة في جميع مناطق العالم، بصرف النظر عن وضعية الأراضي، مع إدارة مخاطر التسريب. وتدعو الهيئة كذلك جميع الحكومات إلى العمل معها على استحداث سبل ووسائل مناسبة لرصد التجارة عملا بالمادة 12 من اتفاقية سنة 1988، والتعامل مع الإشعارات السابقة للتصدير بغية تيسير التجارة في المواد الكيميائية من المناطق المعرضة لمخاطر شديدة وإليها بطريقة تخضع للتنظيم الرقابي.

1021- ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات والتحليل للاتجاهات المتصلة بالسلائف الكيميائية في تقرير الهيئة المتعلق بتنفيذ المادة 12 من اتفاقية سنة 1988[173].

الكيتامين

1022- أعلم العديد من البلدان الهيئة بتقديم بلاغات عن مضبوطات الكيتامين أو عن الاتجار به في أراضيها. ويشمل ذلك الاتجار بالمستحضرات الصيدلانية والكيتامين المصنع بصورة غير مشروعة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المعلومات المتعلقة بسلائف الكيتامين شحيحة ولا تبلغ عنها البلدان بانتظام، حيث إن هذه المواد الكيميائية غير خاضعة للمراقبة الدولية. ومع ذلك، تقدم بعض البلدان هذه المعلومات إلى الهيئة. وغالبا ما تتصل ضبطيات سلائف الكيتامين المبلغ عنها بمادتين كيميائيتين، والاثنتان من المواد الوسيطة المستخدمة في عملية تخليق الكيتامين ويمكن تحويلهما إليه بسهولة.

التوصية 28: تثني الهيئة على الحكومات التي تبلغ طوعا عن مضبوطات سلائف الكيتامين ومصادرها والمعلومات السياقية ذات الصلة. وبالمثل، تثني الهيئة على الحكومات التي تستخدم تحليل التصنيف الجنائي لتحديد ما إذا كان الكيتامين المضبوط قد صنع بصورة غير مشروعة، وتحديد المواد الكيميائية المستخدمة في الصنع. وتساعد هذه الجهود على توفير الأدلة اللازمة لمنع الصنع غير المشروع للكيتامين مع حماية سلاسل الإمداد المشروعة، وبالتالي ضمان توافر الكيتامين للأغراض المشروعة. وتُشجِّع الهيئة جميع الحكومات على إبلاغها بمضبوطات سلائف الكيتامين.

1023- وتحيط الهيئة علما بالمعلومات الطوعية التي قدمتها البلدان عن حالة مراقبة الكيتامين وكذلك عن شروط تلك البلدان فيما يتعلق بأذون الاستيراد أو التصدير اللازمة للتجارة في هذه المادة. غير أن بلدانا كثيرة لا تقوم بمراقبة الكيتامين ولا تشترط الحصول على إذن استيراد أو تصدير للتجارة في هذه المادة، مما قد يعوق التجارة مع البلدان التي تقوم بمراقبته.

التوصية 29: تُشجِّع الهيئة الحكومات المستوردة التي لا تقوم بمراقبة الكيتامين ولا تشترط أذونا لاستيراد هذه المادة على إصدار رسالة عدم اعتراض أو دليل آخر على مشروعية الاستيراد في الحالات التي يستورد فيها الكيتامين من البلدان التي يخضع فيها للمراقبة.

(توقيع)
جلال توفيق، الرئيس

(توقيع)
كورنيليس دي جونشيري، المقرِّر

(توقيع)
مارك كولهون، الأمين

فيينا، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

[173] E/INCB/2023/4.

المرفق الأول

المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية المستخدمة في تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2023

ترد أدناه قائمة بالمجموعات الإقليمية ودون الإقليمية المستخدمة في تقرير الهيئة لعام 2022 مع بيان الدول المنتمية إلى كل من هذه المجموعات.

أفريقيا

إثيوبيا
إريتريا
إسواتيني
أنغولا
أوغندا
بنن
بوتسوانا
بوركينا فاسو
بوروندي
تشاد
توغو
تونس
الجزائر
جزر القمر
جمهورية أفريقيا الوسطى
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية تنزانيا المتحدة
جنوب أفريقيا
جنوب السودان
جيبوتي
رواندا
زامبيا
زمبابوي
سان تومي وبرينسيبي
السنغال
السودان
سيراليون
سيشيل
الصومال
غابون
غامبيا
غانا
غينيا
غينيا-بيساو
غينيا الاستوائية
كابو فيردي
الكاميرون
كوت ديفوار
الكونغو
كينيا
ليبريا
ليبيا
ليسوتو
مالي
مدغشقر
مصر
المغرب
ملاوي
موريتانيا
موريشيوس
موزامبيق
ناميبيا
النيجر
نيجيريا

أمريكا الوسطى والكاريبي

أنتيغوا وبربودا
بربادوس
بليز
بنما
ترينيداد وتوباغو
جامايكا
جزر البهاما
الجمهورية الدومينيكية
دومينيكا
سانت فنسنت وجزر غرينادين
سانت كيتس ونيفس
سانت لوسيا
السلفادور
غرينادا
غواتيمالا
كوبا
كوستاريكا
نيكاراغوا
هايتي
هندوراس

أمريكا الشمالية

كندا
المكسيك
الولايات المتحدة الأمريكية

أمريكا الجنوبية

الأرجنتين
إكوادور
أوروغواي
باراغواي
البرازيل
بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)
بيرو
سورينام
شيلي
غيانا
فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)
كولومبيا

شرق وجنوب شرق آسيا

إندونيسيا
بروني دار السلام
تايلند
تيمور-ليشتي
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
سنغافورة
الصين
الفلبين
فييت نام
كمبوديا
ماليزيا
منغوليا
ميانمار
اليابان

جنوب آسيا

بنغلاديش
بوتان
سري لانكا
ملديف
نيبال
الهند

غرب آسيا

أذربيجان
الأردن
أرمينيا
إسرائيل
أفغانستان
الإمارات العربية المتحدة
أوزبكستان
إيران (جمهورية-الإسلامية)
باكستان
البحرين
تركمانستان
تركيا
الجمهورية العربية السورية
جورجيا
دولة فلسطين
طاجيكستان
العراق
عُمان
قطر
قيرغيزستان
كازاخستان
الكويت
لبنان
المملكة العربية السعودية
اليمن

أوروبا

شرق أوروبا

الاتحاد الروسي
أوكرانيا
بيلاروس
جمهورية مولدوفا

جنوب شرق أوروبا

ألبانيا
بلغاريا
البوسنة والهرسك
الجبل الأسود
رومانيا
صربيا
كرواتيا
مقدونيا الشمالية

غرب ووسط أوروبا

إسبانيا
إستونيا
ألمانيا
أندورا
أيرلندا
آيسلندا
إيطاليا
البرتغال
بلجيكا
بولندا
تشيكيا
الدانمرك
سان مارينو
سلوفاكيا
سلوفينيا
السويد
سويسرا
فرنسا
فنلندا
قبرص
الكرسي الرسولي
لاتفيا
لكسمبرغ
ليتوانيا
ليختنشتاين
مالطة
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
موناكو
النرويج
النمسا
هنغاريا
هولندا
اليونان

أوقيانوسيا

أستراليا
بابوا غينيا الجديدة
بالاو
توفالو
تونغا
جزر سليمان
جزر كوك
جزر مارشال
ساموا
فانواتو
فيجي
كيريباس
ميكرونيزيا (ولايات-الموحدة)
ناورو
نيوزيلندا
نيوي

المرفق الثاني

الأعضاء الحاليون في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

سيزار توماس آرسي ريفاس

ولد في عام 1954. من مواطني باراغواي. مدير عام متقاعد، مكتب التعاون الوطني والدولي وتعزيز المؤسسات بالأمانة الوطنية لمكافحة المخدرات (2012–2020)؛ أستاذ الكيمياء العضوية في كلية العلوم الدقيقة والطبيعية، جامعة أسونسيون الوطنية (منذ عام 1993).

حائز على الدرجات العلمية التالية: دكتوراه في الكيمياء الجنائية، مركز الطب الجنائي، جامعة الطب في فيينا (1988–1990)؛ بكالوريوس في الكيمياء، كلية العلوم الدقيقة والطبيعية، جامعة أسونسيون الوطنية (1971–1975).

شغل سابقاً المناصب التالية: نائب الأمين التنفيذي، الأمانة الوطنية لمكافحة المخدرات (2008–2012)؛ ومدير مختبر، الأمانة الوطنية لمكافحة المخدرات (1987–2007)؛ أستاذ مادة الكيمياء العضوية لطلاب السنتين الأولى والثانية، الجامعة الكاثوليكية، سيوداد ديل إستي، باراغواي (1996–2008)؛ متدرب في مختبرات الشرطة الاتحادية الألمانية (1990).

ألَّف وشارك في تأليف العديد من الإصدارات وساهم فيها، بما فيها Drug policy, strategy and action plan on drugs of Paraguay (2016) و-Study of the interrelation of cannabinoids in marijuana and determination of the storage and harvest time of a marijuana sample, by means of the cannabinoid relation.

عضو في وفد باراغواي لحضور الدورة الستين للجنة المخدرات (2017)؛ واجتماع منظمات مراقبة المخدرات وإدارة المخدرات من أجل تنفيذ دورات الوقاية والعلاج وتعزيز النظم الصحية، لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، المعقود في كانكون، المكسيك (2017)؛ والاجتماع الثاني عشر المتخصص لسلطات إنفاذ قوانين المخدرات، السوق الجنوبية المشتركة (ميركوسور)، المعقود في بوينس آيرس (2017)؛ والاجتماع التحضيري للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية المعقود في فيينا (2016)؛ والدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية المعقودة في نيويورك (2016)؛ والاجتماعات الإقليمية الثنائية الرفيعة المستوى التي انعقدت بين الاتحاد الأوروبي وجماعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن مشكلة المخدرات، في بوينس آيرس (2017)، ولاهاي (2016)، ومونتيفيديو (2015)، وأثينا (2014) وبروكسل (2012)؛ واجتماع مجلس أمريكا الجنوبية المعني بمشكلة المخدرات العالمية، اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، المعقود في أسونسيون (2012) (كرئيس مؤقت)؛ والاجتماعين المتخصصين لسلطات إنفاذ قوانين المخدرات، السوق الجنوبية المشتركة، أسونسيون (2015 و2009) (كرئيس مؤقت)؛ والاجتماع الرابع والعشرين لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أمريكا اللاتينية والكاريبي، المعقود في أسونسيون (2014) (كرئيس)؛ والاجتماع الدولي للمديرين التنفيذيين لمراقبة السلائف والمواد الكيميائية الأساسية، المعقود في سانتياغو (1998)؛ والحلقات الدراسية الدولية العاشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة في مجال الكيمياء الجنائية، إدارة مكافحة المخدرات، واشنطن العاصمة (1995–1987)؛ اجتماع مراجعي الحسابات ومقيِّمي مراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية في إدارة الصحة العمومية سانتياغو (1992).

عضو في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 2020)، وعضو في اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2020–2021). النائب الثاني لرئيس الهيئة ورئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2022). النائب الأول للرئيس (2023).

سيفيل أتاسوي

ولدت في عام 1949. من مواطني تركيا. أستاذة الكيمياء الحيوية وعلوم الاستدلال الجنائي؛ نائبة عميد معهد الإدمان وعلوم الاستدلال الجنائي، ومديرة المعهد؛ رئيسة إدارة علوم الاستدلال الجنائي؛ مديرة مركز منع العنف والجريمة بجامعة أوسكودار، إسطنبول. مديرة معهد علوم الطب الشرعي، جامعة إسطنبول (1988–2010). مديرة إدارة المخدرات وعلم السموم، وزارة العدل التركية (1980–1993). شاهدةٌ خبيرةٌ أمام المحاكم المدنية والجنائية (منذ عام 1980).

حائزة على الدرجات العلمية التالية: بكالوريوس علوم في الكيمياء (1972)؛ ماجستير علوم في الكيمياء الحيوية (1976)؛ دكتوراه في الكيمياء الحيوية (1979)، جامعة إسطنبول.

محاضرة في مجال الكيمياء الحيوية وعلم الإجرام والتحقيقات التي تجرى في مسرح الجريمة (منذ عام 1982)؛ مشرفة على أكثر من 50 رسالة ماجستير ودكتوراه في مجال الكيمياء الحيوية وعلوم الاستدلال الجنائي. ألفت أكثر من 130 ورقة علمية؛ منها ورقات في مجالات اختبارات المخدرات، وكيمياء المخدرات، وأسواق المخدرات، والجرائم التي تتعلق بالمخدرات والتي تُرتكب بسبب إدمانها، والوقاية من تعاطي المخدرات، وعلم السموم السريري والجنائي، والتحقيقات التي تجرى في مسرح الجريمة، وتحليل الحمض الخلوي الصبغي.

زميلة هيئة هيوبرت هـ. همفري في وكالة المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية (1995–1996)؛ عالمة زائرة في كلية الصحة العامة بإدارة علوم الاستدلال الجنائي، جامعة كاليفورنيا، بيركلي، ومركز بحوث تعاطي المخدرات، جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس؛ قسم العلوم الوراثية، جامعة ستاندفورد؛ قسم العلوم الوراثية البشرية، جامعة إيموري؛ معهد الدراسات الجنائية في كاليفورنيا؛ مكتب التحقيقات الاتحادي، فيرجينيا؛ المختبرات الجنائية، إدارة الأمن، لوس أنجلوس، الولايات المتحدة؛ مكتب الشرطة الجنائية الاتحادي (BKA)، ويزبادن؛ جامعة لودفيغ-ماكسيميليان، معهد ميونيخ للكيمياء الحيوية الفيزيائية ومعهد الطب الشرعي؛ مركز العلوم الوراثية البشرية، جامعة بريمن؛ معهد الطب الشرعي، جامعة مونستر، ألمانيا؛ مختبر المخدرات التابع للأمم المتحدة، فيينا؛ مكتب التحقيقات المركزي، نيودلهي.

عضو في اللجنة الخاصة للوقاية من تعاطي المخدرات، مكتب رئيس الوزراء (منذ عام 2014). محرِّرة مؤسِّسة لمجلة *Turkish Journal of Legal Medicine* (1982–1993). عضو في مجلس التحرير العلمي لمجلة *International Criminal Justice Review*. رئيسة مؤسِّسة للجمعية التركية لعلوم الاستدلال الجنائي؛ عضو شرفي في أكاديمية البحر الأبيض المتوسط لعلوم الاستدلال الجنائي. عضو في الجمعية الدولية لعلم السموم الجنائي؛ ورابطة الهند والمحيط الهادئ للقانون والطب والعلوم والرابطة الدولية للاختصاصيين في علم السموم الجنائي؛ والأكاديمية الأمريكية لعلوم الطب الجنائي؛ والجمعية الأمريكية لمديري المختبرات الجنائية؛ والجمعية الأمريكية للعلوم الجنائية.

عضو في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (2005–2010 ومنذ عام 2017). عضو في اللجنة المالية والإدارية (2006 و2018 و2023) ورئيستها (2017 و2020). النائبة الثانية لرئيس الهيئة ورئيسة اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2006 و2021) وعضو فيها (2007 و2020 و2022–2023). مقررة الهيئة (2007 و2019 و2022). النائبة الأولى لرئيس الهيئة (2008). رئيسة الهيئة (2009).

كورنيليس دي يونخيري

ولد في عام 1954. من مواطني مملكة هولندا. يشغل حاليًّا منصب رئيس منتدى هولندا لتطوير المضادات الحيوية، وخبير استشاري لدى منظمة الصحة العالمية في مجال السياسات الصيدلانية.

حائز على الدرجات العلمية التالية: دكتوراه في الصيدلة، ماجستير في مجال علوم الصيدلة، جامعة غرونينغن وجامعة أمستردام، هولندا (مملكة -) (1975–1981)؛ ماجستير إدارة الأعمال، جامعة سان دييغو، الولايات المتحدة الأمريكية/سان خوسيه، كوستاريكا؛ بكالوريوس علوم. درجة التفوُّق الاستثنائي في الصيدلة (حاصل على مرتبة الشرف)، جامعة غرونينغن، هولندا (مملكة -) (1972–1975).

شغل سابقا المناصب التالية: مدير إدارة الأدوية الأساسية والمنتجات الصحية بمنظمة الصحة العالمية في جنيف (2012–2016)، حيث شملت مهامه العمل على إتاحة الأدوية الخاضعة للمراقبة، علاوة على عضوية لجنة الخبراء المعنية بالاعتماد على الأدوية التابعة لمنظمة الصحة العالمية؛ ممثل منظمة الصحة العالمية في كييف، أوكرانيا (2011–2012)؛ المستشار الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في مجال التكنولوجيا الصيدلانية والصحية، مكتب المنظمة الإقليمي لأوروبا، كوبنهاغن (1996–2010)؛ منسق البرنامج الوطني للعقاقير الأساسية، منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، البرازيل (1994–1996)؛ صيدلي، منسق مشاريع العقاقير الأساسية، منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، كوستاريكا (1988–1993)؛ خبير صيدلاني، منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، بنما (1986–1988)؛ خبير توريدات صيدلانية في اليمن، وزارة الخارجية، إدارة التعاون الدولي، هولندا (مملكة -) (1982–1985)؛ هيئة المستشفيات والصيدليات المحلية في أمستردام، هولند (مملكة -) (1981–1982).

رئيس رابطة موظفي منظمة الصحة العالمية بأوروبا (2006–2010)؛ عضو في لجنة استعراض المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية (2007–2011)؛ عضو في الجمعية الملكية الهولندية للصيدلة؛ أَلَّفَ أو شارك في تأليف العديد من الإصدارات في مجالات العلوم الصيدلانية والصحية.

عضو في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 2017). مقرِّر الهيئة (2017 و2023). عضو في اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2017–2018 و2021–2022). عضو في اللجنة المالية والإدارية (2017–2018 و2021) ورئيسها (2022). رئيس الهيئة (2019–2020).

ديفيد تي. جونسون

ولد في عام 1954. من مواطني الولايات المتحدة. رئيس شركة سوان جونسون ل.ل.س؛ عضو معاون لهيئة التدريس، جامعة ولاية أريزونا؛ دبلوماسي متقاعد. حائز على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة إيموري؛ خريج كلية الدفاع الوطني في كندا.

موظف في السلك الدبلوماسي للولايات المتحدة (1977–2011). أمين مساعد في مكتب الشؤون الدولية للمخدرات وإنفاذ القوانين، وزارة الخارجية الأمريكية (2007–2011). نائب رئيس البعثة (2005–2007) والقائم بالأعمال المؤقت (2003–2005) في سفارة الولايات المتحدة في لندن. منسِّق الشؤون الأفغانية بالولايات المتحدة (2002–2003). سفير الولايات المتحدة لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (1998–2001). نائب السكرتير الصحفي في البيت الأبيض والمتحدث باسم مجلس الأمن القومي (1995–1997). نائب المتحدث باسم وزارة الخارجية (1995) ومدير المكتب الصحفي لوزارة الخارجية (1993–1995). القنصل العام للولايات المتحدة، فانكوفر (1990–1993). معاون مدقق الصندوق الاستئماني الوطني لدى مكتب مراقب شؤون العُملة بوزارة الخزانة بالولايات المتحدة (1976–1977).

عضو في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 2012). عضو في اللجنة المالية والإدارية (2012–2017 و2022–2023) ورئيسها (2014 و2018). النائب الثاني لرئيس الهيئة ورئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2019)، ونائب رئيسها (2022)، وعضو فيها (2020–2023).

غالينا كورشاغينا

ولدت في عام 1953. من مواطني الاتحاد الروسي. أستاذة، ونائبة مدير المركز الوطني للبحوث المتعلقة بإدمان المخدرات (منذ عام 2010).

خريجة معهد لنينغراد لطب الأطفال، الاتحاد الروسي (1976)؛ طبيبة (2001). تستند آراؤها العلمية إلى البحوث السريرية والوبائية التي تتناول اتباع وسائل جديدة في النظر إلى التصدي لتعاطي المخدرات في زمن يشهد تغيرات متلاحقة.

شغلت سابقا المناصب التالية: طبيبة أطفال في مستشفى غاتشينا المركزي، منطقة لنينغراد؛ وطبيبة في مدرسة داخلية (1976–1979)؛ رئيسة شعبة التنظيم والسياسات في مستوصف المخدرات الإقليمي في لينينغراد (1981–1989)؛ محاضرة في أكاديمية لنينغراد الطبية الإقليمية (1981–1989)؛ رئيسة الأطباء بمستوصف المخدرات في مدينة سانت بطرسبرغ (1989–1994)؛ محاضِرة مساعِدة (1991–1996) ثم أستاذة (2000–2001) في إدارة التكنولوجيات الاجتماعية، المعهد الحكومي للخدمات والاقتصاد؛ محاضِرة مساعِدة (1994–2000)، وأستاذة مساعدة (2001–2002) ثم أستاذة (2002–2008) في قسم بحوث إدمان المخدرات، أكاديمية سانت بطرسبرغ الطبية للدراسات العليا؛ كبيرة الأساتذة ورئيسة قسم الأبحاث الطبية وأنماط الحياة الصحية، جامعة هرتزن الحكومية التربوية في روسيا (2000–2008)؛ أستاذة في قسم دراسات النزاعات، كلية الفلسفة، جامعة سانت بطرسبرغ الحكومية (2004–2008).

عضو في العديد من الرابطات والجمعيات ومنها: رابطة الأطباء النفسانيين والاختصاصيين في مجال إدمان المخدرات في الاتحاد الروسي وسانت بطرسبرغ؛ وجمعية كيتيل برون للبحوث الاجتماعية والوبائية المتعلقة بالكحول؛ والمجلس الدولي المعني بمشاكل الكحول والإدمان؛ والجمعية الدولية لطب الإدمان. رئيسة قسم علم الاجتماع الخاص بالجوانب العلمية من البحوث الطبية والبيولوجية، التابع لمجلس البحوث المتعلقة بالأبعاد الاجتماعية للعلم وتنظيم البحث العلمي، مركز سانت بطرسبرغ العلمي، أكاديمية العلوم الروسية (2002–2008).

لها أكثر من 100 مؤلَّف منشور، بما في ذلك ما يزيد على 70 مؤلَّفاً نشر في الاتحاد الروسي، وساهمت بفصول في دراسات وفي عدَّة أدلَّة عملية. حائزة على جائزة التفوُّق في مجال حماية الصحة من وزارة الصحة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (1987). خبيرة استشارية في تحالف دوائر الأعمال العالمية لشؤون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا (منذ عام 2006).

خبيرة في وبائيات إدمان المخدرات، فريق بومبيدو التابع لمجلس أوروبا (1994–2003)؛ شاركت بصفتها باحثةً رئيسيةً في مشروع مكافحة الكوكايين التابع لمنظمة الصحة العالمية (1993–1994)؛ وشاركت بصفتها منسقةً رئيسيةً في مشروع المدن الصحية التابع لمنظمة الصحة العالمية في سانت بطرسبرغ (1992–1998)؛ وخطة عمل منظمة الصحة العالمية لمكافحة الكحول، استناداً إلى مركز علاج الإدمان في سانت بطرسبرغ (1992–1998). ساهمت بصفتها مدرِّبة مشاركة في برنامجي منظَّمة الصحة العالمية "مساعدة الناس على التغيير" (منذ عام 1992) و"مهارات من أجل التغيير" (منذ عام 1995)؛ مستشارة مؤقَّتة لمنظَّمة الصحة العالمية (1992–2008). شاركت في اجتماعات لجنة المخدرات (2002–2008).

عضو في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (2010–2015 ومنذ عام 2017). نائبة رئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2011، 2012، 2017، 2019)، وعضو فيها (2018 و2022–2023). عضو في اللجنة المالية والإدارية (2020). النائبة الأولى لرئيس الهيئة (2013 و2021).

بيير لاباك

ولد في عام 1958. من مواطني فرنسا. حائز على درجة الماجستير في القانون العام من جامعة تولون وفار، فرنسا.

شغل سابقا المناصب التالية: المدير الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة) لمنطقة الأنديز والمخروط الجنوبي (الأرجنتين، إكوادور، أوروغواي، باراغواي، بيرو، شيلي، كولومبيا) (كانون الثاني/يناير 2022)؛ ممثل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في كولومبيا (2019–2021)؛ الممثل الإقليمي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة لغرب ووسط أفريقيا، داكار (2012–2021)؛ رئيس قسم دعم التنفيذ في الفرع المعني بالجريمة المنظَّمة والاتِّجار غير المشروع، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا (2010–2012)؛ رئيس وحدة إنفاذ القانون والجريمة المنظمة ومكافحة غسل الأموال، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا (2009–2010)؛ ملحق للأمن الداخلي بسفارة فرنسا في البرتغال (2005–2009)؛ مستشار أقدم، لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، واشنطن العاصمة، (2002–2005)؛ نائب مدير فرقة العمل الكاريبية المعنية بالإجراءات المالية (ترينيداد وتوباغو) (1999–2002)؛ رئيس لخدمات تنفيذية مختلفة في جهاز شرطة التحقيقات الجنائية الفرنسية (برتب تتراوح من مفتش شرطة إلى مفوض عام للشرطة) (1982–1998).

محرر ومساهم في فرقة العمل الكاريبية المعنية بالإجراءات المالية، في مجلة الإنتربول، 2000.

تحدث عن المخدرات وغسل الأموال والجريمة المنظمة عبر الوطنية وتمويل الإرهاب في عدد من المحافل الدولية (فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، ومجموعة السبعة برئاسة المملكة المتحدة، ومنتدى داكار المعني بالجريمة المنظمة في أفريقيا) (منذ عام 1999)؛ عرض أعمال المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في اجتماعات لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية (2009–2022)؛ تحدث في اجتماعات لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية (الجمعية العامة والمجلس الدائم) بشأن التطورات المتعلقة بالمخدرات وغسل الموجودات المتأتية من الجريمة في الأمريكيتين (2002–2005)؛ قدم، بصفته قائد الفريق، 13 تقييما متبادلا من قبل البلدان الأعضاء في فرقة العمل الكاريبية المعنية بالإجراءات المالية (1999–2002). الأوسمة: حاز على وسام الاستحقاق سان كارلوس من الدرجة الرفيعة (كولومبيا، حزيران/يونيه 2022).

عضو في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 2023)[1].

لو لين

ولد في عام 1966. من مواطني الصين. أستاذ/مدير المعهد الوطني المعني بالارتهان للمخدرات، جامعة بكين؛ أستاذ/مدير، مستشفى جامعة بكين السادس/معهد الصحة العقلية؛ أستاذ/مدير، المركز الوطني للبحوث السريرية المتعلقة بالاضطرابات العقلية، الصين؛ رئيس لجنة الخبراء المعنية بالوقاية من تعاطي المخدرات ومراقبته، اللجنة الوطنية لمراقبة المخدرات، الصين؛ نائب رئيس الرابطة الآسيوية لبحوث تعاطي المخدرات؛ عضو لجنة الخبراء المعنية بالاعتماد على الأدوية التابعة لمنظمة الصحة العالمية؛ محرر مشارك، مجلة *Drug and Alcohol Dependence*؛ محرر مشارك، مجلة *American Journal on Addictions*.

حائز على درجة الدكتوراه في الطب والدكتوراه في الطب النفسي، المركز الطبي لغرب الصين، جامعة سيشوان، الصين.

شغل سابقا المناصب التالية: عالم باحث، المعهد الوطني المعني بتعاطي المخدرات، التابع للمعاهد الوطنية المعنية بالصحة في الولايات المتحدة (2003–2006)؛ زميل ما بعد الدكتوراه، المعهد الوطني المعني بتعاطي المخدرات، التابع للمعاهد الوطنية المعنية بالصحة في الولايات المتحدة (2001–2003).

ألف العديد من المنشورات وساهم فيها: "2019-nCoV epidemic: address mental health care to empower society", *The Lancet*, vol. 395, No. 10224 (February 2020), pp. 37–38; "Control of fentanyl-related substances in China", *The Lancet Psychiatry*, vol. 6, No. 7 (July 2019), p. 15; "Effect of selective inhibition of reactivated nicotine-associated memories with propranolol on nicotine craving", *JAMA Psychiatry*, vol. 74, No. 3 (March 2017), pp. 224–232; "Selective inhibition of amygdala neuronal ensembles encoding nicotine-associated memories inhibits nicotine preference and relapse", *Biological Psychiatry*, vol. 82, No. 11 (December 2017), pp. 781–793; "A novel UCS memory retrieval-extinction procedure to inhibit relapse to drug seeking", *Nature Communications*, vol. 6, No. 7675 (July 2015); "A memory retrieval-extinction procedure to prevent drug craving and relapse", *Science*, vol. 336, No. 6078 (April 2013), pp. 241–245.

حصل على الدرجات الشرفية التالية: الجائزة الوطنية للابتكار (2020)؛ أكاديمي في الأكاديمية الصينية للعلوم (2017)؛ جائزة العلوم والتكنولوجيا الطبية الصينية (2008 و2015)؛ جائزة العلوم الطبيعية من وزارة التعليم (2008 و2013)؛ الجائزة الوطنية للعلوم الطبيعية (2002).

عضو في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 2022). عضو في اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2022). عضو في اللجنة المالية والإدارية (2023).

[1] انتخبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 25 تموز/يوليه 2023.

بافيل باشتا

ولد في عام 1953. من مواطني تشيكيا. مدير متقاعد للشؤون التنظيمية الدولية، المعهد الدولي للقنب والقنَّبينات (2018–2021).

حائز على ماجستير العلوم في التجارة الخارجية (1976)، وعلى دكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية (1981)، من جامعة براغ للاقتصاد والأعمال.

شغل سابقا المناصب التالية: نائب أمين الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (2004–2013)؛ أمين الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بالنيابة في عام 2011؛ رئيس قسم المراقبة والتقديرات في مجال المخدرات، أمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة (2001–2013)؛ رئيس قسم مراقبة المؤثرات العقلية، أمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة (1991–2000)؛ أستاذ مساعد، جامعة براغ للاقتصاد والأعمال (1976–1986).

عضو في المجالس العلمية لجامعة براغ للاقتصاد والأعمال (2016–2022) والمعهد الدولي المعني بالقنب والقنَّبينات (2015–2021).

محرر للعديد من منشورات الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومساهم فيها، بما في ذلك أقسام التقارير السنوية للهيئة (1991–2012)، والتقارير التقنية للهيئة عن المؤثرات العقلية (1991–2000)، والتقارير التقنية للهيئة الدولية عن المخدرات (2001–2012). ساهم باسم الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في منشورات منظمة الصحة العالمية التالية: المبادئ التوجيهية للعلاج الدوائي بمساعدة نفسية واجتماعية للارتهان للمواد شبه الأفيونية (2009) *Guidelines for the Psychosocially Assisted Pharmacological Treatment of Opioid Dependence*، المبادئ التوجيهية لاستعراض منظمة الصحة العالمية للمؤثرات النفسانية لأغراض المراقبة الدولية (2010) Guidance on the WHO review of psychoactive substances for international control (2010)، ضمان التوازن في السياسات الوطنية المعنية بالمواد الخاضعة للمراقبة: إرشادات بشأن توافر الأدوية الخاضعة للمراقبة وسبل الحصول عليها (2011) *Ensuring Balance in National Policies on Controlled Substances: Guidance for Availability and Accessibility of Controlled Medicines* (2011).

عضو في وفود الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في الاجتماعات التالية: لجنة المخدرات، فيينا، عدة اجتماعات بين عامي 1991 و2013؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الموضوعية: نيويورك في عام 2004، نيويورك في عام 2008، جنيف في عام 2011؛ اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، نيويورك، 2011؛ جمعية الصحة العالمية، جنيف في عام 2002 و2003 و2011؛ لجنة الخبراء المعنية بالاعتماد على الأدوية، جنيف، 2006.

متكلم رئيسي في عدة مؤتمرات دولية ومحاضر في العديد من الفعاليات التدريبية، مثل: التحديات التي تواجه تعزيز التدابير المضادة من أجل مكافحة تعاطي المنشطات الأمفيتامينية، طوكيو، 2001؛ مواءمة القوانين المتعلقة بمراقبة المخدرات المشروعة في آسيا الوسطى، ألماتي، 2004؛ مؤتمر القمة العالمي للرابطات الوطنية لرعاية المسنين والرعاية التلطيفية، فيينا، 2009؛ القنب الطبي والقنَّبينات الطبية، براغ، 2015؛ استخدام القنب لأغراض طبية وعلمية وصناعية، بوغوتا 2019؛ مشارك في اجتماع فريق خبراء الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بشأن متطلبات مراقبة ورصد القنب والمواد المرتبطة به، 2021.

عضو في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 2022)[2].
عضو في اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2023).

جاغجيت بافاديا

ولدت في عام 1954. من مواطني الهند. حائزة على الدرجات العلمية التالية: مرتبة الشرف في الأدب الإنكليزي (1974)، جامعة داكا، بكالوريوس القانون من جامعة دلهي (1988)، ماجستير في الإدارة العمومية، المعهد الهندي للإدارة العمومية (1996). أنجزت أطروحة عن "مصادرة الممتلكات بمقتضى قانون المخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1985"، لغرض إكمال شهادة الماجستير.

تولَّت عدة مناصب رفيعة في دائرة الجباية الهندية على مدى 35 سنة في حكومة الهند، منها: وظيفة مفوض شؤون المخدرات في الهند، المكتب المركزي لشؤون المخدرات (2006–2012)؛ مفوضة الشؤون القانونية (2001–2005)؛ كبيرة موظفي الرقابة، مؤسسة تمويل مشاريع الكهرباء (1996–2001)؛ مستشارة لشؤون تدريب موظفي الجمارك في ملديف، منتدبة من أمانة الكومنولث (1994–1995)؛ نائبة مدير مكتب مراقبة المخدرات (1990–1994)؛ وكانت تشغل عند تقاعدها، في عام 2014، منصب كبيرة مفوضي الجمارك بالدائرة المركزية لضرائب الإنتاج والخدمات، في مدينة ناغبور.

تلقَّت شهادة تقدير رئاسية لسجل خدمتها المتميز بدرجة خاصة، بمناسبة يوم الجمهورية (2005)، نشرت في الجريدة الرسمية *Gazette of India Extraordinary*.

عضو في الوفد الهندي إلى لجنة المخدرات، فيينا (2007–2012)؛ قدمت القرارين 15/51 (2008) و12/53 (2010)، اللذين اعتمدتهما لجنة المخدرات، ونظمت فعالية جانبية على هامش دورة اللجنة التي عقدت في عام 2011، عَرضت فيه المسائل التي ينطوي عليها النقل غير المشروع لبذور الخشخاش إلى البلدان المنتجة والمستوردة والمصدرة. حضرت اجتماعات فرقتي العمل الخاصتين بمشروع بريزم ومشروع كوهيجن (2006–2012)، بصفتها ممثلة السلطة الوطنية المختصة، ونسَّقت

[2] انتخبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 7 كانون الأول/ديسمبر 2022.

ونَظَّمت الاجتماع المتعلق بمشروع بريزم ومشروع كوهيجن في نيودلهي (2008). شاركت في الاجتماع الثلاثين لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، آسيا والمحيط الهادئ، المعقود في بانكوك (2006)، ونظمت الاجتماع الخامس والثلاثين لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، آسيا والمحيط الهادئ، المعقود في أغرا، الهند، (2011). عضو في فريق الخبراء الاستشاري التابع للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات والمعني بجدولة المواد (2006)، وعضو في الفريق الاستشاري المعني بوضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية بشأن صوغ مدونة طوعية تخص الممارسات في الصناعة الكيميائية، الصادرة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (2008). مقرِّرة اللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط في دورتها الحادية والأربعين، المعقودة في عمَّان (2006)؛ ورئيسة اللجنة الفرعية في دورتها الثانية والأربعين، المعقودة في أكرا، الهند (2007)؛ نظمت اجتماع فريق الخبراء العامل المعني بالسلائف، التابع لمبادرة ميثاق باريس، المعقود في نيودلهي (2011)، وشاركت في المؤتمرين الدوليين المعنيين بإنفاذ قوانين المخدرات، اللذين استضافتهما وكالة إنفاذ قوانين المخدرات في الولايات المتحدة، والمعقودين في إسطنبول، تركيا (2008) وكانكون، المكسيك (2011).

عضو في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 2015). النائبة الثانية لرئيس الهيئة ورئيسة اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2015 و2017 و2020)، ونائبة رئيسها (2018) وعضو فيها (2019 و2023). عضو في اللجنة المالية والإدارية (2016 و2017 و2020) ورئيستها (2019 و2023). النائبة الأولى لرئيس الهيئة (2016). رئيسة الهيئة (2021–2022).

ن. لاريسا رازانانديمبي

ولدت في عام 1988. من مواطني مدغشقر. رئيسة شعبة استيراد المنتجات الخاضعة للمراقبة الدولية والتخليص الجمركي للمنتجات الصحية المتبرع بها، الإدارة المعنية بإدارة المنتجات الصحية، مديرية الصيدليات والمختبرات والطب التقليدي التابعة لوزارة الصحة العامة (2014–2021).

صيدلانية، خريجة كلية الطب، تخصص صيدلة، جامعة أنتاناناريفو، مدغشقر.

شغلت سابقا المناصب التالية: مديرة مستودع تخزين المنتجات الطبية التابع لمديرية الصيدليات والمختبرات والطب التقليدي التابعة لوزارة الصحة العامة (2014–2015)؛ مناصب استشارية في مختبر مستحضرات التجميل في شركة Biorama في أنتاناناريفو، مدغشقر (2014)، وصيدلانية بالنيابة في صيدلية Ankadifotsy، أنتاناناريفو، مدغشقر (2013).

عينت أمينة دائما للوحدة التقنية لإدارة اللوجستيات بوزارة الصحة العامة (2016).

عضو في مجلس النقابة الوطنية للصيادلة في مدغشقر، وعضو في مجلس إدارة وحدة توريد المواد الصلبة المذابة في مدغشقر (2019)، وعضو في اللجنة المعنية بفتح وإغلاق مستودعات العقاقير المعدة للاستخدام البشري التابعة لوزارة الصحة العامة، وعضو في اللجنة اللوجستية بوزارة الصحة العامة في مدغشقر، وعضو في لجنة صياغة السياسة الصيدلانية الوطنية والخطة الرئيسية الوطنية للمستحضرات الصيدلانية في مدغشقر (2016).

محاضرة في علم الأدوية والأساليب العلاجية، علوم التمريض، معهد التدريب الأقاليمي للمسعفين.

مستشارة لتنفيذ مشروع منفذ صرف الأدوية المعتمد (2022)، في إطار الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مدغشقر (2022).

شاركت في حلقة العمل دون الإقليمية لتعزيز المهارات الوطنية وتحسين إجراءات اختيار الأدوية الأساسية، بما في ذلك الأدوية الخاصة بالأم والطفل، التي نظمها خبراء من منظمة الصحة العالمية، كوتونو، بنن (2018)، والتدريب على الإشراف الداعم، الذي نظمته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أنتاناناريفو، مدغشقر (2018)، والتدريب على مجموعات القياس الكمي بشأن الحاجة إلى مدخلات صحية، الذي نظمته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أنتسيرابي، مدغشقر (2018)، والتدريب على إدارة سلسلة التوريد، الذي نظمته شركة Pamela Steele Associates، نيروبي (2017)، وحلقة دراسية حول الاستثمار والتعاون في مجال المستحضرات الصيدلانية، نظمته حكومة الصين، بكين وشنغهاي، الصين (2017)، وتدريب إداري على رصد وتقييم مدخلات سلسلة التوريد، نظمته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أنتاناناريفو، مدغشقر (2016).

تشمل منشوراتها بياناً علمياً قُدِّم في مؤتمر بيوميد الثالث في ماهاجانغا، مدغشقر، حول موضوع "الصحة والتنوع البيولوجي".

عضو في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 2022). عضو في اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2022) ونائبة رئيسها (2023).

ماريانجيلا سيماو

ولدت في عام 1956. من مواطني البرازيل. مديرة ورئيسة معهد تودوس بيلا سود في ساو باولو، البرازيل، 2023.

طبيبة؛ حائزة على دبلوم في الصحة العامة؛ وعلى ماجستير، ودرجات علمية في طب الأطفال والصحة العامة.

شغلت سابقا المناصب التالية: مساعدة المدير العام لمنظمة الصحة العالمية المعنية بإتاحة الأدوية والمنتجات الصحية (2017–2022)؛ مديرة قسم الدعم المجتمعي والعدالة الاجتماعية والإدماج في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (2010–2017)؛ مديرة قسم فيروس نقص المناعة البشرية/الأمراض المنقولة جنسيا/التهاب الكبد الفيروسي بوزارة الصحة البرازيلية (2005–2010)؛ شغلت عدة مناصب إدارية على مستوى الولايات والبلديات في بارانا، البرازيل (1983–2003).

ألَّفت وشاركت في تأليف العديد من الورقات في مجلات علمية، مع التركيز على الرعاية الصحية الأولية في البرازيل، وفيروس نقص المناعة البشرية، والوصم والتمييز ضد الفئات الضعيفة، وتحسين سبل الحصول على الأدوية بشكل عام وعلى الرعاية الملطفة بشكل خاص وكذلك على الصحة العامة، وسياسة المخدرات، والحد من الضرر.

شاركت في عدة اجتماعات رفيعة المستوى بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة، والدورات الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية، ولجنة المخدرات، وجمعية الصحة العالمية واجتماعات المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية. وهي حاليا عضو في مجلس إدارة مجموعة من المنظمات الدولية، فضلا عن المجموعات العلمية والاستشارية.

عضو في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 2023)[3].

جلال توفيق

ولد في عام 1963. من مواطني المغرب. رئيس المركز الوطني للعلاج والوقاية والبحث في الإدمان؛ مدير المرصد الوطني للمخدرات والإدمان بالمغرب؛ مدير مستشفى الرازي الجامعي للأمراض العقلية؛ أستاذ الأمراض النفسية في كلية الطب بالرباط.

حائز على الدرجات العلمية التالية: دكتوراه في الطب، كلية الطب بالرباط (1989)؛ دبلوم التخصص في الطب النفسي (1994)؛ مُحاضِر في كلية الطب بالرباط (منذ عام 1995). حصل على تدريب متخصص في باريس في مستشفى سانت آن للأمراض العقلية ومركز مارموتان (1990–1991) وفي جامعة جونز هوبكنز بصفة زميل أبحاث ومراقب للتجارب السريرية في المعهد الوطني لشؤون تعاطي المخدرات (1994–1995). أجرى بحوثاً في جامعة بيتسبرغ (1995)؛ وحصل على شهادات في بحوث العقاقير السريرية من معهد فيينا للبحوث السريرية (2001 و2002).

يشغل حاليًا مناصب في المغرب بصفة رئيس برنامج الحد من الضرر، في المركز الوطني للعلاج والوقاية والبحث في الإدمان؛ منسق شؤون التعليم وتدريب الأطباء المقيمين بمستشفى الرازي؛ مدير برنامج الدبلوم الوطني في مجال العلاج والوقاية من تعاطي المخدرات، كلية الطب بالرباط؛ مدير برنامج الدبلوم الوطني في مجال الطب النفسي للأطفال، كلية الطب بالرباط، وعضو في اللجنة المعنية بتعاطي المخدرات، التابعة لوزارة الصحة.

على الصعيد الدولي، ممثل المغرب في شبكة ميدنت (MedNet) (ميدنت/فريق بومبيدو/مجلس أوروبا)؛ مراسل دائم سابق لفريق بومبيدو (التابع لمجلس أوروبا) في المغرب بشأن الوقاية من تعاطي المخدرات والبحوث المتعلقة بذلك، وعضو سابق في الفريق المرجعي للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية وتعاطي المخدرات بالحقن. عضو مؤسس وعضو في اللجنة التوجيهية لرابطة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للحد من الضرر؛ مدير مركز الرازي للمعارف في شمال أفريقيا، التابع لرابطة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للحد من الضرر؛ عضو شبكة مينتور الاستشارية العلمية الدولية (منع تعاطي المخدرات في أوساط الشباب)؛ مسؤول اتصال/خبير سابق في شؤون الوقاية، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة (الشبكة المحلية لشمال أفريقيا)؛ عضو مؤسس في شبكة ميدنت (الفريق الاستشاري المعني بالإيدز والسياسات الخاصة بتعاطي المخدرات)، التابعة لمجلس أوروبا، وعضو في الفريق المرجعي للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية وتعاطي المخدرات بالحقن.

اضطلع بأدوار استشارية لدى مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي لشرق المتوسط، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ومؤسسات دولية أخرى، وزمالات بحثية، ولدى المعهد الوطني لشؤون تعاطي المخدرات بالولايات المتحدة. نشر مؤلفات عديدة في مجال الطب النفسي وتعاطي الكحول والمخدرات.

عضو في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 2015). عضو في اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2015). رئيس اللجنة المالية والإدارية (2021) وعضو فيها (2016). النائب الأول لرئيس الهيئة (2018). رئيس الهيئة (2023).

زوكيسوا زينجيلا

ولدت في عام 1969. من مواطني جنوب أفريقيا. أستاذة مساعدة وعميدة تنفيذية، كلية العلوم الصحية، جامعة نيلسون مانديلا (منذ عام 2021).

حائزة على الدرجات العلمية التالية: ماجستير في الطب النفسي (جامعة بريتوريا)؛ زميلة كلية الأطباء النفسانيين في جنوب أفريقيا، حائزة على دكتوراه في علم النفس (جامعة نيلسون مانديلا).

[3] انتخبها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 15 تموز/يوليه 2023.

تعمل في مجلس الطب وطب الأسنان التابع لمجلس المهن الصحية في جنوب أفريقيا وهي أيضا رئيسة لجنة الصحة في مجلس الطب وطب الأسنان.

شغلت سابقا المناصب التالية: رئيسة قسم الطب النفسي والعلوم السلوكية، جامعة والتر سيسولو ومستشفى نيلسون مانديلا الأكاديمي، إدارة الصحة في ولاية إيسترن كيب (2015–2021)؛ رئيسة اللجنة الاستشارية لعميد الكلية، المكلفة بشؤون كلية العلوم الصحية، جامعة والتر سيسولو (2016–2017)؛ رئيسة الوحدة السريرية، مستشفى دورا نغنزا، إدارة الصحة في ولاية إيسترن كيب، وكبيرة محاضرين في جامعة والتر سيسولو (2011–2015)؛ أخصائية في الطب النفسي في عيادة خاصة (2003–2008)؛ استشارية طب نفسي، فريق مجتمع بلاكبول نورث المحلي للصحة النفسية، دائرة الصحة الوطنية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (2003–2008). وشملت مهامها في الوظائف المذكورة أعلاه تدريب طلاب الطب الجامعيين وطلاب الدراسات العليا في الطب النفسي مع التركيز على الطب النفسي المعني بشؤون الإدمان وتعاطي مواد الإدمان، وتوفير العلاج البديل للمرضى الذين يعانون من اضطرابات ناجمة عن تعاطي المؤثرات الأفيونية، والطب النفسي العصبي، والطب النفسي الاستشاري، والطب النفسي للأطفال والمراهقين، والطب النفسي للمسنين، وعلم الأدوية النفسية والصحة العقلية العامة. المناصب: رئيسة مجلس إدارة مركز إرنست مالغاس لعلاج الشباب (إعادة تأهيل متعاطي المخدرات) (2016–2018)؛

رئيسة جمعية الأطباء النفسانيين في جنوب أفريقيا، المجموعة الفرعية لولاية إيسترن كيب (2016–2018)؛ رئيسة لجنة التدريب والتنفيذ لأمناء التسجيل في جامعة والتر سيسولو (2015–2018)؛ رئيسة فريق العمل المعين من رئيس إدارة الصحة في ولاية إيسترن كيب للصحة للتحقيق في مزاعم إساءة معاملة المرضى في مستشفى ومركز in Tower Psychiatric Hospital and Rehabilitation Centre، وقد سلّم تقرير التحقيق إلى وزير الصحة في عام 2018.

ألفت وشاركت في تأليف العديد من الإصدارات، بما فيها First-episode psychosis and substance use (authors: Thungana and Zingela (supervisor) and van Wyk (co-supervisor)), *South African Journal of Psychiatry*, vol. 24 (2018); Personality and personality disorder (co-authors: Nagdee, Grobler and Zingela), chapter in *Oxford Textbook of Psychiatry for Southern Africa* (J. Burns and L. Roos, (eds.), 2nd ed., 2016.

عضو في اللجنة التوجيهية لإنشاء مركز إعادة تأهيل متعاطي المخدرات (مركز إرنست مالغاس لعلاج الشباب) (2012–2015)؛ مستشارة في اللجنة الاستشارية المعنية بتنفيذ قانون الوقاية من تعاطي مواد الإدمان ومعالجة متعاطيها. أسدت المشورة، على أساس طوعي، إلى مركز إرنست مالغاس لعلاج الشباب بشأن تنفيذ قانون تعاطي مواد الإدمان ودعم برنامج إعادة التأهيل الوطني (2015)؛ أنشأت برنامج توعية بشأن الصحة العقلية خاص بمركز إرنست مالغاس لعلاج الشباب، ينفذ أنشطة تقييم وتدخلات ذات صلة (منذ عام 2016)؛ يسرت الدعم المقدم من وزارة الصحة إلى لجنة العمل المحلية بشأن المخدرات من خلال تخصيص موظف متعدد التخصصات (أخصائي علم نفس سريري) للعمل في اللجنة (2014–2016).

شاركت في الفعاليات التالية: المؤتمر الوطني الخامس عشر لجمعية الأطباء النفسانيين في جنوب أفريقيا 2018 الذي ينعقد كل سنتين (قدمت ورقة عن النوبة الأولى للذهان وتعاطي مواد الإدمان (المؤلفون ثونغانا، وزينغيلا، وفان ويك))؛ دورة تقييم تعاطي المخدرات والتدخلات ذات الصلة، وهي دورة تدريبية إقليمية نظمتها جامعة والتر سيسولو وإدارة الصحة في ولاية إيسترن كيب، 2017؛ المؤتمر الأفريقي السابع للسكان، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 2015 (قدمت ورقة عن برامج التوعية بشأن تعاطي مواد الإدمان في المدارس (المؤلفون: زينغيلا، وبرونكرست، ونغويشيني)؛ وورقة عن إدماج السياسة العامة المتعلقة بالخطة الرئيسية لمكافحة المخدرات في جنوب أفريقيا وإطار سياسة الصحة العقلية والخطة الاستراتيجية (المؤلفة: زينغيلا)؛ الندوة الوطنية المعنية بتعاطي مواد الإدمان 2015 (ترأست الندوة وقدمت ورقة عن خدمات الرعاية اللاحقة والعيادات الخارجية وخدمات العلاج المساعد من تعاطي مواد الإدمان)؛ ندوة حول تعاطي مواد الإدمان، بورت إليزابيث جنوب أفريقيا، تحضيرا لافتتاح مركز إرنست مالغاس لعلاج الشباب 2015 (تولت مسؤولية تنظيم الندوة).

عضو في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 2020). النائبة الثانية لرئيس الهيئة ورئيسة اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2023) ونائبة رئيسها (2021) وعضو فيها (2020). النائبة الأولى لرئيس الهيئة (2022).

نبذة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هي هيئة رقابية مستقلة شبه قضائية، أنشئت بموجب معاهدة من أجل رصد تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وكانت هناك منظمات سالفة لها في إطار المعاهدات السابقة بشأن مراقبة المخدرات، يرجع تاريخها إلى عهد عصبة الأمم.

تركيبتها

تتألف الهيئة من ثلاثة عشر عضوا ينتخبهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويعملون بصفتهم الشخصية لا كممثلين لحكوماتهم.

ويُنتخب ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة في ميدان الطب أو علم العقاقير أو المستحضرات الصيدلانية من قائمة أشخاص ترشحهم منظمة الصحة العالمية، وعشرة أعضاء من قائمة أشخاص ترشحهم الحكومات. وأعضاء الهيئة هم أشخاص يحظون بثقة الجميع لما يتحلون به من كفاءة وحياد ونزاهة. ويتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالتشاور مع الهيئة، كل الترتيبات اللازمة لضمان استقلالها التقني التام في أداء وظائفها. وللهيئة أمانة تساعدها على القيام بمهامها الوظيفية ذات الصلة بالمعاهدات. وأمانة الهيئة هي كيان إداري تابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، لكنها لا تقدِّم تقاريرها عن المسائل الفنية إلاَّ إلى الهيئة. وتتعاون الهيئة تعاوناً وثيقاً مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في إطار الترتيبات التي اعتمدها المجلس في قراره 48/1991. كما تتعاون مع هيئات دولية أخرى معنية بمراقبة المخدرات، لا تقتصر على المجلس ولجنة المخدرات التابعة له، بل تشمل أيضاً وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة، وخصوصاً منظمة الصحة العالمية. وهي تتعاون أيضاً مع هيئات خارج منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمة الجمارك العالمية.

وظائفها

أرسيت وظائف الهيئة في المعاهدات التالية: الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972؛ واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988. وعلى وجه العموم، تقوم الهيئة بما يلي:

(أ) فيما يتعلق بصنع المخدرات وتجارتها واستعمالها بطريقة مشروعة، تسعى الهيئة، بالتعاون مع الحكومات، إلى ضمان توافر إمدادات كافية من العقاقير المخدرة للاستعمالات الطبية والعلمية، وضمان عدم حدوث تسريب للعقاقير المخدرة من المصادر المشروعة إلى قنوات غير مشروعة. وتقوم الهيئة أيضاً برصد المراقبة التي تمارسها الحكومات على المواد الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات بطريقة غير مشروعة، وتساعدها على منع تسريب تلك المواد إلى الاتجار غير المشروع؛

(ب) فيما يتعلق بصنع المخدرات والاتجار بها واستعمالها بطريقة غير مشروعة، تحدد الهيئة مواطن الضعف في نظم المراقبة الوطنية والدولية، وتسهم في تصحيح تلك الأوضاع. وتتولى الهيئة أيضاً مسؤولية تقييم المواد الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات بطريقة غير مشروعة، بغية تقرير ما إذا كان ينبغي إخضاعها للمراقبة الدولية.

وتقوم الهيئة، اضطلاعا بمسؤولياتها، بما يلي:

(أ) تدير نظام تقديرات للمخدرات ونظام تقييم طوعي للمؤثِّرات العقلية، وترصد الأنشطة المشروعة المتعلقة بالعقاقير من خلال نظام لتقديم بيانات إحصائية، بهدف مساعدة الحكومات على تحقيق جملة أمور، منها التوازن بين العرض والطلب؛

(ب) ترصد وتشجع التدابير التي تتخذها الحكومات لمنع تسريب المواد التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بطريقة غير مشروعة، وتقيِّم تلك المواد لتقرير ما إذا كان يلزم إجراء تغييرات في نطاق مراقبة المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988؛

(ج) تحلل المعلومات المقدمة من الحكومات أو هيئات الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة أو غيرها من المنظمات الدولية المختصة، للتأكد من تنفيذ الحكومات لأحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات تنفيذاً وافياً، وتوصي بالتدابير التصحيحية المناسبة؛

(د) تقيم حواراً مستمرًّا مع الحكومات لمساعدتها على التقيد بالتزاماتها بمقتضى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، وتوصي، تحقيقاً لهذه الغاية، بتقديم مساعدة تقنية أو مالية عند الاقتضاء.

ومن واجبات الهيئة أن تطلب إيضاحات في حال حدوث ما يبدو أنه انتهاكات لأحكام المعاهدات، وأن تقترح التدابير التصحيحية المناسبة على الحكومات التي لا تطبق أحكام المعاهدات تطبيقاً تامًّا أو التي تواجه صعوبات في تطبيقها، وأن تساعد الحكومات عند الاقتضاء على التغلب على تلك الصعوبات. ويجوز للهيئة أن تنبه الأطرافَ المعنية ولجنةَ المخدرات والمجلسَ الاقتصادي والاجتماعي إذا لاحظت عدم اتخاذ التدابير اللازمة لتصحيح وضع خطير. وكملاذ أخير، تخول المعاهداتُ الهيئةَ أن توصي الأطرافَ بوقف استيراد العقاقير المخدرة من أيِّ بلد مقصِّر أو تصديرها إليه أو كليهما. وفي كل الأحوال، تعمل الهيئة بالتعاون الوثيق مع الحكومات.

وتساعد الهيئة الإدارات الوطنية على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات. ولهذه الغاية، تقترح الهيئة تنظيم حلقات تدارس وبرامج تدريبية إقليمية للمسؤولين الإداريين عن مراقبة المخدرات وتشارك في تلك الحلقات والبرامج.

تقاريرها

تقضي المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات بأن تعد الهيئة تقريراً سنويًّا عن أعمالها. ويتضمن التقرير السنوي تحليلاً لأوضاع مراقبة المخدرات في جميع أنحاء العالم، كي تظل الحكومات على علم بالأوضاع القائمة والمحتملة التي قد تعرض للخطر أهدافَ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وتلفت الهيئة انتباه الحكومات إلى الثغرات ومواطن الضعف في المراقبة الوطنية وفي التقيد بأحكام المعاهدات، كما تقدم اقتراحات وتوصيات لتحسين الأوضاع على الصعيدين الوطني والدولي. ويستند التقرير السنوي إلى المعلومات التي تقدمها الحكومات إلى الهيئة وإلى كيانات الأمم المتحدة وسائر منظماتها. وتُستخدَم فيه معلومات مقدمة من خلال منظمات دولية أخرى، مثل الإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية، وكذلك من خلال منظمات إقليمية.

ويستكمل تقرير الهيئة السنوي بتقارير تقنية مفصلة، تتضمن بيانات عن الحركة المشروعة في تداول المخدرات والمؤثرات العقلية اللازمة للأغراض الطبية والعلمية، مع تحليل لتلك البيانات من جانب الهيئة. وتلك البيانات لازمة لحسن سير نظام مراقبة الحركة المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية، بما في ذلك منع تسريبها إلى قنوات غير مشروعة. وعلاوة على ذلك، تقضي أحكام المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 بأن تقدم الهيئة إلى لجنة المخدرات تقريراً سنويًّا عن تنفيذ تلك المادة. وذلك التقرير، الذي يقدم عرضاً لنتائج رصد السلائف والمواد الكيميائية التي يكثر استخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، يُنشر أيضاً كملحق للتقرير السنوي.

ومنذ عام 1992، يخصص الفصل الأول من التقرير السنوي لمسألة محددة تتعلق بمراقبة المخدرات تبدي بشأنها الهيئة استنتاجاتها وتوصياتها من أجل الإسهام في المناقشات والقرارات المتعلقة بسياسات مراقبة المخدرات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وفيما يلي بيان بالمواضيع التي عولجت في التقارير السنوية السابقة:

1992: إضفاء المشروعية على استخدام العقاقير للأغراض غير الطبية

1993: أهمية تخفيض الطلب

1994: تقييم فعالية المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات

1995: إعطاء المزيد من الأولوية لمكافحة غسل الأموال

1996: تعاطي المخدرات ونظام العدالة الجنائية

1997: منع تعاطي المخدرات في بيئة تتسم بترويج المخدرات غير المشروعة

1998: المراقبة الدولية للمخدرات في الماضي والحاضر والمستقبل

1999: التحرر من الألم والمعاناة

2000: فرط استهلاك العقاقير المخدرة الخاضعة للمراقبة الدولية

2001: العولمة والتكنولوجيات الجديدة: تحديان يواجهان إنفاذ القوانين في القرن الحادي والعشرين

2002: العقاقير غير المشروعة والتنمية الاقتصادية

2003: المخدرات والجريمة والعنف: الأثر على المستوى الجزئي

2004: تكامل استراتيجيات خفض العرض والطلب: تخطي مفهوم النهج المتوازن

2005: التنمية البديلة ومصادر الرزق المشروعة

2006: العقاقير المراقبة دوليًّا والسوق غير الخاضعة للتنظيم الرقابي

2007: مبدأ التناسب والجرائم المتصلة بالمخدرات

2008: الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات: التاريخ والإنجازات والتحديات

2009: الوقاية الأولية من تعاطي المخدرات

2010: المخدرات والفساد

2011: التماسك والتفكك الاجتماعيان والمخدرات غير المشروعة

2012: المسؤولية المشتركة عن المراقبة الدولية للمخدرات

2013: العواقب الاقتصادية لتعاطي المخدرات

2014: اتباع نهج شامل ومتكامل ومتوازن في التصدّي لمشكلة المخدرات العالمية

2015: حماية صحة الإنسان ورفاهه: التحديات والفرص في مجال المراقبة الدولية للمخدرات

2016: تعاطي المخدرات لدى المرأة

2017: علاج المصابين بالاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع: عناصر أساسية لخفض الطلب على المخدرات

2018: الاستعمالات الطبية والعلمية و"الترفيهية" للقنَّب والقنَّبينات: المخاطر والمنافع

2019: تحسين خدمات وقاية الشباب وعلاجهم من تعاطي مواد الإدمان

2020: وباء مخفي: تعاطي المخدرات في أوساط كبار السن

2021: التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات وتأثيرها في التنمية والأمن

2022: تحليل الاتجاه نحو تقنين استعمال القنب لأغراض غير طبية

وعنوان الفصل الأول من تقرير الهيئة لعام 2023 هو: "دور الإنترنت، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، في الاتجار بالمخدرات وتعاطيها".

ويقدم الفصل الثاني تحليلاً لسير عمل النظام الدولي لمراقبة المخدرات يستند، في المقام الأول، إلى معلومات تُطالب الحكومات بتقديمها مباشرة إلى الهيئة، وفقاً للمعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وينصبُّ التركيز فيه على المراقبة العالمية لجميع الأنشطة المشروعة ذات الصلة بالمخدرات والمؤثرات العقلية وكذلك للمواد الكيميائية المستخدمة في صنع تلك المخدرات على نحو غير مشروع.

ويقدم الفصل الثالث عرضاً للقضايا العالمية وبعض التطورات الرئيسية في مجال تعاطي المخدرات والاتجار بها، والتدابير التي اتخذتها الحكومات لتنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات من خلال التصدِّي لتلك المشاكل.

ويقدم الفصل الرابع عرضاً للتوصيات الرئيسية التي وجهتها الهيئة إلى الحكومات والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية وسائر المنظمات الدولية والإقليمية المعنية.

منظومة الأمم المتحدة وجهازا مراقبة المخدرات وأمانتهما

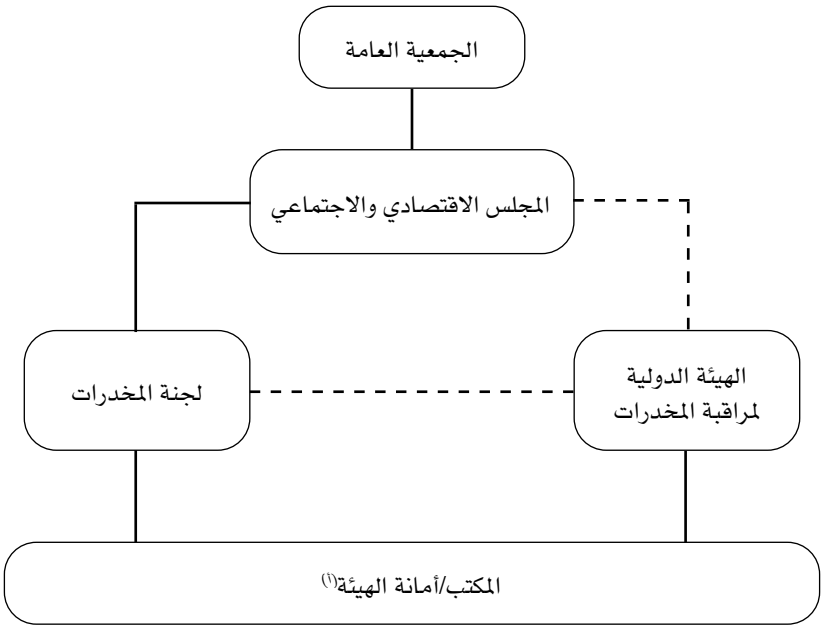

المفتاح:

---- ارتباط (إداري أو بنيوي) مباشر

—— علاقة إبلاغ وتعاون ومشورة

[1] أمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقدم تقارير عن المسائل الفنية إلى الهيئة

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هي الهيئة الرقابية المستقلة التي تعنى برصد تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وقد أنشئت الهيئة في عام 1968 بمقتضى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961. وقد كانت هناك منظمات سالفة لها أنشئت بموجب المعاهدات السابقة لمراقبة المخدرات ويرجع تاريخها إلى عهد عصبة الأمم.

وتنشر الهيئة، استنادا إلى أنشطتها، تقريراً سنويًّا تحيله، عن طريق لجنة المخدرات، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. ويقدم التقرير دراسة استقصائية شاملة عن حالة مراقبة المخدرات في مختلف أنحاء العالم. وتحاول الهيئة، بوصفها هيئة محايدة، تحديد الاتجاهات الخطيرة والتنبؤ بها، وتقترح التدابير التي يلزم اتخاذها بشأنها.

2325540